جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

رقم الإيداع: 2016/1166

الآفاق

للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دولية دورية محكمة تصدرعن:

FSESCSG

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
و علوم التسيير
بجامعة العربي التبسي تبسة

Faculté des Sciences Economiques
et des Sciences Commerciales
et des Sciences de Gestion

العدد02
مـــارس 2016

ISSN: .2571-9769

العدد
02
مـــارس
2017

مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دولية دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلـوم التجاريـة وعلوم التسيير بجـامعة العـربي التبسي بتبسة

REVUE ALAFAK
Des études économiques

ردمد:ISSN: .2571-9769

رقم الإيداع: 2016/1166

مجلة الأفاق
للدراسات الاقتصادية

REVUE
AL – AFAQ
des Etudes Economiques

مجلة علمية دولية محكمة

تصدرعن كلية العلوم الإقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

جامعة العربي التبسي – تبسة

العـدد 02

مارس 2017

الإيداع القانوني: 2016/1166

ISSN: 2571- 9769

المدير الشرفي للمجلة:

أ.د السعيد فكرة (مدير جامعة العربي التبسي)

مدير النشر: د. رفيق يوسفي

yousfirafik@yahoo.fr

رئيس التحرير: د. عبد العزيز قتال

gattalazize@gmail.com

أعضاء هيئة التحرير:

د. زرزور براهمي	د. عيسى بنشوي
د. نوال بوعلاق	أ. عبد الرحمان رايس
أ. صالح محرز	أ. توفيق حناشي
أ. عمر سعيدان	أ. بلال مسعي

أمانة هيئة التحرير: أ. فارس قاطر

fares.gater@gmail.com

المدقق اللغوي: أ. رمضان بطوري

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة:

أ.د عبد المجيد قدي	**جامعة الجزائر 3**
أ.د السعدية قصاب	**جامعة الجزائر3**
أ.د كمال رزيق	**جامعة لونيسي علي البليدة 02**
أ.د عبد الوهاب رميدي	**جامعة يحي فارس - المدية**
أ.د الداوي الشيخ	**جامعة الجزائر 3**
أ.د إلياس بن ساسي	**جامعة قاصدي مرباح - ورقلة**
أ.د مفيدة يحياوي	**جامعة محمد خيضر- بسكرة**
أ.د محمد زرقون	**جامعة قاصدي مرباح - ورقلة**
أ.د الشريف بقة	**جامعة فرحات عباس - سطيف**

أ.د طارق صدراوي	جامعة المهدية - تونس.
أ.د. صبري نوفل	جامعة القاهرة. مصر.
د. باسم عناقرة	جامعة جدارة - الأردن
د. علي سماي	جامعة يحي فارس - المدية
د. عمار براهمية	جامعة العربي التبسي - تبسة
د. كمال شريط	جامعة العربي التبسي - تبسة
د. عمر جنينة	جامعة العربي التبسي - تبسة
د. نور الدين شتوح	جامعة العربي التبسي - تبسة
د. مختار عيواج	جامعة العربي التبسي - تبسة
د. الجودي صاطوري	جامعة البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج
د. الطيب بولحية	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
د. كريم بودخدخ	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
د. طارق الصدراوي	جامعة قفصة - تونس
د. التجاني عمارة	جامعة قفصة - تونس
د. أحمد غربا ل	جامعة صفاقس - تونس.
د. زهير الخالق	جامعة صفاقس - تونس.
د. عبد الله مايو	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
د. بغداد بنين	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
د. عقبة عبد اللاوي	جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
د. بوبكر يوسالم	المركز الجامعي عبدالحفيظ بوصوف- ميلة
د. خالد قاشي	جامعة لونيسي علي -البليدة 02
د. عبد الرزاق براهمي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
د. خالد شاهد	جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
د. عبد الحق بوقفة	جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
د. عقبة ريمي	جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي.
د. أحمد نصير	جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
د. مراد كواشي	جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي
د. شوقي جدي	جامعة العربي التبسي - تبسة
د. حكيم بن جروة	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
د. الطيب الوافي	جامعة العربي التبسي - تبسة
د. لطيفة بهلول	جامعة العربي التبسي - تبسة

الشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بالنشر في مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية

تهتم مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية بنشر الأبحاث والدراسات العلمية الجادة والأصيلة في تخصصات العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، والتي لم يسبق نشرها في مجلة أخرى، ولا تكون جزء من كتاب منشور أو رسالة جامعية يعدها الباحث.

- **لغة النشر:**

تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية

- **شروط النشر:**

- ترسل المقالات عبر موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات، مع الالتزام بالقواعد العامة المتعارف عليها عالميا في إعداد البحوث، بحيث يكون المحتوى حسب التسلسل: ملخص، مقدمة، موضوع البحث خاتمة، الملاحق (الجداول والأشكال)، الهوامش والإحالات. (النموذج يحمل من موقع المجلة على البوابة).

- تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط Simplified Arabic مقياس 14، أما المقدمة بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخط times new roman مقياس 12.

- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال، وملخص آخر باللغة الإنجليزية تحديدًا.

- هوامش الصفحة تكون كما يلي: يمين 2 سم، يسار 1.5 سم، أعلى 1.5 سم، أسفل 1.5 سم، حجم الورقة C5 (17x 24)، ويجب ألا يتعدى عدد صفحات المقال 20 صفحة، وألا يقل عن 15 صفحة، بما فيها الهوامش والمراجع.

- تضبط الجداول والأشكال مرقمة ومعنونة وفقا لهوامش الصفحة الأنفة الذكر، ويستحسن أن تعد بالطريقة الآلية أي بالبرنامج المخصص لها.

- يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية Note de fin على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، الناشر أو عنوان المجلة أو الملتقى، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

- يتضمن البحث في صفحته الأولى السيرة الذاتية لصاحبه، تتضمن رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، الجامعة، الكلية، الرتبة العلمية.

- **التحكيم:**

- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم، ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

- يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية كاملة عن أصالة بحوثهم، فالخبراء يقيمون المادة العلمية للأبحاث المقدمة كما هي، وهم غير ملزمين بالبحث في المكتبات أو الأنترنت عن أي إخلال بشروط الأمانة العلمية.

- يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

- **البريد الالكتروني:**

ترسل المداخلات على موق المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/311

عنوان البريد الالكتروني للمجلة:

revue.alafaq@gmail.com

فهـــرس المحتويـات

الكلمة الافتتاحية	هيئة التحرير	
التوجهات العربية في الحماية المستدامة للمستهلك تجربة دول مجلس التعاون الخليجي	د. بلال زويوش / جامعة أم البواقي أ.مربة نسرين بوقربو / جامعة قسنطينة2	29 – 12
التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بعض الدروس المستفادة للجزائر	د. رحمة بلهادف/ جامعة مستغانم أ. عياد السعدي/ المركز الجامعي تيبازة	50 – 30
أثر التدريب على الأداء الوظيفي لإطارات مؤسسة ميناء جن جن-جيجل	كرامش بلال/ جامعة جيجل حمودة نسيم/ جامعة جيجل	63 – 51
البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر.	عز الدين بوحبل /جامعة جيجل إلياس حناش/ جامعة جيجل	80 – 64
المقومات الاقتصادية المصرية في التخطيط للتنمية من الطاقة المتجددة	د. نشأت ادوارد ناشد / معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات -مصر	97 – 81
محاسبة الائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي وأثره على القوائم المالية للمؤسسة	بوفرح أمينة /جامعة أم البواقي حركات سعيدة / جامعة أم البواقي	118 – 98
إدارة مخاطروأمن المعلومات في ظل ثورة نظم وتكنولوجيا المعلومات	مدوكي يوسف/ جامعة بسكرة	132 – 119
دور التسويق الدولي بالمصارف في ظل التطورات العالمية الراهنة دراسة تجارب لبعض المصارف	أ. حنان دريد / جامعة تبسة	148 – 133
جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية	أ. بن بخمة سليمان/ جامعة جيجل أ. برحال عبد الوهاب / جامعة جيجل	164 – 149
مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية - دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة-	د . مراد كواشي / جامعة أم البواقي جمعة شرقي / جامعة أم البواقي	182 – 165
واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين التشريع والاستغلال الأمثل للموارد	عفيف عبد الحميد / جامعة سطيف 01 فيصل لوصيف / جامعة سطيف 01	206 – 183
مدى توفر أبعاد مصفوفة استراتيجية المحيط الازرق في مجمع صيدال (المديرية العامة).	د.الطاهر توايتية/جامعة أم البواقي	224 – 207
أثر التحولات الديمغرافية على المقاولاتية في الجزائر	مراد بودية سكينة / جامعة تلمسان براهمي حنان/ جامعة تلمسان	237 – 225

الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	د . موراد تهتان/ جامعة المدية رضوان بن عروس / جامعة المدية	251 – 238
الصناعة السياحية ودورها في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني في ظل قيود التنمية المستدامة	أ . مسعي بلال / جامعة تبسة – أوريسي هبة الله / جامعة تبسة –	268 – 252
الفعالية التنظيمية ومداخل قياسها- دراسة تحليلية مقارنة بين المداخل التقليدية والمداخل المعاصرة -	د .مختار عيواج/ جامعة تبسة أحميدة مالكية/ جامعة تبسة	294 – 269
اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية	يوسف عبايدية/ جامعة تبسة. العربي عمران/ جامعة سطيف.	307 – 295
Étude Analytique de la fonction de production de pétrole brut en Algérie (1995-2012)	Aimen Farid/ Mohamed Cherif Messaadia Souk Ahras Meziane Said / Mohamed Cherif Messaadia Souk Ahras	15 - 01

افتتاحية العدد الثاني

يسرّ هيئة تحرير وإدارة مجلة "الآفاق للدراسات الاقتصادية" بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي – تبسة أن تضع بين يديْكَم عددها الثاني من المجلة العلمية المحكمة، بعد ظهور عددها الأول، الذي لقي ترحيبا وتقديرا كبيرين داخل كليتنا وخارجها، ومن أوساط المهتمين بالدراسات الاقتصادية، لما ستتفحته من آفاق علمية غرضها نشر وتبادل المعارف، من خلال نشر الدراسات الأكاديميّة الرصينة، وفتح المجال أمام الأقلام الجادّة ولمتخصّصة لإثراء فسحة البحث والإضافة في تلك المجالات.

تطل "الآفاق للدراسات الاقتصادية" في عددها الثاني بعد إطلاقها على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية "ASJP"، الموقع الذي أرادت وزارة التعليم العالي بإطلاقه من خلاله هيكلة و تنظيم المجلات، من أجل تصنيفها وفق معايير محددة، من أجل ضمان الجودة العلمية و سهولة وصول المستخدمين لها. هذه المنصة التي تعتبر ضمانة لوصول المقال المراد نشره الى المجلة، حيث تعتبر المنصة طرفا ثالثا بين الكاتب والناشر فتقوم بتوثيق جميع المراحل حتى النشر.

تطل على قرائها الأعزاء بعديد الأوراق البحثية، التي تختلف في مواضيعها، ناشريها ولغات نشرها، التي تأمل أن تنال استحسانكم، وأن تكون استمراراً لسعي هيئة التحرير لإيجاد حالةٍ من النقاش الفكري والنقدي الحر. وتود من قرائها أن يتفاعلوا معها من خلال موقعها على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية وبريدها الإلكتروني بإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم، التي يرون أنها تساعد على تطوير المجلة والارتقاء بها. وتجدد هيئة التحرير ترحيبها بجميع الباحثين والمهتمّين من داخل الوطن وخارجه.

هيئة التحرير

التوجهات العربية في الحماية المستدامة للمستهلك تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

د. بلال زويوش
أستاذ محاضر
جامعة أم البواقي
Zouioueche.billel@gmail.com

أ.مرية نسرين بوقربو
أستاذ مساعد
جامعة قسنطينة2
Zouioueche.billel@gmail.com

الملخص:

يتمثل موضوع الدراسة في عرض أهمية حماية المستهلك ودورها في خلق الوعي والمحافظة على صحة المستهلك وسلامته من المخاطر الناتجة عن الاستهلاك، حيث سنعرض في هذه الورقة البحثية أهم المفاهيم المتعلقة بحماية المستهلك، أهم مراحل تطور حركة المستهلك عبر العالم كذلك الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالمستهلك وحمايته، بالإضافة إلى الانجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال حماية المستهلك.

تم التوصل أن المساعي التي قامت بها دول التعان الخليجي ساهمت في توفير قدر كبير من الحماية للمستهلك الخليجي من خلال تثقيفه وزيادة الوعي لديه وتجنب المخاطر فيما يخص السلامة والصحة، وألا يقع تحت آثار الدعاية والاشهارات المضللة أو التخفيضات والتنزيلات الوهمية والضغوط المباشرة وغير المباشرة من قبل مقدمي السلع والخدمات خصوصا في عصر العولمة والتي زادت فيها الوسائل الحديثة للتواصل مع المستهلك.

Abstract

The aim of this paper is the presentation of the importance of consumer protection and its role in creating sensibility and preservation the consumer health and safety risks. Where we'll show the most important concepts related to consumer protection, the most important stages of the evolution of the movement of consumer protection across the world, as well as the reasons that led attention to the protection of consumer, in addition the achievement of Golf Cooperation Council countries in the field of consumer protection.

Was reached that the efforts undertaking by GCC have provided a great deal of consumer protection, through education and rise awareness and avoid health risks and safety and does not fall under the effects of advertising and misleading media or direct and indirect reductions or pressure by providers of goods and services, especially in the era of globalization which has increased the modern means of communication with the consumer.

مقدمة

أسهم التطور الاقتصادي في العالم في ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الاستهلاك العالمي وقد أدت هذه الزيادة إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض مما ساهم في تعدد الأسواق وتوسعها وتنوع المنتجات المقدمة من السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى حيرة المستهلكين وحرصهم على الطلب على هذه المنتجات وفي نفس الوقت ولمجاراة الطلب المتزايد على السلع والخدمات ولتلبية الشرائح المختلفة من المستهلكين ولتعظيم أرباح بعض التجار والمنتجين إلى عدم مراعاة قواعد سلامة المنتجات والمعلومات المتعلقة بها.

أدى هذا الوضع إلى تعاظم اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية سياسات وحقوق المستهلك، حيث عملت على سن القوانين والتشريعات من جهة، كما عملت على بلورة مفهوم حقوق المستهلك واشباع حاجاته وحمايته من جهة أخرى، ومن أمثلة هذه الدول، دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حرصت على اهتمامها بالمستهلكين في مجتمعاتها من خلال انشاء الادارات و المؤسسات المعنية بحماية المستهلك ووضع القوانين والتشريعات والتشجيع على قيام جمعيات المجتمع المدني المعنية بحماية المستهلك، وإيمانا منها بتكامل الأدوار على المستوى العالمي والمحلي أن اسهمت في صياغة حقوق المستهلك التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على ما أقره الاتحاد الدولي لجمعيات حماية المستهلك.

وعلى ضوء ما سبق فإننا نطرح التساؤل التالي:

- كيف يمكن أن تساهم دول مجلس التعاون الخليجي في حماية المستهلك؟

للإجابة على اشكالية البحث ندرج الفرضيات التالية:

- انشاء الهيئات والجمعيات الحكومية وغير الحكومية يساهم في حماية المستهلك.
- تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بتوعية المستهلك بحقوقه وواجباته مما يساعد على حمايته من مختلف أخطار المنتجات والخدمات المتوفرة في السوق.
- استخدام دول مجلس التعاون الخليجي للوسائل الالكترونية ساهم بشكل كبير وفعال في الحماية المستدامة للمستهلك.

سنحاول الاجابة عن الفرضيات المدرجة من خلال عرض العناصر التالية:

أولا. **تعريف حماية المستهلك:**

لاستعراض مفهوم حماية المستهلك يجب أولا أن نحدد المستهلك حيث يجب التمييز بين أنواع المستهلكين الذين يتعاملون مع المؤسسة، والذين يمكن شرحهم فيما يلي (امين عبد العزيز حسن،123،2000):

1. **الأفراد والأسر:** وهم من يقومون بالشراء بغرض تحقيق واشباع حاجاتهم الخاصة، يمثلون في مجموعهم المجتمع الاستهلاكي، بحيث يعتبرون المستهلكين الحقيقيين.

2. **المنظمات:** هي الوحدات التي تقوم بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات ويكون دافع الشراء هنا هو إعادة الإنتاج، ويمكن التمييز في هذه المرحلة بين ثلاثة أنواع من المشترين:

3. **المشتري الصناعي:** هدفه الرئيسي هو انتاج سلع وخدمات جديدة وبيعها بهدف تحقيق الربح.

4. المشتري الوسيط: الذي يشتري بغرض إعادة البيع مع تحقيق الربح.

5. المؤسسات الحكومية وغيرها: تتمثل أساسا في المؤسسات التي لا تشتري بغرض الربح وإنما بغرض تحقيق المنفعة.

في حين أن هناك تفاوت في تعريف هذا المستهلك حسب التشريعات الدولية، ففي القانون الأمريكي والاسترالي والهندي وجنوب افريقيا يعتبر المستهلك هو الشخص الطبيعي الذي يشتري لاستعماله الخاص، أما التوجه الأوروبي 83/2011 فيعتبره الشخص الطبيعي، أما في كثير من قوانين الدول العربية فيعتبر المستهلك أي شخص طبيعي أو اعتباري. (جميل العلوي،03،2012)

وعموما في مجال حماية المستهلك فإنه يعرّف على أنه كل من يحصل على سلعة أو خدمة بمقابل أو بدون مقابل إشباعا لحاجته الشخصية أو حاجات الآخرين أو يجري التعامل او التعاقد بشأنها. ومع التطور التكنولوجي الحاصل تنوعت السلع والخدمات المعروضة والتي قادت إلى توسع دائرة الاستهلاك أين أصبح المستهلك في دوامة هذه المعروضات لذلك ظهر توجه حماية هذا المستهلك وبالتالي انشئت الجمعيات ووضعت القوانين لذلك.

وتعرّف حماية المستهلك على أنها " المجهودات التي تبذلها الجمعيات والحكومات والمنظمات المختلفة داخل السلطة أو خارجها والتي تعمل في الغالب بصورة تطوعية في ظل المصلحة المشتركة والادارة الحرة بهدف توعية وتعريف المستهلك واعلامه بحقوقه وواجباته، وخلق الوعي العام لدى المواطنين للحد من كافة الصور السلبية من أجل تقليل الضرر في كل ما يحصل عليه الناس من سلع وخدمات كان من المفترض أنها تفي باحتياجاته أو تعمل على اشباع رغباته"(ابراهيم الأخرس،2012، 365).

في حين يرى بعض الباحثين أن حماية المستهلك تعني إعلام هذا الأخير بجميع البيانات والمعلومات الكمية والوصفية والنوعية ودرجة الجودة الشاملة الكلية عن السلعة أو الخدمة التي تعمل على زيادة الوعي والرشد لديه، لإزالة كافة أشكال الغموض حول هذه المنتجات، يقوم هذا التعريف على تحديد الهدف من حماية المستهلك أكثر من صلاحيته لأن يكون تعريفا، في حين يرى البعض الآخر من الباحثين أن حماية المستهلك تعني الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات والجمعيات المختلفة داخل السلطة أو خارجها من خلال عدد من أنواع الحماية الاجبارية أو الاختيارية أو الدفاعية التي يقوّم بها المستهلك نفسه، أما هذا التعريف فهو إيضاح لإحدى وسائل هذه الحماية وهي الجمعيات والمنظمات التي هدفها حماية المستهلك.

لذلك فإن مفهوم حماية المستهلك أصبح متعدد الأطراف ومن ثم صار عملا جوهريا في الوقت الراهن، ويمكن القول بأن المقصود من حماية المستهلك" هو مجموعة القواعد والسياسات التي تهدف إلى منع الضرر والأذى عن المستهلك وكذا ضمان حصوله على حقوقه من قبل البائعين"(مصطفى عبد العال،192،2006).

ولهذه الحماية جانبان: (زكي خليل مساعد، 446،1997)

الجانب الأول: حماية المستهلك من نفسه نتيجة تعمده القيام باستهلاك أو استخدام شيء معين مع إدراكه التام بالضرر الناجم عن ذلك كالمخدرات مثلا

- حمايته من نفسه نتيجة خبرته المحدودة باستخدام السلعة أو جهله بكيفية استخدامها أو أنها جديدة في السوق.

- حمايته من نفسه عند استخدامه سلعا غير مطابقة للمواصفات، مع معرفته بذلك سواء أكان السبب انخفاض في السعر أم البيع بالتقسيط...

- حمايته من نفسه عند تناوله مثلا بعض الأدوية دون استشارة طبية ...

الجانب الثاني: حماية المستهلك من غيره

يتعلق بحماية المستهلك من الوقوع في الغش والخداع من قبل المنتج أو البائع سواء من حيث مخالفة السلعة للمواصفات أو المحاولة لإقناع المستهلك عن طريق الترويج غير الصادق لتلك السلعة أو الخدمة، حيث يستخدم الإشهار بصفته أحد عناصر المزيج الترويجي، كعدم تطابق البيانات المعلن عنها مع السلعة (الاعلان المضلل)

كما يتطلب حماية المستهلك من ارتفاع سعر السلع والخدمات سواء كان الارتفاع صريحا أم غير صريح كالتخفيضات الصورية للسلع، أو التلاعب في توقيت التوزيع لبعض السلع وكذلك التلاعب في التغليب والتعبئة والأوزان والأحجام...

ثانيا. أسباب الاهتمام بحماية المستهلك:

من بين الأسباب الهامة التي أدت إلى الاهتمام بالمستهلك مايلي: (ابراهيم الأخرس401،2012)

- المحافظة على رضا المستهلك
- عدم تمتع السلع والخدمات بالخصائص الفنية والنوعية المعلنة
- عدم توافر القدر الكافي من المعلومات عن السلع والخدمات خاصة من جانب بعض التجار الجشعين والمحتكرين الذين يسعون للغش الفاحش في أوقات الأزمات
- صعوبة الاختيار السليم من المستهلك بين البدائل من السلع
- عدم اهتمام المنتجين أو البائعين بشكوى المستهلك
- تدني مستوى التعويضات
- عدم تمتع السلع الغذائية بالجودة خلال فترة الضمان
- وجود عيوب خاصة بالتعبئة والتغليف

ثالثا. تطور حركة حماية المستهلك:

تعتبر أهم عوامل ظهور حركات حماية المستهلك هو ظهور الثورة الصناعية في البلدان الغربية والتي نتج عنها المؤسسات الضخمة ذات القدرة الهائلة على الانتاج والتوزيع، وبالتالي ظهور منتجات كثيرة ومتنوعة وجديدة على المستهلك، ففي نهاية القرن 19 وبداية القرن20 ظهرت نخبة من المجتمع الأوروبي اقبلت على الاستهلاك والشراء ونتيجة لذلك ظهرت الجمعيات والمنظمات لحماية حقوق المستهلكين على المستوى الوطني والدولي. مرت حركة حماية المستهلك عبر العديد من المراحل خصوصا على المستوى العالمي،ومن بين أهم مراحل تطور هذه الحركة ما يلي:

- 1906: تبني الكونغرس الأمريكي قانون:" pure food and drugs acte and the meat inspection acte" وهي النشاط الأول للحكومة الفدرالية لحماية المستهلكين ضد المنتجات الغذائية الخطيرة على صحة المستهلك والأدوية المغشوشة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 1909: انشاء"ligue des consommateurs" وذلك لمحاربة غش الصناعيين المحترفين في فرنسا.
- 1914: انشاء "federal trade commission" والتي تركز دورها على محاربة الغش والمنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 1911: ظهور حملة للأسر والعائلات محتجة على ارتفاع أسعار السلع في فرنسا.

- 1927: انشاء الكنفيدرالية العامة للاستهلاك في فرنسا والتي استمرت لمدة سنتين فقط.
- 1951: انشاء الاتحاد الفدرالي للاستهلاكUFC في فرنسا.
- 1960: تأسست المنظمة الدولية لاتحاد المستهلكينIOCU.
- 1961: صدور أول عدد لمجلة UFC الفرنسية بعنوان"Que choisir" .
- 1962: خطاب جون كندي حول حقوق المستهلك(حق الأمان، حق الاستماع، حق المعرفة، حق الاختيار) بالإضافة إلى نشأة المكتب الاداري لاتحاد المستهلكين BEUC.
- 1966: انشاء المعهد الوطني للاستهلاك في فرنسا INC.
- 1967: تأسيس اتحاد المستهلكين في العالم الثالث.
- نهاية60: انشاء الاتحاد الجهوي لمنظمات المستهلكين UROC، والتي أصبحت المركز التقني الجهوي للاستهلاك CTRC في فرنسا.
- سنوات 70: تبني أول نص قانوني فرنسي حول الاشهار، القروض، اعلام المستهلك، الأمان...
- 1972: قمة باريس حول نوعية الحياة"Qualité de vie" بمشاركة حكام ودول أوروبية حول الاستهلاك والبيئة.
- 1976: تنصيب أمين الدولة للاستهلاك في فرنسا.
- 1981: تنصيب وزير فرنسي للاستهلاك.
- 1983: انشاء اللجنة الوطنية للاستهلاك في فرنسا.
- 1984: بداية انشاء جمعيات المستهلكين، في حين أن الانتاج والتوزيع خلال هذه الفترة مازال تحت رقابة الدولة، تركز دور هذه الجمعيات على المقارنة بين المعروضات سلع والخدمات، واصدار دوريات ومجلات بالإضافة إلى معالجة بعض المشكلات في فرنسا.
- القرن 21م: ظهورAPC و OMC يثبت أهمية هذه المنظمات.

رابعا. أسباب الاهتمام بحماية المستهلك:

توجد مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بحماية مصالح وحقوق المستهلكين منها: (احمد عبد الهادي واخرون،1995)

- زيادة متطلبات المستهلك من المنتجين في الحصول على خدمات تتفق مع رغباته كفرد، نتيجة ارتفاع دخل ومعيشة المستهلك ومستوى تعليمة ورفاهيته، بينما يقدم المنتجون منتجاتهم لسوق كبير، دون مراعاة رغبات كل فرد على حدة، وأدى ذلك إلى ترك المستهلك في حالة دون الإشباع الكامل.

- توقع المستهلك جودة مرتفعة للمنتجات أو الخدمات مع انخفاض الدخل الحقيقي والقوة الشرائية للمستهلك نتيجة ارتفاع الأسعار، أدى ذلك إلى إحباط وغضب المستهلك.
- عدم توافر المعلومات الكافية عن خصائص الخدمات وأسعارها.
- ظهور مشكلة المستهلك منخفض الدخل، ومعاناته من الغش والمغالاة في الأسعار وانخفاض الجودة وذلك: لعدم إدراكه لأهمية حمايته، وانخفاض مستوى تعليمه وخبرته وعدم وعيه بحقوقه.
- تغير النظرة القانونية والسياسية لموضوع الحماية، وقبول الحكومة التدخل لحماية مصالح المستهلكين، واتجاه السياسيين لتأييد حماية المستهلك كوسيلة لكسب المزيد من الأصوات في مجال حماية المستهلك.
- الأضرار النفسية التي يتعرض لها بعض المستهلكين بسبب استخدام بعض السلع والخدمات.
- عدم معرفة العديد من المستهلكين بالجوانب القانونية للنظام التسويقي لكل من السلع والخدمات والتي يمكن اللجوء إليها وقت الضرورة لحمايتهم.

خامسا. مجالات الإخلال بحماية المستهلك:

يعاني المستهلك في الدول النامية وفي الدول المتقدمة أيضا من اختراق لكافة حقوقه من قبل المنظمات، والتي غالبا ما تتصارع فيما بينها لتحقيق أكبر ربح ممكن. لذا فان المستهلك يحتاج دوماً إلى وجود أجهزة رقابة فعالة تحميه من الإخلال الذي قد يتعرض له في أي من المجالات التالية: (زكي خليل المساعد،492،1998-499)

1. **الإشهار:** حيث انتهجت بعض المنظمات أساليب الخداع في رسائلها الإعلانية لغرض تضليل المستهلك وإثارة التصرفات الانفعالية غير الرشيدة لديه لاقتناء السلعة حتى ولو لم يكن بحاجة لها.

2. الضمان: يفترض حين حصول المستهلك على منتوج معين أن يعطى ضماناً من المنتج حول صلاحية المنتوج المباع وسلامته من العيوب.

3. **التبيين:** لا يزال العديد من المستهلكين يعانون من نقص درايتهم حول كيفية استعمال المنتجات لعدم وجود البيانات، أو عدم معرفتهم بكيفية الاستفادة من البيانات المتاحة.

4. **السعر:** يعاني المستهلك من فرض أسعار لا تنسجم مع مقدرته المادية، إضافة إلى التحايل على الأسعار التي يتبعها المنتجون من خلال البيع بالتقسيط أو التنزيلات الصورية وغيرها من الأساليب غير المشروعة.

5. **التوزيع:** إن عدم توزيع المنتجات في أماكن وأوقات محددة، قد تعرض المستهلك لحالات الاحتكار وتخصيص الكثير من الجهد والوقت لاقتناء تلك المنتجات.

6. التعبئة والتغليف: قد تستخدم المنظمة موادا غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف، الأمر الذي يعرض المستهلك للكثير من الاضرار جراء تلك الممارسات.

7. المقاييس والأوزان: إذ أن عدم وجود الرقابة الكافية قد يعرض المستهلك للإخلال في جانب المقاييس والأوزان الخاصة بالمنتجات مثل النقص في الوزن أو الحجم والمكونات.

8. النقل والتخزين: عدم قيام المنظمات باستخدام الأساليب الأفضل في النقل والتخزين قد يعرض المستهلك إلى أضرار صحية، خاصة إذا ما كانت تلك المواد سريعة التلف مثل المواد الغذائية.

نلاحظ أن مجالات الإخلال بحماية المستهلك عديدة وان المسؤولية الملقاة أمام المنظمات الرقابية في أجهزة الدولة سواء الرسمية منها أو الشعبية تعد مسؤولية ثقيلة، إذ أن الإخلال بجزء من تلك المجالات قد يعرض المستهلك للأذى، فكيف بالمستهلك في الدول النامية والذي يتعرض للإخلال في الكثير من تلك المجالات.

سادسا. تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في حماية المستهلك:

1. نشأة وتعريف دول مجلس التعاون الخليجي:

ظهرت فكرة تأسيس اتحاد يضم الغرف التجارية والصناعية والزراعية في الدول العربية الخليجية التي تتشابه ظروفها الاقتصادية بعد تزايد الشعور بالحاجة لتأكيد أواصر الإخوة ووحدة الهدف والمصير ودعم خطوات التعاون الاقتصادي الخليجي ومن خلال اللقاءات الأولية والاتصالات التي تمت بين غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاداتها في الدول العربية الخليجية ، تم عقد مؤتمر التنمية الاقتصادية الأول لغرف الخليج العربي في مدينة جدة – المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين 16 و20 أكتوبر 1976 م لبحث وسائل التعاون الاقتصادي في كافة الميادين بين أبناء الخليج العربي والدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال . وقد شارك في هذا المؤتمر اتحادات وغرف الدول العربية الخليجية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية العراقية. وأسفرت مناقشات المؤتمر عن صدور عدد من القرارات والتوصيات جاء في مقدمتها تأسيس اتحاد لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية يكون مقره مدينة الدمام – المملكة العربية السعودية، وتشكيل لجنة من مدراء الاتحادات والغرف الأعضاء في المؤتمر لوضع مشروع النظام الأساسي للاتحاد لعرضه على المؤتمر الثاني الذي تقرر عقده بدولة الكويت. وعند انعقاد المؤتمر الثاني لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية في دولة الكويت، بتاريخ 14 أكتوبر 1979، تم إقرار النظام الأساسي لاتحاد الغرف الخليجية والإعلان عن قيامه، ووقع كافة رؤساء وأعضاء الاتحادات والغرف العربية الخليجية المشاركة في هذا الاجتماع على النظام الأساسي للاتحاد وأصبحت اتحادات وغرف دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية

السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت أعضاء في مجلس الاتحاد. وفي أعقاب الغزو العراقي على دولة الكويت في الثاني من أوت 1990 تم إسقاط عضوية الجمهورية العراقية، وعدل اسم الاتحاد إلى اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.

وبهدف ترجمة أهداف الاتحاد إلى وقائع ملموسة اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام 1983 ثم الاتحاد الجمركي في بداية 2003م ثم السوق الخليجية المشتركة في ديسمبر 2007.

وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل المجلس الأعلى في ديسمبر 2008، وتوقيع الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية عليها في مطلع 2009، وهو ما يضع مجلس التعاون بالفعل على أعتاب المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي، خاصة بعد أن صادقت الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي على الاتفاقية الخاصة بذلك، وكذلك بعد إقرار قمة الكويت 2009 إنشاء المجلس النقدي، وتكليفه بتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة ويتكون المجلس من أجهزة هي:

- المجلس الأعلى: ويتكون من زعماء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية وتكون حسب الترتيب الهجائي للأعضاء. واجتماعاته العادية سنوية.

- المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء الخارجية للدول الست، أو من ينوب عنهم من الوزراء. وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، واجتماعاته العادية كل ثلاثة أشهر.

- الأمانة العامة: وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري. وتتكون من أمين عام، يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعاون الأمين العام أمناء مساعدون.

- هيئة تسوية المنازعات: تتشكل من غير أطراف النزاع ولا يقل عددها عن ثلاثة.

2. أهداف مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية:

تتلخص مجمل أهداف مجلس دول التعاون الخليجي حسب المواد فيما يلي:

1.2. المادة (4): أهداف الاتحاد ووسائل تحقيقها: تتمثل رسالة الاتحاد في ثلاثة أهداف عامة ورئيسية، وهي:

أ. تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة، انطلاقا من قناعة موضوعية كاملة وثابتة بان هذا التكامل شرط أساسي لأي تنمية حقيقية متوازنة ومستمرة ليس بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة فحسب، بل بالنسبة لكل دولة عضو بمفردها أيضا. ذلك أن هذا التكامل هو الذي يجعل من دول مجلس التعاون الخليجي تكتلا اقتصاديا واحدا يستطيع أن يتعامل مع

التكتلات الاقتصادية الأخرى بما يتكامل مع المشروع الاقتصادي العربي ويسرع خطاه بشكل خاص، ويدعم التعاون الاقتصادي الدولي والازدهار العالمي بشكل عام.

ب. تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية الخليجية عربيا وإقليميا ودوليا من منظور أصحاب الأعمال الخليجيين، بما يعبر عن آرائهم وتصوراتهم، وينسق ويبلور مواقفهم من القضايا والسياسات الاقتصادية المختلفة، ويدعم دورهم في تنمية اقتصاداتهم الوطنية وفي تكاملها الخليجي، وذلك استنادا إلى منطلقات أساسية بان القطاع الخاص – الذي توفر له الدولة الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب – هو قاعدة التنمية ومحركها، وان الحرية الاقتصادية القائمة على تكافؤ الفرص وإطلاق المنافسة ومنع الاحتكار والاستغلال بكل صوره هي الطريق الصحيح لتحقيق الرفاه والعدل والتوازن الاجتماعي ،وهي الوسيلة الأجدى لخلق وتطوير فرص العمل الكريم والمجزي، ولتفتح الطاقات الإنتاجية والقدرات الإبداعية للمواطن الخليجي وتوظيفها بالشكل الأمثل.

ج. تعزيز دور الغرف الأعضاء واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الإعمال والقطاع الخاص في بلادها، ودعم أجهزتها الفنية والإدارية وقدراتها التقنية والمعلوماتية لأداء هذا الدور على أكمل وجه، وتنسيق آرائها ومواقفها لدى الهيئات والمنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية ومساندة جهود الاتحادات النوعية والمشاريع الاقتصادية والمنظمات المتخصصة التي تخدم نشاطاتها أهداف الاتحاد.

2.2. المادة (5): لأداء رسالته وتحقيق أهدافه المشار إليها في المادة (4) يعمل الاتحاد على تحقيق ما يلي:

- "المواطنة الاقتصادية" لرعايا دول مجلس التعاون الخليجي في جميع الدول بما في ذلك حق العمل والتملك والاستثمار.
- حرية انتقال المنتجات الوطنية بين دول المنطقة دون قيود إدارية أو جمركية.
- استقصاء مجالات وفرص إقامة المشاريع الاقتصادية الخليجية المشتركة، والعمل على التعريف بها والترويج لها وتسهيل إقامتها... ومعاملة هذه المشاريع في كل من دول المجلس وكأنها شركات وطنية.
- التنسيق الصناعي على مختلف مستوياته وبمختلف الوسائل الممكنة بين دول المجلس
- استغلال كل إمكانية متاحة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي والثروة السمكية والحيوانية في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ومنفردة بما في ذلك الصناعات الغذائية ومستودعات المواد الغذائية لتحقيق حد مقبول من الأمن الغذائي لهذه الدول.
- التكامل بين دول المجلس في مجالات الخدمات المصرفية والتأمينية والملاحية ومجالات الاتصال والمواصلات
- تنسيق السياسات النقدية في دول المجلس، وصولا إلى عملة خليجية مشتركة.

- تنسيق سياسات التسويق للمواد التي تحتاجها كل أو بعض دول المجلس وخاصة المواد الغذائية والاستراتيجية

- التنسيق والتنظيم المشترك للجهود التسويقية للمنتجات الوطنية لدول المجلس في الأسواق الإقليمية والعربية والدولية.

- إجراء ونشر الدراسات الاقتصادية والقانونية لإبداء الرأي في السياسات والتشريعات الاقتصادية في دول المجلس.

- نشر وتبادل المعلومات والبحوث والمطبوعات الاقتصادية والفنية ذات الأثر في تقدم وتطوير النشاطات الاقتصادية في دول المجلس.

- تزويد الأعضاء بالبيانات والدراسات والمقترحات

- إصدار الدوريات والنشرات والأدلة اللازمة.

- عقد المؤتمرات والندوات الاقتصادية الإقليمية والدولية أو المشاركة فيها وتؤخذ الموافقة المعتادة من الجهات المختصة عند عقد هذه المؤتمرات والندوات في دولة المقر.

- التنسيق بين مواقف الأعضاء في المؤتمرات والندوات الاقتصادية الإقليمية والدولية كلما أمكن ذلك.

- إقامة المعارض والأسواق أو المشاركة فيها، وكل النشاطات الممكنة الأخرى بهدف توسيع أسواق منتجات دول المجلس والترويج لها.

- التوسط لتسوية الخلافات والمنازعات التجارية التي تقوم بين رجال ومؤسسات الأعمال في أكثر من دولة من دول المجلس، على أن تحال القضايا التي يتفق أطرافها على التحكيم إلى مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- تدريب وتطوير القوى العاملة الوطنية في دول المجلس مجتمعة ومنفردة بمختلف الوسائل والإمكانات المتاحة بهدف بلوغ درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتي في الاعتماد على القوى العاملة الوطنية في هذه الدول .

- تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى توثيق عرى التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وشقيقاتها الدول العربية الأخرى في شتى المجالات على أساس من الإيمان العميق بان كل مسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الخليجي هو جزء لا ينفصل من العمل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

- أية خطوات وتشريعات وإجراءات أخرى تساعد في تحقيق أهداف الاتحاد ويقرها المجلس

3.2. المادة (6): يعمل الاتحاد لتحقيق أهدافه في إطار من التنسيق والمتابعة مع الجهات الرسمية في الدول الأعضاء وما يتخذ في اجتماعات المسئولين من قرارات تتعلق بالتعاون والتكامل الاقتصادي الخليجي.

4.2. المادة (7): يعمل الاتحاد في سبيل تحقيق أهدافه من خلال التعاون الوثيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يعمل على الاتصال والتنسيق مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والمنظمات والمؤسسات والهيئات العربية والإقليمية والدولية الأخرى ذات العلاقة بأهداف الاتحاد

3. أهم انجازات دول مجلس التعاون الخليجي في حماية المستهلك:

في ظل حجم التحديات التي تتقاسمها دول الخليج كارتفاع اسعار السلع بالأسواق العالمية واستفحال ظاهرة الغش والتقليد والنيل من حقوق المستهلك في بعض المجالات، الأمر الذي يحتم على دول مجلس التعاون الخليجي دفع نسق التعاون والعمل المشترك على وضع التشريعات الموحدة ومتطورة لخدمة المستهلك، إلى جانب تكثيف الزيارات وتبادل الخبرات وتعميم التجارب والمبادرات الناجحة تنفيذا لقرارات وزارة التجارة بالدول الأعضاء الرامية إلى زيادة تنافسية الأسواق ودعم المستهلك الخليجي حيث عملت على تحقيق العديد من الانجازات، نذكر منها:

- معالجة الشكاوى الواردة لمصالح حماية المستهلك لدول التعاون الخليجي حيث جاء في تقرير هذه المصالح أن جمعية حماية المستهلك باشرت أكثر من 70 في المائة من أصل 70.207 شكوى وردت للجمعية في عام 2013، منها تسعة آلاف بلاغ باشرتها الجمعية فوراً ووقفت عليها.

- إعداد دليل الرقابة على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوردة عبر منافذ دول مجلس التعاون من قبل لجنة الرقابة الدوائية بدول المجلس، كأحد متطلبات الاتحاد الجمركي والعمل بنقطة الدخول الواحدة. ويهدف الدليل إلى المساعدة في الحصول على أدوية صالحة وسليمة وذات جودة عالية ومطابقة للشروط الفنية ومتطلبات تسجيل الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، والتأكد من أن جميع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوردة لدول المجلس مصحوبة بالوثائق اللازمة. وقد اعتمد المجلس الأعلى الدليل في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2007).(مجلة الاقتصادية،2011)

- إعداد دليل إجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتضمن الدليل المهم من المعلومات اللازمة للأجهزة المعنية في المنافذ الحدودية (برية، بحرية، جوية) للرقابة على جميع الأغذية والمضافات الغذائية ومواد التعبئة والتغليف، بما في ذلك الأغذية التي تستورد لأغراض الاستخدام الشخصي أو كعينات تجارية. ويجري العمل على رصد ملاحظات الأجهزة المتخصصة في دول المجلس على الدليل من خلال فريق فني متخصص. وقد اعتمد الدليل في الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى (الرياض، ديسمبر 2006) (مجلة الاقتصادية،2011)

- تنظيم أسبوع خليجي عن سلامة الأغذية، ويتم تحديد توقيته وهدفه وشعاره في كل اجتماع سنوي للجنة سلامة الأغذية، على أن يقام بشكل سنوي في كل دولة من الدول الأعضاء.

- الاستمرار في تنظيم عملية الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية وذلك بهدف الحصول على أسعار تنافسية من شركات الأدوية وفق قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر2006)، حيث أحرز التعاون في هذا الجانب نجاحاً كبيراً في مجال الحصول على أسعار تنافسية من شركات الأدوية وبأسعار معقولة توفر لوزارات الصحة بدول المجلس الكثير من الكلفة. وقد دفع البرنامج العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص للمشاركة فيه، مبرزا الحاجة الماسة مستقبلا إلى التوسع فيه، وبخاصة أنه إلى ما يوفره من خفض للكلفة، يمثل أسلوباً أنسب للتعامل مع العولمة في مجال التصنيع والتجارة (مجلة الاقتصادية،2011).

- وافقت لجنة التعاون التجاري على مشروع القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقا لصيغته النهائية المرفقة والنظر في رفعه للمجلس الأعلى لاعتماده كقانون موحد على مستوى دول المجلس ، وتكليف اللجنة الفنية المختصة بمناقشة مشروع القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد مسودة اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (قمة البحرين، ديسمبر2012)

- قررت لجنة التعاون التجاري في اجتماعها السادس والأربعين (3 أكتوبر 2012) رفع مستوى التمثيل في لجنة حماية المستهلك، بحيث تمثل الدول الأعضاء في هذه اللجنة برؤساء الجهات المعنية لحماية المستهلك ، وتفعيل لجنة حماية المستهلك، بحيث تعقد أربعة اجتماعات دورية في العام بالدول الأعضاء. (قمة البحرين، ديسمبر2012)

- إنشاء موقع الكتروني لحماية المستهلك الخليجي "http://www.gccconsumer.org" الذي يعد خطوة مهمة في تفعيل دور حماية المستهلك، حيث يجمع القائمين على حماية المستهلك والمهتمين من مواطني دول المجلس لمعرفة أسعار السلع والمنتجات التي تباع في الأسواق الخليجية.

- عرض أسعار السلع الاستهلاكية بشكل يومي على الموقع وفي كل محافظة أو مدينة، بالإضافة إلى عرض متوسط الأسعار في اليوم والأسبوع، مع وضع خدمة تلقي الرسائل الالكترونية أو الرسائل النصية على الجوال لأسعار السلع الواسعة الاستهلاك وذلك في كل دولة من دول مجلس التعاون. من بين هذه السلع: الزيوت النباتية، السكر، الدقيق، الارز، الحليب، اللحوم، الدواجن.

- يحتوي الموقع على جميع المعلومات والبيانات التي تهم المستهلك من بينها توضيح حقوق وواجبات المستهلك:

- حقوق المستهلك، ويتمثل في مايلي:

• حق الأمان: للمستهلك الحق في الحماية من المنتجات وعمليات الإنتاج والخدمات التي تُشكل ضرراً على صحته وسلامته.

• حق المعرفة: للمستهلك الحق في تزويده بالحقائق التي تساعده على الشراء والاستهلاك بصورة سليمة وتعينه في إدراك حقوقه الأساسية ومسؤولياته.

• حق الاختيار: الحق في الاختيار بين العديد من البدائل من السلع والخدمات بأسعار تنافسية مع ضمان الجودة.

• حق الاستماع إلى آرائه: أن تُمثَّل مصالح المستهلك لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية ويُأخذ بآرائه في تطوير السلع والخدمات.

• حق إشباع احتياجاته الأساسية: للمستهلك الحق في الحصول على السلع والخدمات الضرورية الأساسية كالغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم.

• حق التعويض: للمستهلك الحق في تسوية عادلة لمطالبه المشروعة، بما في ذلك التعويض عن التضليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية أو أية ممارسات تضر بالمستهلك.

• حق العيش في بيئة سليمة: للمستهلك الحق في العيش والعمل في بيئة خالية من المخاطر.

- واجبات المستهلك:

• أن يكون واعياً بحقوقه في جميع نواحي الاستهلاك.

• أن يتحقق من مصدر السلعة من خلال قراءة تفاصيل بلد المنشأ. أن يبحث عن مواصفات المنتج الذي يريد شراءه.

• أن يتقيد بالقواعد الصحية التي ترمي إلى جعل المادة أو المنتج صالحاً للاستعمال، وأن يقوم بتنفيذ الإرشادات المقتضية، قبل استعمال المادة أو المنتج، كغسيل الخضار والفواكه بشكل جيد، وغلي الحليب والجبن قبل الاستعمال.

• أن يتقيد بالتعليمات المثبتة على بيانات العبوة أو العرض، ويقوم بتنفيذها بشكل حرفي، وعلى الأخص فيما يتعلق بطريقة تخزينها وشروط التخزين، ودرجة الحرارة الملائمة للحفظ والتخزين.

• أن يمتنع عن شراء المواد والمنتجات والمصنوعات التي تعرض على قارعة الطريق. أن يتوخى الحذر من الوقوع في فخ الإعلانات المضللة.

• أن يقرأ مضمون بطاقة الضمان قبل شراء السلعة.

• أن يفحص السلعة جيداً للتأكد من أنها خالية من أي عيوب قبل مغادرة المحل.

- أن يتأكد من مدة صلاحية المنتج أو المادة أو الدواء، وأن يمتنع عن استعمالها بعد فوات مدة الصلاحية.

- أن يتأكد من أسعار المواد التي يقتنيها سواءً كان ذلك عن طريق سعر الأسواق، أو بحكم خبرته في الشراء، وكذلك مقارنته لجودة المنتج أو الخدمة مع ثمنها.

- أن يعدل عن أنماط استهلاكه في جميع نواحي حياته كتحديد المواد التي يستهلكها والامتناع عن تخزين المواد الغذائية لمدة طويلة أو بواسطة أوعية غير صالحة كالبلاستيك المعاد تصنيعه أو غيره، وكذلك الامتناع عن الهدر الكبير في الأطعمة وغيرها التي يكون مصير أكثرها حاويات القمامة.

- أن يطلب فاتورة / ايصال بالمشتريات من صاحب المحل.

- ألا يتوانى عن تقديم الشكوى المناسبة إلى الجهات المعنية.

 يضم موقع حماية المستهلك الخليجي عرضا للمواقع العربية والعالمية لحماية المستهلك مما يسهل على أي مستهلك مهما كانت جنسيته أن يعثر على الجهة المسؤولة على حمايته في بلده.

جدول رقم (1): بعض مواقع حماية المستهلك العربية والعالمية

الهيئة	الموقع
جهاز حماية المستهلك (جمهورية مصر العربية)	www.cpa.gov.eg
الجمعية العمانية لحماية المستهلك	www.omanconsumer.org
جمعية حماية المستهلك (المملكة العربية السعودية)	www.cpa.org.sa
جمعية الإمارات لحماية المستهلك (الامارات العربية المتحدة)	www.uaescp.ea
الاتحاد العربي للمستهلك	www.consumersarab.org
حماية المستهلك الخليجي	www.gccconsumer.com
هيئة الغذاء والدواء السعودية	www.sfda.gov.sa
شبكة المستهلك العربي	www.arbcon.net
هيئة المستهلك الامريكية لسلامة المنتجات، احدى الوكالات الفيدرالية التي تهتم بالعائلة عن طريق تقليل المواد الناتجة عن المنتجات الاستهلاكية في السوق والابلاغ عنها.	www.cpsc.gov
وصلات الى مصادر فيدرالية منوعة عن حماية المستهلك	www.consumer.gov
مجمع عالمي لجمعيات ومنظمات حماية المستهلك يضم أكثر من 260 هيئة في 120 دولة	www.consumersinternational.org

المصدر:

http://www.gccconsumer.org/Consumer/ViewSites

- إنشاء مركز خليجي موحد للنظر في عمليات استدعاء السيارات والسلع الأخرى التي تحتوي على عيوب مصنعية، ما سيؤثر إيجابًا على موضوع حماية المستهلك في مجال شراء وبيع السيارات، حيث تم استدعاء أكثر من 800 مركبة من نوع "كاديلاك /ATS-CTS" من موديل 2013 إلى موديل 2014؛ لخلل في ناقل الحركة؛ حيث أوضحت الوزارة أن عدم تركيب "كيبل" نقل الحركة بشكل كامل يؤدي إلى عدم عمل ناقل الحركة بالشكل المطلوب. ودعت "التجارة" مالكي هذا النوع من المركبات، إلى التواصل مع الوكيل لإجراء الإصلاحات اللازمة مجاناً. بالإضافة إلى استدعاء 2425 سيارة من طرازي تويوتا برادو 2010 وتويوتا راف فور للموديلات من: 2006-2010 وذلك بسبب خلل في السلك اللولبي الموصّل بين الوسائد الهوائية والكمبيوتر الخاص بها مما يؤدي إلى عدم عملها وأشارت الوزارة أن مراجعة الوكيل تبدأ من يوم الأحد 8-6-2014 وذلك لإجراء الإصلاحات اللازمة مجاناً.

- إنشاء مراكز التفاعل لاستقبال آراء وبلاغات المستهلك، حيث يتم وضع أرقام خضراء مجانية تساعد المستهلك على الاتصال بهذه المراكز، وذلك لإيراد الشكاوى والبلاغات عن وجود المخالفات التجارية والاستفسار عن كل ما يتعلق بالاستهلاك.

- وضع المسودة الأولى للقانون الالزامي الموحد لحماية المستهلك بدول المجلس الذي يعد رافداً وإضافة إلى العمل المشترك، وسيعزز من دور حماية المستهلك بشكل منظم وقانوني.

- تنظيم يوم خليجي لحماية المستهلك، الذي أصبح أسبوعا خليجيا، وينظم في الأسبوع الاول من مارس في كل عام، هدفه إيصال رسالة حماية المستهلك لجميع شرائح المجتمع ونشر ثقافة الاستهلاك وزيادة الوعي بأهمية حقوق المستهلكين والسعي الحثيث للشراكة الحقيقية بين جميع أطراف المجتمع والذي من بينها التاجر والمستهلك وصولا لسوق متوازنة تسودها المصداقية والأمانة. حيث يتم عقد لقاءات دورية بين رجال الأعمال والجهات المعنية بحماية المستهلك الخليجي، بالإضافة إلى القيام بالتظاهرات التي تساهم في توعية المستهلك مثل تدشين حافلة متنقلة في عمان يحمل الكثير من الجوانب فيما يتعلق بالسلع الاصلية والمقلدة والسلع المرتبطة بالبيانات وكتابتها على السلع والنشرات التوعوية والكثير من الجوانب الاستهلاكية، حيث تبنت جمعية المستهلك لسنة 2014شعار" تسوقك بوعي حماية لك".(خميس بن علي الخوالدي،مارس2014)

- إنشاء لجنة مشتركة لحماية المستهلك تستأنف نشاطها الرسمي في 2016، تضم ممثلين من وزارات التجارة للدول الأعضاء بالإضافة إلى الأجهزة الحكومية لحماية المستهلك، حيث أن اختصاصات اللجن تتمثل في التقريب بين وجهات النظر فيما يتعلق بالسياسات العامة المتعلقة بحماية المستهلك في دول المجلس وتبادل المعلومات والدراسات التخصصية والبحوث الميدانية المشتركة، فيما يتعلق بتأثير السلع والخدمات المختلفة على المستهلكين الخليجيين، وتوفير قنوات اتصال فعالة بين دول المجلس للتبادل المعلوماتي بما في ذلك الربط الالكتروني، والمساهمة في وضع برامج توعية مشتركة تهدف إلى تثقيف

المستهلكين بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على اختياراتهم، ما يؤدي إلى تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام.

الخاتمة:

تمثل تجربة دول مجلس التعاون في حماية المستهلك الخليجي من التجارب الرائدة في العالم حيث يعبر اليوم هذا التوجه عن مدى السعي لتنمية الاقتصاد وبالتالي تطور ورقي المجتمع، حيث ان المجتمع الاستهلاكي الذي لا يقوم بالأخذ في الاعتبار نمط استهلاكه يتجه نحول فرط الاستهلاك مما يغرق الأسواق بجميع أنواع وكميات السلع والخدمات لتلبية هذا الفرط، والتوجه لحماية المستهلك يساهم في محاربة فرط الاستهلاك وبالتالي التوجه نحو الاستهلاك المستدام.

تسعى دول التعاون من خلال جهودها في حماية المستهلك إلى الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك من الأخطار الناجمة عن المنتجات والخدمات المقدمة دون المعايير، كما أنها تسعى إلى مراعاة المصالح الاقتصادية للمستهلك، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة التي تمكن المواطنين من الاختيار بين البدائل المتاحة في الأسواق، وتثقيف المستهلكين حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية الناتجة عن اختياراتهم. وقد استخدمت دول الجلس من خلال الجمعيات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، العديد من الوسائل منها التقليدية من نشرات وكتيبات ومطويات واللجوء إلى وسائل الاعلام للتوعية والتحسيس، بالإضافة إلى الوسائل الحديثة كإنشاء موقع إلكتروني خاص بالمستهلك الخليجي، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعية للتقرب أكثر من المستهلك، والاعتماد على البريد الالكتروني والرسائل النصية للهاتف بدل التنقل مما يساعد على التعرف على أسعار المنتجات وتوجيه الشكاوى بشكل أسرع توفيرا للجهد والوقت مما يشجع المستهلك على المبادرة ومساعدة الهيئات المسؤولة عن حماية المستهلك.

المراجع والإحالات:

1. أحمد إبراهيم عبد الهادي وأمينة مصيلحي سحبل، حماية المستهلك في مجال الخدمات الحكومية بالتطبيق على محافظة المنوفية، المؤتمر الأول لحماية المستهلك، القاهرة، 21 و 22 أكتوبر 1995.
2. أمين عبد العزيز حسن، استراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص124-123.
3. جمعية حماية المستهلك، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، جامعة الدول العربية، عمان، الأردن، 1984.
4. جميل العلوي، حماية المستهلك، ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لإقامة مجتمع معرفة مستدام في المنطقة العربية، 19 و 20 ديسمبر 2012.

5. زكي خليل المساعد، التسويق في المفهوم الشامل، الطبعة الثانية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 1998، ص ص 499-492.

6. زكي خليل المساعد، التسويق في المفهوم الشامل، دار زهران، الأردن، 1997.

7. مصطفى محمود محمد عبد العال، دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك (حالة مصر) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بعض الدروس المستفادة للجزائر

The Saudi Arabia experience in financing small and medium enterprises : Some lessons learned to Algeria

د. رحمة بلهادف
جامعة مستغانم
rahmadoctorante@live.com

أ. عياد السعدي
المركز الجامعي تيبازة
ayad_88@hotmail.fr

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى دراسة التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإبراز أهم الاساليب التمويلية المعتمدة في المملكة مع محاولة استخلاص اهم الدروس المستفادة من هذه التجربة للجزائر باعتبار ان التجربة السعودية من التجارب العربية الناجحة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، المملكة العربية السعودية، الجزائر، الدروس المستفادة.

Abstract:

The primary goal of this paper is to study the Saudi experience in financing SMEs by highlighting on the most important financing methods adopted in the KSA with extraction the most important lessons learned from this experience for Algeria, Considering that the Saudi Arabia experience is one of successful Arab experiences.

Key words: the Small and medium enterprises, finance, Saudi Arabia, Algeria, the lessons learned

مقدمة

مع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار آثار العولمة الاقتصادية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأكثر عمليا أمام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أصبح من غير المتوقع إحداث إقلاع اقتصادي دون دعم وتحسين مكانة هذا الصنف من المؤسسات. فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة وزيادة الصادرات وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وخلق اقتصاد منتج وغيرها، وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل صغر الحجم، المرونة والديناميكية... الخ.

إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع عددها يظل مرتبطا بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى صحتها المالية وقدراتها التنافسية وتحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أو للسلطات العمومية، لذلك أصبحت هذه المشكلة تمثل أحد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول النامية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية التي أولت اهتماما خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن للجزائر رصد تجربتها والاستفادة منها باعتبارهما دولتين متشابهتين من الناحية الاقتصادية، حيث وفرت السعودية كامل العوامل المساعدة على انجاحها وخصوصا في ما يتعلق بالجانب التمويلي، حيث عمدت المملكة العربية السعودية على تنويع ادوات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث فاقت عشرين جهة تمويلية تنوعت ما بين البنوك والمصارف والمؤسسات والمراكز والبرامج، والتي سنتطرق اليها بالتفصيل من خلال هذه الورقة البحثية، محاولين الاجابة على السؤال الجوهري لهذه الورقة على السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تمكن المملكة العربية السعودية من الحد من الصعوبات المالية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما الدروس المستفادة للجزائر من التجربة السعودية؟

وذلك من خلال التطرق الى ثلاث عناصر اساسية وهي:

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية والسعودية؛

2- اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: بعض النماذج الناجحة؛

3- الدروس المستفادة من التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل بلد، فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية وخلال سنة 1953 وضع تعريف كان مضمونه "أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"، وبعد ذلك تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا ودقة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين، حيث أن المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة تكون مبيعاتها السنوية من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي ومؤسسات التجارة بالجملة تكون مبيعاتها السنوية من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي والمؤسسات الصناعية عدد عمالها اقل من 250 عاملا.[1]

ليعتمد تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال، " فالمؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا والكبيرة التي يعمل بها أكثر من 100 عاملا".[2]

أما في مصر فتعرف وزارة التخطيط المصرية المؤسسات الصغيرة بأنها: " المنشآت التي بها أقل من خمسين عامل على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم"[32]

وفي المملكة العربية السعودية، ووفقا للهيئة العامة للاستثمار فان المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي يكون بها عدد العمال اقل من ستين عاملا اما المتوسطة فتلك المؤسسات التي يقل في عدد العمال عن 100 عامل.[4]

وليتم التمييز ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة التأسيس حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة لتأسيسها، وتتميز بإدارة بسيطة ومرنة وسهلة التكيف مع ظروف العمل ومتغيرات السوق كما ان هيكلها التنظيمي بسيط، وغالبا ما تكون الادارة مجسدة في كثير من الأحوال بمالكها، والذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيا أقل كثافة وهو ما يؤدي لاستيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة.[5]

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية وكغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مناخ الاعمال من خلال خلق نظام ديناميكي لدعمها وتنميتها، باعتبار ان الحكومة هي المسؤولة عن وضع القواعد اللازمة التي تتسم بالكفاءة وتكون متاحة لكل من يحتاج استخدامها وبسيطة التطبيق تحدد وتوضح حقوق الملكية، خفض تكاليف تسوية النزاعات وتحسين إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية وتزويد الشركاء المتعاقدين بالحماية القانونية اللازمة، وبدون قواعد جديدة لبيئة الأعمال يتم تنفيذها

على الجميع دون تمييز فإنَّ قطاع الأعمال بذلك سيواجه العديد من الصعوبات التي تعيق عملية توسيع المؤسسات أو خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد المحرك الرئيسي للنمو وتوفير فرص العمل.[6]

وحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي لسنة 2014م، فإنَّ المملكة العربية السعودية على غرار باقي دول العالم، قامت بالعديد من الاصلاحات الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال. ووفقا لتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي خلال سنة 2014م، احتلت المرتبة 26 من أصل 189 دولة، وهي مرتبة لا بأس بها رغم تراجعها بأربع مراتب عن سنة 2013م، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 26.

إنَّ تراجع المملكة العربية السعودية من حيث ترتيبها حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لا يعكس تقاعس هذه الدولة من حيث تحسين بيئة قطاع الأعمال، حيث تمكنت من تحسين مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة 2006-2014م. (أنظر الجدول رقم(01)) فقد تجاوز فيها مقياس الاقتراب من الحد الأعلى 70 نقطة خلال سنة 2014م.

الجدول رقم (01): مقياس الاقتراب من الحد الأعلى خلال الفترة 2006-2014م

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	60.11	60.50	66.93	68.61	68.94	70.79	70.23	71.32	71.26

المصدر:

http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حوالي 746 ألف مؤسسة خلال سنة 2012م، وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي خلال سنة 2013م، حيث بلغت كثافة هذه المؤسسات 30 مؤسسة لكل ألف نسمة بناء على ما ورد في نفس التقرير. وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 93% من إجمالي المؤسسات في المملكة العربية السعودية، وتنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة نشاطات حيث أن 47% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة السعودية تنشط في التجارة والفندقة، و27 % تنشط في الإعمار، و12% تنشط في الصناعة، و6% تنشط في الخدمات الاجتماعية، و08% تنشط في نشاطات أخرى.[7] (انظر الشكل رقم ((01)

حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 33 % في الناتج المحلي الإجمالي (وبالتحديد فقد بلغ مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 37% من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2015م، وقد بلغ 35% سنة 2014م[8]، وكمقارنة مع باقي الدولي فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، ففي بريطانيا مثلا تسهم بنحو 85 % من إجمالي الناتج المحلي، و80% في سنغافورة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بنحو 51%، وتشكل 40% من اقتصاد ألمانيا. أما بالنسبة للتوظيف

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بما يقارب 25 % في التوظيف (توظف 4.5 مليون شخص معظمهم من العمال الأجانب[9]). مع العلم أن أحجام هذه المؤسسات تختلف، حيث أن هناك مؤسسات يبلغ موظفيها (6-9) والتي تمثل 22%، ومؤسسات ما بين (10-49) تمثل 64% من إجمالي المؤسسات، ومؤسسات يبلغ عدد موظفيها (50-99) تمثل 12%، أما المؤسسات التي عدد موظفها ما بين(100-150) فلا تمثل الا 2% من اجمالي المؤسسات.[10] (انظر الشكل رقم(02)). ورغم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة لا باس بها في الناتج المحلي الاجمالي الا أن هذه النسبة تبقى نسبة ضعيفة نوعا ما مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي.

ورغم ارتفاع الاستثمارات في هذا القطاع والذي بلغ 250 مليار ريال وفقا لتقرير 2013 الصادر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. فان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تواجه العديد من الصعوبات وخاصة المالية منها حيث ان 71% من هذه المؤسسات هي قيد الاستغلال او التشغيل حاليا و29% اغلقت ابوابها. [11]

الشكل رقم (01) :التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية (%)

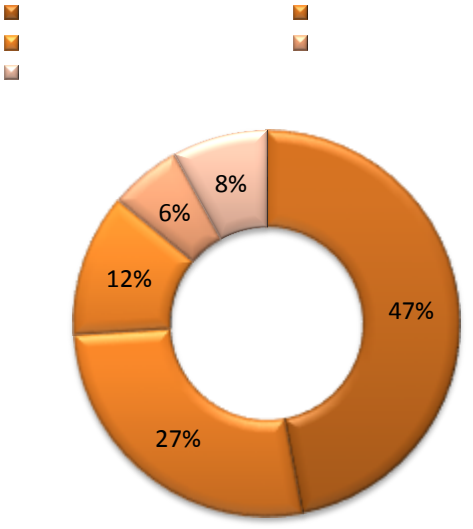

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المذكوة اعلاه

الشكل رقم (02) :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد الموظفين في السعودية (%)

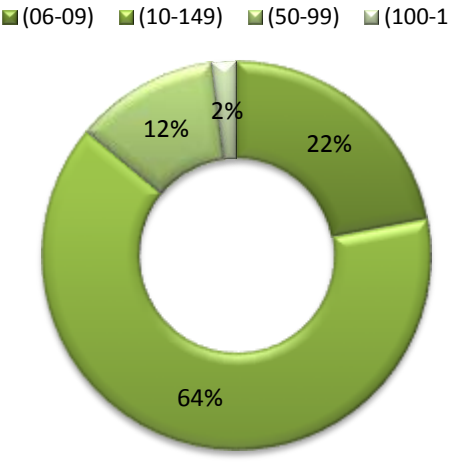

ثانيا: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية: بعض النماذج الناجحة

تعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي عملت على تنويع مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين البنوك والمصارف التي كان لها حصة الاسد والشركات، المؤسسات والمراكز بالإضافة الى وضع برامج تمويلية لهذه المؤسسات، كما تنوع هذا التمويل ما بين التمويل العام والتمويل الخاص. حيث ووفقا للجهات التمويلية التي تم احصاؤها فقد فاق عدد هذه الجهات 20 جهة تمويلية، وهناك بعض الجهات التمويلية لا تكتفي فقط بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل تقدم خدمات ما بعد التمويل مثل المتابعة وتقديم مختلف الاستشارات اللازمة، والجدول رقم (02) يوضح مختلف الجهات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(02): الجهات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

الجهة التمويلية	تمويل	رعاية
صندوق التنمية الصناعي	✓	✓
الجامعات السعودية	✓	✓
مجموعة عقال	✓	
برنامج كفالة	✓	✓

صندوق التنمية الزراعية	✓	✓
البنوك التجارية (بنك الرياض، البنك **السعودي** للتسليف والادخار، البنك الزراعي، العربي السعودي، البنك الاهلي التجاري، البنك السعودي الفرنسي، بنك سامبا، البنك السعودي الهولندي، بنك الجزيرة، بنك ساب، مصرف الراجحي،.... الخ)	✓	✓
مؤسسة التمويل الدولية	✓	✓
ادارة خدمة المجتمع (بنك الجزيرة)	✓	✓
برنامج البنك الاهلي لخدمة المجتمع	✓	✓
برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع	✓	✓
مركز عبد الله زامل لخدمة المجتمع	✓	✓
مركز سلطان بن عبد العزيز للعلوم والتقنية	✓	✓
صندوق الاستثمارات العامة	✓	
شركة ارامكو السعودية (برنامج واعد)	✓	✓
شركة سابك	✓	✓
شركة أوركس للتأجير التمويلي	✓	
صندوق المئوية	✓	✓
معهد ريادة الاعمال الوطني	✓	✓
شركة الاتصالات inspireU	✓	✓
صندوق الامير سلطان لدعم مشروعات السيدات	✓	✓
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة	✓	✓
مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز للإسكان	✓	✓

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مواقع الكترونية

وفيما يلي سيتم تناول أهم ثمان جهات تمويلية اعتمدتها المملكة العربية السعودية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. البنك الاهلي التجاري: يعتبر البنك الاهلي التجاري أكبر مؤسسة مالية بالسعودية، وتعد علامته التجارية من بين أكثر العلامات التجارية موثوقية بمنطقة الشرق الاوسط، وخلال السنوات الأخيرة، تطور البنك الأهلي التجاري ليصبح مجموعة خدمات مالية متكاملة، كما حقق البنك الأهلي على مدار السنوات الماضية توسعا كبيرا على الصعيد الدولي من خلال التواجد في مراكز تجارية مهمة كالبحرين، ولبنان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، والصين. ولقد حقق البنك الأهلي سنة 2014 م معدلات نمو مرتفعة ونتائج قياسية جديدة نتيجة للقرارات الاستراتيجية التي تبنتها إدارته، حيث تؤكد هذه النتائج على المكانة المتقدمة

التي يحتلها البنك في القطاع المصرفي السعودي .فقد حقق أرباحا هي الأعلى في تاريخه والأعلى بين بنوك المملكة للمرة الثانية على التوالي.

ومن أهم النشاطات الرئيسية للبنك مصرفية الشركات بتقديم الخدمات المصرفية لكافة المؤسسات ومنها بالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما سواء عن طريق المنتجات الائتمانية التقليدية، أو منتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وساهمت مصرفية الشركات بفاعلية في برامج لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها برنامج كفالة، لتبلغ حصة البنك من إجمالي عدد الكفالات الصادرة في 2014 م51 %، ووصل عدد الفروع التي تقدم خدمات الحصول على خطابات الضمان والائتمان والتمويل اللازم لهذه الشريحة من العملاء إلى 50 فرعا تغطي جميع مناطق المملكة .وأثمرت هذه المبادرات وغيرها في نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة34%في سنة 2014 م.

بالإضافة الى برنامج رواد الاعمال لتمكين الشباب حيث يقوم البنك من خلاله بتنمية وتدريب ومساعدة رواد ورائدات الأعمال أصحاب الأفكار المميزة في تأسيس عمل تجاري عبر تزويدهم بأساسيات إنشاء المشروع الناجح والاستشارات اللازمة، ضمانا لنجاح واستدامة الأعمال حيث تهدف خطة البنك الاستراتيجية (2018-2014) تمكين 4800 شاب.

وكذلك برنامج الأسر المنتجة لتمكين المرأة حيث يعمل على مساعدة وتأهيل السيدات من الأسر المحتاجة تمكنهن من إيجاد مصدر دخل لحياة كريمة .وتستهدف خطة البنك الاستراتيجية للخمس السنوات (2018-2014) تمكين 3850 سيدة، كما يهدف البرنامج الى تزويد السيدات الراغبات في إقامة مشاريعهن الصغيرة والبدء في الإنتاج بخدمة التمويل الأصغر والتي تتيح لهن فرصة الحصول على تمويل حسن دون كفيل عن طريق أسلوب التمويل الجماعي التضامني لكل مجموعة من السيدات وتستهدف خطة البنك الاستراتيجية (2018-2014) تمويل 33000 سيدة كما يسعى البرنامج لخلق فرص تسويقية لمنتجات خريجات برنامج الأهلي للأسر المنتجة لمساعدتهن على بيع وتسويق منتجاتهن وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل البنك الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 122 مليار ريال سعودي خلال سنة 2013. [12]

2-البنك السعودي للتسليف والادخار: يمثل البنك السعودي للتسليف والادخار أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة للأفراد لتمكينهم من المساهمة بدور فاعل ومؤثر في مسيرة البناء إضافة لدعم المشاريع الصغيرة لما لها من اهمية عالية في بناء اقتصاد المملكة وقد تبنى البنك استراتيجيات وخطط لتطوير هذا القطاع وتسهيل وتسريع عملية الإقراض من خلال تقديم قروض بدون فوائد للمؤسسات الصغيرة ولأصحاب الحرف والمهن والقيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المؤسسات الصغيرة. ومن أهم البرامج التي اعتمدها البنك برنامج ريادة والذي انقسم هو الاخر الى برنامجين:

- **برنامج إرادة :**هذا البرنامج مخصص لمساعدة الشباب الراغبين في امتلاك مشاريعهم الخاصة وليس لهم سابق عهد بالمشاريع ولكن لديهم الإرادة والعزيمة في تأسيس مشروع ريادي، إذ يضع هذا البرنامج خدمات عديدة تحت تصرفهم تمتاز بتلبيتها لاحتياجاتهم وتوفر متطلباتهم خصوصا في المراحل الأولى من عمر المشروع لضمان استقرار ونجاح مشاريعهم. ويستهدف المواطنين الراغبين في أنشاء مشاريعهم الصغيرة.
- **برنامج الخريجين :**برنامج خاص يهدف إلى استيعاب المؤهلين للعمل الحر من الأعداد المتزايدة من خريجي المعاهد الصحية والخريجين المعدين للتدريس من خلال برنامج خاص يلبي احتياجاتهم، ويدعم تأسيسهم لمشاريع صغيرة تتوافق مع خبراتهم وتخصصاتهم العلمية. ويستهدف الخريجين المعدين للتدريس بكافة التخصصات وحاملي الشهادات الصحية المعتمدة في جميع التخصصات.

وقد قدم البنك تمويله ودعمه لـ 770 مشروعا للأسر المنتجة بقيمة اجمالية قدرت بحوالي 12427500 ريال نهاية سنة 2015 وبداية 2016م[13]، في مختلف النشاطات، وقد قدم البنك 25 نموذجا عن هذه المؤسسات تعتبر نماذج ناجحة، اخترنا منها 10 نماذج ناجحة مختلفة النشاط والموضحة في الجدول رقم (03).

الجدول رقم(03): بعض المشاريع الممولة من طرف البنك السعودي للتسليف والادخار

المشروع	فكرة المشروع	قيمة التمويل (ريال)
مدرسة أرض الأطفال الأهلية	مؤسسة تعليمية تهتم بالأطفال وحضانتهم وتوفير الرعاية الملائمة لحديثي الولادة بواسطة خبرات متخصصة.	1،500،000
مدرسة أسمى المعاني الأهلية	مؤسسة تعليمية متخصصة في رعاية وتعليم الاطفال مع مناهج كاملة لتعليم اللغة العربية والانجليزية.	1،500،000
مركز عناية وجمال لطب الأسنان	يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات الطبية للأسنان وعلى أحدث الطرق المتبعة عالميا	4،000،000
المركز الوطني لأمراض الدم والأورام	أول مركز طبي متخصص في الرياض يقدم خدمات تخصصية متقدمة في مجال أمراض الدم والأورام يقوم على التشخيص والكشف المبكر لأي أورام سرطانية أو أمراض دم والعلاج بكامل مراحله وأساليبه ومن ثم المتابعة والتكيف للعودة إلى الحياة الطبيعية والمنتجة.	4،000،000

مصنع النادر الجديد للبطاريات	منشأة صناعية تعنى بصناعة بطاريات للسيارات ذات جودة عالية بجميع أنواعها.	2،999،980
مختبرات ألفا الطبية	تقوم على تقديم خدمات بجودة عالية وثقة تامة في توفير جميع أنواع التحاليل الطبية بجودة عالية ودقة النتائج.	2،643،500
مصنع الصالح للعلامات والشعارات	أول مصنع في المملكة العربية السعودية يؤسس لإنتاج العلامات والشعارات التعريفة المنسوجة من خلال توفير المكائن والتجهيزات العالية الجودة والمواد الخام ذات المواصفات العالمية وتوفير الطاقم الإداري والفني والتسويقي الذي يتسم بالخبرة الواسعة لتوفير أفضل خدمة.	1،947،792
البازعي للغازات الصناعية والطبية	يتميز المشروع في إنتاج غاز الأكسجين بنوعيه الطبي والصناعي، وإنتاج غاز الألستلين، ويستخدم في المختبرات والأعمال الصناعية وغاز النتروجين ويستخدم في المجال الصناعي وصناعة الأدوية	2،476،000
مجمع العيادات المتقدمة	عيادات استشارية متكاملة تضم فريقا طبيا ذو كفاءة عالية وأحدث الأجهزة الطبية المتطورة لخدمة الأسرة والتي تشمل: عيادة طب وتقويم الأسنان- عيادة طب الأطفال- عيادة الطب العام - عيادة الباطنية والقلب- عيادة التفاح الأخضر- عيادة النساء والولادة- عيادة الجلدية والتناسلية.	2،000،000
مصنع الوطن الكبير للكاسات الورقية	منشأة صناعية تختص بصناعة "الكاسات الورقية" جودة عالية وآمنة الاستخدام للمستهلك.	1،470،000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك السعودي للتسليف والادخار

http://www.scsb.gov.sa/portal:/

3-مصرف الراجحي: يعتبر مصرف الراجحي أكبر بنك إسلامي في العالم من حيث إجمالي قيمة الأصول، حيث يعمل من خلال 488 فرعا داخل المملكة و28فرعا خارجها، ومن المتوقع أن تصل إلى 549 فرعا نهاية 2014م.كما يعتبر مصرف الراجحي ثالث أكبر شركة مدرجة في السوق السعودية من حيث القيمة السوقية ورابع أكبر شركة من حيث الأرباح وفقا للبيانات المالية لسنة 2012. كما يعتبر مصرف الراجحي من أكبر البنوك العاملة في السعودية حيث تبلغ أرباحه 20.8 % من إجمالي أرباح القطاع و17%. من إجمالي الودائع وإجمالي القروض .ويمثل قطاع التجزئة المصرفية الجزء الأكبر من نشاط المصرف من حيث صافي الدخل وإجمالي الموجودات حيث وصلت حصته من أرباح قطاع التجزئة المصرفية إلى46 .%[14]

ويعتبر مصرف الراجحي من المؤسسات المالية السعودية المهتمة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اظهرت احصاءات المصرف ارتفاع عدد الكفالات المصدرة خلال النصف الأول من سنة 2014 الى 231 كفالة في مقابل 84 كفالة لنفس الفترة من سنة 2013. كما بلغ حجم التمويل الممنوح خلال النصف الاول من سنة 2014م حوالي 182 مليون ريال في مقابل 95 مليون خلال سنة 2013م، فيما ارتفعت قيمة الكفالات الى 107 مليون ريال مقارنة بـ 57 مليون ريال لسنة 2013 م. وبهذه النتائج يتقدم مصرف الراجحي الى الترتيب الثالث ضمن المصارف الأكثر دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد وضع مصرف الراجحي مراكز خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقدم حلولا مصرفية متكاملة تتنوع ما بين حلول تمويلية وغير تمويلية جميعها تتوافق مع المعايير العالمية وأحكام الشريعة الإسلامية من أهمها منتجات التمويل التي تشمل البيع لأجل، المرابحة، المشاركة، العقار، والإيراد، إضافة إلى منتجات وخدمات تمويل التجارة التي تشمل التحصيلات المستندية للتصدير والاستيراد، الاعتمادات المستندية للتصدير والاستيراد، خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية بالمشاركة أو بالمرابحة[15].

4- برنامج كفالة: يعتبر برنامج كفالة من اهم البرامج التي وضعتها المملكة العربية السعودية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك خلال سنة 2004،وتم اسناد ادارته الى صندوق التنمية الصناعية السعودي، وقد بدا البرنامج بالعمل وتقديم الكفالات خلال سنة 2006م.

وقد اعتمدت إدارة البرنامج خلال الربع الأول من سنة 2014م حوالي 652 كفالة مقابل 488 كفالة تم اعتمادها خلال نفس الفترة من سنة 2013 م، بمعدل نمو بلغت نسبته 34%، استفادت منها 289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقابل 250 مؤسسة خلال نفس الفترة من سنة 2013م بزيادة بلغت نسبتها 16 %، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت 311,6 مليون ريال مقابل 256,7 مليون ريال خلال نفس الفترة من سنة 2013م بزيادة بلغت نسبتها 21%، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة في البرنامج 571,8 مليون ريال مقابل 448,3 مليون ريال نفس الفترة من سنة 2013م بزيادة بلغت نسبتها. 28% [16]

وتصدر قطاع التشييد والبناء (الأعمال الانشائية – الصيانة والتشغيل- مقاولات فرعية متخصصة) كافة القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية النسبية لإجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 2014م بنسبة 59. % يليه في الأهمية قطاع التجارة بنسبة 14%، ثم القطاع خدمات المال والأعمال بنسبة 9%، وقطاع الصناعة بنسبة 8%، أما القطاعات الأخرى فمثلت ما نسبته

8%.والجدول رقم (04) يوضح الانشطة التي يمولها برنامج كفالة وعدد الكفالات الممنوحة لكل نشاط خلال سنتي 2014 و2015.

الجدول رقم(04): الانشطة الاقتصادية الخاصة ببرنامج كفالة

الوحدة: ألف ريال

النشاط الاقتصادي	النصف الاول من سنة 2014و 2015								التراكمية منذ بداية البرنامج			
	عدد الكفالات		قيمة الكفالات		قيمة التمويل		عدد المنشآت		عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد المنشآت
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015				
التشييد والبناء المقاولات	1044	1029	431550	456632	920909	968840	380	393	7126	3122336	2731292	3125
التجارة	260	251	98171	116318	189483	206959	95	116	1812	868946	1718051	908
خدمات المال والاعمال والخدمات الاخرى	165	160	72704	76833	130950	145340	68	68	1002	499934	1006858	482
الصناعة	144	137	88504	88007	159117	154578	81	82	1475	893594	1586077	1053
السياحة والترفيه	67	75	33768	45803	58277	75774	34	49	357	206602	357161	232
خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية	45	29	26677	19247	51268	36170	23	18	525	282434	496921	312
النقل والتخزين والتبريد	30	23	23184	22779	35440	45913	22	20	216	173600	291972	163
الكهرباء والغاز والماء وفروعه	4	4	4080	5440	6500	9000	3	4	45	33494	54586	30
المناجم والبترول وفروعها	4	2	3920	1400	5500	4100	3	1	15	16500	24500	12
الزراعة والصيد وفروعها	1	1	1200	1600	1500	2000	1	1	30	13920	29218	14
الاجمالي	1764	1711	783758	834059	1557954	1647674	710	752	12603	6111360	12296636	6331

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: التقرير الاحصائي للكفالات عن برنامج كفالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنصف الاول من العام المالي 2015م، ص ص:01-03

وبالنسبة لجهات التمويل المشاركة مع البرنامج، فقد تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف المشاركة في البرنامج من حيث إجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من سنة 2014م بنسبة 50%، وفي المرتبة الثانية بنك الرياض بنسبة 15%، ثم مصرف الراجحي بنسبة 13% والبنك العربي الوطني ومجموعة سامبا المالية بنسبة 4%و3%, أما باقي البنوك الأخرى فمثلت ما نسبته 15% من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة.

وخلال الفترة 2006-2015م، اعتمدت إدارة البرنامج عدد 12603 كفالة استفادت منها 6331 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة اجمالية للكفالات بلغت 6 مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغ قيمته الإجمالية 12 مليون ريال[17].

ويجدر الاشارة الى ان برنامج كفالة لا يقتصر على اصدار الكفالات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل اشتمل كذلك جانب التدريب والتثقيف والتطوير لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة. ومنذ بداية نشاط التدريب في البرنامج وحتى نهاية سنة 2012م، نفذ البرنامج عدد 59 دورة تدريبية استفاد منها 1,400 متدربا من بينهم 1,045 متدربا و355 متدربة. كما نظم البرنامج عدد من الفعاليات التثقيفية بالتعاون مع الغرف التجارية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب الؤسسات بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المنتديات والملتقيات والمعارض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[18].

الجدول رقم(05): الجهات التمويلية المشاركة في برنامج كفالة

الوحدة: ألف ريال

جهات التمويل	النصف الاول من سنة 2014و2015								التراكمية منذ بداية البرنامج			
	عدد الكفالات		قيمة الكفالات		قيمة التمويل		عدد المنشآت		عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد المنشآت
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015				
البنك الاهلي التجاري	887	768	276692	269667	622012	638003	260	228	5036	1779838	3684394	1874
بنك الرياض	266	234	187353	159549	320029	301996	176	154	2023	1492964	3069947	1874
مصرف الراجحي	231	198	106517	115753	181830	199401	89	97	1445	796498	1406462	839
البنك العربي الوطني	77	161	37461	75884	95651	153512	34	93	1406	620011	1688039	575
مجموعة سامبا المالية	67	79	24040	21341	40798	36557	18	18	507	223043	416016	239
بنك الجزيرة	66	63	38313	38844	50791	51135	30	32	438	242242	337104	197
البنك السعودي الهولندي	58	53	53952	49040	78410	76761	44	42	453	439793	653227	373
البنك السعودي البريطاني	21	45	7508	19275	12376	31768	8	18	215	120322	226173	153
البنك السعودي للاستثمار	36	39	20056	18486	41100	28932	16	17	159	96047	178671	81
البنك السعودي الفرنسي	6	36	3800	39194	16452	65425	3	30	157	122011	261606	116
بنك البلاد	49	35	28065	27016	59505	65174	32	23	263	178591	375001	180
الاجمالي	1764	1711	783758	834059	1558954	1648674	710	752	12603	6111360	12296636	6331

المصدر: التقرير الاحصائي للكافالات عن برنامج كفالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنصف الاول من العام المالي 2015م، ص ص:01-02.

5-شركة أوركس للتأجير التمويلي: شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، الشركة الأولى من نوعها في مجال التأجير التمويلي في السعودية تم تأسيسها خلال سنة 2001م كشركة مساهمة مغلقة ومفوضة لتقدم تمويل الأصول متوسطة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية المنتجة مع تأكيد خاص على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن المساهمين في انشاء هذه الشركة نجد: البنك السعودي للاستثمار 38%، مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية 32%، أوركس كوربوريشن اليابانية، 27.5% وأوركس باكستان للتأجير التمويلي المحدودة 2.5%. ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في تقديم التأجير التمويلي فيما يلي: الأصول المتحركة وغير المتحركة لكافة القطاعات المنتجة في المملكة. الأصول التي يتم تمويلها بواسطة التأجير التمويلي تشمل معدات المصانع، المستشفيات، ومعدات الإنشاءات وأصول النقل التي تشمل السيارات والعقارات ويغطي التأجير التمويلي حيزا واسعا من الأنشطة تشمل المقاولات العامة والإنشائية والمستشفيات وشركات السفر والسياحة والشركات الصناعية والتجارية.[19] وهي موزعة كما يبين الشكلين رقم (03) و(04).

الشكل رقم **(03)** :مستاجرات الشركة

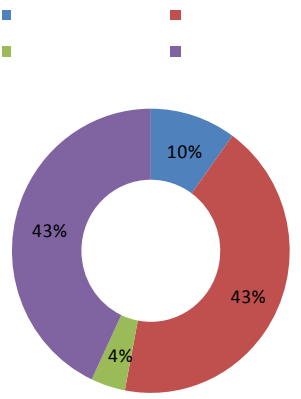

الشكل رقم**(04)**:النشاطات التي تنشط فيها الشركة

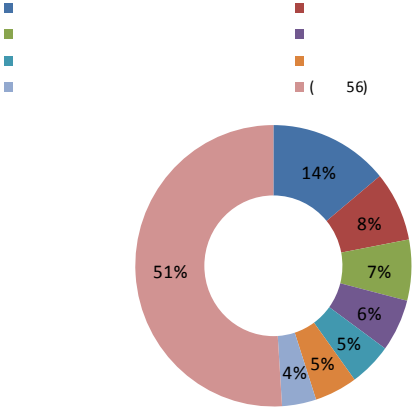

المصدر: من الموقع الرسمي للشركة: http://www.saudiorix.com.sa/ar/

وقد فازت شركة أوركس للتأجير التمويلي بجائزة "أفضل ممول للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة لسنة 2015" ضمن احتفالية Banker Middle East Awards 2015 ، وهي الجائزة المالية الرائدة في الشرق الأوسط التي تتنافس عليها أفضل المؤسسات المالية في المنطقة[3].[20]

6-مجموعة عقال: لقد تم تأسيس مجموعة عقال خلال سنة 2011م وهي مجموعة تهتم بالمشاريع الريادية، ومجموعة عقال عبارة عن مزيج من كلمتين "العقول و"المال" والهدف من تأسيس المجموعة هو الربط ما بين الشباب من ذوي الافكار مع الشباب ذوي الاموال والامكانات المادية لتكوين كيانات ذات جدوى اقتصادية، ولقد حققت مجموعة عقال نجاحا لا بأس بها بناء على تلك المشاريع الناجحة التي انشأتها هذه المجموعة والتي فاقت 24 مشروعا استثماريا والتي سنذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): بعض المشاريع الممولة من طرف مجموعة عقال

اسم المشروع	بداية النشاط	فكرة المشروع
مؤسسة Gumesh	2014	يهتم المؤسسة بتصميم المجوهرات والاحجار الكريمة.
مؤسسةShakes	2012	يهتم المؤسسة بكل ما يخص المشروبات الباردة والآيس كريم بمختلف النكهات (70نكهة) وذات جودة عالية، وقد تم تأسيس اول فرع من هذا المشروع خلال سنة 2012م، وتمكن المشروع من ان يحتل مكانة مناسبة في مجال صناعة المثلجات وان ينافس الشركات العالمية المملكة العربية السعودية.
مؤسسة Hunger Station	2013	طلب الطعام من خلال الانترنيت وايصاله الى غاية البيت
مؤسسة Blueconnect	2013	مؤسسة خاصة بالمواصلات الخاصة داخل الرياض، وبسعر ثابت بغض النظر عن المدة او المسافة، وقد اضاف المشروع خدمات اخرى منها الحجز عبر الموقع وتطبيقات الهاتف الذكي.
مؤسسة Sparks Academy	2013	مؤسسة تقدم مختلف الخدمات الخاصة برعاية اطفال الامهات الموظفات خلال ساعات عملهن من خلال فريق ذو تأهيل عال ومرافق نموذجية مصممة ومجهزة للأطفال من الولادة وحتى ثلاث سنوات.
مؤسسة رود للنقل المبرد	2013	تقدم مؤسسة رود جميع خدمات النقل المبرد والمجمد والجاف والخدمات اللوجستية لعملائها داخل جميع المدن السعودية وخارج المملكة العربية السعودية (

		دول مجلس التعاون لخليجي)

المصدر:

http://oqal.org/ar/the-opportunities/success-stories

7- برنامج شركة واعد (شركة مركز ارامكو السعودية لريادة الأعمال المحدودة): هي شركة ذات مسؤولية محدودة هدفها دعم وتطوير وتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الابتكار في مجال ريادة الأعمال من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الجودة العالية ومن ثم توفير وظائف حيوية لخريجي الجامعات والكليات التقنية.ويتمثل الدعم التي تقدمه شركة واعد في مجال ريادة الأعمال في: 1/ الدعم الذي يسبق التمويل، 2/ الدعم من خلال الإقراض أو المشاركة و3/ الدعم الذي يلي التمويل.

ويتم تقديم الدعم لنشاطات معينة والتي غالبا ما تكون متعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات، الخدمات الطبية، خدمات الطاقة، التصنيع، التعليم، المواد الكيميائية، سلسلة الإمدادات والحلول اللوجستية والفرص الصناعية المبتكرة الأخرى.

وقد تضمن هذا البرنامج 03 برامج ثانوية اساسية وهي[21]:

-**برنامج واعد للإقراض**: يتضمن هذا البرنامج الخطوات الإرشادية اللازمة لضمان الإعداد الدقيق لتمويل المشاريع وذلك بشكل مجموعة خدمات متكاملة وشاملة تلبي احتياجات ومتطلبات الرواد الراغبين في تأسيس مشاريع جديدة أو توسيع شركاتهم الصغيرة أو المتوسطة الحجم .وقبل اختيار المشاريع الممولة، تمر فكرة المشروع بمراحل متعددة، تبدأ من عملية الفرز الأولية ثم تقييم فكرة العمل والتدريب على إعداد خطة العمل، وبالتالي الحصول على التمويل. ولن يتوقف الدعم على التمويل فحسب، بل يقدم برنامج واعد للإقراض الخدمات الاستشارية حتى بعد قيام المشروع لمساعدة أصحاب المشاريع على مواصلة طريق النجاح.

-**برنامج واعد للمشاركة في راس المال**: يقوم هذا البرنامج بتقديم القروض من خلال توفير حصص استثمار مباشر للمنشآت الباحثة عن شريك تجاري. يهدف البرنامج الى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم النمو الاقتصادي للمملكة عن طريق الاستثمار في المؤسسات التي لا تزال في مراحلها المبكرة وكذلك المؤسسات القائمة التي ترغب في توسع أعمالها. ويتكون فريق البرنامج من مجموعة واسعة من الأفراد المختارين بعناية للإسهام في تهيئة بيئة عمل رحبة ومشجعة للابتكار والازدهار.حيث يدعم هذا البرنامج كل من قطاعات الطاقة، صناعة الكيماويات، تقنية المعلومات والاتصالات، التصنيع والخدمات.

ومن اهم استثمارات هذا البرنامج "مؤسسة Orde me " الخاصة بتقديم الحلول للمطاعم لاجتذاب الزبائن والطلبيات، و"مصنع الاجهزة الجيوفيزيائية المحدودة " والتي تختص بصنع اجهزة المسح الزلزالي،

و"مؤسسة بوابة الدفع الالكتروني القابضة "والتي تساعد التجار على الحصول على نظام أمن وميسر لعمليات البيع والشراء لعمليات بطاقات الائتمان والدين.

- **مختبر الاعمال الناشئة:** يمثل مختبر الاعمال الناشئة جيلا جديدا من حاضنات الأعمال المصممة لتلبية السوق المحلية، وهو يعد بيئة تشجع على ريادة الأعمال وتحفز على نشوء المشاريع التقنية والمبتكرة في المملكة العربية السعودية .ويقدم المختبر نوعين من البرامج:

*__برنامج حاضنة الأعمال__ :يستهدف هذا البرنامج رواد المشاريع الجديدة المتفرغين لاحتضان مشاريعهم لفترة كافية مع التركيز بصورة أساسية على الأعمال المبتكرة الجيدة.

*__برنامج التحول من التعليم التعاوني إلى ريادة الأعمال__ :هو عبارة عن مبادرة تتيح للطلبة الجامعيين في المراحل النهائية ممن لديهم أفكار ذات صبغة ابتكارية تشكيل فرق عمل وإنشاء مؤسسات تجارية وذلك كجزء من منهجهم الأكاديمي.

وقد نتج عن مختبر الاعمال الناشئة تأسيس عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي مؤسسة electroaim، مؤسسة tiryaq، مؤسسة. mister-fixer، مؤسسة. unitraders ومؤسسة. arabi lancer

8- برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع (باب رزق): يمثل باب رزق احدى اهم المبادرات لمجموعة عبد اللطيف جميل ويمثل هذا البرنامج جزء من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مجموعة جميل منذ تأسيسها سنة 2003م،ويرتكز برنامج باب رزق جميل بشكل اساسي على توفير فرص العمل للشباب ودعم مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقديم قروض بدون فوائد لهم وتقديم مختلف خدمات الدعم من اجل مساعدتهم لاستدامة اعمالهم بالإضافة الى دعم المشاريع المنزلية الصغيرة. وتقيم امتيازات لأصحاب المشاريع الريادية للشباب الراغبين في تأسيس شركاتهم الخاصة.

وقد دعم برنامج باب رزق حوالي 2221 مشروعا صغيرا منها 1746 مشروعا للشابات و475 مشروعا للشباب بقروض حسنة لمشاريعهم الخاصة تصل إلى 150 الف ريال.

كما قدم هذا البرنامج القروض الحسنة لمجموعة من السيدات تتكون من 3الى 5 سيدات، حيث تحتار كل سيدة مشروع تعمل من خلاله ويقوم البرنامج بمنحهن قرض حسن قدره 5000 ريال للبدء بنشاطهن على أن يسدد القرض على اقساط ميسرة بدون فوائد وقد بلغ إجمالي من استفاد منذ بداية سنة 2004م حوالي 109.771 مستفيدة. [22]

ثالثا: الدروس المستفادة من التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد نجحت المملكة العربية السعودية في اطلاق العديد من المبادرات الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لإدراكها بان هذا النوع من المؤسسات يمثل المستقبل الواعد للانتقال من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج، ولعل من أهم الخطوات التي قامت بها المملكة العربية السعودية هو تحسين مناخ الاعمال الذي يعتبر اساس نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما وضحته البيانات الخاصة بتقرير ممارسة الاعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي خلال سنة 2014م، وحيث انه من المتوقع ان يكون هناك تحسين أكثر ليكون من المنتظر زيادة انتاجية هذه المؤسسات وارباحها وتوسع قوة

عملها، وكما راينا من خلال ما تم تناوله تعتبر المملكة العربية السعودية اكثر الدول العربية التي عمدت على تنويع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين هيئات رسمية عامة كالبنوك والمصارف والشركات العمومية وبرامج عمومية والبنوك والشركات التي تعمل في القطاع الخاص، وكإضافة الى ما تم تناوله من اساليب تمويلية قامت المملكة العربية السعودية مؤخرا بإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف بالأساس الي تنظيم قطاع هذه المؤسسات وتنميته وتسييره وفق اليات معمول بها دوليا، بالإضافة الى اطلاق اوقاف تنموية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابرام اتفاقيات مع هيئات دولية مثل مؤسسة التمويل الدولية وذلك من أجل توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المالية لهذا الصنف من المؤسسات.

وإنّ ما تم التطرق اليه من خلال هذ الورقة البحثية والذي تمكنا من خلاله من عرض جزء بسيط من اليات تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية اظهر لنا مدى تمكنها من دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم بعض الصعوبات التي تواجه هذا القطاع في المملكة، ليمكن اعتبار التجربة السعودية من التجارب العربية الناجحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن اخذها بعين الاعتبار.

والاقتصاد الجزائري اليوم، وباعتباره اقتصاد مشابه للاقتصاد السعودي (اقتصاد ريعي مع تشابه الامكانيات الاقتصادية المتاحة لكلتا الدولتين)، اصبح اكثر من أي وقت مضى بحاجة الى الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالجزائر وكما نعلم لا يزال مناخ اعمالها صعبا ومتخلفا وكدليل على ذلك فقد احتلت الجزائر المرتبة 153 سنة 2014 منخفضة بمرتبتين عن سنة 2013م حين احتلت المرتبة 151 من اصل 189 دولة في العالم وفقا لتقرير ممارسة الاعمال لسنة 2014م ومقياس الاقتراب من الحد الاعلى خلال الفترة 2006-2014م فقد تراوح ما بين 46.34نقطة سنة 2006م كحد ادنى و51.96 نقطة كحد اعلى سنة 2014م، وبعد ما حققته الجزائر في ما يخص هذا المقياس الادنى مقارنة بمعظم الدول العربية.

ان تمويل الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال ضعيفا جدا، اذا ما تم مقارنتها بدول اخرى، (فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يتجاوز خلال سنة 2012م 630 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ممثلة 18 مؤسسة لكل 1000 نسمة، حيث ان 97% من هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة وفقا للقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي خلال سنة 2013م)، حيث أن تمويل هذا النوع من المؤسسات يعتمد على البعض القليل من الجهات التمويلية مثل البنوك العمومية وبعض الوكالات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ،الصندوق الوطني للتامين من البطالة CNAC، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR...)، ولا يزال هذا التمويل يتم تحت اجراءات وشروط معقدة وخصوصا ما يتعلق بالضمانات فالعديد من البنوك تمتنع عن اقراض هذه المؤسسات بدافع ان هذه الاخيرة ليس لها الضمانات الكافية. واضافة الى ذلك تم استحداث بعض الاليات الجديدة منها على سبيل المثال لا الحصر: شركة قرض الايجار الجزائرية السعودية،

الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات، الشركة العربية للإيجار المالي وغيرها، الا ان اداءها التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال ضعيفا.

ويمكن للجزائر رصد مختلف التجارب الدولية الناجحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها ولما لا اقامة شراكات معها في ذات الشأن، ويمكن اعتبار التجربة السعودية مثالا عن هذه التجارب الناجحة، ووفقا لما تم تناوله في هذه الدراسة، فان أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة نجد ما يلي:

1- ضرورة العمل على تسهيل ممارسة الاعمال في الجزائر من اجراءات تسجيل الملكية، نظام الضرائب، استخراج تراخيص البناء، بدء النشاط التجاري، الحصول على الائتمان وغيرها؛

2- تبسيط وتسهيل الاجراءات الخاصة بالحصول على القروض؛

3- فتح المجال للقطاع الخاص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما فعلت المملكة العربية السعودية من خلال مجموعة جميل (باب رزق جميل)؛

4- تمويل المؤسسات العمومية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل شركة سوناطراك وشركة الاتصالات وغيرها مثل ما فعلت شركة ارامكو من خلال برنامج واعد على ان تكون هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخص قطاع الطاقة والاستفادة من منتجاتها دون منافستها؛

5- منح قروض حسنة بدون فوائد لتسهيل عملية الاقراض وتشجيع الشباب على اقامة مشاريعهم الخاصة لاعتبار ان الفوائد من اهم الهواجس التي تحيل الشباب دون انشاء المؤسسات الخاصة بهم؛

6- تحفيز النظام المصرفي على استحداث برامج واليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل ما قام به البنك الاهلي التجاري السعودي (برنامج رواد الاعمال وبرنامج الاسر المنتجة) لتحفيز الشباب ذوي الافكار المبدعة والاسر المنتجة على اقامة مشاريعهم الصغيرة، وبرنامج ريادة الذي اعتمده البنك السعودي للتسليف والادخار وتزويدهم بمختلف الخدمات الاستشارية اللازمة لإنجاح هذه المشاريع؛

7- انشاء صندوق وقف خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تفعيله؛

8- العمل على تفعيل الاليات الجديدة التي تم استحداثها مؤخرا مثل شركة قرض الايجار الجزائرية السعودية، الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات، الشركة العربية للإيجار المالي؛

9- اقامة نادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجمع ما بين الشباب المبدع والشباب ذوي الامكانيات المالية،

10- إقامة المزيد من الشراكات مع الدول فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجاربها مثل شركة قرض الايجار الجزائرية السعودية؛

11- العمل على تبني أفضل الممارسات في مجال تقديم الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

12- وضع لائحة خاصة بمؤشرات ريادة الاعمال على المستوى الوطني وذلك من اجل تسهيل عملية متابعة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون قائمة على اساس مجموعة من البيانات الاحصائية ومؤشرات قياس فعالة؛

13- يجب ان يستهدف التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية التي تساهم بقوة في دفع عجلة التنمية مثل قطاع الطاقة والبتروكيماويات، تقنية المعلومات والاتصالات، الصناعة والخدمات وغيرها؛

14- ضرورة عمل النظام المصرفي الجزائري على استهداف فئة الجامعيين الذين لديهم افكار ابتكارية ذوي التخصصات العلمية التطبيقية وتوفير لهم الدعم الكافي لإنشاء مشاريعهم الصغيرة بما يتوافق وخبراتهم وتخصصاتهم العلمية.

خاتمة:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبفضل ما تتمتع بيه من خصائص من مدى استيعابها لليد العاملة وقدراتها الانتاجية مع سهولة التكيف والقدرة على التفاعل مع متغيرات السوق ان تتصدر قائمة الاولويات الاقتصادية على مستوى جميع الدول سواء المتقدمة منها او النامية، حيث تسابقت الدول على تحسين الإطار القانوني والضريبي وخاصة الإطار التمويلي لهذه المؤسسات.

ومن خلال استعراضنا لتجربة المملكة العربية السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية قد حظيت برعاية كبيرة وأن تنوع أساليب التمويل لأبرز دليل على ذلك. ويمكن اعتبارها من التجارب العربية الناجحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن الصعوبات الاخرى التي تعترضها.

والجزائر كغيرها من الدول التي اعطت اهتماما كبيرا لهذا الصنف من المؤسسات الا أن هناك جملة من الصعوبات التي حالت دون تحقيق هذه المؤسسات اهدافها المنشودة ومن اهمها نقص مصادر التمويل، لذا أصبح من الضروري على الجزائر العمل على تنويع مصادر التمويل لهذه المؤسسات كما فعلت نظيرتها السعودية مع العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية.

الاحالات والمراجع:

1. ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري –وكالة بسكرة)، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص: 41.

2. أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، العدد الرابع، أكتوبر 2006، ص: 05.

3 .عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي، السعودية 1995، ص 21 .

4- Aasim Zafar and others ; role of information system in ksa: SMEs, **International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering ,**Vol. 4, Issue 5, May 2015 ; P:07.

5. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص ص: 60-62

6. مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال: فهم الانظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، 2014، ص: 21. بتصرف

7. https://www.tharawat-magazine.com/family-business-articles/smes/1578-small-is-beautiful-or-is-it

8. https://www.zawya.com/story/Saudi_Arabia_sees_potential_in_SME_growth-ZAWYA20140223050551/

9. https://www.zawya.com/story/Saudi_Arabia_sees_potential_in_SME_growth-ZAWYA20140223050551/

10. http://www.worldfinance.com/banking/smes-are-unsung-economic-heroes-says-saudi-hollandi-bank

11. https://www.zawya.com/story/Saudi_Arabia_sees_potential_in_SME_growth-ZAWYA20140223050551/

12. البنك الاهلي السعودي، التقرير السنوي، 2014، ص ص: 16-73. بتصرف

13. من الموقع الرسمي للبنك السعودي للتسليف والادخار http://www.scsb.gov.sa/portal/

14 . مصرف الراجحي، تقرير صادر عن البلاد المالية، 25 سبتمبر 2013، ص:01.

15 .http://www.alrajhibank.com.sa/ar/media-centre/news/pages/kafalah-program.aspx

16. صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي، 2012، ص: 28-29.

17. من الموقع الرسمي لصندوق التنمية الصناعية السعودي، بتصرف:
http://www.sidf.gov.sa/ar/Achievements/Pages/SmallandMediumEnterprises.aspx

18. صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي، 2012، ص: 28-29.

19 . من الموقع الرسمي للشركة: http://www.saudiorix.com.sa/ar/

20 - http://www.alriyadh.com/1060693

21 - من الموقع الرسمي لبرنامج واعد: http://waed.net/Arabic/Pages/Default.aspx

22 -مبادرات عبد اللطيف جميل، التقرير الربع السنوي، افريل 2011م، ص ص: 01-02.بتصرف

أثر التدريب على الأداء الوظيفي لإطارات مؤسسة ميناء جن جن-جيجل

كرامش بلال
أستاذ مساعد
جامعة جيجل - الجزائر

حمودة نسيم
أستاذ مساعد
جامعة جيجل - الجزائر

ملخص:
يهدف هذا المقال إلى التعرف على أثر التدريب على الأداء الوظيفي للإطارات العاملة بمؤسسة ميناء جن جن-جيجل من خلال استقصاء آراء عينة من فئة الإطارات والتي سبق لها وأن استفادت من دورات تدريبية حول ظروف الدورات التدريبية والأداء الوظيفي.
وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه كلما كانت ظروف الدورات التدريبية ملائمة كلما أدى ذلك إلى تحسين الأداء الوظيفي للإطارات، مما يدل على أن للتدريب أثر إيجابي على الأداء الوظيفي
الكلمات المفتاحية: التدريب، الأداء الوظيفي

Abstract:

This article aims toidentify the impact oftraining on thejob performanceof managers, who are working at Port of Djen Djen –Jijel ,through an opinion'ssurvey ofa sample of managers , which had alreadybenefited fromtraining courses, about the the conditions of training coursesand the job performance.

Through this study, it has been reached on a set of results , the most importants of theme is: Whenever the conditions of training courses were suitable , whenever it led to improve the job performance of managers, which indicates that thetraininghad a positive impactonjob performance.
Keywords: training, job performance

مقدمة:

لقد ساهم الاتجاه نحو تحرير التجارة واعتناق فلسفة الخوصصة، في إبراز الحاجة إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج والتطوير المستمر في المنتجات، وأنظمة العمل وذلك لا يتحقق إلا من خلال الأهمية المعطاة للموارد البشرية والتطوير المستمر في تسييرها.

ويستدل على أهمية الموارد البشرية، في كونها مصدر مهم لتكوين القدرة التنافسية وتعزيزها فكما يشير العديد من الخبراء والممارسين في مجال الإدارة فإن تحقيق التميز في أداء المؤسسة، لا يستند لمجرد امتلاكها للموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب بل يستند في المقام الأول إلى قدرتها على امتلاك موارد بشرية على درجة عالية من الخبرة والمهارة، بشكل يمكنها من تحقيق أهدافها المخططة والحفاظ على مكانتها السوقية وهو ما يبرز أهمية عملية التدريب في استراتيجية المؤسسة.

ومع اتجاه الوظائف لأن تكون أكثر تعقيدا والميل لإعادة تصميمها بحيث تكون أكثر إنتاجية، ومع الاستخدام المتزايد لتكنلوجيا العمل والإنتاج لم تصبح عملية التدريب للموارد البشرية مجرد عملية اختيارية بل أصبحت حتمية استراتيجية، فعندما كانت الوظائف تتسم بالبساطة وسهولة التعلم وتعتمد على تكنولوجيا محدودة، لم تكن هناك حاجة كبيرة لحث الأفراد على تنمية أو تغيير مهاراتهم ولكن هذا الموقف لم يعد موجودا الآن حيث أخذ مكانه التغيير السريع في بيئة المؤسسة ومحتويات الوظائف ومتطلباتها المهارية مما يعني الحاجة المستمرة للتدريب.

1-الإطار المنهجي للدراسة:

1-1-إشكالية البحث:

رغم أهمية الموارد المادية في تحسين أداء المؤسسة، إلا أن أداء المورد البشري هو المحدد الحقيقي لأداء المؤسسة، حيث يتحدد أداء الأفراد بعاملين اثنين هما: القدرة على العمل والرغبة في العمل، فبالنسبة للعامل الثاني يمكن التأثير عليه من خلال الحوافز المادية والمعنوية التي توفرها المؤسسة للعاملين بها، أما بالنسبة للعامل الأول وهو عامل القدرة فيمكن زيادتها من خلال عملية التدريب.

من خلال ماسبق فإن إشكالية هذا البحث يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر البرامج التدريبية التي تعدها مؤسسة ميناء جن جن-جيجل على أداء إطاراتها؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة التدريب؟
- ما المقصود بالأداء الوظيفي و ماهي محدداته؟
- ماهو أثر التدريب على أداء إطارات الشركة محل الدراسة؟

1-2- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة، فقد اعتمدنا على الفرضية التالية:

تؤدي الظروف الملائمة للدورات التدريبية التي تعدها مؤسسة ميناء جن جن-جيجل إلى تحسين الأداء الوظيفيلإطاراتها.

حيث سنعتنمد على ظروف الدورات التدريبية كمؤشر لقياس المتغير المستقل و هو التدريب، بالإضافة إلى اعتماد بعض المؤشرات لقياس المتغير التابع و هو الأداء الوظيفي.

1-3-أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام مؤسسة ميناء جن جن- جيجل بالتدريب و ذلك من خلال التعرف على رأي إطاراتها حول ظروف الدورات التدريبية التي استفادوا منها و أثرها على أدائهم الوظيفي بالشركة.

1-4-عينة البحث:

تتكون عينة البحث من 17 إطار من بين 45 إطار يعملون بمؤسسة ميناء جن جن-جيجللسنة 2016 أي ما يمثل 37,77% من مجموع الإطارات، و قد تم اختيار هذه العينة نظرا لأنها سبق و أن استفادت من دورات تدريبية بالمؤسسة.

1-5-الأدوات الإحصائية للدراسة:

جمعت البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال استخدام الإستبيان الموجه لفئة الإطارات بالمؤسسة، و قد تضمن الإستبيان محورين رئيسيين وهما:

- المحور الخاص بظروف الدورات التدريبية و قيس بـ:12 عبارة.
- المحور الخاص بالأداء الوظيفي و قيس بـ:10 عبارات

و اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الأولية، من خلال الإستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSSالتي استخدمت فيها الأساليب التالية:

- التوزيعات التكرارية و **النسبالمئوية**: لتحديد استجابات أفراد العينة إزاء محاور الإستبيان.
- **الوسطالحسابي**: الذي استخدمت لتحليل نتائجه المعادلة التالية لمعرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكرت:

$$\text{طول المجال أو الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{قيمة الفئة الأعلى}} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن: المدى = قيمة الفئة الأعلى – قيمة الفئة الأدنى

و قد استخدمت في مقياس ليكرت الخماسي الخيارات التالية:غير موافق تماما، غير موافق،محايد،موافق،موافق بشدة حيث أعطيت لهذه الخيارات الدرجات من 1 إلى5.

و بتطبيق المعادلة (1) أعلاه، وجد طول المجال مساويا: 4/5 = 0,8، ومن ثم أمكن وضع كل خيار تحت مجال معين كمايلي:

- المجال [1- 1,8[: ويشير إلى الخيار غير موافق أبدا
- المجال [1,8- 2,6[: ويشير إلى الخيار غير موافق
- المجال [2,6- 3,4[: ويشير إلى الخيار محايد
- المجال [3,4- 4,2[: ويشير إلى الخيار موافق
- المجال [4,2- 5]: ويشير إلى الخيار موافق جدا

- **الإنحراف المعياري**: استخدم لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي، و اتبعت القاعدة التالية في تحليل نتائج الإنحراف المعياري:

- الإنحراف المعياري أقل من: 1 يشير إلى تركز الإجابات و عدم تشتتها عن الوسط الحسابي، و يعني ذلك تقارب استجابات الأغلبية.

- الإنحراف المعياري أكبر أو يساوي: 1 يشير إلى تشتت الإجابات و عدم تركزها، مما يدل على تباين أو تباعد استجابات الأغلبية لموضوع أو محتوى العبارة.

- **معاملالثباتألفاكرونباخ**: وتم استخدامه للتأكد من ثبات الإستبيان و يعطى بالعلاقة التالية:

$$\alpha = \left(\frac{k}{k-1}\right)\left(1 - \frac{\sum S_i^2}{S_T^2}\right)$$

حيث: k هو عدد العناصر(الأسئلة)

$\sum S_i^2$: مجموع تباينات العناصر (الأسئلة)

$\sum S_T^2$: تباين الدرجة الكلية

-**معامل الإرتباط بيرسون(PEARSON)**: و يستخدم لقياس قوة و اتجاه العلاقة بين متغيرين، و من خلال قيمة معامل الإرتباط يمكن إقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، و قد تم استخدامه لاختبار صحة الفرضية و تتراوح قيمة هذا المعامل بين:1 و -1.

2_مفهوم التدريب و أهميته:

تتعدد المفاهيم المستخدمة للتعبير عن التدريب كعملية فهناك من يعتبره محاولة لتحسين الأداء الحالي و المستقبلي للعاملين عن طريق زيادة قدراتهم على الإنجاز، أو أنه الجهود الإدارية التي تهدف إلى تحسين قدرة الفرد العامل على أداء عمل معين، أو القيام بدور محدد في المنظمة التي يعمل فيها**(1)**.و يقصد بالتدريب<<زيادة المهارات و المعرفة المحددة في مجالات معينة بالإضافة إلى كونه محاولة في زيادة وعي المتدربين بأهداف المؤسسة>>**(2)**.

كما يعرف بأنه <<مجموعة الأنشطة التي تسمح لأعضاء المنظمة أن يكونوا في حالة من الإستعداد والتأهب بشكل دائم و متقدم من أجل و ظائفهم الحالية و المستقبلية في إطار منظمتهم و بيئتها>>**(3)**.

و هناك من يعرف التدريب بأنه<< مجموع الأنشطة القادرة على وضع الأفراد و الجماعات في حالة ضمان و بكفاءة أعمالهم الحالية أو المستقبلية من أجل السير الجيد للمنظمة>>**(4)**.

بعض الكتاب يركزون في تعريفهم للتدريب على الطرق المستخدمة فيه حيث يشير التدريب إلى مجموعة الطرق أو الأساليب المستخدمة في تزويد الموظفين الجدد أو الحاليين بالمهارات اللازمة لأداء وظائفهم بنجاح ومن ثم فإن التدريب قد يقصد به شرح كيفية قيام أحد الميكانيكيين بوظيفته في تشغيل الآلة الجديدة، أو تعريف مندوب المبيعات الجديد كيفية بيع منتجات شركته، أو تبصير المشرف الجديد بأساليب تقييم أداء موظفيه و عقد مقابلات التوظف معهم**(5)**.

مما سبق يمكن وضع تعريف شاملللتدريب كما يلي:<< التدريب هو ذلك النشاط الإنساني المخطط له و يهدف إلى إحداث تغييرات في المتدربين من ناحية المعلومات، المهارات، الخبرات، الإتجاهات، معدلات الأداء و طرق العمل و السلوك>>. و يشير هذا التعريف إلى الحقائق التالية المتعلقة بمفهوم التدريب أهمها **(6)**:

- أن التدريب نشاط إنساني.
- أن التدريب نشاط مخطط له و مقصود.
- أن التدريب يهدف إلى إحداث تغييرات في جوانب مختارة لذى المتدربين.
- أن التدريب هو الوسيلة الأهم التي تؤدي إلى تنمية و تحسين الكفاية الإنتاجية للمنظمات.
- أن التدريب من أفضل مجالات الإستثمار في المورد البشري.

و للتدريب أهمية سواء بالنسبة للمؤسسة أو العاملين بها، حيث تحقق البرامج الفاعلة للتدريب الفوائد التالية للمؤسسة**(7)**:

* زيادة الإنتاجية و الأداء التنظيمي، إذ أن إكساب العاملين المهارات و المعارف اللازمة لأداء و ظائفهم يساعدهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم بكفاءة و تقليص الوقت الضائع والموارد المادية المستخدمة في الإنتاج.

* يساهم التدريب في خلق الإتجاهات الإيجابية لذى العاملين نحو العمل و المؤسسة.

* يؤدي إلى توضيح السياسات العامة للمؤسسة، وبذلك يرتفع أداء العاملين عن طريق معرفتهم لما تريد المنظمة منهم من أهداف.
* يؤدي إلى ترشيد القرارات الإدارية و تطوير أساليب و أسس و مهارات القيادة الإدارية.
* يساعد في تجديد المعلومات و تحديثها بما يتوافق مع المتغيرات المختلفة في البيئة.

كما يحقق التدريب فوائد أخرى للعاملين من أهمها (8):

* مساعدتهم في تحسين فهمهم للمؤسسة و توضيح أدوارهم فيها.
* تكييف العاملين للقيام بمهام محددة ومع التغيرات التي تحدث في أعمالهم.
* يطور و ينمي الدافعية نحو الأداء و يخلق فرصا للنمو و التطور لذى العاملين.
* مساعدتهم في تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة أو المهارة أو كليهما.
* يسمح للعاملين الذين فقدوا مناصبهم بالعمل في مناصب أخرى تتطلب كفاءات مختلفة.

2_ مفهوم الأداء الوظيفي و محدداته:

2_1_مفهوم الأداء الوظيفي:

إن مفهوم الأداء الوظيفي كغيره من المفاهيم الإدارية لم يلق تعريفه الإجماع بين الباحثين في مجال الإدارة، فهناك من يرى أن هذا المصطلح هو إشارة إلى النتائج المتحققة عن إنجاز وظيفة محددة، حيث يعرف الأداء بأنه << النتائج النهائية من حيث الكم و النوع و التكلفة التي أسفرت عنها الممارسة الفعلية لأوجه النشاط المختلفة خلال فترة زمنية محددة>>(**9**)، كما عرف بأنه << قدرة الإدارة في تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم إلى عدد من المنتجات بمواصفات محددة وبأقل تكلفة ممكنة>>(**10**). و هناك من يرى أن الأداء الوظيفي عبارة عن القيام بالفعل ذاته و ليس النتيجة المتحصلة عن القيام به، وهو مايعبر عنه بسلوك الأداء، الذي يعرف على أنه<< المسؤوليات و الواجبات و الأنشطة و المهام التي يتكون منها عمل الفرد الذي يجب عليه القيام به على الوجه المطلوب في ضوء معدلات في استطاعة العامل الكفء المدرب القيام بها>>(**11**)، أو بعبارة اخرى هو السلوك الوظيفي الهادف، أو ما يفعله الفرد استجابة لمهمة معينة.كما يتجه الكثير من الباحثين إلى التمييز بين السلوك و الإنجاز و الأداء، فيرون ان السلوك يعبرعما يقوم به الأفراد من أعمال في المؤسسة التي يعملون بها، أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو من نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل،أي أنه مخرج أو نتاج السلوك، أما الأداء فهو التفاعل بين السلوك و الإنجاز،أي أنه مجموع السلوك و النتائج التي تحققت معها.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد عدة عناصر هامة تكون في مجموعها ما يعرف بالأداء وهي(**12**):

* **المعرفة بمتطلبات الوظيفة:** وتشمل المهارة و المعرفة الفنية و الخلفية العامة عن الوظيفة و المجالات المرتبطة بها.
* **نوعية العمل:** و تشمل الدقة و النظام و الإتقان و البراعة و التمكن الفني و القدرة على تنظيم و تنفيذ العمل و التحرر من الأخطاء.
* **كمية العمل:** وتشمل حجم العمل المنجز في الظروف العادية وسرعة الإنجاز.

* **المثابرة و الوثوق:** ويدخل فيها التفاني و الجدية في العمل و القدرة على تحمل المسؤولية وإنجاز الأعمال في مواعيدها، ومدى الحاجة للإشراف و التوجيه.

2-2-محددات الأداء الوظيفي:

يرى الكثير من الباحثين ان مستوى الأداء الوظيفي يتحدد بتفاعل عاملين رئيسيين معا و هما: المقدرة على العمل و الرغبة في العمل،و يمكن توضيح العلاقة بين هذين العاملين من حيث تأثيرهما على مستوى الأداء بالشكل الآتي(**13**):

مستوى الأداء= المقدرة على العملx الرغبة في العمل

و نخلص من ذلك بحقيقة أساسية هي أننا يمكن أن نؤثر في مستوىالأداء الوظيفي عن طريق تغيير مقدرة الأفراد على العمل أو بزيادة رغبتهم فيه، و حقيقة أخرى هامة هي أن المؤسسة كي تنجح في تحسين الأداءينبغي أن تحدد بدقة أي العاملين هو المؤثر الفعال: المقدرة أم الرغبة؟

فقد يكون مستوى الأداء منخفضا ليس لأن المقدرة على العمل منخفضة و لكن لأن الرغبة في العمل منخفضة أو منعدمة، وفي مثل هذه الحالة فإن محاولة زيادة المقدرة على الأداء عن طريق التدريب مثلا لن تجدي شيئا، بل الأصح هو محاولة زيادة رغبة الأفراد للعمل.

وأهمية تلك الحقيقة الثانية تتضح لو تبينا أن الإدارة في كثير من المشروعات تنفق مالا وجهدا طائلا على التدريب بغرض رفع مستوى الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، ثم تكتشف أن هذا الجهد و الإنفاق لم يحققا المطلوب، ويكون رد الفعل الطبيعي لدى تلك الإدارات هو أن تفقد الثقة في فعالية التدريب وتعرض عنه حتى إذا ما نشأت حاجة حقيقية وفعلية للتدريب أهملتها الإدارة، الأمر الذي يضاعف الضرر، و الخطأ في هذه الحالة ليس في التدريب أو القائمين عليه، وإنما هو في استخدامه في غير موضعه، بنفس المنطق قد تعمد الإدارة إلى تطبيق نظام للحوافز و الأجور التشجيعية بهدف تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية، في حين أن المشكلة لا تكمن في قصور أو عدم فعالية نظم الحوافز، بل في استخدامها في غير موضعها.

إذا فالتدريب لا يفيد إذا انعدمت الرغبة في العمل، و الحوافز لا تفيد إذا انعدمت المقدرة على العمل، و المبدأ الأساسي هو تحليل كل موقف على حدة، وتحديد أي العاملين هو الأكثر أهمية في تحديد الأداء.

3-أثر التدريب على الأداء الوظيفي للإطارات بمؤسسة ميناء جن جن-جيجل:

سنتعرض فيمايلي إلى ثبات أداة الدراسة بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها بالنسبة لكل محور من محاور الإستبيان، مع اختبار الفرضية المقدمة.

3-1 – ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات الإستبيان، فقد تم استخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ"، و جاءت نتائجه كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1): معامل الثبات ألفا كرونباخ

محاور الإستبيان	عدد العبارات	قيمة المعامل
ظروف الدورات التدريبية	12	0,92

الأداء الوظيفي	10	0,80
الثبات العام للإستبيان	22	0,90

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام للإستبيان عال حيث بلغ (0,90)، كما هو الحال بالنسبة لمحاور الإستبيان حيث بلغت قيمه (0,92) و (0,80) بالنسبة لمحور ظروف الدورات التدريبية و محور الأداء الوظيفي على التوالي، و هذا يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الإعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

3-2- محور ظروف الدورات التدريبية:

يلخص الجدول رقم (2) إجابات المبحوثين عن العبارات الخاصة بمحور ظروف الدورات التدريبية

جدول رقم(2): يوضح استجابات مفردات العينة حول محور ظروف الدورات التدريبية

العبارة		موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبدا	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1 البرامج التي تعدها المؤسسة تتلائم مع احتياجاتك التدريبية	ت	4	10	1	2	0	3,94	0,899
	%	23,5	,858	5,9	11,8	0		
2 المواضيع المتضمنة في البرنامج التدريبي متسلسلة بشكل موضوعي	ت	3	8	4	2	0	3,71	0,920
	%	17,6	47,1	23,5	11,8	0		
3 يتم تقديم المواضيع من قبل المدربين بشكل مشوق	ت	4	8	4	1	0	3,88	0,857
	%	23,5	47,1	23,5	5,9	0		
4 تعتمد الشركة على مدربين أكفاء لتقديم المواضيع التدريبية	ت	7	7	2	1	0	4,18	0,883
	%	41,2	41,2	11,8	5,9	0		
5 أسلوب التدريب مناسب مع طبيعة الموضوع	ت	4	9	3	1	0	3,94	0,827
	%	23,5	52,9	17,6	5,9	0		
6 هناك التزام من قبل المدرب بحدود الموضوع	ت	2	9	2	4	0	3,53	1,007
	%	11,8	52,9	11,8	23,5	0		
7 مكان إجراء الدورة التدريبية ملائم	ت	3	8	2	3	1	3,53	1,179
	%	17,6	47,1	11,8	17,6	5,9		
8 توقيت إجراء الدورة التدريبية ملائم	ت	1	6	6	3	1	3,18	1,015

	%	5,9	35,3	35,3	17,6	5,9		
9 مدة إجراء الدورة التدريبية كافية	ت	0	5	5	7	0	2,88	0,857
	%	0	29,4	29,4	41,2	0		
10 أنت راض عن نتائج تدريبك	ت	1	12	3	1	0	3,76	0,664
	%	5,9	70,6	17,6	5,9	0		
11 ساعدك التدريب على تحقيق طموحاتك	ت	1	10	3	2	1	3,47	1,007
	%	5,9	58,8	17,6	11,8	5,9		
12 لديك رغبة لحضور دورات تدريبية أخرى	ت	13	4	0	0	0	4,76	0,437
	%	76,5	23,5	0	0	0		
المعدل الكلي للوسط الحسابي و الإنحراف المعياري		3,73			0,879			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن مفردات عينة الدراسة موافقون بشكل عام على أن ظروف الدورات التدريبية التي سبق و أن استفادوا منها بالمؤسسة هي ملائمة، و هذا ما يعكس اهتمام المؤسسة بالتدريب، حيث كان المعدل الكلي للوسط الحسابي (3,73) و هو ينتمي للمجال [3,4- 4,2] الذي يمثل الخيار: موافق، كما نجد أن المعدل الكلي للإنحراف المعياري أقل من: 1 مما يدل على عدم وجود تباين بين إجابات المبحوثين أي عدم تشتتها عن الوسط الحسابي.

وفيما يلي تحليل للنتائج بالنسبة لكل عبارة:

- من خلال العبارة (1) نجد أن مفردات عينة الدراسة يرون بأن البرامج التدريبية التي تعدها المؤسسة تتلائم مع احتياجاتهم التدريبية حيث كان الوسط الحسابي مساو لـ: 3,94، و هذا مايبرز التحديد الدقيق للإحتياجات التدريبية لتحديد الأفراد الذين يجب تدريبهم بالمؤسسة، كما تدل قيمة الإنحراف المعياري بالنسبة لهذه العبارة على تركز الإجابات و عدم تشتتها عن الوسط الحسابي حيث كانت قيمته أقل من:1

_ بالنسة للعبارة (2) نجد أن مفردات عينة الدراسة موافقون على أن المواضيع المتضمنة في البرامج التدريبية التي سبق و أن شاركوا فيها هي متسلسلة بشكل موضوعي، حيث بلغ الوسط الحسابي)(3,71 كما تشير قيمة الإنحراف المعياري إلى تركز الإجابات و عدم تشتتها عن الوسط الحسابي حيث كانت قيمته أقل من: 1

- من خلال العبارة (3) نجد أنه يوجد تشويق في تقديم المواضيع التدريبية من قبل المدربين حيث كان الوسط الحسابي لهذه العبارة مساو لـ:3,88 ، كما أن الإنحراف المعياري كان أقل من: 1 مما يدل على عدم تشتت الإجابات و تركزها حول الوسط الحسابي.

- بالنسبة للعبارة (4) نلاحظ أن مفردات عينة البحث موافقون جدا على كفاءة المدربين الذين تعتمد عليهم المؤسسة لتقديم المواضيع التدريبية و هذا ما يؤكده الوسط الحسابي حيث كانت قيمته:4,18، كما تشير قيمة الإنحراف المعياري إلى تركز إجابات المبحوثين و عدم تشتتها حيث كانت قيمته أقل من: 1.

- من خلال العبارتين (5) و (6) نجد أن مفردات عينة الدراسة يرون بأن أسلوب التدريب مناسب مع طبيعة الموضوع كما يوجد إلتزام من قبل المدرب بحدود الموضوع و هدا ما تؤكده الأوساط الحسابية التي كانت قيمها على التوالي:3,94 و 3,53، كما تشير قيمة الإنحراف المعياري للعبارة (5) إلى تركز إجابات المبحوثين حول الوسط الحسابي حيث كانت أقل من: 1 في حين كانت قيمة الإنحراف المعياري للعبارة (6) أكبر من:1 و هذا يدل على تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي مما يعني وجود تباين في أراء المبحوثين.

- بالنسبة للعبارات(7)، (8)، (9)، نجد مفردات عينة الدراسة موافقون على ملائمة مكان و توقيت إجراء الدورات التدريبية التي سبق و أن استفادو منها، وهذا ما تؤكده قيم الأوساط الحسابية للعبارتين (7) و (8)، أما بالنسبة للعبارة (9) فنجد أفراد العينة محايدين بالنسبة لمدى كفاية مدة هذه الدورات التدريبية حيث كانت قيمة الوسط الحسابي مساوية لـ:88, 2، كما نجد أن قيم الإنحراف المعياري للعبارتين (7) و (8) أكبر من: 1 مما يدل على تشتت إجابات المبحوثين بالنسبة لهاتين العبارتين في حين نجد قيمة الإنحراف المعياري أقل من.1 بالنسة للعبارة(9) و هذا يشير إلى تركز إجابات المبحوثين حول الوسط الحسابي و عدم تشتتها.

- بالنسبة للعبارات (10)، (11)، (12) على التوالي نجد أن مفردات عينة الدراسة راضون عن نتائج تدريبهم، كما أن التدريب ساعدهم على تحقيق طموحاتهم، و أن لديهم رغبة شديدة لحضور دورات تدريبية أخرى في المستقبل، و هذا ما تؤكده قيم الأوساط الحسابية التي كانت على التوالي: 3,46،3,76 ، 4,76

كما نجد أن هناك تركز في إجابات المبحوثين حول الوسط الحسابي و هذا بالنسبة للعبارتين (10) و (12) في حين نجد أن هناك تشتت في إجاباتهم عن الوسط الحسابي و هذا بالنسة للعبارة (11).

3-3- محور الأداء الوظيفي:

يمكن إظهار النتائج الخاصة بهذا المحور في الجدول التالي:

جدول رقم(3): يوضح استجابات مفردات العينة حول محور الأداء الوظيفي

العبارة		موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبدا	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
13 أقوم بإنجاز الأعمال الموكلة إلي في حينها دون تأخير	ت	9	6	1	1	0	4,35	0,862
	%	52,9	35,3	5,9	5,9	0		
14 أواظب على أوقات الدوام الرسمي دون تأخير	ت	10	6	0	1	0	4,47	0,8
	%	58,8	35,3	0	5,9	0		
15 لدي رغبة و دافع قوبين للعمل	ت	11	6	0	0	0	4,65	0,493
	%	64,7	35,3	0	0	0		
16 لدي المهارة و الإستعداد لتحمل المسؤولية	ت	8	9	0	0	0	4,47	0,514

الناتجة عن تصرفاتي الخاطئة	%	47,1	52,9	0	0	0		
17 لدي المهارة في تنفيذ الأوامر و التعليمات بكل دقة	ت	9	7	1	0	0	4,47	0,624
	%	52,9	41,2	5,9	0	0		
18 لدي الإستعداد لتحمل مسؤوليات أعلى	ت	7	6	3	1	0	4,12	0,928
	%	41,2	35,3	17,6	5,9	0		
19 أمتلك القدرة على التخطيط لنجاح العمل و إنجازه بشكل جيد	ت	8	8	1	0	0	4,41	0,618
	%	47,1	47,1	5,9	0	0		
20 أقدم العون و المساعدة دائما لزملائي لإنجاز العمل	ت	10	7	0	0	0	4,59	0,507
	%	58,8	41,2	0	0	0		
21 أحسن التصرف عندما تواجهني مشكلة أو عائق في عملي	ت	6	8	3	0	0	4,18	0,728
	%	35,3	47,1	17,6	0	0		
22 لدي ميول و قدرات للتكيف مع المتغيرات و الظروف المستجدة في العمل	ت	5	10	2	0	0	4,18	0,636
	%	29,4	58,8	11,8	0	0		
المعدل الكلي للوسط الحسابي و الإنحراف المعياري		4,38				0,671		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول رقم (3)، نجد أن الأداء الوظيفي لمفردات عينة الدراسة كان مرتفعا، وهذا ما يعكسه المعدل الكلي للوسط الحسابي حيث قدر بـ: 4,38و هو ينتمي للمجال[4,2- 5] الذي يمثل الخيار: موافق جدا كما تشير قيمة المعدل الكلي للإنحراف المعياري و التي كانت أقل من: 1 إلى تركز إجابات المبحوثين و عدم تشتتها عن الوسط الحسابي مما يدل على عدم و جود تباين في آراء المبحوثين.

و فيما يلي تحليل للنتائج بالنسبة لكل عبارة:

- بالنسبة للعبارة (13) نجد أن أفراد العينة موافقين جدا على أن إنجازهم للأعمال الموكلة إليهم يكون في الوقت المحدد و دون تأخير، حيث قدر الوسط الحسابي لهذه العبارة بـ: 4,35، كما يشير الإنحراف المعياري إلى عدم تشتت آراء مفردات عينة الدراسة و تركزها حول الوسط الحسابي حيث كانت قيمته أقل من: 1.

- من خلال العبارة (14) يرى أفراد العينة أنهم يواظبون على أوقات الدوام الرسمي دون تأخير، أي أن هناك احترام لأوقات العمل، حيث قدر الوسط الحسابي لهذه العبارة بـ: 4,47، كما يدل الإنحراف المعياري على عدم وجود تباين في آراء أفرد العينة حول هذه العبارة حيث كانت قيمته أقل من: 1.

-بالنسبة للعبارة (15) نجد أن أفراد العينة لديهم رغبة و دافع قويين للعمل، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي لهذه العبارة حيث قدر بـ:4,65، كما تشير قيمة الإنحراف المعياري إلى تركز إجابات المبحوثين و عدم تشتتها عن الوسط الحسابي حيث كانت أقل من: 1.

-من خلال العبارت (16) و (17) و (18) و (19) نجد أن أفراد العينة لديهم المهارة و الإستعداد لتحمل المسؤولية الناتجة عن تصرفاتهم الخاطئة،كما أنهم يمتلكون المهارة الكافية لتنفيذ الأوامر و التعليمات بكل دقة، بالإضافة إلى ذلك نجد ان أفراد العينة مستعدون لتحمل مسؤوليات أعلى إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك كما أنهم يمتلكون القدرة على التخطيط لنجاح العمل و إنجازه بشكل جيد، و هذا ما تؤكده الأوساط الحسابية لهذه العبارات حيث كانت قيمها على التوالي: 4,47، 4,12،4,47، 4,41، كما تشير قيم الإنحراف المعياري لهذه العبارت إلى عدم وجود تباين في آراء أفراد العينة، حيث كانت جميعها أقل من: 1.

-بالنسبة للعبارات (20) و (21) و (22)، نجد أن أفراد العينة موافقين على أنه يوجد تعاون بين الزملاء لإنجاز العمل، كما أنهم يحسنون التصرف في حالة و جود مشكلة أو عائق في العمل، بالإضافة إلى ذلك لديهم ميول و قدرة على التكيف مع المتغيرات و الظروف المستجدة في العمل، حيث كانت قيم الأوساط الحسابية لهذه العبارات على التوالي:4,59، 4,18،4,18، كما تشير قيم الإنحراف المعياري لهذه العبارات إلى عدم وجود تباين في آراء أفراد العينة، حيث كانت جميعها أقل من: 1.

3-إختبار فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على ما يلي: " تؤدي الظروف الملائمة للدورات التدريبية التي تعدها مؤسسة ميناء جن جن إلى تحسين أداء إطاراتها"، و لاختبار صحة هذه الفرضية فقد تم حساب معامل الإرتباط "بيرسون" بين إجابات مفردات عينة الدراسة على محور ظروف الدورات التدريبية و إجاباتهم على محور الأداء الوظيفي، و النتائج يوضحها الجدول رقم(4):

جدول رقم (4): يوضح معامل الإرتباط بين محور ظروف الدورات التدريبة و محور الأداء الوظيفي

المحور	قيمة معامل الإرتباط	قيمة الدلالة الإحصائية	تفسير الدلالة
ظروف الدورات التدريبية	0,293	0,000**	وجود علاقة طردية متوسطة دالة إحصائيا عند مستوى 0,01
الأداء الوظيفي			

** علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,01 فأقل

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول أعلاه وجود علاقة طردية متوسطة دالة إحصائيا عند مستوى 0,01، مما يدل على أنه كلما كانت ظروف الدورات التدريبية ملائمة كلما أدى ذلك إلى تحسين الأداء الوظيفي، و يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن التدريب يساهم في زيادة مهارات و معارف الأفراد العاملين و تغيير اتجاهاتهم مما يؤثر إيجابا على آدائهم الوظيفي باعتبار أن مستوى الأداء يتحدد بدرجة كبيرة بقدرات الفرد.

و مما سبق يمكن أن نتوصل إلى صحة فرضية الدراسة و بالتالي قبولها.

الخاتمة:

يحتل نشاط التدريب مكانة هامة في وظيفة الموارد البشرية بالمؤسسة، علما بأن أهمية وضرورة هذا النشاط لا تختلف سواء بالنسبة للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة الحجم، و الهدف من هذا النشاط هو تنمية معارف الأفراد العاملين و تطوير مهاراتهم و قدراتهم و تغيير سلوكهم و اتجاهاتهم، و يصبح هذا الهدف وسيلة لهدف آخر هو تحسين أداءهم، مما سينعكس على رفع كفاءة المؤسسة و زيادة فعاليتها.

و لقد حاولنا من خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة ميناء جن جن –جيجل إلى معرفة رأي فئة الإطارات و التي سبق لها و أن استفادت من دورات تدريبية حول أثر التدريب على الأداء الوظيفي لها، حيث توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن المؤسسة تولي أهمية لتدريب إطاراتها، حيث أثبتت نتائج الإستبيان بالنسبة لمحور ظروف الدورات التدريبية أنها ملائمة مما يدلعلى مدى اهتمام المؤسسة بهذا النشاط.

- من خلال استقصاء أراء أفراد العينة حول محور الأداء الوظيفي، تبين أن أداء فئة الإطارات هو في المستوى المرتفعحيث كانت جميع الأوساط الحسابية لجميع العبارات ضمن المجال [4,2- 5].

- أن التدريب له أثر إيجابي على أداء الإطارات، حيث تشير قيمة معامل الارتباط إلى وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين ظروف الدورات التدريبية وبين الأداء الوظيفي للإطارات

المراجع والإحالات:

1. خالد عبد الرحيم الهيتي، إدارة الموارد البشرية: مدخل إستراتيجي، ط1، دار الحامد للنشر، عمان،1999، ص:200.

2. علي ربابعة، إدارة الموارد البشرية: تخصيص نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان،2003، ص:53.

3 .http:// www.islammemo.cc/one_news.asp?idnews=361

4 .Sekiou, Blondin Fabi, Gestion des ressources humaines, 2 edition , Debook université, Montrél,2001,P: 336.

5. جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، ترجمة: محمد سيد عبد المعتال، مراجعة: عبد المحسن جودة، دار المريخ، الرياض،2003، ص:264.

6 .http:// www.moe.gov.sa/training/training18.htm

7. سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص ص:187-188.

8 . Seokiu,Blondin, Fabi ,opcit, P: 337

9. الكبيسي عامر، المركزية واللامركزية في الأدب والإدارة (مجلة التنمية الإدارية)، العدد 14، بغداد،1980، ص:110.

10. محمد بن عبد الله العثمان، تفويض السلطة وأثره على كفاءة الأداء، رسالة ماجستير، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2003، ص:73

11. عبد الفتاح بوخمخم، عز الدين هروم، تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية بمركب المجارف والرافعات –قسنطينة"(مجلة الاقتصاد والمجتمع)، العدد 06، 2010، ص:56

12. محمد بن عبد الله العثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 74، 75

13. علي السلمي، إدارة الإنتاجية، دار غريب للنشر، القاهرة، بدون سنة نش، ص:107.

البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر.

إلياس حناش
جامعة جيجل
azzeddine18038@gmail.com

عز الدين بوحبل
جامعة جيجل
ilyashannache@yahoo.fr

الملخص:

يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بحوالي 97 % في الصادرات الوطنية مما يهدد مستقبل التنمية بها، خاصة مع إمكانية نضوب مادة النفط في المستقبل القريب، وغياب استراتيجية تنموية واضحة المعالم واعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية.

لدى كان لابد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها، إلا إنه ورغم الجهود المبذولة وخاصة مع برامج الانعاش الاقتصادي بقي هيكل الصادرات خاضعا لسيطرة قطاع المحروقات وظلت الصادرات خارجه ضعيفة وغير متنوعة، مما يستدعي تضافر الجهود لتطبيق استراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على بناء جهاز إنتاجي قوي والاستثمار في قطاعات واعدة، وذلك بالتوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع وتطوير القطاع السياحي و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الصادرات خارج المحروقات، الطاقات المتجددة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

Hydrocarbon sector contributes about 97% of the total national exports, which threatens the future of development in light of the possibility of depletion of oil substance in the near future, in addition to the absence of a clear development strategy and considering the financial prosperity resulting from the hydrocarbon sector manifestation of the development.

For it was on Algeria to change its view of export to developing exports outside hydrocarbons because of the possibilities that are available to them, however, and despite efforts, especially with the economic recovery programs of the structure of exports remained under the control of the hydrocarbon sector remained exports outside the weak and non-diversified, which calls for concerted efforts to implement the strategy successful development is based on building a strong and productive investment in promising sectors, so as to go towards investment in renewable energies, support and development of small and medium enterprises, and encourage the development of the tourism sector and encourage foreign direct investment outside the hydrocarbon sector.

Key words: Algerian economy, exports out of hydrocarbons, renewable energy, small and medium enterprises, tourism, foreign direct investment.

مقدمة

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والاقتصاد الجزائري يعاني من الأحادية في التصدير، حيث يستحوذ فيه قطاع المحروقات على حوالي 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية، مما يجعله رهينا لتقلبات أسعارها. ونظرا لكون سلعة النفط هي سلعة ناضبة وغير متجددة وجب على الجزائر التفكير وبجدية في مرحلة ما بعد البترول وإعادة النظر في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها وذلك بانتهاج استراتيجيات بديلة.

مع بداية الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر جملة من السياسات والإجراءات، وخاصة إقرار برامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001 – 2014، لكن ما هو ملاحظ هو أن هذه التجربة تبقى محدودة نظرا لكون المداخيل الوطنية لازالت رهينة للتغيرات في أسعار البترول، مما يتطلب البحث في بناء استراتيجية مستقبلية قائمة على ديناميكية النشاط الإنتاجي، والاستثمار في قطاعات واعدة.

- **الإشكالية:**

بناءً على ما سبق يمكن طرح **التساؤل** التالي:

ما هي البدائل المستقبلية لدعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر؟

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى محاولة إعطاء نظرة حول واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مع ابراز التوجهات المستقبلية لكيفية دعمها وتطويرها.
- **خطة الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضية أو نفيها تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012)

ثانيا: معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثا: أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012):

يوضح الجدول الموالي تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012):

جدول رقم (01): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات قطاع المحروقات		الصادرات خارج قطاع المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	*21419*	97.22	612	2.77	22031	*100*
2001	*18484*	96.61	648	3.39	19132	*100*
2002	*18091*	96.10	734	3.90	18825	*100*
2003	*23939*	97.27	673	2.73	24612	*100*
2004	*31302*	97.57	781	2.43	32083	*100*
2005	*45094*	98.03	907	1.97	46001	*100*
2006	*45094*	97.83	1184	2.17	54613	*100*
2007	*58831*	97.79	1332	1332	60163	*100*
2008	*77361*	97.56	1937	2.44	79298	*100*
2009	*44128*	97.64	1066	2.36	45194	*100*
2010	*55527*	97.33	1526	2.67	57053	*100*
2011	*71429*	*97,19*	*2060*	*2,81*	*73. 489*	*100*
2012	*71801*	*97,04*	*2180*	*2,96*	*73.981*	*100*

Source: *statistique du commerce extérieur, direction général des douanes période entre 2000-2012: www.douane.gov.dz.*

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها وبنسبة كبيرة الصادرات النفطية، والتي وصلت إلى حدود97 % وتبقى الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة. حيث سجلت صادرات المحروقات أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 77361 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى الأرقام التاريخية التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية، ثم سجلت هذه الصادرات انخفاضا سنة 2009، وقدرت بـ 44128 مليار دولار، نتيجة الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من كساد أثر على الصادرات، وعاودت في الارتفاع ابتداء من سنة 2010 بسبب التعافي الذي شهده الاقتصادي العالمي.

بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية حيث تراوحت بين 2.20 % و3.8 %. وذلك رغم جهود الدولة في تنمية وتنويع الصادرات إضافة إلى سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو والممتدة من 1999-2014.

ويرجع ذلك إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بسبب ضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية، إضافة إلى القيود التجارية على المنتجات الوطنية من قبل بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي.

ويمكن أن ينجر عن التبعية لقطاع المحروقات **المخاطر** التالية:

- خطر زوال الشركة الوطنية نتيجة عدم مقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، لاسيما في الجانب التقني، ذلك أنه رغم توفر الشركة الوطنية على تكنولوجيا نسبية، إلا أنها لا يمكنها مواكبة التكنولوجية الجد متطورة لد ى الشركة الأجنبية.

- خطر تزايد التبعية التكنولوجية للطرف الأجنبي، خاصة مع التطور التقني الذي عرفه قطاع المحروقات في السوق الدولية، ومع وجود هذا الخطر تفقد الدولة استقلالية قرارها الاقتصادي في قطاع يعد استراتيجي بكافة المقاييس.

- خطر تشجيع الاستغلال المكثف للمحروقات على حساب الاستغلال العقلاني لها: إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصفة مطلقة سوف يؤدي إلى كثرة الاستغلال المكثف للمحروقات خاصة في ظل غياب بدائل جديدة تحل محل قطاع المحروقات، وهذا ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى نضوب هذه المادة الغير متجددة.

- خطر اعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية.

ثانيا: معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

توجد جملة من المشاكل والعراقيل التي تعترض التوسع في العملية التصديرية نذكر منها[1]:

- غياب منهج محدد وواضح المعالم يهدف إلى ترقية الصادرات؛
- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، وغياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛
- عدم وجود نظام للمعلومات يمد بكافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي في المؤسسة، مما يحد من محاولات الابتكار والإبداع لدى العمال. وبالتالي عدم القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى جودة المنتجات ومتطلبات السوق؛
- ضعف القطاع الصناعي الجزائري، والذي يعود إلى قدم آلات الإنتاج وعدم مقدرتها على مواجهة المستجدات التكنولوجية وشروط المنظمة العالمية للتجارة؛

- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي ترتكز على جانب التصدير، كذلك غياب العديد من صفقات التصدير المتعلقة بخدمات ما بعد البيع؛
- غياب ثقافة تصديرية لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، حيث يميلون للاستيراد بالنظر للربح السريع المتعلق به، وكذا لتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير؛
- القدرة التنافسية المحدودة لدى المصدرين الجزائريين نتيجة لقلة خبرتهم، الأمر الذي يعجل بانسحابهم من السوق العالمي وعدم قدرتهم على المنافسة؛
- عدم الوضوح في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات، والتداخل في المهام، وهو ما نتج عنه تضارب في الأرقام المصرح بها حول وضعية القطاع التصديري، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة؛
- التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية لم يعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، مما تسبب في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية وبالتالي ضياع فرصة استغلال الأسواق الخارجية؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات؛ و
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز الإعانات المخصصة لهذا المشكل، مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي وهو ما يؤثر على تنافسيته.

ثالثا: أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

رغم الصعوبات التي تواجه الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلا أن الدفع بها يبقى أمرا قابلا للتجسيد لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات وفرص هائلة في باقي القطاعات الإنتاجية، مع وعي السلطات الجزائرية بأنها مطالبة بالبحث بترقية هذه الصادرات خاصة مع التوجه المتنامي نحو مبادئ التنمية المستدامة والطاقات المتجددة والنظيفة.

1. الاستثمار في الطاقات المتجددة:

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية غير الناضبة والمتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، إلا أنها متجددة، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي[2].

وتتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة وعليها تطوير مصادرها وهي[3]:

1.1. الطاقة الشمسية: بما أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية لمساحتها الشاسعة من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة أخرى، فهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم وتنتج إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط في الساعة للمتر المربع الواحد ما يسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوربا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي وتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

2.1. طاقة الرياح: تتوفر الجزائر فيها على إمكانيات معتبرة ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب: 673 مليون واط ساعي، وطاقة حرارية جوفية إذ أنها تتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن،

3.1. الطاقة المائية: تقدر كميات التساقط السنوية بنحو 65 مليار م3 والمستعمل منها هو 25 مليار م3 فقط، ناهيك عن الثروة الجوفية.

ووعيا من الجزائر بهذه التحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، التزمت مباشرة ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة عبر تخصيص ما قيمته 180 مليار دولار لتطوير الطاقة المتجددة.[4] وتملك وزارة الطاقة برنامجا هاما لتطوير الطاقات المتجددة لاسيما في المناطق المعزولة في الجنوب والهضاب العليا مؤكدة أن الهدف يتمثل في تشجيع استعمال الطاقات النظيفة حتى وإن كانت جد مكلفة بالمقارنة مع الطاقات الكلاسيكية.

وتمت المصادقة على البرنامج الوطني للطاقات المتجددة من طرف مجلس الوزراء يوم 03-02-2011 والممتد إلى غاية سنة 2030، وهو برنامج لترقية الطاقات المتجددة مخصص معظمها لإنتاج الكهرباء، إذ تمثل الطاقة الشمسية المحور الرئيسي للبرنامج الوطني للطاقات الجديدة والمتجددة. ويرمي هذا البرنامج إلى رفع إنتاج الكهرباء انطلاقا من هذه الطاقات تدريجيا في ظرف 20 سنة إلى 40 بالمائة من الإنتاج العالمي للكهرباء، كما يهدف كذلك إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد تقارب 22.000 ميغاواط في آفاق 2030 أي ضعف الطاقة الحالية المُولدة من الغاز، منها 12.000 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، لاسيما أن الطلب على الكهرباء يشهد تناميا محسوسا قد يبلغ ثلاثة أضعافه إلى غاية سنة 2030 في الجزائر التي عليها التوجه نحو الطاقات المتجددة لتنويع مصادرها الطاقوية. و10.000 ميغاواط موجهة للتصدير "إذا ما أتاحت الظروف لذلك والجدول المولي يوضح ذلك:[5]

جدول رقم (02): مراحل برنامج الطاقة المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المتحملة تركيبها	MW110	MW 650	2600MW مخصصة للسوق الوطني ما يقارب MW2000 مخصصة للتصدير	12000 MW موجهة للسوق الوطني و 11000 مخصصة للتصدير

المصدر: سليمة طبايبية، وردة سعيدي، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع الحالي والتطلعات المستقبلية)، الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية يومي: 04،05 مارس 2014، جامعة بشار، الجزائر، ص 13

ويتم في إطار هذا البرنامج تطوير إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة على ثلاث مراحل متتابعة، فالمرحلة الأولى 2011-2013 هي مرحلة تجريبية أولى تضم 10 مشاريع حيث ستكرس سنوات 2011 و2012

و2013 كلية للتحكم في المعارف، أما المرحلة الثانية سنة 2014 والمرحلة الثالثة سنة 2015 فستشهدان إطلاق عدد معتبر من الاستثمارات اللازمة بهدف بلوغ مستوى إنتاج قدره 22000 ميجاواط من الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة في حدود سنة 2030.

2. دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اهتمت الجزائر بهذا النوع من المؤسسات من خلال مختلف التحفيزات والتشريعات التي جاءت في هذا الجانب،

وكغيرها من الدول أدركت أهمية هذا القطاع باعتباره بديل ومؤثر رئيسي في البيئة الاقتصادية من خلال خلق الثروة خارج قطاع المحروقات، وإحداث مناصب عمل دائمة. وفي ظل ما يشهده الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة من تحولات وتطورات ناجمة عن اتجاهه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي والانضمام المرتقب الى منظمة التجارة العالمية، وكذا اتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وقيام التحالفات الاستراتيجية، كل هذه التحولات الاقتصادية زادت من حدة المنافسة وجعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في وضع صعب في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة، مما دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتأهيل اقتصادها وترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل عنها، وكذا تحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها وضمان استمراريتها في ظل اقتصاد تنافسي لا يكون فيه البقاء إلا للأقوى.

1.2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يوضح الجدول التالي نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007/ 2012):

جدول رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007- 2012)

م ص و م	2007	2008	2009	2010	2011	السداسي الأول 2012
المؤسسة الخاصة	293946	392013	455398	618515	658737	686825
المؤسسة العامة	666	626	591	557	572	561
المجموع	294612	392639	455989	619072	659309	687386

المصدر: *وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012*
www.mdipi.gov.dz

يتضح من خلال الجدول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر من سنة الى أخرى، كما يتضح هيمنة القطاع الخاص على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهي تشكل ما نسبته 99.91 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين لا تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 0.1 % بعدد إجمالي لا يتجاوز 561 مؤسسة، ويرجع ذلك الى انتهاج سياسة خوصصة المؤسسات العمومية، وتشجيع انشاء المؤسسات الخاصة في معظم الحالات.

2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل للفترة (2007- 2012):

الجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل في لفترة (2007-2012):

جدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل للفترة (2007- 2012):

الوحدة: عامل

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	السداسي الأول لـ 2012
الخاص	771037	811898	908046	1577030	1676111	1728046
العام	57146	53169	51635	48656	48086	48415
المجموع	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1776461

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012 www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول يلاحظ تطور حجم التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ 1355399 عامل سنة 2007 أين كان عدد هذه المؤسسات 294612 مؤسسة. ليصل إلى 1776641 عامل بعدد مؤسسات يقدر ب 687386 خلال السداسي الأول لسنة 2012، أي ما يعادل زيادة بنسبة 31.08 %. كما نلاحظ أن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر ب 5.11 % في سنة 2010 عن السنة السابقة، وتحقق هذا التطور عن طريق المؤسسات الخاصة بنسبة 5.5 %، في حين تراجعت مناصب الشغل في المؤسسات العمومية بحوالي 0.6 % نتيجة تراجع عددها.

بينما قدرت نسبة التطور في سنة 2011 بحوالي 3%، تحققت أساسا عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحوالي 3 %، في حين ساهمت المؤسسات العمومية بحوالي 0.6 % من إجمالي التشغيل.

3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2011)

يبين الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2007- 2011):

جدول رقم(05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007- 2011).

الوحدة: مليار دينار

البيان	2007		2008		2009		2010		2011	
قطاع عام	20.44	704.05	1	760.92	16.41	816.80	15.02	827.53	15.23	923.34

						7.55			
قطاع خاص	2740.06	79.56	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.71
الاجمالي	3444.11	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012 www.mdipi.gov.dz

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، حيث استطاعت أن تساهم بقيمة 5137.46 مليار دينار سنة 2011 من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وبنسبة 84.71 %، وهذا ما يعطي الإنطباع على توقعات مستقبلية جيدة مع إمكانية توسيع عدد الاستثمارات بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

4.2. تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات

يبين الجدول التالي تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية في الفترة 2009- 2012:

جدول رقم (06): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2009- 2012).

الوحدة: مليون دولار

البيان	2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
صادرات م ص م خارج المحروقات	805.45	75.56	1123	80	1892	88	1922	87.88

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012. www.mdipi.gov.dz

يتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت في الارتفاع وبلغت قيمة 1922 مليون دولار سنة 2012 ما يؤكد على نجاعة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من الممكن جدا أن تكون أهم الخيارات لبعث وترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات.

3. تشجيع وتطوير السياحة:

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 تسعى الجزائر من خلاله إلى تثمين قدراتها السياحية المتنوعة وجعل قطاع السياحة يلعب الدور المنوط به في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ولا يتأتى إلا من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية التي ينتجها القطاع على الاقتصاد الوطني.

يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.[6]

ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى المتوسط (2015)، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي يبرر الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[7]

والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو حصيلة دراسة واسعة تمت مع المتعاملين الوطنيين والمحليين الخواص منهم والعموميين، طيلة الجلسات الجهوية والإثراء التي تم عقدها، حيث تكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من ستة كتب[8].

1.3. أهداف المخطط:

للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية خمسة أهداف هي[9]:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات...).
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي الثقافي والشعائري.
- والتحسين الدائم لصورة الجزائر.

2.3. الأقطاب السياحية للمخطط:

تم من خلال هذا المخطط تقسيم الجزائر إلى 07 أقطاب سياحية، وهي[10]:

- القطب السياحي للامتياز شمال الشرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، بليدة، عين الدفلى، الشلف، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة...
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير (الطاسيلي ناجر): إليزي، جانت...
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهقار، تمنراست.

ولهذه الأقطاب السياحية السبعة خمسة **أهداف** رئيسية هي:[11]

- تسهيل التنافسية، الجاذبية واستمرارية الأقاليم.
- التطوير وفقا لميزاتهم: سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والتجوال، السياحة العلاجية الصحية والرفاهية، الساحة الثقافية والتعبدية، السياحة النوعية.
- السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية وبتكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على كامل تراب القطب.
- إشراك السكان المحليين.
- ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.

3.3. المشاريع والفنادق والقرى السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025:

يقدر عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط بنحو 80 مشروع موزعة على الأقطاب السياحية السبعة، استحوذ فيها القطب السياحي شمال وسط على أكبر عدد والذي قدر بنحو 32 مشروع، ثم القطب شمال شرق بحوالي 23 مشروع، ويليه شمال غرب ب 18 مشروع، أما جنوب غرب (الواحات) فقد تحصل على 04 مشاريع، ومشروعين هي حصة التوات والقرارة، والأهقار كان نصيبه مشروع واحد، أما الطاسيلي فلم يستفيد من أي مشروع، وما يلاحظ أن هذا المخطط قد أهمل وبدرجة كبيرة تنمية السياحة في الجنوب رغم ما يزخر به هذا الأخير من مؤهلات.

أما بالنسبة للفنادق والقرى السياحية فهي ملخصة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (07): الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الإنطلاق.

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير تاسيلي	01	150

القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجمـــوع	274	29386

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر: 2009- 2010، ص، 132.

الجدول رقم (08): القرى السياحية

الأقطاب	المستثمر	اسم المشروع	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال- شرق	الغرفة السياحية سعيدة	الشركة الاماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال- شرق	الغرفة السياحية سيدي سالم	الشركة السعودية سيدار	4938
القطب السياحي شمال - وسط	أقربون – بجاية-	سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية صيران بومرداس	الشركة الاماراتيةELLC	2697
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية medesia بومرداس	الشركة الأمريكية الجزائرية التونسية – سياح-	17510
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية سوريتي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائر	460
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الاماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية زرالدة الجزائر	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الاماراتية أعمار	1240
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية واد بلاح سيزري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال - غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي شمال - غرب	هيليوس كريستيل وهران	اقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال - غرب	سوسكاردا تلمسان	الشركة الاماراتيةELLC	732
القطب السياحي جنوب- غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوبSID	92

القطب السياحي شمال- وسط	حديقة ديتا – الجزائر-	المجموعة الإماراتية EMIRAL	1000
المجموع			55166

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر: 2009-2010، ص 133.

وعليه يمكن للقطاع السياحي في الجزائر ان يكون أحد البدائل المكملة للقطاعات الأخرى وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.

4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

سعت الجزائر عبر سياسة موجهة على تشجيع زيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأن ذلك من شأنه أن يشجع على نقل الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا التي تعتبر أحد العوامل الهامة في رفع تنافسية المنتجات الوطنية وزيادة إمكانية تصديرها، ويتم ذلك من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب ومنحهم الحوافز المالية والضريبية الملائمة، وقد أفضت هذه الجهود إلى زيادة معتبرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية[12].

1.4. مشاريع الاستثمار المحلية والأجنبية المباشرة المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002- 2011)

يوضح الجدول الموالي مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-20011):

جدول رقم (09): مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-20011)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دولار)	النسبة (%)
الاستثمارات المحلية	46832	99.05	4414144	67.10
الشراكة	209	0.44	851473	12.74
مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	242	0.51	1312905	19.96
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	451	0.95	2164378	32.90
المجموع العام	47284	100	6578522	100

Source : Agence Nationale de Développement investissement (ANDI) 2012: www.andi.dz.

من خلال الجدول أعلاه وفيما يخص مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومقارنتها بالاستثمارات المحلية، والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2011، فقدرت بحوالي 451 مشروع استثماري، أي ما يمثل نسبة 0.95% من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر.

وتم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن قيمة 451 مشروع استثماري أجنبي قدرت ب 2164378 مليون دينار جزائري (منها 209 مشروع شراكة بقيمة 851473 مليون دج، و242 مشروع أجنبي مباشر مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905 مليون دج) من أصل 6578522 مليون دج، والذي يمثل قيمة الاستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال نفس الفترة. وبالتالي تمثل قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة 32.90 من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية. مع الإشارة أن هذه النسبة قدرت في الفترة (2002-2009) ب 25.18 **%** حيث كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل 694 مشروع استثماري بقيمة 1688985 مليون دينار جزائري من أصل 71185 مشروع استثماري وطني بقيمة 6706875 مليون دينار جزائري.

2.4. توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة (2002-2011)

سيتم الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات في الفترة (2002-20011).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دينار)	النسبة (%)
الفلاحة	08	1.77	6533	0.30
البناء والأشغال العمومية	70	15.52	41981	1.94
الصناعة	257	56.98	949710	43.88
الصحة	3	0.67	8589	0.40
النقل	16	3.55	9351	0.43
السياحة	11	2.44	481321	22.24
الخدمات	85	18.85	578393	26.72
الاتصالات	01	0.22	88 500	4.09
المجموع	451	100	2 164 378	100

Source : *Agence Nationale de Développement investissement (ANDI), 2012: www.andi.dz.*

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدة قطاعات من الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2002-20011، حيث احتلت كل من قطاعات الصناعة والخدمات، البناء والأشغال العمومية الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة، وبلغت نسبها 56.98%، 18.85%، 15.52% على التوالي، و بمبالغ 949710 مليون دج بالنسبة لقطاع الصناعة، و578393 مليون دج لقطاع الخدمات، و41981 مليون دج للبناء والأشغال العمومية، ويرجع السبب في دلك إلى ارتفاع مردودية هده القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

ولم تحظى قطاعات الزراعة والنقل والسياحة بالنصيب المرغوب من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فلم يسجل قطاع الزراعة إلا نسبة 1.77% من إجمالي المشاريع، ولم يستقطب قطاع النقل سوى 3.55% من هذه المشاريع، وهو ما يقدر بقيمة 12531 مليون دج. بينما قدرت حصة قطاع الصحة من جمالي المشاريع بـ 0.67%، وهي نسبة ضعيفة وتتمثل خاصة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الأردنية، وبلغت حصة قطاع الاتصالات 0.22% وهي ضعيفة مقارنة بالفرص الكبيرة المتاحة والمكانة التي كان يحتلها القطاع قبل سنة 2005، ويعتبر ذو أهمية كبيرة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات وهذا نظرا للمكانة التي يحظى بها في الاقتصاد الوطني.

ويمكن القول أن مستوى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يبقى بعيدا عن الطموح ومازال يحتاج إلى التحسين أكثر، خاصة وأن الجزائر تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها و فسح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب، خاصة وأن هناك بعض من الدول النامية تتشابه ظروفها و إمكانياتها إلى حد بعيد مع الجزائر إلا أنها نجحت في التحرير الاقتصادي واستقطاب حجم كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

خلاصة:

يبقى الاقتصاد الجزائري يعاني من الأحادية في التصدير مما يجعله عرضة لأي اختلالات هيكلية مسببة أزمات اقتصادية. وعمدت الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات والرفع من تنافسيتها خاصة مع برامج الانعاش الاقتصادي، إلا أنها تبقى ضعيفة بالنظر لنقص التجاوب معها من قبل المؤسسات الوطنية وضعف الإطار المؤسساتي المنظم لها. وعليه بقيت الصادرات النفطية تستحوذ على إجمالي الصادرات الجزائرية.

ومن أجل تحرير اقتصاد الوطني من التبعية المستمرة والمتزايدة لقطاع المحروقات وجب على الدولة الجزائرية القيام بما يلي:

- تشخيص الأسباب الحقيقية الكامنة وراء فشل الصادرات خارج المحروقات والعمل على إيجاد حلول جذرية لمعالجة الاختلالات الحاصلة وفقا لرؤية عميقة وواضحة، مع الاستفادة من الإخفاقات التي اعترضت مسيرة الجزائر في تنمية صادراتها.
- الدفع باستراتيجية وطنية لإحلال الواردات خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم لها، حيث بينت النتائج أن صادرات هذه المؤسسات في تزايد من سنة لأخرى.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة باعتباره أحد البدائل التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال.
- منح الأولوية للمنتجات التصديرية ذات الميزة التنافسية المرتفعة في مختلف البرامج التنموي؛
- تفعيل دور السياحة في إطار توافر الإمكانات المؤهلة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيها إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة.
- الانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة من المزايا التي تقدمها.

الاحالات والمراجع:

1. خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 121- 123.
2. هاني عبيد، الإنسان والبيئة، **منظومات الطاقة والبيئة والسكان**، **دار** الشروق، عمان، 2000، ص205.
3. حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير-**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012 جامعة ورقلة، ص153
4. سليمة طبابيبة، وردة سعيدي، **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع الحالي والتطلعات المستقبلية)**، الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للإقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية يومي: 05/04 مارس 2014، جامعة بشار، الجزائر، ص 13
5. تفاصيل البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة: http://echo.hmsalgeria.net/article473.html
6. عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، مداخلة بعنوان التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر: 9،10 مارس 2010، ص 11.
7. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية قطاع السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر: 2010، ص 127.
8. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025"، كتاب 2: المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، الجزائر: جانفي 2008، ص ص 3، 4.
9. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "2025"، كتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر: جانفي 2008، ص ص 22، 23.
10. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025) SDAT، الكتاب3: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز(POT)، الجزائر: جانفي 2008، ص 6.

11. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025"، كتاب 2، الجزائر: جانفي 2008، ص45
12. علي لزعر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، 2009، جامعة بسكرة، ص 48.

Sites Web:

www.andi.dz.

www.mdipi.gov.dz.

المقومات الاقتصادية المصرية في التخطيط للتنمية من الطاقة المتجددة

Fondamentaux économiques égyptiens dans la planification pour le développement des énergies renouvelables

د. نشأت ادوارد ناشد

مدرس الاقتصاد

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات -مصر

nashaat691@yahoo. com

الملخص:

الطاقة المتجددة هي عماد التنمية الاقتصادية في مصر، فتظهر أهميتها من تعدد مصادرها واستخداماتها في كافة القطاعات الإنتاجية. المقومات الاقتصادية للطاقة المتجددة تعتمد على توافر البيانات والمعلومات وفرص العمل المتاحة والمحافظة على البيئة وتيسير إجراءات الاستثمار في الطاقة. فالتخطيط للتنمية من الطاقة المتجددة يحتاج إلى الاهتمام بوسائل متعددة منها: زيادة فرص الاستثمار، الانضمام للمؤسسات الدولية المتخصصة، وتشجيع البحث العلمي في هذا القطاع بهدف خلق فرص عمل للشباب. تتعدد استخدامات الطاقة المتجددة في مجالات كثيرة منها: مواقع الاتصالات، السخانات الشمسية، إنارة الشوارع، المساكن الصغيرة ونقاط الإسعاف وانشاء محطات لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة المتجددة. وترجع أهمية البحث في الاهتمام بالطاقة المتجددة ومصادرها المتعددة التي يمكن استغلالها لتحسين الوضع الاقتصادي. بينما يهدف البحث إلى التعرف على دور الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية باعتبارها احدى عناصر العلوم التطبيقية التي تخدم المجتمع. لذا فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي -الاستنباطي ليتماشى مع الطبيعة العلمية للبحث. ويتكون البحث من مبحثان الأول: الطاقة المتجددة ومقوماتها الاقتصادية، والثاني: التخطيط للتنمية الاقتصادية من الطاقة المتجددة.

Résumé:

L'énergie renouvelable est le pilier du développement économique en Egypte، son importance se reflète par ses multiples sources et son utilisation dans tous les secteurs productifs. Les fondamentaux économiques de l'énergie renouvelable dépend de la disponibilité des données et des informations، et des possibilités d'emploi et la préservation de l'environnement et de la facilité des procédures d'investissement dans l'énergie. La planification pour le développement des énergies renouvelables a besoin d'attention par des moyens multiples، notamment: l'augmentation des opportunités d'investissement، l'accession aux institutions internationales spécialisées، et l'encouragement de la recherche scientifique dans ce secteur afin de créer des opportunités d'emploi pour les jeunes. l'énergie renouvelable est utilisée dans de nombreux domaines، notamment: les sites de communication، chauffages solaires، l'éclairage urbain، les petits logements، les petits points d'urgence، et la mise en place de stations pour la production، la transmission et la distribution des énergies renouvelables. L'importance de la recherche dans les énergies renouvelables et de sources multiples qui peuvent être exploitées pour améliorer la situation économique. Alors que la recherche vise à identifier le rôle des énergies renouvelables dans le développement économique comme l'un des éléments des sciences appliquées qui servent la communauté Par conséquent، le chercheur a compté sur la méthode inductive-déductive conforme à la nature scientifique de la recherche. Ce travail comporte deux parties: la première: les énergies renouvelables et ses avantages économiques، et la seconde: la planification du développement économique des énergies renouvelables.

المقدمة:

مصادر الطاقة هي القوى المحركة لحياة الإنسان في جميع مجالات حياته، كما أنها من الموارد الطبيعية المهمة التي لا غنى عنها، سواء على مستوى الصناعة أو على مستوى الاستخدامات البشرية المختلفة. وتتعدد مصادر الطاقة، منها ما يستخرج من باطن الأرض في شكل صلب مثل الفحم أو في شكل سائل مثل البترول أو في حالة غازية مثل الغاز الطبيعي، إلى جانب الكهرباء والطاقة النووية، والطاقة المولدة من حركة الأمواج والمد والجزر والتي تحاول دول العالم خاصة المتقدمة في التوسع في استخدامها باعتبارها سهلة النقل وانتاجها متواصل وأقل تكلفة في الأجل الطويل والأكثر أهمية أنها طاقة نظيفة لا ينتج عنها ملوثات سواء صلبة أو سائلة أو غازية، لذا تهتم مصر بما لديها من مقومات طبيعية في التوسع باستخدام الطاقة المتجددة لما لها من فوائد متعددة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث في الاهتمام بالطاقة المتجددة ومصادرها المتعددة التي يمكن استغلالها لتحسين الوضع الاقتصادي. مع التعرض للمقومات التي تملكها مصر باعتبارها من الدول العربية الرائدة في جدية التنفيذ لاستخدامات الطاقة المتجددة في ظل التحديات الراهنة.

التساؤلات البحثية:

من أهم التساؤلات التي تثار في هذا البحث هو طرح سؤال هام نحاول الإجابة عليه الا وهو: هل يمكن استغلال الظواهر الطبيعية المتاحة لمصر للتحول من استخدامات الطاقة التقليدية إلى استخدامات الطاقة المتجددة لحل المشكلات الناتجة عن الأولى والتمتع بامتيازات الثانية؟ **هذا التساؤل نحاول الإجابة عليه باعتباره إجابة على مشكلة البحث**

صعوبات البحث:

من المؤكد ان هناك مشكلات متعلقة بالبحث تظهر أهمها صعوبة الحصول على بيانات احصائية في محال الطاقة المتجددة لارتباط هذا القطاع بالمصطلحات الهندسية، وصعوبة الحصول على مراجع متخصصة وعدم حصر بدقة كافة الاستخدامات والمواقع التي يطبق فيها العمل بالأنواع الجديدة ومطابقتها احصائيًا. كما أن عدم إتاحة الفرصة والمساحة الكاملة لاستعراض كل المقومات المصرية في استخدامها للطاقة المتجددة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد المقومات المصرية في الأنواع المختلفة من الطاقة المتجددة مع الإشارة إلى التميز البيئي والتكنولوجي لاستعداد السلطة المختصة في تبني هذا القطاع الواعد من استخدامات مصادر الطاقة المختلفة.

منهج البحث:

طبيعة الموضوع محل البحث تستدعي التعرض للمنهج الاستقرائي – الاستنباطي وذلك توضيح المقومات المصرية في لتخطيط للتنمية الاقتصادية من الناحية الاقتصادية وعرض لبعض الصور والنماذج المختلفة في استخداماتها للطاقة المتجددة.

خطة البحث: ينقسم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطاقة المتجددة ومقوماتها الاقتصادية.

المبحث الثاني: التخطيط للتنمية الاقتصادية من الطاقة المتجددة.

المبحث الأول: الطاقة المتجددة ومقوماتها الاقتصادية

أولاً: مفهوم الطاقة المتجددة:

يشهد العصر الحالي رؤى نحو الاستفادة من الطاقة المتجددة للتنمية الاقتصادية بفضل التقدم التكنولوجي ومحاولة البحث عن طرق بديلة لصور الطاقة التقليدية والسعي نحو تقليص الإنفاق العام على الأضرار الملوثة للبيئة والدعم المقدم لطاقة أوشكت على الفناء في الوقت نفسه هناك زيادة سكنية وارتفاع في اسعار النفط وتحكم من جانب الدول المنتجة للطاقة التقليدية. كما أن مصر تستهلك كميات من الطاقة وتحتاج لطرق بديلة تعوضها عن الطاقة المستنفذة بالطرق التقليدية، فلو لاحظنا إجمالي الكهرباء المولدة خلال يناير 2014 تقدر بـ 13273، 4 (مليون كيلو. وات /ساعة) في حين أن الطاقة المتولدة في يناير 2013 كانت 12802، 9 (مليون كيلو. وات /ساعة) أي بزيادة قدرها 475(مليون كيلو. وات /ساعة)[1] نستنتج من ذلك أن مصر تحتاج الكثير من الطاقات واستغلال مواردها الطبيعية لتلبية الاحتياجات المطلوبة منها،

لذا يمكن البحث عن مفهوم الطاقة المتجددة والتعرض لمقوماتها الاقتصادية من خلال النقاط الآتية:

أ. تعريف الطاقة المتجددة: هي الطّاقة المستمدة من الموارد الطّبيعية ومتولدة من مصدر طبيعى لا ينضب ومن مميزاتها إنها أبدية وصديقة للبيئة[2].

ب. مصادر الطاقة المتجددة: تتعدد مصادر الطاقة المتجددة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي، فتنامي الاقتصاد المضاد ينجح كلما توافرت الطاقة والموارد الغزيرة الرخيصة أو كلما كان بالإمكان استيرادها ولكن في عصر التوقعات العالمية الكبيرة ومطالب الدول النامية غنية الموارد بنظام عالمي اقتصادي جديد تصبح الموارد الرخيصة غير متاحة للدول الصناعية التي تواجه فترات عصيبة لا يمكن تجنبها [3].

خلال مرحلة الانتقال يتوقع أن قطاعات الموارد المتجددة في اقتصاديات الصناعة سيتواصل نموها السريع موفرة شبكات وحسور الأمان إلى المستقبل. النمو السريع لهذه القطاعات يتضمن عناصر طاقتها البازغة كالطاقة الشمسية، والطاقة المياه، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية للمحيط، بالإضافة إلى إدارة جيدة للنفايات والاعتماد على تدوير المنتجات وإعادة استخدام الخامات، والتوليد المشترك للكهرباء. وأن تواصل الاقتصاديات المضادة البازغة نموها اعتمادًا على التطبيق الجديد لكفاءة الحجم محليًا واقليميًا الذي يفرضه الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة هذا الاقتصاد المضاد هو الناتج الحتمي لانقضاء فعالية منطق وامكانات اقتصاد مقياس اجمالي الدخل القومي القائم على تعظيم المؤسسات وسيادة المنطق النقدي على حساب ما يطلق عليه الاقتصاد المنزلي أو الاقتصاد الرسمي أو اقتصاد بقيمة الاستخدام؛ لذا يمكن توضيح أهم مصادر الطاقة فيما يلي:

الطاقة الشمسية:

إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب[4]، لذلك نجد دولًا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه. مصر إحدى دول منطقة الحزام الشمسي الأكثر ملائمة لتطبيقات الطاقة الشمسية، وتم إصدار أطلس شمس مصر مشتملاً على قراءات تم حصرها على مدى سنوات لجميع مناطق الجمهورية. فضلًا عن تحديد عام نمطي يتم فيه تمثيل البيانات المتوقعة لكل أيام العام مثل الإشعاع الشمسي، وساعات سطوع الشمس. أظهرت نتائج الأطلس بأن تراوح متوسط الإشعاع الشمسي المباشر العمودي ما بين 2000-3200ك وس/م2/السنة بينما يتراوح معدل سطوع الشمس بين 9-11ساعة /يوم ويعني ذلك توافر فرص الاستثمار في مجالات الطاقة الشمسية المختلفة [5]. نظم الخلايا الشمسية أحد أفضل تطبيقات الطاقة المتجددة لأغراض الإنارة وضخ المياه بالمناطق النائية ذات الأحمال الصغيرة غير ملوثة للبيئة كما أن تكلفة التشغيل والصيانة تعتبر محدودة في ظل العمر الافتراضي الذي يصل إلى 25 سنة. تستفيد الدولة من الطاقة الشمسية اقتصاديًا باستغلالها في التنمية.

- **طاقة الرياح:**

طاقة الرياح هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور، سواء في تسيير السفن الشراعية، وإدارة طواحين الهواء لطحن الغلال والحبوب، أو رفع المياه من الآبار. تستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات[6]. بدأت الاستفادة من طاقة الرياح في مصر بعد ان تم إصدار أطلس رياح مصر في ديسمبر 2005-سبقهما أطلسين تم نشرهما في عامي 1999و2003على التوالي- بالتعاون مع معامل ريزو الدانمركية وهيئة الأرصاد الجوية موضحًا المناطق الواعدة والمناسبة للاستفادة من طاقة الرياح في توليد الكهرباء، وقد خلص الأطلس إلى توافر مناطق واعدة تتمتع بسرعات رياح عالية بمنطقة غرب خليج السويس وعلى جانبي النيل وبعض المناطق بسيناء بما يؤهل لإقامة مشروعات اقتصادية كبرى

لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح من جانب، واقامة مصانع للإنتاج لزيادة حركة الرواج الاقتصادي من جانب آخر. وتتقدم مصر كافة الدول العربية في توليد الطاقة الكهربائية من الرياح.

- **طاقة المحيطات**

كان من المعروف على مدى عقود بأنه من الناحية النظرية يمكن استثمار الطاقة الحركية الناجمة عن حركة المحيطات لتوليد الكهرباء. ولا يزال هذا الشكل من أشكال الطاقة المتجددة إلى حد كبير في مرحلة تجريبية، ولكن له إمْكانِيّة كامنة. حديثًا تم الالتجاء إلى استعمال الهيدروجين المضغوط الناتج عن تحلية مياه البحر واستخراجه من تحليل الماء. ، هناك طرق رئيسية لتوليد الكهرباء من المحيطات منها:

- **طاقة المد والجزر:**

إن تقنيات تيار المد والجزر مماثلة لتقنيات توليد الطاقة الكهرومائية من التيار النهري، ولكن باستخدام مياه المحيطات. توضع التوربينات في موقع حيث سيتدفق المد عبره بشكل طبيعي لتوليد الكهرباء. يشبه الحجز المد -جزرى السدود المائية التقليدية. يتم حجز مياه المد القادمة ويتم توليد الكهرباء عندما يدخل هذا الماء و/ أو يتم إطلاقه من الحجز. وعلى الرغم من الاعتراف بأنه مصدر محتمل للطاقة وتوليد الكهرباء في الجزء المبكر من القرن العشرين، إلا أن طاقة المد والجزر محدودة بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج ومحدودية المواقع التي يكون فيها مدى سرعة المد والجزر كافية. ويجري حاليًا تجربة طرق جديدة لتوسيع جدوى هذا الأسلوب.

- **طاقة الموج:**

تحتوي الموجات على كميات كبيرة من الطاقة غير المستغلة. ومع ذلك، كان استغلال تلك الطاقة تحديًا علميًا. هناك عدد من الطرق لتحويل طاقة الموج إلى كهرباء، بما في ذلك استخدام المكابس التي يتم وضعها بشكل عمودي على الأمواج، والنظم التي تستخدم موجات تتأرجح لدفع المياه عبر توربينات لتوليد الكهرباء. ويمكن استغلال تلك الطاقة اقتصاديًا في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المتاخمة للشواطئ.

- **طاقة المياه:**

تعتبر المياه مصدر الطاقة المتجدد والناضج والأكثر شيوعا إلى درجة كبيرة. وقد تم استخدام المياه لقرون لتوليد الطاقة. يقوم أكثر من 150 بلدًا بنسبة 77 % بتوليد قدر من الكهرباء من الطاقة المائية، وتمثل 16 % من الطاقة المولدة عالميًا. بتوفر مصدر كاف من الماء يمكن أن تضمن مصدرًا مستمرًا لتوليد الكهرباء. أما إذا لم يتم تطويرها بطريقة حساسة بيئيًا، فإن الكهرباء المولدة من المياه يمكن أن تؤدي إلى اختلال بيئي كبير ولتكاليف اجتماعية واقتصادية من خلال البناء وإزَاحَتها من الخزانات، وخاصة عندما لا يتم التخطيط لهذه المشاريع بشكل جيد[7].

- **الطاقة الحيوية**

يشير مصطلح "الطاقة الحيوية" بشكل عام إلى استخدام المواد العضوية - النباتات أو مخلفات الحيوانات – كمصدر للطاقة. ومع ذلك، فإن الحقل يخضع لبلبلة وجدل مستمرين، ويجب اتخاذ الحيطة لتمييز المصادر المختلفة والتقنيات المستخدمة لتوليد طاقة الكتلة الحيوية.

الكتلة الحيوية التقليدية: تمثل حوالي 10 % من مجموع الطاقة المستهلكة على كوكب الأرض، والكتلة الحيوية التقليدية هي حرق الخشب والمواد النباتية أو المخلفات الحيوانية من أجل تدفئة المنازل وطهي الطعام. إذا تم الحصول على الكتلة الحيوية من مصادر مستدامة، مثل غابة تدار بشكل جيد أو تفل من إنتاج قصب السكر، فإنه يمكن اعتبارها شكلًا من أشكال الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن معظم وقود الكتلة الحيوية التقليدية مصادره ليست مستدامة، وبالتالي يساهم في تدهور النظم الإيكولوجية المحلية. يولد حرق الكتلة الحيوية التقليدية لأغراض الطهي والتدفئة كميات كبيرة من تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، وله تأثيرات صحية سلبية خطيرة، وخاصة على النساء والأطفال، الذين يقضون معظم وقتهم قرب المواقد.

الغاز الحيوي: يعد من مصادر الطاقة النظيفة والرخيصة في العالم، وأصبح يستخدم على نطاق واسع في الصناعات والاستخدامات المنزلية وفي توليد الطاقة الكهربية، وكذلك كوقود للسيارات بديلًا للبنزين للحد من تلوث البيئة وسهولة نقله ويمثل في الوقت الحاضر نحو 25% من مصادر الوقود في العالم.

يتم إنتاج الغاز الحيوي عن طريق تخمير المواد القابلة للتحلل مثل رَوْث الحيوانات أو النفايات النباتية. ومثل الغاز الطبيعي، يمكن استخدام الغاز الحيوي لتدفئة المنازل وكوقود لمواقد الطبخ. إن التكنولوجيا اللازمة لإنتاج الغاز الحيوي بسيطة وطويلة الأمد ورخيصة، ويمكن نشرها بسهولة نسبية في المجتمعات الريفية الصغيرة لتحويل النفايات العضوية إلى مصدر وقود نظيف ومتجدد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه التقنية تتطلب صيانة كبيرة.

الوقود الحيوي: يشير مصطلح "الوقود الحيوي" إلى عادَة زرع المحاصيل فقط لاستخدامها في إنتاج الطاقة، وعادة كوقود للنقل. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الذرة أو قصب السكر لصنع الإيثانول، في حين أن وقود الديزل الحيوي يمكن أن يصنع من الزيوت النباتية والدهون الحيوانية. للوقود الحيوي العديد من المزايا. فخلافًا لغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، يمكن أن تنتج المواد العضوية الوقود الذي يمكن خلطه مع البنزين لتزويد وسائط النقل البري بالطاقة. ومع ذلك، أثارت زراعة المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوي في السنوات الأخيرة جدلًا كبيرًا لأنها يمكن أن تحول الأراضي الزراعية بعيدًا عن انتاج الغذاء، مما يسهم في نقص المحاصيل وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتفاقم الجوع في العالم بشكل عام. وتتساءل العديد من الدراسات عما إذا كان الوقود الحيوي، وخاصة من الذرة لإنتاج الإيثانول، هو أقل إشباعًا بالكربون من الوقود الأحفوري، إذ أنه يسهم في تغيير استخدام الأراضي بشكل غير مباشر وفي

التصحر وإزالة الغابات وزراعة القطع والحرق، والتي تعتبر كلها مصادر كبيرة للغازات المسببة للاحتباس الحراري. وعلى الرغم من عديد القضايا الراهنة المتعلقة بإنتاج واستخدام الوقود الحيوي، بدأت التطورات الحديثة بمعالجة بعض هذه التحديات لجيل الوقود الحيوي الأول. يثير الجيل الثاني من الوقود الحيوي باستخدام المواد السليولوزية وتطوير محاصيل وقود حيوي جديدة عداءً أقل بكثير مع صناعة الإنتاج الغذائي.

الكهرباء من المخلفات الزراعية: وخلافًا لأنواع الوقود الحيوي، التي غالبا ما تتنافس على الأراضي والموارد مع إنتاج الغذاء، يمكن أن تحرق مجموعة واسعة من منتجات النفايات الزراعية التي يتم التخلص منها عادة لتوليد الكهرباء. توجد بلاد رائدة في هذا المجال وضعت سياسة قوية لتشجيع المزارعين على استخدام التفل (النفايات العضوية من القصب الناجمة عن إنتاج السكر) لتزويد مولدات بالطاقة التي تغذي الكهرباء في الشبكة الوطنية في البلاد. وفي المناطق خارج نطاق الشبكة، يمكن استخدام بعض النباتات التي كانت تعتبر في السابق أعشابًا مثل" الجاتروفا "لإنتاج وقود بديل لتزويد مولدات الديزل بالطاقة، على الرغم من أنها عندما تزرع خصيصا لهذا الغرض يمكن أن تثير بعض العيوب مثل الوقود الحيوي.

ج- أهمية الطاقة المتجددة للتنمية الاقتصادية:

التخطيط للتنمية الاقتصادية من الطاقة المتجددة مفيد للمنفعة الأعظم[8] وهو تعظيم المنفعة وتقليل التكلفة، يحتاج إلى الاهتمام بوسائل متعددة منها زيادة فرص الاستثمار والانضمام للمؤسسات الدولية المتخصصة، وتشجيع البحث العلمي في هذا القطاع بهدف خلق فرص عمل للشباب بمساعدة تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع [9].

القطاعات المنتجة في مصر تحتاج للطاقة بشكل عام والمتجددة بشكل خاص: فالقطاع الصناعي يحتاج الطاقة بكثافة ومن الضروري التخطيط للمدن الصناعية الجديدة بضرورة توافر أنواع مختلفة من الطاقة المتجددة بها خاصة أن الإنتاج من تلك الصناعات يكفي تقريبًا لسد تكلفة مولدات تلك الطاقة. القطاع الزراعي أيضًا يحتاج للطاقة المتجددة وخاصة في ري الحقول الذي تحتاج للطاقة بشكل يومي وكذلك في حصد وفصل وتصنيع المنتجات الزراعية. أما القطاع الخدمي ومثال له قطاع الاتصالات ومحطات الإرسال والاستقبال السلكية واللاسلكية تحتاج لمصادر متنوعة من الطاقة المتجددة والدافع لذلك المنافسة بين مؤسسات الاتصالات المختلفة بمحاولة الانتشار داخل ربوع الجمهورية وبإمكانها استخدام كافة الأنواع المختلفة من مصادر الطاقة المتجددة بحسب خرائط الأطلس الشمسي أو الرياح.

د- ريادة مصر للطاقة المتجددة:

موقع مصر الجغرافي المتميز يسمح لها أن تكون رائدة في الاهتمام بالطاقة المتجددة فطقسها المعتدل صيفًا وشتاءً يناسب إنشاء كل المصادر المستخدمة في هذا القطاع. كما أن مصر لها القدرة على إنتاج الطاقات البترولية بكميات لا بأس بها مما يجعلها -بالنسبة لعدد سكانها – بلد مستهلك لكميات كبيرة من

الطاقة مما يجعلها بلد جاذب للاستثمار لوجود الحوافز المميزة الممنوحة للمستثمرين. قدرات مصر الطبيعية والبشرية والعلمية وتوفير بعض الإمكانيات المادية تجعلها متميزة ورائدة ومنافسة وتساعدها على تطوير علاقات الشراكة التعاونية مع الأطراف الإقليمية والدولية، من أجل ضمان الأمن الاقتصادي المستدام حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة بحسن استغلالها وعدم استنزافها والحفاظ عليها [10].

ثانياً: المقومات الاقتصادية للطاقة المتجددة: هناك العديد من المقومات يمكن للدول أن تنمي اقتصادياتها بالاستغلال الجيد لمواردها وحل مشكلاتها المتعلقة بالطاقة ومن تلك المقومات ما يلي:

أ. فرص تمويل مشاريع الطاقة المتجددة[11]:

هناك العديد من مصادر التمويل الأكثر شيوعًا التي يمكن أن تتحول لها الحكومات والقطاع الخاص لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة. يتطلب تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة التكاليف الإنشائية الكبيرة، حيث أن تكلفة الطاقة نفسها (الرياح والشمس والمياه) هي الحد الأدنى في معظم الحالات، وتتعلق الغالبية العظمى من التكاليف طويلة الأجل بالوصول إلى الطاقة وتوليد الكهرباء والتدفئة من تلك الطاقة، وهي إنشائية يتم تحمل عبئها مقدمًا. إذا أراد بلد أن يقلل إلى حد كبير من اعتماده على الطاقة من المصادر غير المتجددة، فلا بد من القيام باستثمارات كبيرة في مجال توليد الطاقة والبنية التحتية لنقلها، حيث يمكن أن تصل كلفتها إلى مليارات الدولارات.

1- التمويل الخاص:

إن استثمار القطاع الخاص أمر ضروري من أجل بناء قدرة الطاقة المتجددة على نطاق كبير، حيث أن معظم الحكومات غير قادرة أو غير راغبة في تغطية تكاليف بناء البنية التحتية لتوليد وتوزيع الطاقة- لكنها مجبرة على ذلك-لهدفة محاولة تحقق الرفاهة للمواطنين. الممولون من القطاع الخاص مترددون للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لأنهم كانوا ينظرون إليها على أنها عالية المخاطر(بمعنى أنهم يعتقدون أن هناك احتمال قوي بأنهم قد لا يحصلوا على عائد أو أرباح من استثماراتهم) .

هناك عدة أسباب لاعتبار مستثمري القطاع الخاص تقليديًا بأن الطاقة المتجددة محفوفة بالمخاطر.

أولا: إن الطاقة المتجددة مسألة جديدًة نسبيًا، ولا تعتبر حتى الآن"تكنولوجيا ناضجة"(باستثناء الطاقة المائية). يرغب المستثمرون في أن تستند قراراتهم على سجل الأداء في الماضي، فإن التاريخ القصير نسبيًا لمصادر الطاقة المتجددة يعني أن هناك بيانات أقل للتقدير على أساسها، وبالتالي تصور أعلى للمخاطر.

ثانيا، نظرا لتكاليف رأس المال الإنشائية الكبيرة التي تدفع مقدمًا لبناء البنية التحتية المتجددة، يحتاج المستثمرون إلى الحصول على بعض الضمانات بأن الكهرباء التي ستولد سوف تجد مشترٍ على استعداد لدفع الثمن المناسب. إنهم يريدون الحصول على بعض الضمانات القانونية بأن مرافق الكهرباء،

وهي التي غالبًا ما تكون حكرًا ومملوكًة للدولة، ستكون ملزمة بشراء الكهرباء المولدة من قبل منتجي الطاقة المستقلين بسبب تحديد السعر من قبل الدولة [12].

ثالثا: يحتاج المستثمرون من القطاع باللوائح والسياسات المنظمة لقطاع الطاقة المتجددة بأن تكون مستقرة ومن غير المرجح أن تتغير على المدى القصير إلى المتوسط. يريد المستثمرون أن يثقوا بالقوانين التي تضمن السياسات والحوافز التي تشجع وتدعم الطاقة المتجددة خوفًا من إعانات دعم الطاقة في الدول النامية [13]. إنهم يريدون أيضا معرفة أن صناع القرار ملتزمون تماما بهذه القوانين. ومن ناحيًة أخرى، يريد المستثمرون ضمانات تقضي أنه حتى مع تغيير الحكومة، فإن الالتزام للطاقة للمتجددة قائم. أخيرا، يكون التمويل من القطاع الخاص أكثر حظًا عندما يكون لدى المستثمرين بعض الثقة بأن عملية الموافقة التنظيمية قد تم ترشيدها أو تبسيطها بتسهيل الإجراءات اللازمة لمنح التراخيص.

ويمكن توفير التمويل من القطاع الخاص في عدد من الأشكال منها الأسهم والقروض: ويقصد بالأسهم هو الاستثمار المباشر في المشروع من خلال الشركة التي تقوم بتطوير مشروع للطاقة المتجددة مع توقع إعادة المبلغ المستثمر بالكامل، بالإضافة إلى حصة من أي ربح أو عائد فائض من المشروع أو الشركة. والقروض يأخذ أبسطها شكل الاقتراض من المؤسسات المالية.

2- التمويل العام:

لن يكون التمويل العام وحده كافيا لضمان تطوير الطاقة المتجددة على النطاق الواسع اللازم للحد بشكل كبير من الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإذا ما استخدمت بشكل صحيح، فإنه يمكن للسلطات العامة اجتذاب استثمارات خاصة كبيرة.

وهناك العديد من المصادر الرئيسية للتمويل العام:

المنح: يمكن للحكومات، من خلال ميزانية الدولة السنوية، أن تختار تمويل مشاريع الطاقة المتجددة مباشرة. تتيح المنح للمستثمرين من القطاع الخاص معرفة مدى التزام الحكومة بالجدية في تشجيع الاستثمار لمشروعات الطاقة المتجددة، وفي الوقت نفسه توفر البيانات التي يعتمد عليها لقياس تكاليفهم المحتملة فيما يخص الاستثمار في هذا القطاع.

القروض: حيثما يصعب توفر الاستثمار الخاص بتكلفة تجعل المشروع قابلًا للتطبيق، يمكن للحكومة أن توفر قرضًا لمطور الطاقة المتجددة. ومن المرجح أن يكون هذا القرض بمعدل فائدة أقل بكثير من الفوائد التي يستوفيها المقرضون التجاريون، حيث يمكن للحكومة أن تحدد المعدل الذي تُقرض به الأموال. وإذا لزم الأمر، يمكنها أن تقترض الأموال من مؤسسات دولية وتخصصها لهذا النوع من الاستثمار باعتبارها وسيطًا بين المقرض والمقترض.

ضمانات القروض: يمكن للحكومة بدلا من إقراض المال مباشرة إلى مستثمر أن توافق على القيام بدور الضامن لقرض تقدمه مؤسسة خاصة، مثل أحد البنوك. إذا تخلف المقترض عن الدفع، تسدد

الحكومة الديون للبنك. وضمان القروض لا يترك الحكومة دون رقابة أو سيطرة على المشروع لحين سداد القرض، ما لم يكن المستثمر قد تخلف عن تسديد قرض القطاع الخاص، ولكن الضمان يسمح للمستثمر باقتراض الأموال المطلوبة بسعر فائدة أقل بكثير.

المساعدة الدولية: يمكن أن يستخدم هذا التمويل لبناء المشروعات الصغيرة، وتوفير المساعدة التقنية للحكومات، أو يمكن أن يكون أحد مكونات المشروع أكبر بالإضافة إلى التمويل الخاص، معززًا التمويل الخاص بنفس طريقة الإنفاق الحكومي. إن توفير مثل هذا التمويل يمكن أن يساعد على توفير بعض الضمان للمستثمرين من القطاع الخاص عندما يباشرون مثل هذه المشروعات [14].

3 -تمويل المستهلك:

يجب أيضا النظر في التكاليف المترتبة على المستهلك فيما يتعلق بتمويل تطوير الطاقة المتجددة، وقد تنطوي العديد من خيارات السياسة العامة التي تعمل على نقل بعض التكاليف الإضافية إلى المستهلكين. يجب أن يسبق ذلك دراسة جيدة بمنح مزايا في الأجل الطويل يقترحها الباحث من خلال تجميع نقاط سنوية تعطي أولوية في تركيب الأجهزة الخاصة بالطاقة المتجددة وعندما ترتفع فواتير الكهرباء الخاصة بهم. تكون بموجب الزيادة المقننة مقابل النقاط الحاصل عليها من مجموعة السياسات التي تشجع على تطوير الطاقة المتجددة مع ضمان تقليل العبء المفروض على المواطن العادي. ومع ذلك، سوف تصبح الطاقة حتمًا أكثر تكلفة على نحو متزايد في المستقبل. وعلى المدى المتوسط والمدى الطويل، من المرجح أن تنخفض تكاليف الطاقة المتجددة.

ج - توافر البيانات والمعلومات:

من المقومات الاقتصادية للاهتمام بالطاقة المتجددة توافر البيانات والمعلومات منها خرائط للأراضي المتاحة لإقامة المشروعات الخاصة بالطاقة المتجددة. كذلك إتاحة البيانات الخاصة بهجرة الطيور، وأنواعها. وأماكن تواجدها، ومستوى طيرانها لعدم اصطدام الطيور بتربينات الرياح. كما تم إعداد الأطلس الشمسي والقدرات الحرارية والكهربية المطلوبة ومعدلات الاستهلاك وأعداد السكان وساعات الذروة ودراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية والقانونية كلها متاحة ونأمل تخصيص مكتب في كل مدينة بهدف لتوعية المواطنين بضرورة تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والاستثمار فيها. وتهتم وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بعرض تقارير سنوية بهدف إتاحة البيانات والمعلومات بنشاط الوزارة بشكل عام وهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ([15]) بشكلٍ خاص.

المبحث الثاني: التخطيط للتنمية الاقتصادية من الطاقة المتجددة

أولاً: وسائل التخطيط:

توجد عدة وسائل للتخطيط للتنمية الاقتصادية من قطاع الطاقة المتجددة يمكن عرض أهمها فيما يلي:

1. منح حوافز تشجيعية للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة:

يتطلب تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات منها: وضع سياسات داعمة (وضع أهداف واستراتيجيات والتزام حكومي بتنفيذها. والإطار المؤسسي المسئول عن تنفيذ الاستراتيجية وإصدار التشريعات المحفزة ...) وآليات تحفيزية فنية ومالية[16] منها الآتي:

أ- الحوافز المالية:

1- تقرر الدولة إعفاء مكونات وقطع غيار نظم الطاقة المتجددة من الرسوم والضرائب المقررة عليها.

2- صدور قانون بضمان الحكومة للالتزامات المالية للشركة المصرية لنقل الكهرباء طبقاً لبنود اتفاقية شراء الطاقة.

3- إبرام اتفاقيات لشراء الطاقة المنتجة من محطات الرياح لمدة تتراوح بين 20-25 سنة بسعر يغطي التكلفة والعائد من الاستثمار.

4- تخصيص أراضي لهيئة الطاقة المتجددة لإقامة مشروعات بالشراكة مع الهيئة والقطاع الخاص بمقابل حق انتفاع وحق استخدام الأراضي مقابل نسبة محددة من قبل الهيئة تقدر بـ 2% من الطاقة المنتجة سنويًا من المشروع أو من قيمتها.

5- إجراء التجهيزات والدراسات المبدئية والضرورية لإقامة مشروعات بتلك الأراضي مثل الدراسات البيئية والاقتصادية وهجرة الطيور ودراسة أبحاث التربة وغيرها من التراخيص اللازمة لإقامة المشروع وجميعها لها قيمة مالية.

6- إنشاء صندوق لتنمية إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة يستهدف تغطية الفرق بين سعري الإنتاج والبيع.

ب- الحوافز الفنية:

1- اعتماد الشركة المصرية لنقل الكهرباء لكود ربط مشروعات الرياح بالشبكة.

2- اعتماد تعريفة استرشادية لمقابل استخدام شبكات نقل الكهرباء على الجهود الكهربية المختلفة.

3- اعتماد عقود ربط محطات الطاقة المتجددة وكذا حقها في استخدام شبكات الكهرباء.

4- تقديم الاستشارات والدراسات الفنية اللازمة للمشروع.

5- الدعم المؤسسي للطاقة المتجددة للمستثمرين.

2. الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة المتجددة:

من وسائل التخطيط للتنمية الاقتصادية من الطاقة المتجددة ضرورة استغلال الموارد الطبيعية الاستخدام الأمثل وبكفاءة. الموارد الطبيعية والتي يتم استخدامها من العناصر في الأسواق في العملية الإنتاجية تمثل العرض الوافر من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة يمثل عامل مساعد وهام لنمو الاقتصاد. الأهم من ذلك ضرورة استغلال هذه الموارد بكفاءة فكثير من الدول لديها كميات كبيرة من الموارد الطبيعية ولم تقم باستغلالها بكفاءة وبالتالي لم تحقق معدلات عالية من النمو بعكس دول أخرى. التغير في عرض الموارد لمواجهة طلب المستهلكين بتقديم منتجات جديدة أو استخدامات جديدة كلها تمثل إعادة استخدام أمثل للموارد، كما أن تحقيق الأرباح هي التي تؤدي إلى التوسع والابتكار والتطوير والتغيير[17] في قطاع الطاقة المتجددة. يحدد الدستور بأن الدولة تلتزم بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة وتحفيز الاستثمار فيها وتشجيع البحث العلمي المتعلق بها [18] ونأمل التوسع في التعاون الدولي من أجل الحصول على فرص استثمارية وتدريبية للأداء المتوقع لتكنولوجيا توليد الطاقة المتجددة.

كما توجد عوامل اقتصادية تحركنا نحو التنافسية بدون سياسة الترويج وهو الانتقال إلى الطاقة المتجددة بسبب التكلفة الأقل في الأجل الطويل بالرغم من الاختلاف الجزري في الأجل القصير والقصير جدًا بسب تكلفة البنية الأساسية [19].

3. التخفيض من عبء الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي الأداة التي يتم من خلالها تنفيذ السياسة المالية ومن مفهومها تهتم بجانبي الإنفاق والإيراد[20]. فالسياسة المالية تهتم بتحليل وتقييم المخصصات بين كافة القطاعات لعدم تهديد الأمن الاقتصادي ومنها استخدام واستغلال العوائد المالية الناتجة عن الطاقة المتجددة لتنمية الاقتصاد، على اعتبار هذا القطاع من مستجدات العصر، ويحتاج الاهتمام به، والتخطيط له بعناية فائقة لتخفيف الأعباء المالية المخصصة للطاقة الناتجة من الوقود الأحفوري ومعالجة الملوثات الناتجة عنه لإحلال الطاقة المتجددة بدلا منه. ثمة هناك دعم مخصص للموارد البترولية في تزايد مستمر نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميًا، ودعم بعض شرائح استهلاك الكهرباء لبعض القطاعات بهدف تشجيع بعض الأنشطة التنموية في الدولة [21]. وزيادة الإنفاق لمحاربة التلوث الناتج عن الأضرار التي تنتج عن الوقود الأحفوري.

4. الانضمام للمؤسسات الدولية المتخصصة:

من المؤكد أن التخطيط الجيد للتنمية الاقتصادية يستلزم الانضمام للمؤسسات الدولية لاكتساب الخبرات اللازمة وتلقي الدعم الفني والمالي لرفع معدلات التنمية. تلعب المنافسة دورها البارز في متابعة وتنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها من قبل الاتفاقيات الدولية وما تسفر عنه المؤتمرات والمنتديات الدولية. وأهم ما ينبغي الإشارة إليه أن مصر قد وقعت على الوثيقة التأسيسية للوكالة الدولية للطاقة المتجددة [22] منذ عام 2009. والتي من أنشتطها توفير الدعم، تحليل ورصد عوامل النجاح، تعزيز تنمية القدرات والكفاءات، رفع مستوى استثمارات المشروعات والبحوث في قطاع الطاقة المتجددة. كما يوجد منظمات دولية أخرى مرتبطة بالطاقة المتجددة مثل مجلس الطاقة العالمي[23] والوكالة الدولية للطاقة[24] والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة[25] والوكالة الدولية للطاقة[26]. وجميعها تساهم بجدية في التنمية الاقتصادية من وإلى قطاع الطاقة المتجددة.

5. تشجيع البحث العلمي المرتبط بالطاقة المتجددة:

البحث العلمي في مصر مخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي طبقًا لنصوص الدستور ونأمل التوافق بين المؤسسات البحثية المصرية والعربية من أجل صياغة استراتيجية عمل للطاقة المتجددة لضمان التقليل في التكاليف ونشر الأبحاث العلمية وتعميق الوعي بهذا القطاع الواعد والتشجيع على التنفيذ والبحث عن جهات ووسائل مستحدثة للتمويل بهدف التنمية الاقتصادية.

6. خلق فرص عمل للشباب:

من التخطيط للتنمية من قطاع الطاقة المتجددة ضرورة مراعاة الحد من مشكلة بطالة الشباب وهذا القطاع مناسب جدًا للمساهمة في تقديم حلول لهذه المشكلة بل تقديم وظائف أفضل من وظائف الطاقة التقليدية[27]. تعرضت الحياة الاقتصادية مؤخرًا للعديد من التغيرات التي أثرت سلبًا على عدد العاملين[28] ونأمل التوسع والاهتمام بقطاع الطاقة المتجددة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب القادر على العمل والراغب فيه. مع ضرورة تدريبهم وتعليمهم وانتقائهم بما يناسب طبيعة العمل في الأماكن المخصصة لهذا القطاع وكيفية التعامل مع المتخصصين في هذا المجال ونفضل إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة على كافة المستويات لإعداد جيل متخصص في مجال الطاقة المتجددة يعود بالنفع الاقتصادي على الدول. في المانيا عام 2008 شمل قطاع الطاقة المتجددة على 47000 وظيفة ساهموا في النمو المتواصل للطلب الدولي على الخبرة الفنية الألمانية مما جعلها صالحة لأن تكون بيئة إنتاج جذابة في قطاع الطاقة المتجددة[29].

ثانياً- نماذج لاستخدام الطاقة المتجددة في مصر:

سعت مصر إلى تطوير قطاع الطاقة من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد المستخدمة في الطاقة المتجددة، لرفع معدلات الانتاج الاقتصادية

وقد قامت مصر في إطار آلية التنمية النظيفة واهتمامها بالقضايا البيئية وظاهرة التغير المناخي وآلية الإتجار بالانبعاثات قامت بالعديد من المشروعات مثل محطة رياح بقدرة 120م و "زعفرانة7"، محطة مزرعة رياح 80م و (زعفرانة6)، محطة مزرعة رياح 120م و (زعفرانة 8)، محطة مزرعة رياح قدرة 85 م و (زعفرانة 5).

كما أن مصر تعاونت مع الكثير من الدول في قطاع الطاقة المتجددة: كالهند، إيطاليا، المانيا، فرنسا، اليونان، قبرص، لبنان، تونس، الإمارات. بهدف التعاون في إنشاء مشروعات متكاملة ورفع الوعى في مجال الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، والترويج لآليات تمويل جديدة للنهوض بتكنولوجيا الطاقة المتجددة[30].

وهناك مجموعة من القضايا الأساسية التي تتطلب التصدي لها ومنها: إعادة هيكلة نظام تسعير الطاقة لتفادي سوء الاستخدام وعدم الكفاءة ويكمن التحدي هنا في كيفية ترشيد الدعم، وفي نفس الوقت حماية الشرائح الفقيرة في المجتمع، ترشيد استهلاك الطاقة في القطاعات التي تستخدمها دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض مستويات الخدمة أو التأثير سلبًا على أهداف التنمية الاقتصادية، تنويع موارد الطاقة من خلال زيادة الموارد المتجددة مثل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، تخصيص الموارد الطبيعية لمصر بطريقة تؤدي إلى تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل هذا، أصبحت كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة ذات أهمية بالغة في تخطيط موارد الطاقة في مصر، وإذا أمكن تعميم وإجراء هذا بطريقة سليمة، فإن كفاءة استخدام الطاقة يمكن أن تكون أفضل أداة لإدارة الطلب بشكل يحقق فاعلية التكلفة، وللتخفيف من التهديدات التي ينطوي عليها تغير المناخ. وقد تعهدت الحكومة بإنتاج 20 % من الكهرباء المولدة من موارد الطاقة المتجددة بحلول عام 2020، كما تبنت أهدافًا معينة لتخفيض إجمالي الاستهلاك من الطاقة. ويؤكد إنشاء وحدة كفاءة استخدام الطاقة في مجلس الوزراء، لمساندة المجلس الأعلى للطاقة، الاهتمام البالغ من قبل الحكومة بهذا الموضوع[31]. بل هناك الكثير من التحديات التي تواجه مصر في هذا القطاع منها: استخدام مساحات ضخمة بما لا يناسب أسطح منازل المستهلك العادي الفقير، تخوف المواطنين من عدم وجود الخبرة الكافية، مشكلة ضجيج الطواحين أثناء تشغيلها، استخدام طاقة غير متجددة لتوليد طاقة متجددة، وأخيرًا مصادر التمويل وهي من أهم المشكلات التي تعوق تنفيذ المشروعات المرتبطة بقطاع الطاقة المتجددة يترتب عليها إعاقة التنمية الاقتصادية.

بالرغم من ذلك فإن هناك نماذج مشرفة قامت بالإصرار على التحدي من أجل تحسين وضعها الاقتصادي، منها قري كاملة مُولت بتمويل مشترك قامت على استخدامات الطاقة المتجددة وبعض الأبراج السكنية في المدن، وبعض المناطق الجبلية تم إنارة شوارعها بعض المنازل، بعض محطات تمويل الوقود باستخدام المساحات المسطحة بها أعلى الطلمبات، بعض نقاط الإسعاف على الطرق الصحراوية، نأمل تعميم استخدام الطاقة المتجددة في كافة المصالح الحكومية ودور العبادة لوجود مسطحات شاسعة على

أسطحها يمكن استغلالها وجعلها منتجة للطاقة تساهم في حل بعض المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالطاقة في محيطها الجغرافي.

أهم التوصيات:

- التوافق بين المؤسسات البحثية المصرية والعربية من أجل صياغة استراتيجية اقتصادية للطاقة المتجددة لضمان التقليل في التكاليف.

- التوسع والاهتمام بقطاع الطاقة المتجددة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب القادر على العمل والراغب فيه.

- تخصيص مكتب في كل مدينة يهدف لتوعية المواطنين بضرورة تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والاستثمار فيها.

- التوسع في التعاون الدولي من أجل الحصول على فرص استثمارية وتدريبية للأداء المتوقع لتكنولوجيا توليد الطاقة المتجددة.

- التوعية بضرورة الإهتمام باستخدمات الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك في الوسائل الأخرى البديلة والتقليدية.

- إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة على كافة المستويات لإعداد جيل متخصص في مجال الطاقة المتجددة.

- تعميم استخدام الطاقة المتجددة في كافة المصالح الحكومية ودور العبادة لوجود مسطحات شاسعة على أسطحها.

- لوكالة الدولية للطاقة المتجددة www. irena. org

الاحالات والمراجع:

1. مجلس الوزراء: **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:** نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، عدد 22، فبراير 2014، ص7.

2. د. خبابة عبد الله وآخرون: **تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ-دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10سنة 2013، ص43.

3. هازيل هندرسون: **سياسات العصر الشمسي بدائل اقتصادية**، ترجمة راجي عنايت، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 47.

4. Severin Borenstein: **The Private and Public Economics of Renewable Electricity Generation**، Energy Institute at Haas، 2011، p. 15.

5. التقرير السنوي 2013/2012: وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، ص 28.

6. Severin Borenstein: **The Private and Public Economics of Renewable Electricity Generation**، op. cit، p. 16.

7. الدليل الإرشادي للبرلمانيين من أجل الطاقة المتجددة: برنامج الأمم المتحدة، 2013، ص 33.

8. Christoph Frei: **Introduction to the World Energy Issues Monitor**، World Energy Council، 2015، p. 22.

9. د. فرج عزت: التنمية الاقتصادية، بدون ناشر، 2014، ص 345.

10. المادة 32 من الدستور المصري الصادر في 18 يناير 2014.

11. الدليل الإرشادي للبرلمانيين من أجل الطاقة المتجددة: مرجع سابق، ص 53.

12. د. محمد مروان: **التحليل الاقتصادي**، بدون ناشر، 2009، ص 230.

13. التقرير السنوي: صندوق النقد الدولي، 2013، ص 24.

14. Christoph Frei: **Introduction to the World Energy Issues Monitor**، op. cit، 2015، p. 21.

15. موقع: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة –مصر www. nrea. gov. eg

16. Maria van der Hoeven: **World Energy Investment Outlook**، OECD/IEA، 2014، p. 135.

17. د. إبراهيم المصري: النظريات الاقتصادية، دار الحكمة، 2014، ص192.

18. المادة 32 من الدستور المصري الصادر في 2014.

19. David Timmons، Jonathan M. Harris، and Brian Roach: **The Economics of Renewable Energy**، Tufts University، 2014، p. 18.

20. د. عمرو التقي، د. محمد حجازي: **التحليل الاقتصادي الكلي**، بدون ناشر، 2014، ص 311.

21. د. إبراهيم نصار: **محاضرات في الاقتصاد التطبيقي**، بدون ناشر، 2012، ص245.

22. موقع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة www. ireee. org

23. موقع مجلس الطاقة العالمي: www. worldenergy. org

24. موقع الوكالة الدولية للطاقة www. iea. org

25. موقع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة www. rdreee. org

26. موقع الوكالة الدولية للطاقة www. iea. org

27. Severin Borenstein: **The Private and Public Economics of Renewable Electricity Generation**، op. cit. ، p. 35.

28. د. عمرو التقي، د. محمد حجازي: مرجع سابق، ص 261.

29. Manuel Frondel، Nolan Ritter، Colin Vance: **Economic impacts from the promotion of renewable energies: The German experience Final report** – October 2009، p. 24.

30. التقرير السنوي: مرجع سابق، ص 54.

31. د. هبة حندوسة: التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010، ص 105.

محاسبة الائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي وأثره على القوائم المالية للمؤسسة (دراسة حالة شركة الأشغال الكبرى بالجنوب 2010-2011)

Accounting for lease contracts in the financial accounting system And its effects on the Corporation's financial lists. (Case study SGTS 2010- 2011)

بوفرح أمينة
أستاذ مساعد
جامعة أم البواقي
amina.boufarh@gmail.com

حركات سعيدة
أستاذ محاضر
جامعة أم البواقي
amina.boufarh@gmail.com

مقدمة:

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة إلى أحد جوانب المحاسبة وهي محاسبة الائتمان الإيجاري، حيث تناولت الدراسة المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري في النظام المحاسبي المالي ومدى مطابقتها للمعالجة المحاسبية المقترحة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، إضافة إلى التعرف على مختلف الآثار المترتبة عن هذه المعالجة على القوائم المالية.

أظهر البحث أن هناك توافق بين المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري في النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17، تحقيقا لمبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، كما يترتب عنها آثار متعددة من خلال التأثير على محتوى القوائم المالية، وعلى الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تساهم بشكل عام في تحسين نظرة المحلل المالي و مستعملي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة الائتمان الإيجاري، النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

Abstract :

This study deals with one of the accountancy aspects, which is "accounting for lease contracts".This study analysis the accounting treatment of leases in the financial accounting system in accordance with IAS17, in addition to the identification of the various effects of this treatment on enterprises in Algeria.

The study concluded that there is a consensus between the accounting treatment of leases in SCF and IAS17 to realize the principle of giving priority to the economic reality on the legal form.In addition to the multiple effects by influencing the content of financial lists, in which this treatment allows that the financial lists express the reality of the financial center for the rented that lead to improve performance of the corporation, and then it will meet more requests and improve the look of those who use the financial lists, whether they are investors or financial analyzers.

Key Word: accounting for leases, financial accounting system, international accounting standards, international accounting standard N° 17 (IAS17), giving priority to the economic reality on the legal form.

وضعت المعايير المحاسبية الدولية من أجل إيجاد إطار موحد يحكم الممارسات المحاسبية، وقد عُنيت المعايير بجميع جوانب المحاسبة، وبالنظر لأهمية الائتمان الإيجاري وتأثيره على التقارير المالية، كان من الضروري أخذه بعين الاعتبار في الدراسات المحاسبية، ووضع القواعد المحاسبية التي تنظمه، وهو ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 الذي يتعلق بالمحاسبة عن عقود الائتمان الإيجاري.

كما جاء النظام المحاسبي المالي (SCF) بفلسفة جديدة تتضمن عرضا للإطار التصوري الذي يحمل مفاهيم ومبادئ محاسبية من أهمها مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، و الذي تخضع له بعض المعاملات من بينها محاسبة الائتمان الإيجاري.

ضمن هذا السياق تندرج هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة مدى الملاءمة بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 و محاسبة الائتمان الإيجاري في النظام المحاسبي المالي بالجزائر و ما هي الآثار المترتبة على القوائم المالية للمؤسسة ؟

و لتحقيق هدف هذه الدراسة فإن نطاقها يشتمل على:

- الدراسات السابقة؛
- الإطار المحاسبي للائتمان الإيجاري؛
- المعيار المحاسبي الدولي IAS 17؛
- الإطار المحاسبي للائتمان الإيجاري في النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- مدى توافق محاسبة الائتمان الإيجاري بين المعيار المحاسبي الدولي 17 و النظام المحاسبي المالي؛
- الآثار المترتبة عن محاسبة الائتمان الإيجاري على القوائم المالية

أولا. الدراسات السابقة

1. دراسة "Ferry Vincent et Jesen Stefan " بعنوان :(2009)

"L'impact de la réforme de la norme IAS 17 sur les états financiers des compagnies aériennes ", de ESSEC BUSINESS SCHOOL:

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي**IAS 17** على الوضعية المالية لمجموعة من شركات الطيران الأوروبية، و ذلك من خلال الوقوف على كيفية تصنيف هذه الشركات لعقود الائتمان الإيجاري التشغيلي و التمويلي، و أهم الآثار المترتبة عن ذلك .و قد توصّل الباحثان إلى أن هناك تأثير إيجابي لتطبيق المعيار على الأداء المالي للشركات المدروسة، و اعتمدت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي بشكل كبير على تصنيف الشركات محل الدراسة الائتمان الإيجاري على أنه تشغيلي، في حين سنركّز دراستنا على عقود الائتمان الإيجاري التمويلي على اعتبار أنها الأكثر اعتمادا في الجزائر.

2. دراسة "Clément Bourg et Sybille Vérité"بعنوان:

chaire " Le nouveau traitement comptable des contrats de location ", séminaire de la financial reporting ESSEC KPMG – BUSINESS SCHOOL :

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المعالجة المحاسبية الجديدة للائتمان الإيجاري وفق المعيار المحاسبي الدولي 17 على ميزانيات المؤسسات المستأجرة، و قد تمت الدراسة على 25 مؤسسة فرنسية و ألمانية. و تمّ التوصل إلى أنّ اعتماد المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 يؤثر على حجم الميزانية بزيادة متوسطة قدرت بنسبة 10%. و اقتصرت هذه الدراسة على دراسة أثر المعالجة الجديدة لعقود الائتمان الإيجاري وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 على الميزانية فقط.

3. دراسة وليد زكريا صيام و محمد نواف قطيشات بعنوان " تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات في الأردن "مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34 العدد 01 ،الجامعة الأردنية، 2007:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير قرارات الائتمان الإيجاري على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن، حيث توصّل الباحثان إلى أنّ استخدام الائتمان الإيجاري يؤثّر إيجابا على الأداء المالي للشركات المستأجرة، إذ أنّ استخدامه يؤدّي إلى زيادة ربحية الشركة وتقليل درجة المخاطرة فيها، كما أنّه يحقّق للشركة فرصة تحسين صورة ميزانيتها أمام المحلّل المالي.

ثانيا. الإطار المحاسبي للائتمان الإيجاري:

1. التطور التاريخي لمحاسبة الائتمان الإيجاري:

عرف الائتمان الإيجاري انتشارا كبيرا باعتباره أحد مصادر التمويل الحديثة التي تحقق العديد من المزايا لكل من المؤجر و المستأجر، و تطورت مع ذلك طرق المعالجة المحاسبية لعمليات الائتمان الإيجاري حيث كان لهذا الأخير جاذبية خاصة لبعض الشركات لعدم ظهور الالتزامات المترتبة عنه في القوائم المالية المنشورة، إذ كانت المعالجة المحاسبية لعمليات الاستئجار تتم بشكل خفي، و كان يطلق عليها تسمية " التمويل من خارج الميزانية"، حيث يعود التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الإيجاري سابقا على المالك القانوني (المؤجّر).

ولكن مع تطور التعامل بهذه التقنية تغيرت المتطلبات المحاسبية و ظهرت قواعد أخرى هدفت إلى ترجمة الملكية الاقتصادية للأصل من الناحية المحاسبية، و بالتالي التسجيل المحاسبي للعملية في دفاتر المستأجر، حيث أصبح من الضروري إظهار عقود الائتمان الإيجاري في القوائم المالية، و أصبح الأصل المستأجر أصلا رأسماليا يجب إظهاره ضمن الأصول الثابتة في الميزانية، و تتحدد قيمته من خلال رسملة قيمة الدفعات الإيجارية.

لذلك كان من الضروري وضع إطار محاسبي ينظم هذه العملية لذلك اهتمت المجامع المهنية المحاسبية بشكل خاص بمحاسبة الائتمان الإيجاري فكان ذلك من خلال إصدار معايير محاسبية خاصة بها.

و قد بدأت المحاولات الأولى لوضع إطار محاسبي و تحديد المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إصدار FASB مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار الأمريكي FAS 13 في نوفمبر 1976[1]، حيث يلزم إظهار الائتمان الإيجاري التمويلي في دفاتر المستأجر و يطبق هذا المعيار على كل العمليات التي تفوق مدّة العقد 75% من العمر الاقتصادي للأصل المؤجَّر، و أيضا عندما تزيد القيمة الحالية لأقساط الإيجار عن 90% من سعر شراء الأصل. و قد امتدّ التعامل بهذه القاعدة إلى عدة دول، غير أن فكرة التسجيل المحاسبي للائتمان الإيجاري في بعض الدول (فرنسا، إسبانيا، ألمانيا...) بقيت مرتبطة بالتسجيل لدى المالك القانوني للأصل حيث يسجل المؤجر الأصل دائما أما المستأجر فيدرج التزامات الائتمان الإيجاري خارج الميزانية بالأقساط الباقية.

و بالنظر لهذه الاختلافات في المعاملات المحاسبية، و بغرض توحيد مختلف التطبيقات المحاسبية قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تأسست سنة 1973، بموجب اتفاق من طرف ممثلين عن هيئات المحاسبة في أستراليا، فرنسا، كندا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا و الولايات المتحدة، و التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها إرساء توافق للأنظمة المحاسبية والمعايير، حيث اعتبرت أن الائتمان الإيجاري التمويلي يحوّل المزايا و المخاطر المرتبطة بالملكية إلى المستأجر دون تأكيد التحويل الفعلي لحق الملكية من عدمه.

و تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1982، الذي تضمّن تعريفاً واضحاً لعقد الائتمان الإيجاري وأنواعه، التمويلي والتشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين، و الذي سنتناول محتواه لاحقا.

و تكمن المشكلة الأساسية في كيفية تحديد نوع الائتمان الإيجاري مع إمكانية توافق التعريفات الموضوعة للأغراض القانونية و الضريبية مع القواعد المحاسبية.

2. رسملة عقود الائتمان الإيجاري: نظرا لاختلاف شكل العقود عن مضمونها الاقتصادي نشأت مشكلة المحاسبة عن الائتمان الإيجاري والتي تكمن في أساس المعالجة المحاسبية، هل تكون على أساس الشكل أم المضمون (الجوهر)، وما مدى تأثير المفاضلة بين الخيارين على قياس الدخل والمركز المالي للمستأجرين، وهنا تكمن الإشكالية الأساسية للموضوع. لذلك ظهرت وجهات نظر عديدة تمثلت في[2]:

الرأي الأول: يقضي بعدم رسملة الأصول المستأجرة، حيث أن المستأجر ليس له الحق في ملكية الأصل واعتبار ما يدفع دوريا مصروفا يحمل على الدورة التي يتعلق بها، و يعتبر هذا الرأي أن عقد الائتمان

الإيجاري عقدا تنفيذيا يستلزم أداء مستمرا بواسطة طرفي العقد مثل عقود الشراء، إذ أن هذا النوع من العقود لا يتم رسملته محاسبيا؛

الرأي الثاني: إذا كانت المشتريات بالتقسيط ترسمل على أساس وجوب تسجيل العمليات وفقا لجوهرها الاقتصادي، فيجب رسملة عقود الائتمان الإيجاري إذا كانت تمثل في جوهرها عقود الشراء بالتقسيط؛

الرأي الثالث: تجب رسملة عقود الائتمان الإيجاري طويلة الأجل، و مبرر ذلك هو وجود حق استخدام الأصل لمدة طويلة؛

الرأي الرابع: يتم رسملة عقود الائتمان الإيجاري غير القابلة للإلغاء و التي تتضمن فرض غرامات عند عدم الالتزام بشروط العقد (الرسملة تشمل الحقوق و الالتزامات التعاقدية غير القابلة للإلغاء).

إن الفلسفة المحاسبية لرسملة عقود الائتمان الإيجاري التمويلي في الفكر الحديث ترتكز على أن الإيجارات تمثل التزامات على المستأجر طالما أن عقد الائتمان الإيجاري التمويلي يدوم لمدة طويلة فهو غير قابل للإلغاء، و حتى إن أمكن إلغاؤه فإن ذلك يتطلب دفع أموال مقابل ذلك، إضافة إلى أن المبلغ المدفوع غالبا ما يزيد عن قيمة الاستئجار لتغطية نفقات الصيانة و التأمين و الضرائب و كافة المصاريف المرتبطة مباشرة بالأصل. و يترتب على رسملة عقود الائتمان الإيجاري مشكلة قياس قيمة الأصل و الالتزام المترتبين على العقد، إضافة إلى مشكلة تحديد أثر ذلك على القوائم المالية (جدول حسابات النتائج و الميزانية) في كل فترة مالية تضمنتها فترة الإيجار[3].

ثالثا. المعيار المحاسبي الدولي IAS 17:

1. هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 17 إلى تحديد المعالجة المحاسبية و الإفصاح الملائم لعقود الائتمان الإيجاري التشغيلية و التمويلية لدى كل من المؤجّر و المستأجر.

2. نطاق المعيار:

يغطي المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 جميع عقود الائتمان الإيجاري باستثناء:

- اتفاقيات التأجير المتعلقة بالمصادر الطبيعية والبترول والمناجم؛

- العقود المتعلقة بترخيص استعمال الأفلام وأشرطة الفيديو والمخطوطات وبراءة الاختراع وحقوق التأليف وما شابه ذلك؛

كما لا ينطبق المعيار كأساس لقياس الأصول المستأجرة التالية:

- الأصول المملوكة من قبل المستأجر، والتي يتم المحاسبة عليها كممتلكات استثمارية باستخدام نموذج القيمة العادلة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 40)؛

- الأصول البيولوجية المستأجرة من قبل المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي (المعيار المحاسبي الدولي رقم 41)؛

- الممتلكات الاستثمارية المؤجرة للغير بموجب عقد إيجار تشغيلي بالنسبة للمؤجِّر؛

- الأصول البيولوجية المؤجرة بموجب عقد تأجير تشغيلي بالنسبة للمؤجِّر (المعيار المحاسبي الدولي 41).

3. المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 17:

1.3. تصنيف عقود الائتمان الإيجاري وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 17:

صنفت عقود الائتمان الإيجاري حسب المعيار IAS 17 على أساس مدى تحمّل المؤجر أو المستأجر المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر، حيث يصنّف على أنه تمويلي إذا تضمن العقد نقل معظم المخاطر و المنافع المرتبطة بالأصل للمستأجر، و يصنف على أنه تشغيلي فيما عدا ذلك، مع ملاحظة أنه يتم تصنيف العقد على أنه تمويلي أو تشغيلي في بداية تنفيذ العقد.

إضافة إلى الشرط السابق الذكر تضمن المعيار شروطا بتوفر أحدها يعتبر العقد تمويليا و هي:

- إذا تضمن العقد انتقال ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدّة العقد؛

- منح المستأجر خيار شراء الأصل في نهاية مدة العقد بسعر يقل عن القيمة العادلة له في تاريخ رفع خيار الشراء؛

- أن تغطي مدّة العقد الجزء الرئيسي من العمر الإنتاجي المتبقي للأصل عند توقيع العقد؛

- إذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار تغطي عند توقيع العقد على الأقل القيمة العادلة للأصل؛

- إذا كان الأصل المستأجر ذا طبيعة خاصة تسمح للمستأجر فقط باستعماله، و هذا دون إدخال تعديلات جوهرية عليه.

إضافة إلى الحالات السابقة، فقد أضاف المعيار حالات أخرى يمكن اعتبار العقد تمويليا بتوفر أيّ منها:

- إذا كان المستأجر يتحمّل الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للأصل المستأجر (القيمة المتبقية المضمونة)؛

- إذا تضمن العقد إعطاء المستأجر حق إلغاء العقد مع تحمله للخسائر التي قد تصيب المؤجِّر نتيجة الإلغاء؛

- إذا كان للمستأجر الحق في إعادة استئجار الأصل لفترة ثانية بعد انتهاء فترة العقد الأولى، و بقيمة استئجار تقل بشكل كبير عن سعر الاستثمار في السوق.

كما أشار المعيار إلى أن عقود الائتمان الإيجاري المتعلقة بالأراضي و المباني يتوجّب فيها فصل الأراضي عن المباني، حيث يتم تقسيم الحد الأدنى لدفعات الإيجار بين الأراضي و المباني حسب القيمة العادلة لكل منهما حيث:[4]

- يصنَّف الجزء الخاص بالأراضي كعقد تشغيلي ما لم يتضمن العقد انتقال ملكيتها للمستأجر في نهاية مدّة العقد؛

- يتم تصنيف المباني إلى عقد تشغيلي أو تمويلي حسب الشروط السابقة الذكر التي وضعها المعيار.

مع ملاحظة أنه في حالة عقود الائتمان الإيجاري التي يتم اعتبار الأصول فيها ممتلكات استثمارية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 40)، لا يتم فصل الأراضي عن المباني.

بشكل عام فإنه يجب التركيز على جوهر عقد الائتمان الإيجاري و ليس على الشكل القانوني له في عملية التصنيف لتحقيق الموثوقية في المعلومة المحاسبية، و هذا ما تتطلبه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة ضمن الإطار العام لإعداد و عرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إذا أخل المستأجر بشروط عقد الإيجار التمويلي لا يتم إعادة تصنيفه إلى عقد إيجار تمويلي حيث يتم عندها إلغاء العقد بين المؤجر و المستأجر ما لم يتفق الطرفان على اتفاق آخر.

2.3. التسجيل المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS 17

1.2.3. التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الإيجاري التمويلي:

التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الإيجاري التمويلي في دفاتر المستأجر:

يعترف المستأجر بالأصل المؤجر كأصل و التزام في الميزانية بالقيمة العادلة[5] له أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أيهما أقل في تاريخ عقد الإيجار. و يجب استخدام معدل الفائدة الضمني للمؤجر كمعدّل للخصم عند احتساب القيمة الحالية للحدّ الأدنى لدفعات الإيجار إذا كان من الممكن تحديده بطريقة عملية، و في حال العكس يجب استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر[6].

و تتكون دفعات الإيجار من شقين تكلفة التمويل (مصروف الفائدة) و التخفيض في الالتزامات عن عقود الإيجار التمويلي، حيث يجب توزيع تكلفة التمويل على الفترات المالية التي تغطّيها مدة الإيجار بما يحقق معدلا ثابتا للفائدة على الرصيد المتبقي من الالتزامات على عقود الإيجار لكل فترة مالية.

و يقوم المستأجر باهتلاك الأصل سنويا في دفاتره بنفس السياسة المستخدمة لاهتلاك الأصول المشابهة المملوكة، و في حالة عدم تأكد المستأجر من امتلاك الأصل في نهاية مدّة العقد يتم اهتلاك الأصل على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له أو مدة العقد، أيهما أقصر[7].

التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الإيجاري التمويلي في دفاتر المؤجِّر:

- يعترف المؤجر في ميزانيته بالأصول التي يمتلكها الخاضعة لعقود الائتمان الإيجاري التمويلي كمبالغ قابلة للتحصيل بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في عقود الائتمان الإيجاري[8]؛

- يجب أن يكون الاعتراف بالدخل عن عمليات الائتمان الإيجاري التمويلي بشكل يحقق عائدًا دورياً

ثابتاً على صافي الاستثمار المؤجَّر؛

- إنّ دفعة الإيجار المستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر كسداد للمبلغ الأصلي و دخل تمويلي لتعويض و مكافأة المؤجر عن استثماره و خدماته؛

- إذا اتضح أن هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة التي تدخل في حساب الاستثمار الإجمالي للمؤجِّر، فإنه يجب تعديل المبالغ الموزعة عن دخل دفعات الإيجار خلال مدّة العقد مع الاعتراف بأي تخفيض يتعلق بالمبالغ التي سبق إثباتها فورا؛

- يتمّ الاعتراف بالتكاليف المباشرة المتعلقة بعقد الائتمان الإيجاري التمويلي، إما في الحال في الدخل أو يتم توزيعها على مدة عقد الإيجار على أساس نسبة دخل الإيجارات عن كل فترة إلى إجمالي الدخل من الإيجارات، و يمكن تحقيق الحالة الأخيرة بالاعتراف بالتكلفة كمصاريف بمقدار المبلغ الذي تمّ تحمله، و الاعتراف كدخل في نفس الفترة بجزء من دخل التمويل غير المكتسب مساويا للتكاليف الأولية المباشرة؛

- يعترف المؤجر المنتج أو غير المنتج بالربح أو الخسارة في الدخل للفترة وفقا للسياسة المتبعة من طرف المؤسسة للمبيعات العادية مع الاعتراف بالتكاليف المباشرة الأولية كمصروف في حسابات النتائج عند بدء العقد؛

- قد يعرض المؤجِّر أسعار فائدة منخفضة (مصطنعة) ممّا يؤدي إلى الاعتراف بربح أكبر من الصفقة في وقت البيع، لذلك يجب أن يقتصر ربح البيع على الربح الذي ينطبق لو استخدم سعر الفائدة التجاري في الصفقة؛

- يمثّل إيراد المبيعات الذي يسجله المؤجر سواء كان منتجا أو تاجرا القيمة العادلة للأصل المؤجَّر عند بدء عقد الائتمان الإيجاري، أو إذا كان أقل من ذلك القيمة الحالية للحدّ الأدنى من الدفعات المستحقة للمؤجر مقيّمة على أساس سعر فائدة تجاري، و تكون تكلفة البيع المعترف بها عند بدء مدة

العقد هي المبلغ المسجل إذا كان مختلفا عن ذلك للممتلكات المؤجّرة ناقص القيمة الحالية المتبقية غير المضمونة، حيث أنّ الفرق بين إيراد المبيعات و تكلفة البيع يمثل الربح المعترف به حسب السياسة المتعلقة بالمبيعات المتبعة من طرف المؤسسة.

و بالتالي يتم إظهار صافي الاستثمار المؤجَّر بدلا من الأصول المؤجّرة في ميزانية المؤجِّر، و هو عبارة عن الفرق بين إجمالي الاستثمار و إيرادات الفوائد غير المكتسبة، و يتمّ احتساب إيرادات الفوائد غير المكتسبة على أساس صافي الاستثمار العادي للمؤجر.

كما حدّد إيراد البيع بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية لدفعات الإيجار والقيمة المتبقية غير المضمونة أيّهما أقل، مع استخدام سعر الفائدة السوقي في خصم دفعات الإيجار و القيمة المتبقية غير المضمونة.

رابعا. التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الإيجاري التشغيلي:

1. التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الإيجاري التشغيلي في دفاتر المستأجر:

- لا يظهر الأصل المستأجَر في دفاتر المستأجِر حيث لا يتم الاعتراف بأي أصل محلّ ائتمان إيجاري تشغيلي في ميزانيته، و لا يتم تسجيل اهتلاكه لأنّ جوهر العملية هو القيمة الإيجارية فقط، و تعالج المبالغ المستحقة على استئجار الأصل كمصروف استئجار حيث يوزع مبلغ الإيجار على الفترات التي يغطيها العقد إلاّ إذا كان هناك أساس آخر يعكس بشكل أفضل عملية الانتفاع من الأصل المستأجر، و نلاحظ أنّ المعيار الدولي اكتفى بالنص على توزيع تكلفة التمويل على الفترات المالية خلال مدّة الإيجار بما يحقق معدّلا ثابتا للفائدة على الرصيد المتبقّي للالتزام لكل فترة، و سمح بالتقريب لتسهيل العمليات الحسابية دون تحديد طريقة قاطعة لاحتساب مصروف الفائدة؛

- يعترف المستأجر بمصاريف الإيجار خلال المدّة التي يستفيد فيها من خدمات الأصل على أساس الدفعة الثابتة، و مع ذلك إذا كان عقد الائتمان الإيجاري يتضمّن زيادة مجدولة في الإيجار خلال فترة الاستئجار فإنّه يجب الاعتراف بمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت باعتباره ممثلا لنمط الوقت، ما لم يكن هناك أساس آخر منتظم و منطقي أفضل تمثيلا للاستخدام الفعلي للأصل المستأجَر؛

- قد يحصل المستأجر على مزايا نتيجة تجديد العقد توزع على مدة العقد بغض النظر عن نوعها أو توقيت دفعها، حيث يوضّح التفسير رقم 15 الملحق بالمعيار المحاسبي الدولي IAS 17 أنّ جميع الحوافز المتعلقة بتأجير تشغيلي جديد أو مجدّد تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد التكلفة الإجمالية للتأجير حيث يعترف بها المستأجر على أنها تخفيض لمصروف الإيجار خلال مدة الإيجار وفق أساس ثابت.

2. التسجيل المحاسبي لعقود الائتمان الإيجاري التشغيلي في دفاتر المؤجِّر:

- تسجّل الدفعات التي يستلمها المؤجِّر كدخل تأجير في الفترة التي يتلقى فيها الدفعة أو تكون قد استحقت فيها؛

- إذا كانت القيمة الإيجارية مختلفة على أساس الدفعة الثابتة أو أنّ اتفاقية التأجير تتضمّن زيادة مجدولة في الإيجار على طول مدّة التأجير فإنّ الإيرادات سوف تسجّل على أساس دفعة ثابتة، ما لم يوجد أساس بديل منطقي و منتظم أكثر تمثيلا؛

- على المؤجِّر إظهار الأصل المؤجَّر في الميزانية تحت عنوان " استثمارات أصول مؤجّرة " مع حسابات " الممتلكات و المؤسسات و المعدات "، مع تسجيل الاهتلاك مثل غيره من الأصول المملوكة للمؤجِّر.

3. عملية البيع و إعادة الاستئجار:

يتم معالجة هذا النوع بنفس الطريقة السابقة لمعالجة الائتمان الإيجاري، حيث يعتبر تمويليا في حال تحقق أحد الشروط الأربعة و في حال العكس يعتبر تشغيليا حيث:

إذا كان **عقد الائتمان الإيجاري تشغيليا** فتتم **عملية البيع و إعادة الاستئجار** وفق أحد الحالات التالية:

- يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الأصل مباشرة في قائمة دخل البائع (المستأجر للأصل فيما بعد) إذا بيع الأصل على أساس القيمة العادلة له؛

- إذا كان سعر البيع أقل من القيمة الدفترية للأصل يجب الاعتراف بالخسارة فورا إلا إذا تم تعويض الخسارة بدفعات إيجار مستقبلية بأقل من دفعات الإيجار السائدة في السوق، عندها يتم تأجيل الاعتراف بالخسارة و إطفائها بما يتناسب مع دفعات الإيجار على مدى الفترة التي يتوقع استخدام الأصل خلالها؛

- إذا كان سعر البيع أكبر من القيمة الدفترية للأصل يجب تأجيل الاعتراف بهذه الإيرادات و إطفائها على مدار الفترة المتوقع استخدام الأصل خلالها.

إن تصنيف عملية **البيع و إعادة الاستئجار كعقد ائتمان إيجاري تمويلي** يعتبر وسيلة تمويل يقوم المؤجر (المشتري) من خلالها بتمويل المستأجر بعد نقل ملكية الأصل إلى المؤجر حيث يعتبر الأصل كضمان. و يجب على المستأجر تأخير الاعتراف بأي أرباح قد تنتج عن بيع الأصل التي تنتج عند زيادة سعر البيع عن القيمة الدفترية للأصل.

خامسا. الإطار المحاسبي للائتمان الإيجاري في النظام المحاسبي المالي (SCF)

قبل التطرق إلى المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري في دفاتر كل من المؤجر و المستأجر، يجب إيضاح الشروط التي يتم على أساسها تصنيف عقود الائتمان الإيجاري حسب أنواعها لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة لكل نوع.

و قد حدّدت وزارة المالية ذلك في القرار المؤرّخ في 26 جويلية 2008 الصّادر في الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009 و الذي يحدّد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدوّنة الحسابات و قواعد سيرها.

و قد اعتمدت تسمية **عقود الإيجار- تمويل** على عقود الائتمان الإيجاري.

وعرّف القرار عقود الائتمان الإيجاري على أنها: " اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدّة محدّدة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة واحدة أو دفعات عديدة".

وأقرّ المشرّع الجزائري على أن معيار تصنيف عقود الائتمان الإيجاري يتوقّف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة)، و ميّز بين عقود الائتمان الإيجاري التمويلي و عقود الائتمان الإيجاري التشغيلي حيث عرّف الائتمان الإيجاري التمويلي على أنه: " إيجار التمويل هو عقد تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر و المنافع ذات الصّلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدّة العقد أو عدم تحويلها". و عرّف الائتمان الإيجاري التشغيلي على أنه: "عقد الإيجار البسيط هو كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل".

كما حدّد الشروط التي يمكن بتوفرها تصنيف عقد الائتمان الإيجاري على أنه تمويلي و تتمثل في:

- ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدّة الإيجار؛

- عقد الائتمان الإيجاري يمنح للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقلّ بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار؛

- مدّة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدّة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا لم يكن هناك تحويل للملكية؛

- في بداية العقد قيمة الدفعات الدنيا المحيّنة بمقتضى الائتمان الإيجاري ترتفع على الأقل إلى كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛

- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة، و لا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة.

كما أشار إلى أنّ عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل الملكية للمستأجر بعد انتهاء مدّة الإيجار لا تعتبر عقود ائتمان إيجاري تمويلي، والدفعات الأصلية التي يحتمل القيام بها بمقتضى هذه العقود تمثل

إيجارات مسبقة (أعباء مدرجة في الحسابات مسبقا) تهتلك أو يتم إطفاؤها على مدى مدة عقد الائتمان الإيجاري طبقا للمنافع المكتسبة.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية لا يعني بالضرورة التقيد التام بما جاء فيها، لذلك سنحاول فيما يلي التعرف على مدى التوافق بين المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 و ما جاء في النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى إبراز أهم الآثار المترتبة عن هذه المعالجة على القوائم المالية للمؤسسة.

سادسا. مدى توافق محاسبة الائتمان الإيجاري بين المعيار المحاسبي الدولي 17 و النظام المحاسبي المالي.

فيما يلي سنحاول المقارنة بين محاسبة الائتمان الإيجاري وفق كل من المعيار المحاسبي الدولي والنظام المحاسبي المالي للوقوف على مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي لمحاسبة الائتمان الإيجاري وفق المعيار المحاسبي الدولي.

1. بالنسبة للائتمان الإيجاري التشغيلي

1.1. فيما يخص القياس و الإثبات:

- اكتفى المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 بالنص على إثبات الأصول كأصول مؤجرة[9]، في حين لم ينص النظام المحاسبي المالي صراحة على كيفية معالجتها، إلا أنها تظهر في الميزانية حسب طبيعة الأصل؛

- لم ينص كلاهما بشكل صريح على القيمة التي يتم على أساسها القياس إلا أن الأرجح أن يتم وفقا للتكلفة التاريخية؛

- حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 17 تمثل أقساط الإيجار المتعلقة بالائتمان الإيجاري لدى المؤجر إيرادات دورية تسجّل على أساس القسط الثابت ما لم يوجد بديل آخر[10]، أما النظام المحاسبي المالي SCF فلم يتطرق لها بشكل صريح. كما يتم توزيع أقساط الإيجار و الاعتراف بها في جدول حسابات النتائج لدى المستأجر حسب المعيار IAS 17 على مدى فترة الإيجار على أساس القسط الثابت مع إثباتها كمصاريف إيجارية[11]، و هو ما يتم وفقا للنظام المحاسبي المالي. كما أضاف المعيار أنه إذا نص العقد على زيادة مجدولة بسبب توقع تحقيق المستأجر استفادة زائدة من الأصل المستأجر، فإن إجمالي مبالغ الأقساط شاملا الزيادة تخصّص كمصاريف خلال مدة الإيجار على أساس القسط الثابت[12]، غير أن هذه المعالجة لا تجسد الواقع الاقتصادي و لا تحترم مبدأ استقلالية الدورات لذلك يفضل إثبات مبالغ الزيادة كمصاريف مرتبطة بعقد الائتمان الإيجاري؛

- حسب المعيار المحاسبي الدولي17 IAS يقع عبء اهتلاك الأصول على المالك المؤجر و يتم وفق سياسته المتبعة في اهتلاك باقي الأصول، كما يعتبر قسط الاهتلاك مصروفا يحمل على جدول حسابات النتائج للدورة، و تتبع نفس الطريقة في النظام المحاسبي المالي SCF ؛

- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي SCF لكيفية معالجة التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد، وهي المصاريف المترتبة عن إبرام العقد، غير أنها على الأغلب لا تحمل للمستأجر؛ أما المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 فقد نص على تحمل المؤجر كافة هذه المصاريف عند حدوثها أو بتقسيمها على فترات العقد على أساس مقدار ثابت وبالتناسب مع إيرادات الائتمان الإيجاري؛

- لم يتطرق كلاهما لكيفية المعالجة المحاسبية لمصاريف الصيانة والإصلاح، لكن باعتبار المؤجر هو المالك الحقيقي للأصل، فيجب عليه تحمل المصاريف الأساسية للصيانة في حال أدت إلى زيادة العمر الإنتاجي للأصل المؤجر أو زيادة طاقته الإنتاجية، أما مخصصات الإصلاح فتتحمل على أساس الفترات احتراما لمبدأ استقلالية الدورات؛

- تطرق المعيار لمعالجة الحوافز التشجيعية المتعلقة بعقود الائتمان الإيجاري التشغيلي و ذلك في التفسير 15 الملحق بالمعيار، حيث يجب على المؤجر الاعتراف بإجمالي الحوافز على أنها تخفيض لدخل الإيجار على أساس القسط الثابت لدى المؤجر، كما يتم الاعتراف بإجمالي منفعة الحوافز لدى المستأجر على أنها تخفيض لمصاريف الإيجار طول مدة العقد على أساس ثابت، لكننا نعتبر أن هذه المعالجة لا تعبر عن الواقع حيث يفترض اعتبار هذه الحوافز تخفيضاً على الدخل الإيجاري للفترة المالية التي حددت فيها بالنسبة للمؤجر، و تخفيضاً لمصاريف الإيجار للفترة المالية المستفيدة من هذه الحوافز بالنسبة للمستأجر؛

- لم يتطرق المعيار لطريقة معالجة مصاريف الضرائب والرسوم المتعلقة بالأصل المؤجَّر، إلا أنها يجب أن تحمل على جدول حسابات النتائج للفترة المالية التي حدثت فيها لدى المؤجر باعتباره المالك الحقيقي للأصل.

2.1. فيما يخص العرض والإفصاح فإن:

لم ينص النظام المحاسبي المالي على المعلومات المتعلقة بالائتمان الإيجاري التشغيلي الواجب عرضها في القوائم المالية إلا أن الدراسات التي أجريت تشير إلى نفس المعلومات المشار إليها في المعيار، كما لم يتطرق لمتطلبات الإفصاح في ملاحق القوائم المالية للمستأجر ومن المفترض تطبيق الأسلوب المتبع في المعيار المحاسبي الدولي.

2. بالنسبة للائتمان الإيجاري التمويلي

1.2. فيما يخص القياس والإثبات فإن:

- حسب المعيار يتم الاعتراف بالأصول المؤجرة في ميزانية المؤجر كمبالغ قابلة للتحصيل بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في الائتمان الإيجاري التمويلي[13]، وقد اختلف النظام المحاسبي المالي عن المعيار حيث فرّق بين نوعين من المؤجرين، المؤجر الصانع و المؤجر غير الصانع.

أما بالنسبة للمستأجر فيتم إدراج الأصول المستأجرة في ميزانية المستأجر بقيمتها الحقيقية أو بالقيمة الحالية للمدفوعات الدنيا أيهما أقل، و هو ما اتفق عليه كل من المعيار و النظام المحاسبي المالي؛

- اتفق المعيار و النظام المحاسبي المالي على أن اهتلاك الأصول المؤجرة لا يتم في دفاتر المؤجر بسبب رسملتها في دفاتر المستأجر و باعتباره مستعمل الأصل، و يتم الاهتلاك وفقا للطريقة المتبعة لباقي الأصول على أساس العمر الإنتاجي للأصل أو مدة العقد أيهما أقصر، إذا لم يتأكد أن ملكية الأصل ستعود للمستأجر في نهاية مدة العقد.كما يحمل قسط الاهتلاك على جدول حسابات النتائج كمصاريف أخرى مرتبطة بالائتمان الإيجاري التمويلي في نهاية كل فترة من الفترات التي يشملها العقد؛

- بالنسبة لأقساط الإيجار لدى المؤجر اعتمد النظام المحاسبي المالي طريقة التقسيم التي اعتمدها المعيار، حيث أن كل قسط يتكون من عائد مالي وجزء من قيمة الأصل المؤجر، أما الأقساط الخاصة بالمستأجر لم يتطرق النظام المحاسبي المالي بشكل صريح لكيفية معالجتها وبالتالي يتم تطبيق ما جاء في المعيار حيث يتم إثبات الفائدة كمصاريف مالية في جدول حسابات النتائج. للإشارة فقد نص المعيار المحاسبي الدولي على ضرورة تجزئة أقساط الإيجار إلى قسمين هما: **العائد على صافي الاستثمار** ويتمثل في حاصل ضرب صافي الاستثمار بمعامل الفائدة للمؤجر، وهو ما يقابل مصروف الفائدة أو تكلفة التمويل لدى المستأجر، و **القيمة المسترجعة من صافي الاستثمار** و تتمثل في قسط الإيجار مطروحا منه إيرادات الفوائد المكتسبة، و هو ما يقابل مقدار النقص في الالتزامات عن الائتمان الإيجاري التمويلي لدى المستأجر؛

- هناك اتفاق بين المعيار والنظام المحاسبي المالي حول معالجة التكاليف الأولية للعقد والتي يتحملها المؤجر، وتتم معالجتها إما بتوزيعها على الفترات التي يشملها العقد أو تحميلها للفترة التي نشأت فيها؛

- لم يتطرق كل من المعيار والنظام المحاسبي المالي إلى طرق معالجة مصاريف الضرائب والتأمين بشكل صريح، غير أنه يمكن إثباتها كمصاريف إيرادية أو دورية، وتحمل على جدول حسابات النتائج للفترة المالية التي حدثت فيها لدى المؤجر باعتباره المستفيد من التأمين.

- لم يتطرق المعيار للمعالجات التي تتم في نهاية مدة العقد أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فقد نص على أن يدرج في الحسابات عقد التنازل المقترن بعقد الائتمان الإيجاري التمويلي كما لو كان الأمر لا يعني إلا معاملة تجارية واحدة، وكل فائض كمنتوجات التنازل بالمقارنة إلى القيمة المحاسبية لدى المستأجر لا يسجل كمنتوجات في تاريخ إبرام العقدين بل يوزع على مدى مدة عقد الائتمان الإيجاري[14].

2.2. فيما يخص العرض و الإفصاح فإن:

- لم يتطرق كل من المعيار و النظام المحاسبي المالي إلى المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية للمؤجر؛

- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي بشكل صريح للمعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية للمستأجر، غير أنه يتبع ما نص عليه المعيار، حيث يتم إظهار الأصول المستأجرة مطروحا منها مجموع اهتلاكها، مع ضرورة التمييز بين هذه الأصول و مجموع اهتلاكها و الالتزامات المتعلقة بها، و بين الأصول المملوكة و مجموع اهتلاكها و باقي الالتزامات، من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا عن ممتلكات المؤسسة؛ إضافة إلى عرض أقساط الاهتلاك للأصول المستأجرة و المصاريف التمويلية المتعلقة بالائتمان الإيجاري التمويلي في جدول حسابات النتائج، بصورة مستقلة عن باقي المصاريف بغرض بيان أثرها على صافي الدخل بالنسبة للمستأجر؛

- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي لنوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحق، غير أن الدراسات التي أجريت حوله، أكدت إجراءات الإفصاح التي نص عليها المعيار.

سابعا. الآثار المترتبة عن المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري على القوائم المالية لشركة الأشغال الكبرى بالجنوب:

قد يترتب عن المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري حسب تصنيفه بعض الآثار على القوائم المالية لطرفي العقد المؤجر و المستأجر[15]، و سنحاول فيما يلي إبراز تلك الخاصة **بالمستأجر** حيث تطرقنا من خلال الدراسة الميدانية لإحدى المؤسسات الجزائرية " شركة الأشغال الكبرى بالجنوب " خلال سنتي (2010- 2011)، و ذلك لمحاولة إسقاط دراستنا النظرية حول محاسبة الائتمان الإيجاري، عليها باعتبارها مؤسسة مستأجرة، حيث قمنا بدراسة مدى تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود الائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسة مع دراسة الآثار المترتبة عن هذه المعالجة على القوائم المالية للمؤسسة محلّ الدراسة و اقتصرت دراستنا للقوائم المالية على الميزانية و جدول حسابات النتائج.

إنّ تغييرّ طريقة المعالجة المحاسبية لعقود الائتمان الإيجاري في محاسبة المستأجر، يترتب عنه آثار متعددة، وتتنوع هذه الآثار حيث نسجّل:

-آثار محاسبية و تتمثل في التغيّرات التي تطرأ على القوائم المالية للشركة؛

-آثار مالية و التي تمّ تسجيلها من خلال حساب بعض النسب المالية ذات الدلالة؛

-آثار جبائية.

1. الآثار المترتبة عن محاسبة الائتمان الإيجاري التشغيلي:

ينتج عن محاسبة الائتمان الإيجاري التشغيلي للمستأجر الآثار التالية:[16]

إن المحاسبة عن عقود الائتمان الإيجاري باعتبارها عقود تشغيلية يرضي إدارة المؤسسة المستأجرة في كثير من الأحيان، حيث يترتب عنها عدم تحميل جدول حسابات النتائج بأعباء اهتلاك الآلات المستأجرة

أو الفوائد المترتبة عن الاستئجار، حيث تحمَّل فقط بالقسط السنوي للإيجار، مما يؤدي إلى إظهار نتيجة الأعمال بشكل أفضل، مما يكون له أثره الإيجابي على حوافز الإدارة و مكافآتها خاصة إذا كانت تتوقف على مقدار الربح.

كما أن المؤسسات التي تلجأ إلى الاقتراض بشكل كبير تفضل محاسبة عقود الائتمان الإيجاري على أنها عقود تشغيلية.

و بالتالي:

- لا تنعكس آثار الائتمان الإيجاري التشغيلي على بنود الميزانية، حيث لا تظهر الأصول المستأجرة و الالتزامات الناشئة عنها في الميزانية، و لكن يشار إليه في الملاحق؛

- تنعكس آثاره على جدول حسابات النتائج حيث تدرج أقساط الإيجار فقط دون إدراج مصاريف الاهتلاك و الفوائد المترتبة عن الاستئجار؛

- تؤثر مصاريف الإيجار على صافي الربح للمستأجر؛

- لا يؤثر على هيكل تمويل المؤسسة رغم حصولها على تمويل كامل؛

- لا يؤثر على معدل الديون، غير أن عقود الائتمان الإيجاري التشغيلي التي تمتد لفترة زمنية طويلة الأجل تعد من مصادر التمويل طويلة الأجل، و يجب مراعاة ذلك لما لها من تأثير على هيكل ديون المستأجر.

و بالتالي فإن هذا النوع من العقود لا يترتب عنه أي أثر على القوائم المالية للمستأجر، ما عدا تحميل إيراد الفترة المحاسبية بمصروف الإيجار في جدول حسابات النتائج، أما الميزانية فلا تتأثر سواء في جانب الأصول أو الخصوم لأن الأصل يبقى في ملكية المؤجِّر.

2-6- الآثار المترتبة عن محاسبة الائتمان الإيجاري التمويلي

ينتج عن محاسبة الائتمان الإيجاري التمويلي الآثار التالية:[17]

يترك الائتمان الإيجاري التمويلي آثارا مزدوجة على الميزانية و جدول حسابات النتائج نتيجة لطبيعة الالتزامات التي ينشئها بذمة المستأجر حيث:

- **تأثير عقود الائتمان الإيجاري التمويلي على الميزانية**

تؤثر المعالجة المحاسبية لقرض الإيجار التمويلي على الميزانية وذلك كما يلي :

أولا: ظهور الأصل المستأجَر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية لأن المستأجِر سيحصل على المنافع الاقتصادية لذلك الأصل رغم عدم امتلاكه له ، و هذا ما يتوافق مع تعريف الأصول على أنها منافع اقتصادية مستقبلية يمكن للوحدة المحاسبية أن تحصل عليها نتيجة أحداث وقعت في الماضي، وبالتالي فإن ظهور الأصول المستأجَرة في ميزانية المستأجر يعطي صورة فعلية و واقعية عن الأحداث والأنشطة؛[18]

ثانيا: يلتزم المستأجر بإظهار الالتزامات الخاصة بمدفوعات القيمة الإيجارية ضمن مصادر التمويل طويلة الأجل؛ و بالتالي تحدث زيادة في قيمة إجمالي الأصول خاصة الأصول طويلة الأجل وكذا الزيادة في قيمة الديون الظاهرة بالميزانية.[19]

إن ظهور الأصل المستأجر ضمن أصول الشركة في القيم الثابتة، نشأ عنه التزام متمثل في الدفعات الإيجارية المكوّنة من جزء من قيمة الأصل إضافة إلى الفوائد، حيث سيرتفع مجموع الأصول بزيادة قيمة الأصول الثابتة.

- **تأثير عقود الائتمان الإيجاري التمويلي على جدول حسابات النتائج**

أولا: يتم خلق نفقة فائدة ونفقة اهتلاك معا، وفي السنوات الأولى من عمر العقد الإيجاري تندمجان معا لتكونا نفقة عالية، ومع ذلك فإنه على مدى عمر العقد الإيجاري تتراجع نفقة الفائدة مما يؤدي باتجاه النفقة الكلية إلى الهبوط، وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين العائد من هذا الأصل؛

ثانيا: ينتج عن الائتمان الإيجاري التمويلي أرباح تشغيلية أعلى (الأرباح قبل الفائدة والضرائب) وذلك لتحميل هذه الأرباح قسط الاهتلاك فقط وليس كامل دفعة التأجير كما هو الحال بالنسبة لعقود الائتمان الإيجاري التشغيلي.

إنّ أعباء الفوائد و مخصصات الاهتلاك الخاصّة بالأصل المستأجر في السنة الأولى للعقد، أقل من الإيجارات المثبتة (الدفعات الإيجارية) في حال تصنيف العقد على أنه تشغيلي، مما يؤثّر بشكل إيجابي على الإيرادات و في السنوات الأخيرة للعقد تكون الإيرادات أعلى.

مع ملاحظة أنّ مجموع الأعباء و مخصصات الاهتلاك التي تسجّل في حال تصنيف العقد على أنه تمويلي، و أقساط الإيجار التي تسجّل في حال تصنيف العقد على أنه تشغيلي، هو نفسه عبر كامل مدّة العقد.

3-6- أثر المعالجة المحاسبية لعقد الائتمان الإيجاري على الوضعية المالية للشركة

تؤثر المعالجة المحاسبية على الوضعية المالية للشركة من خلال التغيّرات التي طرأت على القوائم المالية و التي تؤثر حتما على نسب التحليل المالي، حيث من خلال النسب المالية المحصل عليها من خلال دراستنا لاحظنا

يترتب عن المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي آثار على النسب المالية للشركة مما يعطي صورة مغايرة و أفضل للمحلل المالي و لمستخدمي القوائم المالية حول الوضعية المالية للشركة.

و سيترتب عن الأثرين السابقين آثار جوهرية على النسب المالية للمؤسسة المستأجرة.

- انخفاض معدل العائد على الأصول؛

- ارتفاع نسبة الرفع المالي.

- تنخفض قيمة الأصول المستأجرة على أساس قسط الإهلاك السنوي لها، و يترتب عن ذلك إنخفاض القيمة الرأسمالية للأصول المستأجرة عن قيمة الالتزامات المقابلة لها في الميزانية في الفترات المالية التي تلي فترة التعاقد، و يؤثر كل من أقساط الإهلاك للأصول المستأجرة و أقساط الإيجار على جدول حسابات النتائج؛

- يترتب عنه نفس الآثار المترتبة عن زيادة نسبة الديون و يؤثر على الهيكل التمويلي للمؤسسة؛

- يكون هامش الربح في السنوات الأولى أقل، ثم يتخذ اتجاها تصاعديا بمرور الوقت؛

- يكون معدل دوران الأصول أقل بسبب الأصل المستأجر، و ترتفع النسبة بمرور الوقت مع إهلاك الأصل المستأجر؛

- بوجود عقد ائتمان إيجاري فإن نسبة الدين إلى حقوق الملكية تكون أعلى، لأن هذا العقد يخلق التزاما إيجاريا، و تتناقص هذه النسبة بمرور الوقت مع تناقص الالتزام الإيجاري؛

- يكون العائد على الأصول أدنى في السنوات الأولى حيث الإيرادات أدنى و الأصول أعلى، ثم ترتفع هذه النسبة بمرور فترة العقد لأن اتجاه الإيرادات يكون إيجابيا مع تراجع الأصول من خلال إهلاكها.

- إن معالجة الائتمان الإيجاري باعتباره تمويليا يزيد في السنوات الأولى للعقد من أعباء الفترة المحاسبية، حيث يتم خلق مصروف فائدة و مصروف إهلاك معا يكونان أعلى من تلك المثبتة في حال اعتباره تشغيليا، و تتراجع هذه الأعباء على مدار عمر العقد مع زيادة الإيرادات التي تكون أعلى في السنوات الأخيرة للعقد، غير أن الأثر النهائي على أرباح المؤسسة بانتهاء فترة العقد سيكون متساويا في الحالتين (تمويلي أو تشغيلي)، فباستثناء المزايا الضريبية، فإن أثر كل من الطريقتين على أرباح الفترات المحاسبية سيتلاشى مع مرور مدة العقد؛

- تخفيض الضرائب مما يحقق وفورات ضريبية مهمة، حيث أن أقساط الاستئجار يتم تخفيضها من الربح الخاضع للضريبة[20]؛

- إنّ عدم إدراج الأصول المؤجَّرة والالتزامات الناتجة عنها في الائتمان الإيجاري التمويلي ضمن ميزانية المستأجر، وعدم اهتلاكها في دفاتره، يؤثر سلبا على مستخدمي القوائم المالية حيث لم تعد تعبّر بصدق عن مركزه المالي، وبالتالي فإن رسملة الأصول والالتزامات الناشئة عنها في القوائم المالية للمستأجر تمكِّن من تقديم معلومات صادقة لمستخدميها.

خلاصة:

تناولنا الجوانب المحاسبية لعقود الائتمان الإيجاري من وجهة نظر معايير المحاسبة الدولية من خلال ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي الخاص بمحاسبة الائتمان الإيجاري IAS17، من طرق وأسس المحاسبة و الإثبات والإفصاح لهذه العقود في دفاتر المؤجِّرين و المستأجِرين، هذا من جهة، و من جهة أخرى تناولنا الجوانب المحاسبية لعقود الائتمان الإيجاري من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي الجزائري، و الوقوف على مدى وجود توافق بين هذا الأخير و المعيار المحاسبي الدولي IAS17.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عرف الائتمان الإيجاري انتشارا كبيرا باعتباره أحد مصادر التمويل الحديثة التي تحقق العديد من المزايا لكل من المؤجر والمستأجر، وتطورت مع ذلك طرق المعالجة المحاسبية لعمليات الائتمان الإيجاري؛

2. يجب التركيز على جوهر عقد الائتمان الإيجاري وليس على الشكل القانوني له في عملية التصنيف لتحقيق الموثوقية في المعلومة المحاسبية، وهذا ما تتطلبه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة ضمن الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

3. جاء محتوى النظام المحاسبي المالي والمتعلق بمحاسبة عقود الائتمان الإيجاري متوافقا مع ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي 17، وتمثلت نقاط التوافق أساسا في:

- هدف كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي هو تحديد متطلبات القياس والإفصاح عن عقود الائتمان الإيجاري لدى كل من المؤجِّر والمستأجِر؛

- تتحدد المعالجة المحاسبية لعقود الائتمان الإيجاري وفق تغليب جوهر العقد على شكله القانوني؛

- يجب الاعتراف بالائتمان الإيجاري التمويلي لدى المستأجِر كأصل والتزام في الميزانية وذلك بالقيمة العادلة للأصل أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أيهما أقل في تاريخ إبرام العقد، كما يقوم المستأجِر بإثبات صافي الاستثمار في عقد الائتمان الإيجاري التمويلي بمقدار القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار والقيمة المتبقية غير المضمونة.

- عدم احتساب إهتلاك الأصل المؤجَّر في سجلات المُؤجِّر خلال فترة العقد.

- الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة عقود الائتمان الإيجاري.

إلا أن هناك بعض الاختلافات تتمثّل في:

- أهمل النظام المحاسبي المالي المحاسبة عن عقود الائتمان الإيجاري التشغيلي وهذا عكس المعيار المحاسبي الدولي والذي تطرق لها؛

- لم ترد في المعيار المحاسبي الدولي المعالجة المحاسبية المتعلقة بالائتمان الإيجاري عند نهاية العقد؛

- لم يتضمن المعيار المحاسبي الدولي عرضا لكيفية معالجة عقود الائتمان الإيجاري في القوائم المالية للمؤجِّر في حين أوضح النظام المحاسبي المالي ذلك.

4. يترتب عن المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي آثار متعددة من بينها آثار محاسبية تمثلت في التأثير على محتوى القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، حيث يظهر الأصل المستأجَر ضمن أصول المؤسسة، وينشأ عنه التزام متمثل في الدفعات الإيجارية المكوّنة من جزء من قيمة الأصل إضافة إلى الفوائد، حيث نلاحظ ارتفاع مجموع الأصول ممّا يؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

كما تؤدي إلى التأثير على الوضعية المالي للمؤسسة من خلال الفروق المسجلة في نسب التحليل المالي، حيث تؤدي إلى رفع الأداء المالي وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تساهم بشكل عام في تحسين نظرة المحلل المالي ومستعملي القوائم المالية للوضعية المالية للمؤسسة.

1 - Eric GARRIDO, Le crédit bail, outil de financement structurel et d'ingénierie commerciale, Tome 2, Ed. REVUE BANQUE, Novembre 2002, P : 31.

2 - فتح محمد عمر المحضار، محاسبة عقود الإيجار، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص: 79

3 - مصطفى العرابي، الأدوات المالية الجديدة و مدى تطبيقها في البنوك الإسلامية (دراسة حالة القرض الإيجاري)، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2006-2007، ص: 167

4 - Ferry Vincent et Jesen Stefan, L'impact de la réforme de la norme IAS 17 sur les états financiers des compagnies aériennes, de ESEC BUSINESS SGHOOL, (2009)09 : p,

5 - Robert OBERT, *Pratique des normes IAS/IFRS*, Ed. DUNOD, Juin 2003, Page 279

6- لجنة معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم 17 (المعدّل عام 1997) االفقرة 12

- محمد أبو نصار- جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية و العملية)، دار وائل للنشر، 7 عمّان (الأردن)، 2008، ص: 295

8 - لجنة معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم 17 (المعدّل عام 1997)

9- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، موسوعة معايير المحاسبة القياس والتقييم المحاسبي، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص: 426

10- عمر المحضار، مرجع سبق ذكره، ص: 128

11- محمد خميسي بن رجم و آخرون، قرض الإيجار كتقنية حديثة للتمويل، الملتقى الوطني حول المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- متطلبات التوافق و التطبيق، جامعة سوق اهراس، الجزائر، 25 -2010/05/26، ص. 12

12- سامي إسحاق كساب، المشاكل المحاسبية المعاصرة (حالات وتطبيقات عملية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة، جامعة العالم الأمريكية، 2006، ص: 84

13 - مكرم مبيض، الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (8) بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص: 55

14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، المادة رقم 03 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص: 20

15 -E.Ducasse et autres, les normes comptables internationales IAS/IFRS, collection gestion, les pages bleues, 2009 , p : 49

16 - عبد الرحمن ماجد عبد الباقي، القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التأجير التمويلي وإمكانية تطبيقها في المصارف السورية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، 2005، ص ص 79-80

17 - نفس المرجع السابق، ص ص 78-79

18- عبد الرحمان ماجد عبد الباقي، القياس، مرجع سابق، ص ص : 77- 78

19- كمال مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، ط.2، 2009، ص: 591

20- وليد زكريا صيام و محمد نواف قطيشات، تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 01،الجامعة الأردنية، 2007، ص: 30

إدارة مخاطروأمن المعلومات في ظل ثورة نظم وتكنولوجيا المعلومات

مدوكي يوسف
أستاذ مساعد
جامعة محمد خيضر – بسكرة
medouki.youcef@yahoo.fr

الملخص:
نظرا للأهمية الكبرى التي يحض بها مورد المعلومات، التي تمثل أساس اتخاذ القرارات في المؤسسة وفي جميع مستوياتها الإدارية (الاستراتيجية، الإدارية والتكتيكية)، وبالرغم من التطور الهائل في وسائل وتكنولوجيا المعلومات حاليا والتي خلقت فرصة كبيرة للمؤسسات لجمع المعلومات والاستفادة منها ومن سرعة الحصول عليها بالدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب ومعالجتها وتخزينها بالشكل الذي لم يكن متاحا له بهذا الكم والنوع من قبل، إلا أنه في نفس الوقت فتح هذا التطور المجال أيضا لتعرض هذا المورد الهام لأخطار وتهديدات، تحول بينه وبين الاستفادة منه في اتخاذ القرارات السليمة والتي من شأنها تعرض المؤسسة في حد ذاتها لمخاطر قد تؤدي بها إلى الزوال، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الورقة البحثية لتبيان منهجية إدارة مخاطر المعلومات وأمنها.

Résumé :

Au vu de la grande importance dont bénéficie l'information, qui représente la base de la prise de décisions au sein d'une entreprise et ce, à tous ses niveaux administratifs (stratégiques, administratifs et tactiques), en dépit du développement considérable dans les médias et technologies de l'information de nos jours, ce qui a permis de créer une excellente occasion pour les entreprises afin de recueillir les informations, de les utiliser et de les obtenir rapidement et avec la précision requise et en temps opportun, les traiter et stocker d'une façon qui ne leur était pas octroyée auparavant en pareilles quantité et qualité. Mais en même temps, ce développement a également exposé cette ressource à plusieurs risques et menaces, se posant entre elle et le fait de pouvoir en profiter afin de prendre les bonnes décisions qui peuvent exposer l'entreprise en elle-même à des risques pouvant mener à sa disparition.

مقدمة:

نتيجة لزيادة حجم المؤسسة، درجة تعقدها وتخصصها، وكذا التعقد التكنولوجي للمجتمعات وزيادة ندرة بعض الموارد الطبيعية، حتم على المجتمعات عامة والمؤسسات خاصة أن تنتقل وتركز وتزيد اهتماماتها في الحصول على مورد آخر يتمثل في المعلومات، فتعتبر هذه الأخيرة الركيزة الأساسية لصنع واتخاذ القرار سواء على المستوى الكلي لرسم سياسات التنمية المختلفة، أو على المستوى الجزئي لرسم استراتيجيات المؤسسة. فلقد أصبح المستثمرون ومدراء المال والأعمال يعتمدون بشكل أساسي على المعلومات في إدارة أعمالهم واستثماراتهم على اختلاف أنواعها، حتى أن كثيراً من المسيرين عملوا على إعادة هيكلة أعمالهم ومؤسساتهم الاقتصادية لتتكيف مع التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق الميزة التنافسية. ولهذا، ولما للمعلومات والتقنيات المرتبطة بها من أهمية كبرى في إدارة المشاريع ودعم الأعمال والأهداف الإستراتيجية للمؤسسات، فقد أصبح من الضروري التعرف على المخاطر التي تتهدد هذه المعلومات وهذه التقنيات، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر وإدارتها بالقدر الذي يقلل من الآثار السلبية الناجمة عنها إلى الحد الأدنى، مما يزيد من كفاءة وفاعلية هذه التقنيات في أداء المهام المنوطة بها. وعلى ذلك، جاءت هذه المقالة بهدف التعرف على كل ما يتعلق بإدارة مخاطر وأمن المعلومات في ظل ثورة نظم وتكنولوجيا المعلومات، وللتوصل إلى ذلك ارتاينا التطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **أولا:** مفاهيم عامة حول المعلومات ونظم إدارتها.
- **ثانيا:** أمن المعلومات وأهم المخاطر التي تتعرض لها.
- **ثالثا:** منهجية إدارة مخاطر المعلومات وأمنها.

أولا: مفاهيم عامة حول المعلومات ونظم إدارتها

1- تعريف البيانات:

كلمة "بيانات" مشتقة من كلمة "بيّن" وهي "البيان"، أي ما يتبيَّن به الشيء من الدلالة.[1] وتسمى أيضا المعطيات، وهي المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات، وبتعبير آخر هي عبارة عن أرقام وحقائق ليس لها معنى إلا بعد إجراء عملية المعالجة عليها والاستفادة منها.[2]

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن أرقام أو كميات رقمية تستخرج (تشتق) من الملاحظة أو التجربة أو الحساب.[3]

إذن فالبيانات خامة بطبيعتها تشتمل على مفاهيم لغوية أو رياضية أو رمزية، خالية من أي معنى، أو متفق عليها لتمثيل الأشخاص، الأشياء، أو الأحداث، ويتم تشغيلها أو معالجتها لتصبح ذات دلالة ومعنى وتتحول إلى معلومة.

2- تعريف المعلومات:

إن مصطلح المعلومات (Information) المأخوذ من أصل الكلمة اللاتينية "Informar" والذي يشير إلى إعطاء شكل أو حالة (Forme).[4] أي أن المعلومة تعطي الوصف لهيئة وحالة أو شكل حدث ما أو شيء ما.

"وهي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها".[5] كما تعرف على أنها "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد الذي يستقبلها، والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها".[6]

وهناك تعاريف أخرى أن: " المعلومة هي الخبر الذي ينمي معرفتنا حول موضوع ما ".[7]

إذن فالمعلومات هي ناتج معالجة البيانات، تحليلا أو تركيبا، وذلك لاستخلاص ما تتضمنه وما تشير إليه هذه المعطيات، من مؤشرات وعلاقات وكليات وموازنات ومعادلات وغيرها، وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية والرياضية والمنطقية، أو من خلال إقامة النماذج وما شابه، وكذلك تؤدي المعلومات إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد، وتفيد وتنمي معرفتهم حول محيطهم وبذلك تساعدهم على اتخاذ القرارات. وترتبط جودة المعلومات بتوفر أربعة عناصر فيها وهي: الدقة، التوقيت، السليم، الشمولية والملائمة.

3- مفهوم نظم المعلومات:

تتعدد التعاريف التي يحض بها مصطلح نظام، فمن خلال مختلف التعاريف التي اطلعنا عليها ارتأينا أن نقدم تعريف يعطي صورة شاملة ومتكاملة لنظام المعلومات:

" نظام المعلومات هو مجموعة من العناصر المادية (الماكنات، الوسائط والحواسيب)، والعناصر الغير مادية (الإجراءات والبرمجيات)، والعناصر البشرية (الاختصاصيين والمستخدمين النهائيين للمعلومة)، تعمل معا كجزء واحد، وتتفاعل فيما بينها، فتقوم بالحصول على البيانات والتي تعتبر كمدخلات، وإدخالها للمعالجة، وتحويلها إلى معلومات بصفة مخرجات، وتخزينها و/أو إرسالها إلى مستخدميها بهدف دعم اتخاذ القراروتحقيق الرقابة والتحكم الشامل في المؤسسة، ويتم كل هذا بطرق أكثركفاءة ودقة."

4- موارد نظام المعلومات:

يحتوي نظام المعلومات على أربعة موارد أساسية وتتمثل فيما يلي:[8]

1-3 <u>موارد المادية</u>: ويشمل جميع المعدات المادية والمواد المستخدمة في معالجة البيانات، وهي بالأخص الماكنات مثل الحاسوبات والآلات الحاسبة، كما تشمل أوساط (وسائط) البيانات مثل الأوراق والأقراص المغناطيسية والأقراص المضغوطة، شبكات الاتصال...الخ.

2-3 موارد البرمجيات والإجراءات: هي مجموعة من الأوامر والتعليمات الخاصة بلغة الحاسوب والتي تختص مهمتها في معالجة البيانات، ومن البرمجيات يوجد:

- برمجيات النظام: مثل نظام التشغيل الذي يدير ويدعم عمليات منظومة الحاسوب (كالويندوز windows ولينيكس lunix).
- برمجيات تطبيقية: وهي برامج توجه الحاسوب لاستخدام معين من قبل المستخدم النهائي (كالوورد word)، تطبيقات تسيير المخزون...الخ.
- أما الإجراءات فهي توجيهات تشغيلية للأفراد اللذين سيستخدمون نظام المعلومات.

3-3 موارد الأفراد: هناك حاجة للأفراد لتشغيل جميع أنظمة المعلومات وهذا المورد يتكون من الاختصاصيين والمستخدمين النهائيين:

- الاختصاصيين: هم الأفراد اللذين يصممون ويشغلون ويحللون نظام المعلومات، ويتكونون من محللي الأنظمة، والمبرمجين ومشغلي الحاسوب.
- المستخدمون النهائيون: هم الأفراد اللذين يستخدمون نظام المعلومات، ويمكن أن يكونوا المدراء أو المحاسبين أو المهندسين أو وكلاء البيع أو العملاء...الخ.

4-3 موارد البيانات: البيانات هي أكثر من المواد الخام لنظم المعلومات، فالبيانات والمعلومات تشكل موارد ثمينة للمؤسسة، ولقد تم التطرق إليها في المحور السابق.

5- الوظائف الأساسية لنظام المعلومات:

تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المعلومات لأي مؤسسة في أربعة وظائف:

1-4 وظيفة الإعلام: هي وظيفة الحصول على البيانات وتتضمن اختيار وتحديد كل البيانات اللازمة سواء من داخل المؤسسة أو خارجها في ضوء احتياجات المستويات الإدارية في المؤسسة.

2-4 وظيفة المعالجة: يمكن تعريف معالجة البيانات بمجموعات متباينة (مختلفة) من العمليات التي تسمح بتغيير وتحويل المعطيات إلى مخرجات (المعلومات).

3-4 وظيفة التخزين: وقد تسمى بوظيفة وضع وحفظ المعلومات بتصنيف أو ترتيب معين في ملفات ويتم حفظ وتخزين المعلومات بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

4-4 وظيفة الاتصال: إن إيصال المعلومات إلى مستخدمها النهائي هو من الوظائف الحيوية لنظام المعلومات وقد يتطلب ذلك نقلها من مكان معالجتها أو من مكان تخزينها إلى مكان استخدامها.

ثانيا: أمن المعلومات وأهم المخاطر التي تتعرض لها:

1- مفهوم أمن المعلومات:

يعرف أمن نظم المعلومات بأنها الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم سواء في المجال الفني أو الوقائي لصيانة المعلومات مثل الأجهزة والبرمجيات، والبيانات المتعلقة بالتطبيقات، وكذلك الأفراد العاملين ضمن هذا المجال.[9]

يمكن إعطاء تعاريف مختلفة لأمن المعلومات، وذلك حسب اختلاف كل مجال تخصص:[10]

1-1 من الناحية التنظيمية: هو المجال الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها، ومن أنشطة الاعتداء عليها.

1-2 من الناحية التقنية: هي الوسائل والإجراءات والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار التي تهددها سواء كانت أخطار داخلية أو خارجية.

1-3 ومن الناحية القانونية: فإن أمن المعلومات هو محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى المعلومات وتوفرها، ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة

2- مكونات أمن المعلومات:

يرى خبراء ومختصون في أمن المعلومات أن هناك ثلاث مكونات (أو تسمى ثلاثية أمن المعلومات **Information Securite Triad**) على درجة واحدة من الأهمية، حيث أنه لو انتهكت أحدها فنعتبر أن المعلومة قد تعرضت للخطر والشكل التالي يبين هذه المكونات:[11]

1-2 سرية المعلومات (**Confidentiality**): ويشمل هذا العنصر على كل التدابير اللازمة لمنع اطلاع غير المصرح لهم على المعلومات الحساسة أو السرية، ومن أمثلة المعلومات التي يحرص على سريتها: المعلومات الشخصية، الوضع المالي لشركة ما قبل إعلانه، المعلومات العسكرية.

2-2 سلامة المعلومات (**Integrity**): وما يهمنا في هذا العنصر هو اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المعلومات من التغيير.

3-2 توفر وضمان الوصول إلى المعلومات (**Availibility**): إن الحفاظ على سرية المعلومة وسلامتها في الحقيقة أمر مهم لكن لا يكفي، لأن هذه المعلومات ليس لها قيمة إذا كان من يحق له الإطلاع عليها لا يمكنه الوصول إليها، أو أن الوصول إليها لا يتم في التوقيت المناسب (يحتاج وقتا طويلا)،

الشكل (1): ثلاثية أمن المعلومات

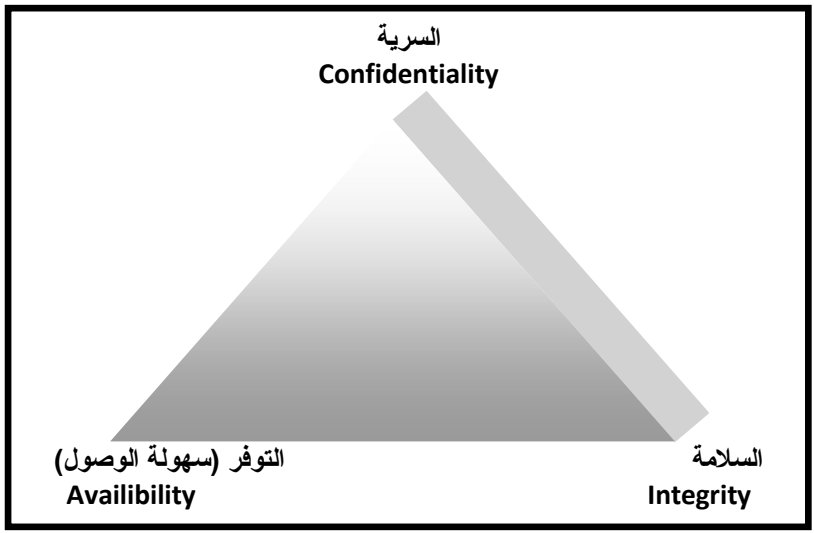

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن موقع: http://blog.infosanity.co.uk/2010/06/07/infosec-triads-c-i-a

إذن ومن خلال ما تطرقنا إليه في قضية أمن المعلومات يتبين لنا أن أمن أي معلومة في المؤسسة يتطلب توفر سرية، سلامة وإمكانية أو ضمان الوصول إليها، وإن تعرضت إحدى العناصر أو كلها للانتهاك فهذا يعني تعرض المعلومة للخطر وبالتالي تفقد جودتها، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الخاطئة فيما يخص التخطيط والتحكم الشامل في المؤسسة، وهذا ما يرجع بالسلب على المؤسسة وتنافسيتها واستمراريتها.

3- المخاطر التي تتعرض لها نظم وتكنولوجيا المعلومات:

إن المخاطر والتخريب التي تتعرض لها نظم وتكنولوجيا المعلومات كثيرة ومتنوعة منها ما يكون بنية القصد أي تنفيذ الخطر يكون عمدا ومقصود وكمثال على ذلك القرصنة، ومنها ما يكون غير مقصود، كإهمال العاملين أو وجود خلل في المنظومة الأمنية. وإن أي منظومة للمعلومات في المؤسسات تكون عرضة للهجوم من جهتين مختلفتين ألا وهي الجهة الداخلية، والجهة الخارجية، وسنتناول فيما يلي أهم وأصعب المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات.

1-3 المخاطر المقصودة من الداخل (المهاجمون من الداخل):

يقصد بالمهاجمين من الداخل، هم الأفراد الذين ينتمون للجهة المستهدفة (الموظفون والعاملون)، سواء كانت الجهة المستهدفة شركة أو منظمة أو حكومة، ويظهر تقرير صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في 2003، أعده كل من مكتب التحقيق الفدرالي (FBI) بالمشاركة مع معهد أمن الحاسوب (CSI)، أن 36% من العينة التي شملتها الدراسة تعتبر المستخدمين من الداخل أكبر خطر على أنظمة المعلومات التي تستخدمها تلك الجهات، وفي تقرير صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية سنة 2000، ذكرت فيه أن 87%من الهجمات المكتشفة والتي شنت على أنظمت المعلومات بالوزارة، قام بها أشخاص من داخل الوزارة نفسها.[12] وإن من دوافع الفرد لشن هجوم ضد أنظمة المعلومات التي تخص الجهة التي يعمل فيها ما يلي:

- عدم رضا الشخص بظروف العمل (عدم الرضا بالراتب، سوء معاملة المسؤولين الكبار...الخ)، فباختراقه لنظم المعلومات يشعره بلذة الانتقام.
- إثبات الشخص لمهاراته الفنية وقدرته على تنفيذ هجوم إلكتروني، وشعوره بالفخر أمام قرنائه في ذلك.
- لتحقيق المكاسب المالية كسرقة معلومات سرية وابتزاز الجهة المعنية لدفع الفدية.

إن الهجوم من الداخل يمكن إن يخل بأي من مكونات أمن المعلومات، أي أنه يمكن أن يلحق الضرر بسرية المعلومات أو سلامتها، أو يمنع ويعيق الوصول إلى المعلومات، والمهاجم الذي يكون ماهرا لا يترك خلف هجومه أي أثر يدل على ارتكابه له، وأهم جوانب الأخطار التي تأتي من الداخل تتمثل في:

أ- مهاجمة الشبكة الداخلية للمؤسسة التي يعمل فيها.

ب- مهاجمة المعلومات بالسرقة أو التغيير أو الحذف.

ج- فتح ثغرات في أنظمة الحماية التي وضعتها المؤسسة لتحصين وحماية أنظمة المعلومات فيها.[13]

2-3 المخاطر الغير مقصودة من الداخل:

مهما تقدم علم البشر وزادت الأفراد في المعرفة العلمية والتطبيقية، تبقى مشكلة النقص في التركيبة البشرية أمر حقيقي وموجود، إذ يبقى عمل الإنسان ناقصا وفيه بعض الخلل والثغرات التي تمثل في حد ذاتها مشكل بل خطر كبير عليه وعلى العمل الذي قام به. هذا ما يؤدي إلى ظهور المخاطر التي ينفذها الموظفين ومصمم نظم المعلومات عن غير قصد والتي نذكر منها:[14]

- الإدخال الغير مقصود لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.
- التدمير الغير متعمد للبيانات بواسطة الموظفين.
- الإدخال الغير مقصود للفيروسات لنظم المعلومات.

- إهمال وغفلة المصممين على تصميم نظام معلومات متكامل ومحمي من جميع المخاطر.

3-3 المخاطر من الخارج (الهجمات الخارجية):

وهي مختلف التهديدات والهجومات التي تخص المعلومات وتكون هذه الأخيرة من مصدر خارجي، وتندرج معظمها ضمن ما يسمى "الجرائم الإلكترونية" وتعرف على أنها أي فعل ضار يأتيه شخص عبر استعماله مواد الكترونية، كما تعرف على أنها تلك القضايا الحاسوبية الغير قانونية أو الدخول الغير شرعي للبيانات والملفات والبرامج مثل قضايا التحايل السرقة والتجسس والتزوير وقضايا التخريب.[15] فالمعلومات كونها ثروة ذات قيمة أصبحت عرضة للتهديد والاختراق والاعتداء عليها سهل وغير مكلف (خاصة عبر الانترنت)، وأصبح بالإمكان خرق امن المعلومات عن بعد ومن أماكن جغرافية متباعدة، من خلال أقمار التجسس والأقمار الصناعية المنتشرة في الفضاء الخارجي ويعرف هذا بجرائم المعلومات التي تأخذ أشكال متعددة منها:

1- السرقات : كسرقة البيانات، والبرمجيات، والأجهزة، واستخدام المعلومات في سرقة الأموال...الخ.

2- تدمير المعلومات: حيث يتم إزالة وإزاحة المعلومات المخزنة بالحاسوب بالكامل.

3- تعديل المعلومات: حيث يتم إجراء تغييرات على ملفات ومعلومات معينة بغرض التضليل.

4- الانتهاكات والاختراق والدخول غير المشروع إلى الملفات: للاطلاع على معلومات غير مسموح إلا لأشخاص معينين والدخول أليها.

5- تغيير بروتكولات الاتصال. 6- الفيروسات.

ثالثا: منهجية إدارة مخاطر المعلومات وأمنها

عندما نتحدث عن إدارة مخاطر أمن المعلومات نكتشف أن مصطلح "إدارة المخاطر" مستخدم في العديد من التخصصات و المهن، فالعاملين في البنوك يستخدمونه للإشارة إلي مخاطر الائتمان(من بين أمور أخري)، أما المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات فيستخدمونه للإشارة إلي المخاطر التي تتعرض لها المعلومات نتيجة هجوم فيروسات الكمبيوتر علي سبيل المثال،.والمدققين الداخليين يستخدمونه للإشارة إلي الضوابط المالية الداخلية بالمؤسسة، وضباط الأمن والسلامة .

1- مفهوم إدارة مخاطر أمن المعلومات:

إدارة المخاطر: هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل من تبعاتها.

كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة.

2- مراحل إدارة مخاطر أمن المعلومات:

هناك ثلاثة مراحل تمثل الأعمدة الرئيسية التي تكون برنامج ناجح لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، ولكل مرحلة منها أنشطتها ومهامها وهذه المراحل تتمثل في:[16]

2-1 مرحلة تحديد وقياس المخاطر: في هذه المرحلة الأولي من مراحل برنامج إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، يتم التركيز علي تعريف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والتكنولوجيا المستخدمة بها، مع زيادة التوعية بتلك المخاطر وتحديد التأثير المتوقع حدوثه على دورة العمل في المؤسسة في حال حدوث الكارثة، وتتمحور الأنشطة

الرئيسية في هذه المرحلة حول

- عمل قائمة بكل الأصول المعلوماتية والتكنولوجية التي تمتلكها المؤسسة.
- تحديد مستوي الامتثال لسياسات أمن المعلومات المعلنة في المؤسسة.
- قياس وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.
- استعراض الخيارات المتاحة للتخفيف من حدة المخاطر.

ويتم التركيز دائما علي المخاطر التي سيكون لها - في نهاية المطاف - تأثير اقتصادي سلبي علي المؤسسة، ومن المتوقع أن تسبب خسائر متنوعة مثل:[17]

- خسائر تشغيلية: ناتجة عن تأثر مستوي التشغيل المعتاد لمنظومة العمل واستمرارية تقديم الخدمات التجارية بسبب أعمال التخريب، أو إصابة نظم المعلومات بالمؤسسة بفيروسات الكمبيوتر أو توقف الخدمة المقدمة للعملاء.

- خسائر قانونية: نتيجة العقوبات المالية المنصوص عليها في عقود قانونية نتيجة إفشاء المعلومات لأفراد أوجهات أو منافسين لم يكن من المفترض حصولهم عليها.

- خسائر مالية: خسائر في الإيرادات بسبب الإخلال باتفاقيات وفقدان السرية، والنزاهة، والخصوصية، أو إتاحة المعلومات لأفراد أو جهات لم يكن من المسموح لهم الإطلاع عليها.

- خسائر استراتيجيه: ناتجة من تأثر الإيرادات المستقبلية وفقدان العملاء أو الإخلال بحقوق الملكية الفكرية.
- خسائر تأثر في سمعة المؤسسة: نتيجة لفقد ثقة العملاء والجمهور في المؤسسة.

2-2 مرحلة إدارة المخاطر: بمجرد أن تقوم إدارة المؤسسة بتعريف المخاطر ومنهجية تنفيذ برنامج إدارة والتخفيف من المخاطر بالمؤسسة، تبدأ في الاختيار بين عدة

إجراءات مقترحة منها:

- تجنب المخاطر عن طريق تجنب استخدام معدات تقنية لا تستطيع المؤسسة حصر التعامل مع المخاطر المحتملة الناتجة عن تشغيلها.
- تقليل المخاطر من خلال تنفيذ ضوابط التخفيف من المخاطر.
- قبول المخاطر لفترة زمنية محددة، إذا كانت التكلفة تزيد عن العائد المتوقع.
- نقل المخاطر ليتحمله طرف آخر، (علي سبيل المثال التأمين على التكنولوجيا المستخدمة لدى شركة تأمين).

إذا مهما كان القرار المتخذ، فالإجراء المنفذ من قبل الإدارة على ضوء الخيارات المتاحة يجب أن يتم توثيقه في وثيقة مكتوبة ليتم مراجعته في المستقبل، لفترة لا تزيد عن عام من تاريخ قرار قبول المخاطر وتحديد هل المخاطر لازالت موجودة، وما إذا كان بالإمكان التخفيف منها بتطبيق الضوابط المقترحة.

3-2 مرحلة رصد وتقييم المخاطر: بعد التنفيذ المبدئي لبرنامج إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، يجب تأسيس مجموعة من الآليات لضمان استمرار عمليات التعريف والتوعية وقياس وإدارة المخاطر، وتعتبر إجراءات دمج تقنيات إدارة مخاطر تكنولوجيات المعلومات في دورة حياة المشروع خطوة جيدة للحفاظ على استمرارية ثقافة إدارة المخاطر بالمؤسسة وهناك عناصر رئيسية مكونة لهذه المرحلة منها:

- المحافظة على استمرارية تحديث قائمة الأصول المعلوماتية والتكنولوجية للتأكد من أن كل وحدة عمل بالمؤسسة تقوم بتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر.
- إجراء تقييم ذاتي سنوي لتحقيق متطلبات أمن المعلومات للمشروع بأكمله.
- مراجعة دورية لسياسات أمن المعلومات، للتأكد من أنها وما يتبعها من متطلبات تستطيع التعامل مع المخاطر التي استجدت نتيجة لاستخدام تقنيات جديدة في العمل.

3- أدوات وإجراءات حماية أمن المعلومات:

3-1 تقنيات الحماية ضد البرامج الخبيثة: إن البرامج الخبيثة هي أي برنامج يكون كل مهامه أو إحداها عمل خبيث، من تجسس أو تخريب أو استنزاف للموارد (الوقت، المعالج، الذاكرة، وحدة التخزين، سعة النقل الشبكي)، وهناك العديد من البرامج الخبيثة:[18]

- الفيروسات Viruses والديدان Worms والأحصنة الطروادية Trojan Horses وبرامج التجسس Spyware وصفحات فقاعية أو انبثاقية Popup وبرنامج تسجيل نقرات لوحة المفاتيح Keystroke Logger

وتصاب أنظمة المعلومات بهذه البرامج الخبيثة عن طريق:

- انتقالها عن طريق وسائط التخزين كالفلاش يو أس بي (USB) وكروت الذاكرة والأقراص المرنة والمدمجة.

- عبر البريد الإلكتروني وذلك بـ: مجرد فتح الرسالة، عن طريق المرفقات، عن طريق رابط معطى في الرسالة.

- تصفح المواقع المشبوهة خاصة الإباحية منها.

- عن طريق برامج المراسل الآني مثل (Messenger, ICQ MSN Messenger, Yahoo)

- تحميل برامج من الإنترنت قد تظم برامج خبيثة بداخلها.

ومن الإجراءات الوقاية والحماية من البرامج الخبيثة ما يلي:

- استخدام برامج مكافحة الفيروسات واستمرارية تحديثه.
- عمل مسح كامل ويومي للأجهزة الحاسوب بواسطة برامج الحماية.
- العمل على فحص كافة وسائط التخزين الخارجية عند توصيلها أو إدخالها في الحاسوب، وذلك قبل الشروع في استخدامها.
- استعمال الجدران النارية (Firewall) لسد المنافذ غير الآمنة وتقليل الأخطار على الأجهزة.

3-2 استخدام الأنظمة الذكية وتقنية التشفير: ومن بين الإجراءات والأدوات التي من شأنها توفير الحماية والأمن للمنظومة المعلوماتية هو استخدام الأنظمة الذكية، وهي أنظمة تمتاز بالكشف المبكر للتهديدات التي ستلحق بنظم المعلومات، وفي حالة عجز المنظمة عن توفير هذه الأنظمة بمفردها، تستطيع اللجوء إلى وكالات أو هيئات خاصة بتقديم هذه الخدمة وذلك بسرية تامة. ومن بين هذه الأنظمة:[19]

- البطاقة الذكية للتعرف على الشخص المستخدم: تستخدم هذه البطاقة الرقائق الالكترونية ولاتي تحمل عليها كلمة السر الخاصة بصاحب البطاقة.

- استخدام البيولوجيا الإحصائية: وهي طريقة تستخدم للتعرف على الأشخاص وتستند على الخصائص البيولوجية أو السيكولوجية للفرد منها:

- ملاحظة الوعاء الدموي للعين والذي يمكن معرفته عن طريق أخذ صورة لها.

- ديناميكية الضربة على المفاتيح التي تستخدم في لوحة مفاتيح الحاسوب وسرعته في استخراج المعلومات المخزونة.

- البطاقة الصوتية الذكية، وتستخدم للتعرف على أصوات الأفراد والتي لها استخدامات أمنية مثل مراقبة الدخول إلى معلومات أو بيانات مخزنة ذات طابع سري للغاية.

- التعرف على بصمات المستخدم وهو نظام متطور لتأمين حماية الدخول الغير مشروع إلى الحاسوب.

- استعمال تقنية التشفير: عند الحاجة إلى نشر البيانات عبر شبكة الحاسوب تستخدم تقنية التشفير Encryption وهي طريقة أمنية تستخدم تقنية ترميز الرسائل لتصبح غير مفهومة لأي شخص يعترض الرسائل أثناء عملية مرورها عبر الشبكة، إذ يتم تشفير الرسالة قبل نشرها وإعادة فك الشفرة عند استلامها من الجهة المقابلة، حيث لا يفهم هذه الشفرة إلا الجهة المرسلة والجهة المستقبلة فقط.

3-3 إجراء الرقابة العامة على أنظمة المعلومات في المنظمة: ويقصد بها الرقابة الشاملة وهي طريقة العمل التي بواسطتها تتم الرقابة على التصميم والأمن، واستخدام برامج الحاسوب الموجودة في المؤسسة، وللتأكد من فعالية العمليات الخاصة بإجراء البرمجة، ومن أنواع هذه الرقابة:

- الرقابة على التصميم: يتم بناء خصائص ومعايير الرقابة على تصميم النظام من خلال محللي النظام ومديري قواعد البيانات، مع مراعاة مبدأ التكلفة والمنفعة.
- الرقابة على البرمجيات: وهي تغطي برامج تشغيل النظام، والتي تقوم بتنظيم إدارة موارد الحاسوب وهذا بهدف تسهيل استخدام وتنفيذ البرمجيات التطبيقية.
- الرقابة على المكونات المادية: يجب حماية الأماكن التي يوجد بها الحاسوب بالطريقة التي تسمح للأفراد المرخص لهم فقط بالتعامل معه، وتتضمن الحماية أيضا الظروف التي يعمل بها الحاسوب كدرجة الحرارة ونسبة الرطوبة ...الخ.

- الرقابة على تشغيل واستخدام الحاسوب: وذلك للتأكد من أن إجراءات البرمجة متناسقة، وتطبق بطريقة صحيحة بالنسبة لتشغيل وتخزين البيانات والمعلومات.

- الرقابة على عمليات تنفيذ النظام: وهي التأكد من أن نظم المعلومات المبنية على الحاسوب تقابل احتياجات المستخدمين من خلال التعرف على احتياجات كل مستخدم من المعلومات، تحديد معايير الأداء، وضع معايير التصميم والتشغيل لنظم المعلومات المبنية على الحاسوب، وتحديد اختبار قبول النظام ومراجعته وصيانته من قبل المتخصصين.[20]

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تم التطرق إليه في المحاور السابقة من هذه المقالة نستنتج ما يلي:

- أن تهتم جميع المؤسسات بالمعلومات التي تعتبر مورد مهم من موارد المؤسسة التي تساعد كثيرا في اتخاذ القرارات، وأن أي خطر أو تهديد يمسها ينعكس أثره بالسلب على القرارات المتخذة من قبل المسئولين.

- على المؤسسات تصميم نظم معلومات جيد وبمعايير حديثة لضمان تأدية مهامه التي صمم من أجلها، من جهة، ولضمان أمن المعلومات من جميع المخاطر التي تتعرض لها.

- إن التهديدات الأمنية التي تخص نظم المعلومات تتطور بتطور الزمن شأنها في ذلك تكنولوجيا المعلومات، وعلى المنظمات تطوير أدواتها وإجراءاتها الأمنية لمواكبة هذه التطورات.

- الإتباع الدائم لمنهج إدارة مخاطر أمن المعلومات، مع صياغة إستراتيجية محكمة ومتكاملة للتصدي لكافة أنواع التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن معلوماتها.

- العمل على معرفة رغبات وتطلعات الأفراد العاملين وتلبيتها، مع توعيتهم وتدريبهم في مجال المعلوماتية، وإتاحة الفرصة لهم لإظهار مهاراتهم وقدراتهم، لتستفيد منها المؤسسة لا لترجع بالسلب عليها (الهجوم من الداخل).

الاحالات والمراجع:

1. محمد محمد الهادي، **التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكومبيوتر**، دار الشروق، بيروت، ط 1، 1993، ص: 55.

2. سلوى أمين السمرائي، **متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي**، ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، 28/ 26 أفريل 2004، ص: 2.

3. Brayen Bergeron, **Essentials of knowledge management**, Jhon Wiley and son; INC,2003, P: 10.

4. Chabha Bouzar, Abderahmane Batach, **NTIC et les entreprise de l'information à la connaissance**, colloque international : les impacts de la fracture numérique nord/ sude sur la gestion des PME/ PMI : métier, sous-traitance et externalisation, Univ-Biskra, 28,29/04/2007, P : 3.

5. براهيم بختي، **تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير تخصص، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 14.

6. إسماعيل السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص: 97.

7 .RONAGNI.(P) et WILD.(V): **l'intelligence économique au service de l'entreprise, ou l'information comme outil de gestion**, Les presses de management, Paris, 1998, p : 92.

8 . سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2000، ص ص: 17، 18.

9. علاء عبد الرزاق السالمي، **تكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج، عمان، 2000، ص: 391.

10. سناء عبد الكريم خلاق، إدارة مخاطر أمنية المعلومات: التهديدات والحماية،

11. خالد بن سليمان الغثبر، محمد بن عبد الله القحطاني، **أمن المعلومات بلغة ميسرة**، مكتبة ملك فهد الوطنية، الرياض، 2009، ط 1، ص ص: 22، 23.

12. خالد بن سليمان الغثبر، محمد بن عبد الله القحطاني، مرجع سابق، ص: 26.

13. خالد بن سليمان الغثبر، محمد بن عبد الله القحطاني، مرجع سابق، ص ص: 27، 28.

14. عصام محمد البحيصي، حرية شعبان شريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، جويلية 2008، ص: 904.

15. الشرايعة أحمد عبد العزيز، فارس سهير عبد الله، **الحاسوب وأنظمته**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 100.

16.أحمد عبيد، **إدارة مخاطر أمن المعلومات**، مقال منشور على موقع: http://secureminds.net/articleRiskManagement.aspx، تصفح يوم: 2012/04/11.

17. نفس المرجع السابق

18. خالد بن سليمان الغثبر، محمد بن عبد الله القحطاني، مرجع سابق، ص ص:57-63.

19. سناء عبد الكريم خلاق، مرجع سابق، ص: 8.

20. المرجع السابق، ص: 11.

دور التسويق الدولي بالمصارف في ظل التطورات العالمية الراهنة – دراسة تجارب لبعض المصارف

أ. حنان دريد
أستاذ مساعد
جامعة العربي التبسي -تبسة
dhdrid@yahoo.fr

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور التسويق الدولي بالمصارف في ظل التطورات العالمية الراهنة، والوقوف على عناصر المزيج التسويقي الدولي الخاص بالخدمة المصرفية، ذلك أن تقديم خدمات مصرفية بمواصفات دولية وبمزيج تسويقي دولي حتى وإن كانت لا تسوق دوليا أصبحت ضرورة حتمية خاصة بعد تنامي تداعيات آخر التطورات العالمية وهي الأزمة المالية العالمية التي كان سببها الخدمة المصرفية. وقد كشفت هذه الدراسة المكانة التي يحتلها مفهوم التسويق الدولي بهذه المصارف والذي مكنها من تحقيق الأرباح، كما هو الحال في مصرف لندن والشرق الأوسط (الإسلامي)، وبنك HSBC (بنك تقليدي له نوافذ إسلامية) في بريطانيا، وبنك أوف أمريكا في الولايات المتحدة الأمريكية (التقليدي)، ومجموعة سامبا المالية (إسلامي) في السعودية، التي أثبتت كفاءتها في قدرتها على مواكبة التطورات العالمية حتى في ظل أكبر أزمة مالية عالمية، بتبنيها لأساليب تسويقية دولية مكنتها من استهداف أسواق دولية مختلفة مشكلة بذلك محفظة تتوزع فيها الأرباح والخسائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of international marketing in banks in current world events, and to focus on the elements of the international marketing mix related to banking service, so that the provision of banking services with international standards and with international marketing mix became a necessity, in particular after growing impacts of current world events which is banking service that led to the world financial crisis.

This study has revealed, by studying international marketing experiences in many banks from different countries, the position that international marketing concept occupied in these banks that made them able to achieve profits as the case of London and middle east bank (islamic), HSBC bank (traditional bank with islamic counters) in britain, and the bank of america in United States of America, and Finance Samba Group (Islamic), these banks proved their efficiency in their ability to keep pace with world developments even at the biggest world financial crisis, by adopting international marketing methods enabling them to target different international markets forming a portoflio that divides profits and losses.

مقدمة

شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات خاصة بعد تحرير التجارة الدولية فيه والعولمة وثورة المعلومات إلى غاية الأزمة المالية العالمية، التي أطاحت بأكبر المصارف والمؤسسات المالية ومن ثم اقتصاديات العديد من الدول في العالم.كل هذه التطورات طرحت مشكلة ملحة على وظيفة التسويق في المصارف التي لا تزال في العديد منها تؤدي دور التعريف بالمصرف وخدماته، متجاهلة بأنه حلقة الوصل الأساسية بين المصرف وعملائه ومختلف الفاعلين في السوق المصرفي، الأمر الذي يستدعي إيجاد أدوات تسويقية واستراتيجيات مبتكرة لمواجهة تلك التطورات. ويعتبر التسويق الدولي ردا استراتيجيا لمواكبتها، والذي يحتم تحليل وتشخيص عناصر البيئة التسويقية الدولية قبل أن يتخذ المصرف أي قرار بشأن تحديد عناصر المزيج التسويقي المناسب لمعالجة ومواجهة التحديات التي تفرضها تلك التطورات، وفي ظل هذه الأوضاع انبثقت العديد من التجارب ليس فقط في تسويق خدماتها دوليا وإنما في مواجهة ومعالجة أقوى وآخر التطورات العالمية الراهنة، وقد تم اختيار مجموعة من المصارف من دول مختلفة كل على حسب تأثرها بالأزمة المالية العالمية، والتي تستهدف أسواقا دولية مختلفة لمعرفة الدور الذي يلعبه التسويق الدولي بالمصارف في ظل التطورات العالمية الراهنة، وذلك من خلال المحاور الآتية:

- التطورات المالية والمصرفية العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك؛

- الإطار النظري للتسويق الدولي للخدمة المصرفية؛

- تجربة التسويق الدولي في بعض المصارف.

أولا: التطورات المالية والمصرفية العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك

يعبر النظام المصرفي للدولة عن مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان الذي توفره على الصعيدين الفردي والقومي، حيث يمنح فيه الدائن لمدينه آجالا معينة لدفع الدين وقد تأثرت هذه المعاملات على الصعيد العالمي بمجموعة من التطورات أهمها الآتي:[1]

1- توسع التواجد الأجنبي وملكيته للقطاع المصرفي في أغلب بلدان العالم، وزيادة عمليات الخوصصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال كنتيجة حتمية لتدويل الاقتصاد، تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والعولمة بصفة عامة.

2- توجه البنوك نحو تنويع أدواتها في غير الموارد والاستخدامات التقليدية والتعامل في الأدوات المالية الحديثة.

3- زيادة ترابط السياسات النقدية والائتمانية مع السياسات المالية في البرامج التنموية الحديثة.

4- ظاهرة توجه البنوك في أعمالها نحو الشمولية[2].

5- الاندماج والتكتلات بين البنوك الكبرى في العالم.

6- ترابط البنوك على المستوى الدولي وموقف البنوك المركزية من التحكم في السياسة النقدية في ظل العولمة: ويتضح ذلك من خلال ازدياد ترابط البنوك على المستوى الدولي على حساب سيادة البنك المركزي في كل دولة، بدعم بعضها البعض دون اللجوء إليه أو من خلال ضعف رقابة البنوك المركزية في الدول المتساهلة في وضع القوانين الرقابية.

7- تنظيم القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل في أغلب بلدان العالم

8- الزيادة المطردة في انتشار البنوك الإسلامية في العالم والتحول للصيرفة الإسلامية

9- تنامي تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ثانيا: الإطار النظري للتسويق الدولي للخدمة المصرفية

I- مفهوم التسويق الدولي للخدمة المصرفية

إن إعطاء تعريف للتسويق الدولي للخدمة المصرفية يحتم تقديم تعريف للتسويق المصرفي والتسويق الدولي من خلال الآتي:

- يعرف التسويق المصرفي بأنه: " التوجه المنظم للخدمات المصرفية إلى الزبائن بالطريقة التي تحقق رضا الزبائن وأهداف البنك"[3].

-أما التسويق الدولي فيعرف بأنه: " مجموعة القرارات التسويقية تسمح بدخول وتنمية الأسواق الخارجية"[4].

- ويعرف أيضا بأنه:" المجهودات التسويقية الموجهة لإشباع حاجات المستهلك خارج الحدود الجغرافية للشركة الأم أي في بيئة تسويقية غير التي تعمل فيها الشركة المنتجة لأغراض تحقيق الأهداف التسويقية المخططة من أرباح ومبيعات ونمو واستقرار وحل المشكلات"[5].

مما سبق يمكن تعريف التسويق الدولي للخدمة المصرفية بأنه النشاط الذي يسمح باتخاذ القرارات التسويقية المتعلقة بكيفية اختيار الأسواق الخارجية أي في بيئة تسويقية خارج الحدود الجغرافية للبنك في الدولة الأم، وكيفية الدخول إليها لتلبية احتياجات عملائه الحاليين والمرتقبين بمزيج تسويقي يهدف للموازنة بين هذه الاحتياجات وعرض البنك للخدمات المصرفية بأنواعها.

II- استراتيجيات التسويق الدولي للخدمة المصرفية

إن مسايرة البنوك للتطورات العالمية أمر تفرضه متغيرات العولمة، ويتضح ذلك من خلال غزوها لأسواق الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم، وتجدر الإشارة إلى أن أشكال التوجه نحو الدولية للبنوك لا تختلف عن نظيرتها الخاصة بغزو الشركات الدولية إما بالاستثمار المباشر أو الاستثمار غير المباشر. وتتعد أسباب التوجه نحو الدولية ومن أهمها: تشبع السوق المحلي، إضرابات عمالية تؤثر على

النشاط المصرفي، انخفاض تكاليف العمالة المتخصصة بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأم، تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق، الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة، وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدولة الأم والرغبة في التوسع والنمو[6].

وتستطيع البنوك إتباع عدة استراتيجيات أو أشكال لغزو الأسواق الدولية، والشكل رقم 1 يوضح ذلك.

حيث يتضح من الشكل رقم 1 مراحل التقدم في استثمارات جديدة، حيث أن بداية دخول البنك في سوق أجنبي جديد قد تكون في شكل تعيين مراسلين للبنك في الدولة المضيفة، ثم بعد التعرف على طبيعة السوق ومدى استقراره وربحيته قد يفكر البنك في إنشاء فرع له في هذه الدولة، أو قد يفكر قبل إنشاء فرع يمتلكه بالكامل أن يدخل بالمشاركة مع مصرف وطني، فكلما زاد الاستثمار زادت الأرباح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

III- المزيج التسويقي الدولي للخدمة المصرفية

يتكون المزيج التسويقي الدولي المستحدث من مجموعة العناصر الآتية:[7]

1- الخدمة المصرفية الدولية

تقوم معظم البنوك بتقديم الخدمات المصرفية الدولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود، وتعني قيام بنك في دولة ما بتوفير خدمات مصرفية متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى[8].

وعليه فالخدمة المصرفية الدولية هي ما يقدمه البنك من تسهيلات أو خدمات أو قروض وكل ما له علاقة بتسهيل حصول العملاء خارج الحدود الجغرافية للبنك في الدولة الأم على ما يحتاجون إليه من خدمات البنوك التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية البنك[9].

2- التسعير الدولي للخدمة المصرفية

يعرف السعر بأنه: " كمية النقد المدفوعة مقابل سلعة أو خدمة أو كم من القيم التي يبادلها المستهلك بالنقد من أجل الحصول على المنافع التي يحملها المنتوج المستعمل من قبل المستهلك"[10]. ويعبر هذا التعريف على مفهوم السعر من وجهة نظر العميل فقط.

كما يمكن تعريف السعر بأنه: " معدل الفائدة على الودائع، القروض، الرسوم، العمولات والمصروفات الأخرى التي يتحملها البنك لقاء تقديم الخدمة"[11].

أما هذا التعريف فقد أعطى مفهوما للسعر من وجهة نظر البنك الذي له دلالة خاصة في التسويق فهو يشير إلى معدلات الفائدة ورسوم التحويل والعمولات وما شابه ذلك. إذ يعتبر السعر محددا مباشرا لربحية البنك. وعلى هذا الأساس يمكن أن يتحقق الربح إذا كان الإيراد أكبر من التكاليف.

حيث أن الإيراد = الفوائد على القروض + العمولات على الخدمات التي يقدمها.

التكاليف=الفوائد المدفوعة على الودائع+ مصاريف أخرى (الرواتب، الضرائب، الترويج).

إلا أن سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على الودائع غالبا ما يكون محكوما بظروف السوق أو التشريعات التي تضعها الأجهزة المعنية (البنك المركزي، الدولة) ، لذا فإن البنك يتعامل معه كمعطيات، ولتحقيق الربح ما على البنك إلا التعامل مع القروض ذات الفوائد الأكبر أو من العمليات البنكية الأخرى مع تدنية تكاليف العمل.

3- التوزيع الدولي للخدمة المصرفية

يقوم البنك بعد غربلته لمجموع الأسواق الدولية باختيار السوق أو الأسواق الدولية المستهدفة، ومن ثم التركيز على اختيار الطريقة الأفضل للدخول إليها ومن أهمها: التصدير، الترخيص، التعاقد، الاستثمار المشترك وغيرها.. إذ أنه ليس بالضرورة انتقال إدارة البنك إلى السوق الدولي المستهدف لتسويق خدماتها بل يمكنها التسويق من الدولة المنشأ عن طريق مثلا البنوك المراسلة أو وسطاء أجانب أو محليين أو عن طريق التكنولوجيا المتطورة[12]. وهو هدف التوزيع الذي يسخر كل الوسائل والقنوات لإيصال الخدمات المصرفية إلى العملاء. أما إذا انتقلت إدارة البنك كلها أو بأحد فروعها إلى السوق الدولي المستهدف فإن لها أن تختار القناة التي تناسب البيئة التسويقية للدولة المضيفة من فتح فروع أو استخدام التكنولوجيا المناسبة والمتطورة لتقديم خدماتها.

4- الترويج الدولي للخدمة المصرفية

لا يكفي أن يقدم المصرف خدمات بمواصفات ذات جودة عالية، وتسعيرها بسعر معقول وتوفرها في قنوات التوزيع المناسبة، بل لابد من التعريف بهذه الخدمة وإقناع العملاء بها، وتذكيرهم من وقت إلى آخر بجودتها وبمزاياها، وذلك بالترويج لها والذي يتضمن مجموعة من الأساليب تعرف بالمزيج الترويجي التي لا تختلف عن الأساليب التي يستخدمها البنك في سوقه المحلي، إلا أنه لابد عليه التركيز في اختيار الرموز والمعاني التي لها علاقة بلغة وثقافة الدولة المضيفة وجميع المظاهر الاجتماعية، والاقتصادية والتشريعية وغيرها التي تحدد المظهر الترويجي الأكثر ملائمة والأكثر توضيحا وإقناعا بخدمته لعملائه[13].

5- العناصر المستحدثة في المزيج التسويقي الدولي للخدمات المصرفية

وتتمثل العناصر المستحدثة في المزيج التسويقي الدولي للخدمات المصرفية في الآتي:[14]

- مقدم الخدمة ويعرف مقدموا الخدمة بأنهم: " مجموعة الأفراد المشاركين في تقديم الخدمة للزبون ولهم تأثير على مدى تقبل الزبون للخدمة".

- العمليات وتعرف عملية تقديم الخدمة بأنها: " الكيفية التي يتم من خلالها تقديم الخدمة المصرفية، وتضم السياسات، الإجراءات المتبعة من قبل المصرف لضمان تقديم الخدمة للعملاء، إضافة إلى نشاطات وبروتوكولات أخرى مثل المكننة وتدفق النشاطات وغيرها".

- الدليل المادي والذي يتضمن عناصر البيئة المادية، السلع وأشياء أخرى ملموسة تسهل عملية تقديم الخدمة وتغير السلوك الشرائي للعميل. فإن كانت الخدمة ذاتها غير ملموسة فإن للدليل المادي الدور الفعال في الحكم على جودتها وعلى المصرف، وعليه فإن له من الانعكاسات النفسية الايجابية التي تحسن من الصورة الذهنية للمصرف لدى العميل.

ثالثا: تجربة التسويق الدولي في بعض المصارف

I- تجربة بنك أوف أمريكا

يعد بنك أوف أمريكا الذي تأسس سنة 1929 نتيجة اندماج بين مصرف ايطاليا الذي أسسه أماديو جيانيني في سان فرانسيسكو سنة 1904 وبنك أوف أمريكا لوس أنجلس، أحد أكبر المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وقد جعل استحواذ بنك أوف أمريكا على مصرف"Merril Lynch" أكبر شركة لإدارة الثروات في العالم، ولاعبا رئيسيا في سوق الخدمات المصرفية الاستثمارية، وهو ثاني أكبر شركة مصرفية قابضة من حيث حجم الأصول، كما يحتل المرتبة الحادية والعشرين منذ سنة 2013 في قائمة أكبر الشركات حسب إجمالي الإيرادات فيها، يقع مقره الرئيسي في نورث كارولينا[15]. ويتمثل مزيجه التسويقي في الآتي:[16]

1- الخدمة المصرفية: يقدم المصرف العديد من الخدمات المصرفية، ومن أهمها الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، الخدمات المصرفية الاستثمارية، التمويل والتأمين، قروض الرهن العقاري، الخدمات المصرفية الخاصة، إدارة الثروات وبطاقات الائتمان.

2- التسعير: يعتمد المصرف في تسعيره لخدماته على مبدأ تحقيق الأرباح في ظل استفادة الجميع (بنك تقليدي)، إضافة إلى سعيه لجذب أكبر قدر من العملاء، فمثلا لا توجد عمولات شهرية أو سنوية على بطاقات الائتمان المقدمة من طرفه، إضافة إلى تقديمه تخفيضات تقدر ب 1% عن استعمالها في محلات البقالة، و 2%في محطات الوقود على قيمة 1500 دولار كل ربع سنة، كما يقدم جائزة قدرها 100 دولار إذا ما اشترى العميل بقيمة 500 دولار خلال أول 90 يوم من فتح حساب لديه.

3- الترويج: يعتمد المصرف على الحملات الاشهارية والإعلانات، الملتقيات، اللافتات، الملصقات، جوائز حسب حجم التعاملات، بطاقات العميل المثالي التي توفر تخفيضات مختلفة، الإدراج في بورصة نيويورك.

4- مقدموا الخدمة: يتمتع بنك أوف أمريكا بمجموعة من الإداريين والموظفين ومندوبي المبيعات المتميزين، من ذوي الخبرات المصرفية الدولية، وخبراء القطاع المالي والاستثماري، إضافة إلى خبراء في مجال الصناعة والإعمار وغيرها، نظرا لتنوع أنشطة المصرف ومجالات عمله.

5- العمليات: يتميز بنك أوف أمريكا بمرونته في تقديم خدماته عبر كافة أنحاء العالم، إضافة إلى الوسائل التكنولوجية التي تساعد على تقديم خدمة بأكبر سرعة وأقل جهد ممكن للعميل، مثل الصيرفة الالكترونية، التي تتيح للعميل مجموعة مبتكرة وسهلة الاستخدام من الخدمات المصرفية عبر الانترنت، تستقطب أكثر من 31 مليون عميل نشط، إضافة إلى تطبيقات الهواتف الذكية التي يستعملها حوالي 16.5 مليون عميل مع توفير الدعم الفني عن طريق الانترنت أيضا.

6- الدليل المادي: يتميز المصرف ببناياته العصرية، التي تحتوي على كل وسائل الراحة إضافة إلى آلاته المتطورة (ثاني أكبر مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الأصول) التي تجعل العميل يدرك قيمة الخدمة وجودتها العالية المقدمة من طرف هذا المصرف، إضافة إلى حرصه على تطوير منتجاته وبنيته التحتية.

7- التوزيع: يتوفر المصرف على 5151 فرع ونافذة حول العالم يقدم من خلالها خدماته، كما أن نشاطه يمتد إلى كل الأسواق العالمية من كامل الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من 40 دولة منتشرة في كل من كندا، أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا، آسيا والمحيط الهادي إضافة إلى أمريكا اللاتينية، كما أنه يقدم مختلف أنواع بطاقات الائتمان، مع توفير حوالي 16300جهاز صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء العالم، وتعمل على مدار 24 ساعة، إضافة إلى أن المصرف أبرم عدة علاقات استثمارية مع العديد من المصارف حول العالم منها ما يلي:

-مصرف باركليز في بريطانيا وجرسي، مصرف ABSA في جنوب إفريقيا، مصرف بي أن بي باريبا في فرنسا، مصرف BNL في ايطاليا، المصرف الألماني في ألمانيا واسبانيا، مصرفUkrSirbbank في أوكرانيا، مصرف TEB في تركيا، مصرف سكوتي في كل من كندا، البيرو، الشيلي، ومنطقة الكاريبي، الباهاماس، جزر العذراء البريطانية، جزر كايمان، جمهورية الدومينيكان، غرينادا، جامايكا، بورتو ريكو، وغيرها، مصرف ويست باك في استراليا ونيوزيلندا، مصرف التعمير الصيني في الصين (باستثناء هونغكونغ)، بانكو سانتاندر في المكسيك.

كما حاز المصرف على العديد من الاعترافات أو الجوائز منها:

-جائزة أفضل مصرف لإدارة النقد في أمريكا الشمالية من طرف مجلة غلوبال فاينانس للسنة الخامسة على التوالي2015 – 2011

-جائزة أفضل خدمة عملاء من طرف جي دي باور لمراكز الاتصال المعتمدة للسنة الرابعة تواليا - 2012 2015،

-اختيار بنك أوف أمريكا كأفضل شركة للخدمات المالية من طرف مجلة ذا بانكر في أكتوبر 2014 ،

-جائزة أفضل مصرف في خدمات الخزانة في أوروبا من طرف مجلة EMEA المالية لسنة 2014 ،

-جائزة أفضل حملة تسويق رقمية للسنة الثانية تواليا 2014 - 2013 ،

-جائزة أفضل استخدام لتكنولوجيا المعلومات في البيع بالجملة والعمليات المصرفية من طرف مجلة التقنية المصرفية لسنة 2013 ،

-جائزة مصرف الاستثمار الأكثر ابتكارا من طرف مجلة ذا بانكر لسنة 2013 ،

-جائزة أفضل زيادة في رأس المال وجائزة أفضل صفقة مرتبطة بالأسهم من طرف مجلة يورو ويك لسنة 2013،

-جائزة أفضل بيت استثماري في بريطانيا، وأفضل مصرف استثماري في كولومبيا وكوريا من طرف مجلة يورومونى لسنة 2013 ،

-حصل بنك أوف أمريكا أوروبا لخدمات البطاقات على جائزة أفضل مثال للخدمة المتميزة في حفل توزيع جوائز أعضاء في أوروبا لسنة 2011 ، شهادة على خدمة العملاء الاستثنائية التي يقدمها،

وقد حقق بنك أوف أمريكا معدلات نمو عالية وأرباح معتبر منذ إنشائه، بسبب اعتماده على تسويق مصرفي يتميز بالعصرنة والابتكار في جميع جوانبه، والجدول التالي يوضح تطور عمل بنك أوف أمريكا:

الجدول رقم « 01 » : تطور عمل مصرف بنك أوف أمريكا BofA الوحدة :مليار دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإيرادات التشغيلية	66.83	74	121	111.3	93.45	84.23	89.80	85.11
الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب	21	4.42	4.36	(1.32)	(0.23)	3.07	17.03	7.72
أرباح إجمالية	15	4	6.27	(2.23)	1.44	4.18	11.43	4.83
أرباح صافية	14.8	2.55	(2.20)	(3.59)	0.085	2.76	10.08	3.78
إجمالي قيمة الأصول	1602	1844	2443.2	2439.6	2296.3	2210	2102.2	2104.5
إجمالي الودائع	717.1	883.1	981	988.5	1035	1047	1089	1124

المصدر : اعتمادا على تقارير المصرف السنوية . 2014 - 2007 على الموقع الالكتروني:

http://investor.bankofamerica.com/phoenix.zhtml?c=71595&p=irol-reportsannual, 18/04/2015, 09:00.

يتضح من الجدول السابق أنه بالرغم من تراجع أداء بنك أوف أمريكا إلا أنه قد حقق نتائج جيدة جدا نظرا للظروف السائدة أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد حقق المصرف أرباحا إجمالية بلغت 4 مليار دولار سنة 2008 ثم ارتفعت هذه الأرباح بحوالي % 57 لتبلغ6.27 مليار دولار، وبالرغم من أن المصرف سجل خسائر بقيمة 2.2 مليار دولار سنة 2009 و 3.59 مليار دولار سنة 2010 ، وذلك نتيجة لحالة الشك والتخوف لدى المتعاملين الاقتصاديين بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى المصاريف التي استحوذ بها على العديد من المصارف والشركات التي انهارت خلالها، فإنه عاد بعدها لتحقيق الأرباح فبلغت الأرباح الإجمالية 1.44مليار دولار سنة 2011 والأرباح الصافية بلغت 85 مليون دولار، واستمرت في الزيادة لسنوات 2012 و 2013على التوالي لتصل إلى10 مليار دولار وذلك نتيجة لعودة المؤسسات والمصارف التي استحوذ عليها أثناء الأزمة إلى تحقيق الأرباح إضافة لاعتماده على منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، كما أن قيمة الأصول الإجمالية للمصرف قدرت بقيمة 1602 مليار دولار سنة 2008، وتواصل ارتفاعها إلى أن بلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 بقيمة 2439.6 مليار دولار، ثم تراجعت قليلا بسبب اتجاه المصرف لاستخدام التكنولوجيا بصورة كبيرة، خاصة في مجال الصيرفة الالكترونية، الأمر الذي يعكس النتائج الايجابية وتطور عمل هذا المصرف على النطاق العالمي كما أن هذا الاستثمار ساهم في ارتفاع قيمة الودائع لديه، فقد ارتفعت من 833.1مليار دولار سنة 2008 بصفة مستمرة وبمعدل سنوي تراكمي بلغ أكثر من 4% لتصل إلى 1124 مليار دولار سنة 2014[17].

حقق بنك أوف أمريكا كل هذه النتائج بفضل إتباعه لنشاط تسويقي مصرفي جيد من حيث جودة الخدمات المصرفية المقدمة وتنوعها، والنشاط الترويجي الكبير الذي يقوم به، إضافة إلى قنواته التوزيعية الموزعة على جميع أنحاء العالم، مع حرصه على خدمة عملائه بأكبر درجة من المرونة والسرعة ومحاولة استقطاب أكبر عدد من العملاء الجدد، خاصة عن طريق استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتطوير المستمر لأساليبه التسويقية بصفة عامة.

II- تجربة مصرف لندن والشرق الأوسط

يعد مصرف لندن والشرق الأوسط من أكبر المصارف الإسلامية في أوروبا، وهو مصرف مستقل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يقع مقره الرئيسي في لندن، حصل على تصريح من هيئة الخدمات المالية في 05 جويلية 2007[18]. ويتمثل مزيجه التسويقي في الآتي:

1- الخدمة المصرفية: يقدم المصرف العديد من الخدمات والمنتجات الإسلامية، ومن أهمها المضاربة، المرابحة، الإجارة، المشاركة التمويل العقاري، التأجير التمويلي، إدارة الأصول والأسواق المالية الإسلامية، توفير حسابات الودائع مضمونة من طرف الحكومة البريطانية.

2- التسعير: يعتمد المصرف في تسعيره لخدماته على ضوابط الشريعة الإسلامية البعيدة عن الربا (الفائدة)، أي أنه يقدم خدمات مقابل عمولة، إضافة إلى الاستثمار مع المشاركة في الربح والخسارة.

3- الترويج: يعتمد المصرف على الحملات الاشهارية والإعلانات، الملتقيات، اللافتات، الملصقات، الإدراج في بورصة دبي وغيرها.

4- مقدموا الخدمة: يتمتع مصرف لندن والشرق الأوسط بمجموعة من الإداريين والموظفين ومندوبي المبيعات المتميزين، من ذوي الخبرات المصرفية الدولية، وخبراء القطاع المالي الإسلامي.

5- الدليل المادي: يتميز المصرف ببناياته العصرية، التي تحتوي على كل وسائل الراحة إضافة إلى آلاته المتطورة التي تجعل العميل يدرك قيمة الخدمة وجودتها العالية المقدمة من طرف هذا المصرف، إضافة إلى حرصه على تطوير منتجاته وبنيته التحتية.

6- العمليات: يتميز مصرف لندن والشرق الأوسط بمرونته في تقديم خدماته، إضافة إلى الوسائل التكنولوجية التي تساعد على تقديم خدمة بأكبر سرعة وأقل جهد ممكن للعميل، مثل الصيرفة الالكترونية، التي تتيح للعميل فتح الحسابات أو طلب مختلف الخدمات مع توفير الدعم الفني عن طريق الانترنت.

7- التوزيع: يتوفر المصرف على الكثير من الفروع والوكالات في بريطانيا، إضافة إلى أن له فرعا في البحرين، ومكتبا تمثيليا في دبي، كما أن نشاطه يمتد إلى كل الأسواق العالمية مع التركيز على أوروبا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنه يقدم مختلف أنواع بطاقات الائتمان مع توفير العديد من نقاط التوزيع والصرافات الآلية المنتشرة في جميع أنحاء بريطانيا التي تعمل على مدار 24 ساعة، كما أن المصرف أبرم عدة علاقات إستراتيجية منها شراكة في قطاع الإجارة مع شركة ماروبيني، وشراكة للتمويل مع شركة رينانس لتمويل الأصول، كما أن له العديد من الشركات والمنشآت التابعة مثل: BLME Umbrella Fund - Management Sarlفي لكسمبورج، BLME (UK) GP Limited - في وويلز، BLME EBT في مدينة جرسي الأمريكية.

كما حاز المصرف على العديد من الجوائز منها:

-جائزة أفضل مصرف إسلامي في بريطانيا من قبل إسلاميك فاينانس نيوز لسبع سنوات على التوالي من 2008 إلى 2014.

-جائزة أفضل مزود للإجارة وأفضل صفقة تمويل تأجيري في بريطانيا من قبل إسلاميك فاينانس نيوز لسنة 2009.

-جائزة التميز المؤسسي من قبل المؤتمر العالمي للصيرفة الإسلامية لسنة 2009 .

-جائزة أفضل مدير للأصول الإسلامية في أوروبا من قبل إسلاميك فاينانس نيوز2013 – 2014.

-جائزة أفضل مصرف إسلامي في أوروبا في الحفل السنوي لجوائز يورومني للصيرفة الإسلامية لسنة 2013و2014 .

-جائزة التميز للمساهمة المتميزة في التمويل الإسلامي في قمة لندن للصكوك لسنة 2014.

-جائزة أفضل مؤسسة إسلامية في بريطانيا من قبل مجلة غلوبال فاينانس لسنة 2010 و 2014 وفي أوروبا لسنة 2015.

وقد حقق مصرف لندن والشرق الأوسط معدلات نمو عالية وأرباح معتبرة منذ إنشائه، والجدول التالي يوضح تطور عمل مصرف لندن والشرق الأوسط:

الجدول رقم « 02 » : تطور عمل مصرف لندن والشرق الأوسط BLME

الوحدة :مليون جنيه إسترليني

السنوات	2007 (5 أشهر)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإيرادات التشغيلية	9.3	28.1	30.3	40.4	43.0	52.5	56.0	61.7
الأرباح التشغيلية قبل مخصصات انخفاض قيمة الأصول	0.33	5.3	2.1	3.97	4.35	7.3	8.2	12.6
الأرباح التشغيلية قبل الضرائب	0.336	4.4	(18.8)	5.01	(10.8)	5.5	6.1	8.1
أرباح إجمالية	0.171	2.3	(13.2)	3.5	(8.9)	3.8	4.3	6.7
أرباح صافية	/	(3.0)	(10.7)	2.6	(8.9)	4.5	5.0	7.8
إجمالي قيمة الأصول	298	872	759	712	807	1039	1234	1400
إجمالي الودائع لأجل	108	599	501	435	540	748	936	1053
إجمالي الودائع المميزة	/	/	/	11.7	40	236	270	427

المصدر : اعتمادا على تقارير المصرف السنوية . 2014 - 2007 على الموقع الالكتروني:

https://www.blme.com/investor-relations/financial-results, 02/04/2015, 16:00.

يتضح من الجدول السابق أن مصرف لندن والشرق الأوسط قد حقق نتائج جيدة جدا في ظل الأزمة المالية العالمية، والسبب الرئيسي في ذلك هو إتباعه لضوابط الشريعة الإسلامية وابتعاده عن المعاملات المحرمة من ربا وغرر وانعدام الأخلاق الاقتصادية، والتي تشكل في مجملها أسباب تلك الأزمة، فقد حقق المصرف أرباحا إجمالية بلغت 2.3 مليون جنيه إسترليني سنة 2008 بعدما حقق 171 ألفا في2007 وبالرغم من أن المصرف تكبد خسائر بقيمة 13 مليون جنيه إسترليني سنة 2009 ، وذلك نتيجة لحالة الشك والتخوف لدى المتعاملين الاقتصاديين بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، فإنه عاد بعدها لتحقيق الأرباح فبلغت الأرباح الإجمالية 3.5 مليون جنيه إسترليني سنة 2010، والأرباح الصافية 2.6 مليون جنيه إسترليني، واستمرت في الزيادة لتصل إلى 7.8 مليون جنيه إسترليني سنة 2014 ، وذلك نتيجة لاتخاذ إدارته للعديد من

الإجراءات لتحسين الحوكمة وإدارة المخاطر ومواكبة التغيرات الرقابية، إضافة إلى اعتماده على منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، كما أن قيمة الأصول الإجمالية للمصرف قدرت بقيمة 872 مليون جنيه إسترليني سنة 2008 ، ثم انخفضت بنسبة 13% و 6% لسنتي 2009 و 2010 تواليا، وهذا نتيجة الخطوات التي اتخذت لإعادة تنظيم موارد السيولة المتوفرة لخدمة العملاء، ثم عادت هذه الأصول للارتفاع بشكل مستمر لتصل إلى 1400مليون جنيه إسترليني سنة 2014 ، الأمر الذي يعكس النتائج الايجابية وتطور عمل هذا المصرف على النطاق العالمي، كما أن هذا الاستثمار ساهم في ارتفاع عدد المودعين بصفة مستمرة وبمعدل سنوي تراكمي بلغ 300% بين سنتي 2009 و 2014 ليصل عددهم إلى5587 مودع، وهو ما يعكس نجاعة السياسة التسويقية التي يعتمدها والثقة المتزايدة فيه، الأمر الذي ساهم في ارتفاع قيمة الودائع لديه، فقد ارتفعت قيمة الودائع لأجل سنة 2008 لتصل إلى حوالي 600 مليون جنيه إسترليني، واستمرت في الارتفاع إلى أن بلغت 1053مليون جنيه إسترليني سنة 2014 أي بمعدل نمو سنوي تراكمي يقدر ب 12% ، ويضاف إلى كل هذا نجاح مصرف لندن والشرق الأوسط في تطوير وابتكار خدمات إسلامية جديدة ساهمت في نجاحه، فبعد إطلاق خدمة حساب الوديعة المميزة ارتفع إجمالي قيمتها من 11.7 مليون جنيه إسترليني سنة2010 إلى 427 مليون جنيه إسترليني سنة 2014 ، أي بمعدل نمو سنوي تراكمي بلغ أكثر من. 200% كل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على نجاح مصرف لندن والشرق الأوسط في تسويق خدماته مع احترام ضوابط الشريعة الإسلامية، ما مكنه من تفادي الانهيار أثناء الأزمة المالية العالمية كما حصل مع أكبر المصارف، وجعله أكبر مصرف إسلامي في أوروبا، ومن بين أكبر 25 مصرفا في العالم[19].

III- تجربة مجموعة سامبا المالية

تنحدر مجموعة سامبا المالية من فرع افتتحه سيتي بنك أولا في جدة سنة 1955 ثم في الرياض سنة 1980 بحصة أغلبية سعودية، وفي 31 أكتوبر 2003 ينتقل البنك إلى الإدارة المحلية الكاملة بتسمية مجموعة سامبا المالية. ليتوسع عمله ويصبح من أهم المؤسسات المالية في الشرق الأوسط. ويعد سامبا البنك الأول والرائد في تقديم الخدمات والحلول البنكية الجديدة والمتطورة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنها: الخدمات المصرفية الخاصة الذهبية والماسية، الهاتف المصرفي، تأمين وقاية الائتمان، التأمين المرتبط بالمدخرات، الإيداع النقدي باستخدام الصراف الآلي، البطاقات الائتمانية الإسلامية، تمويل نقدي عن طريق المرابحة والكثير من الخدمات الأخرى التي كان سامبا سابقا في تقديمها[20]، وفقا لمزيج تسويقي متكامل ويتمثل في الآتي:[21]

1- التسعير: يعتمد البنك في تسعيره لخدماته على ضوابط الشريعة الإسلامية البعيدة عن الربا (الفائدة)، أي أنه يقدم خدمات مقابل عمولة، إضافة إلى الاستثمار مع المشاركة في الربح والخسارة في السوق الدولي والمحلي على حد سواء.

2- الترويج: يسعى بنك سامبا دوما على الحفاظ على القيم المتأصلة في مبادئ الشريعة الإسلامية، لذا فهو يعتمد على الحملات الاشهارية والإعلانات، اللافتات، الملصقات.

3- مقدموا الخدمة: يتمتع بنك سامبا بمجموعة من الإداريين والموظفين ومندوبي المبيعات المتميزين، من ذوي الخبرات المصرفية الدولية، وخبراء القطاع المالي الإسلامي.

4- الدليل المادي: يسخر بنك سامبا كل وسائل الراحة والآلات المتطورة التي تجعل العميل راض عن خدماته، وقد حاز البنك على مجموعة من الجوائز المحلية والعالمية التي تمنحها كبرى المطبوعات والمنظمات المالية على مستوى العالم، وذلك لما يوفره لعملائه من خدمات ومنتجات بنكية عالمية المستوى.

5- العمليات: يتميز بنك سامبا بمرونته في تقديم خدماته، إضافة إلى الوسائل التكنولوجية التي تساعد على تقديم خدمة بأكبر سرعة وأقل جهد ممكن للعميل، مثل الصيرفة الالكترونية، التي تتيح للعميل فتح الحسابات أو طلب مختلف الخدمات مع توفير الدعم الفني عن طريق الانترنت.

6- التوزيع: يمتلك بنك سامبا شبكة عمليات واسعة في المملكة السعودية (72 فرعا، 33 مركز حوالات مالية سبيدكاش، 496 صراف آلي في المملكة، 26 مركز لخدمة السيدات، سامبا فون، سامبا موبايل، موقع سامبا على الانترنيت) وفي أرجاء العالم، فمن مجرد مكتبا تمثيليا إلى بنك مرخص وكامل الخدمات في العالم، ومن بين الأسواق الدولية التي استهدفها الآتي:

- دبي: حيث افتتح سامبا أول فرع متكامل له في دبي سنة 2008 بعد حصوله على رخصة مزاولة الأعمال المصرفية بفرع واحد.

- قطر: افتتح سامبا فرعه الأول في الدوحة سنة 2010 بعد أن حصل على رخصة بمزاولة النشاط.

- باكستان: استحوذ سامبا على حصة الأغلبية في بنك كريسنت سنة 2007 باسم بنك سامبا المحدود وزاد عدد فروعه إلى 28 فرعا في المدن الرئيسية في باكستان و28 صرافا آليا.

- لندن: افتتح سامبا فرعه الأول في لندن.

- الهند: حصل على رخصة للعمل كمؤسسة استثمار أجنبية في الهند.

وقد حقق بنك سامبا عائدات قدرها 4510 مليار ريال سعودي سنة 2013، وسجل سنة 2014 إيرادات قدرها 7.384837 (ألف ريال سعودي) بمعدل نمو 5.49% وصافي ربح قدره 5005.078 (ألف ريال سعودي) [22]وعليه فإن انتشار فروع ومكاتب بنك سامبا تمكن عملائه من الاستفادة من الخدمة نفسها في مختلف أنحاء الأسواق الدولية المستهدفة.

IV- تجربة HSBC

HSBC اختصار لعبارة شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المالية (The Hongkong and Shanghai Banking Corporation) وهو عبارة عن اتحاد مجموعة كبيرة من البنوك في بريطانيا وتأسس سنة 1865، ويعتبر بنك HSBC من البنوك التقليدية التي لها نوافذ في المنتجات الإسلامية المنتشرة عبر أنحاء العالم (74 دولة في العالم) [23]، وعليه فإن خدماته تتنوع بين الخدمات التقليدية التي تعتمد على

الفائدة، والخدمات المصرفية الإسلامية التي تعتمد في تسعيرها على مبادئ الشريعة الإسلامية أي العمولة والمشاركة في الربح والخسارة. ويقدم البنك خدماته حول العالم من خلال فروعه، ومن أهم الأسواق الدولية المستهدفة الآتي: أمريكا، اندونيسيا، بروناي، بنجلاديش، الجزائر، لبنان، الإمارات، سلطنة عمان، قطر، مصر، البحرين، الكويت، السعودية، الأردن، فلسطين، فرنسا، البرازيل، المكسيك، الهند[24].

خاتمة

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا واستجابة للتطورات الدولية والمحلية، وتتمثل أهم تلك التطورات في التطورات التكنولوجية، عالمية الأسواق المالية، التحرير المالي والمصرفي وتزايد الأزمات وغيرها، كل هذا في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية في هذا القطاع مع السعي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وظهور الكيانات المصرفية العملاقة. وما كان للبنوك أن تواكب هذه التطورات إلا بانتهاج أساليب التسويق الدولي، الذي يمكنها من تحليل عوامل ومتغيرات بيئة الأعمال المحلية والدولية على حد سواء، فإن لم يفكر البنك المحلي في استهداف السوق الدولية فالبنك الأجنبي فكر واستهدف سوقه ليأخذ من حصته السوقية المحلية، لذا فقد أصبح على عاتق وظيفة التسويق مهمة جذب العملاء والحفاظ عليهم أمام منافسة دولية. وعليه فإن للتسويق الدولي للخدمات المصرفية دورا مهما في مواجهة ومواكبة التطورات العالمية الراهنة ومعالجة الإختلالات التي قد تحصل في النظام المصرفي كما حدث في آخر أزمة مالية عالمية والتي كان سببها الخدمة المصرفية.

وحتى يتمكن البنك من جذب العملاء سواء كانوا مودعين أو مقترضين ومواجهة كل تلك التطورات لابد من التركيز على عناصر المزيج التسويقي الدولي للخدمات المصرفية، لأنه يبدأ من تحديد الخدمة المصرفية المناسبة لكل سوق دولي مستهدف وتطويرها واستحداثها ومن ثم تسعيرها، ليتم توزيعها والترويج لها الأمر الذي يستدعي كفاءات بشرية مدربة على فن التسويق الدولي وكيفية التعامل مع العملاء. وهذا ما حدث في البنوك محل الدراسة، حيث أنها تمكنت من مواجهة كل التطورات العالمية والتي كان أقواها وآخرها الأزمة المالية العالمية، لتحقق بذلك أرباحا معتبرة وذلك بفضل انتهاجها لأساليب التسويق الدولي والتركيز على تطوير خدماتها معتمدة في ذلك على التكنولوجيا المتطورة بما يتماشى والأسواق الدولية التي تستهدفها من خلال المزيج التسويقي المناسب. فقد سمح لها تنوع الأسواق الدولية التي يختلف تأثرها بالأزمة من سوق إلى آخر من تشكيل محفظة تتوزع فيها المخاطر وتزيد من عوائدها.

الأشكال:

الشكل رقم « 01 » : أشكال دخول البنوك للأسواق الدولية

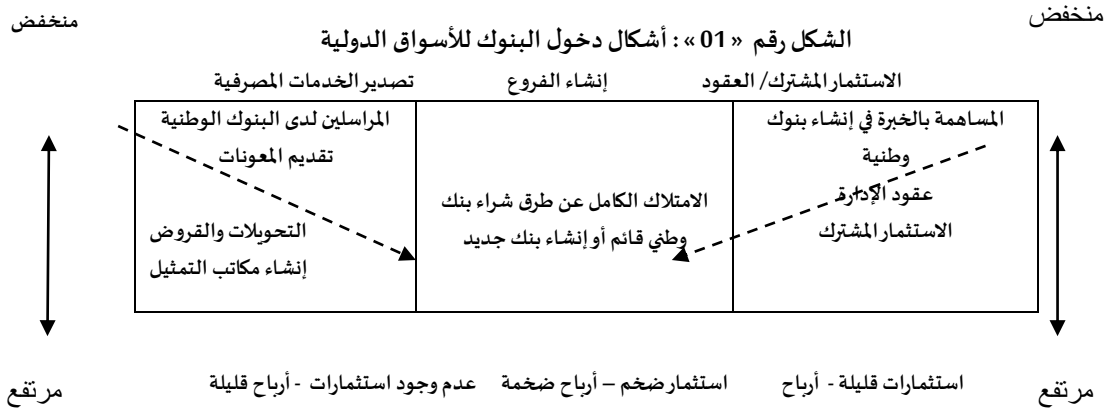

المصدر: سامر بطرس جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2008، ص: 155.

الاحالات والمراجع:

1- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004-2005، ص ص: 27-52.

2- رابح عرابة، " دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك النامية: مع الإشارة إلى حالة مصر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، السداسي الأول، 2009، ص: 198.

3- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات المصارف الشاملة، مكتبة الشفري، القاهرة، 1998، ص: 286.

4- Marie Cammille Debourg et autre, pratique du marketing, édition Berti, Alger, 2éme édition, 2004, p : 385.

5- فريد النجار، إدارة منظومات التسويق العربي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص: 543.

6- سامر جلدة أسامة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2011، ص ص: 154-156.

7- أحمد بوشنافة،كريمة حاجي، " الضوابط الشرعية للمزيج التسويقي المصرفي الإسلامي" ، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ، ص ص: 12-19.

8- زيدان محمد، دريس رشيد، " متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلفن يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص: 412.

9- وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 220-221.

10- علي عبد الرضا الجياشي، التسعير: مدخل تسويقي، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الطبعة الثانية،2004، ص: 17.

11- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق، 2005، ص: 264.

12- بديع جميل قدو، مرجع سابق، ص ص: 309- 310.
13- هاني حامد الضمور، مرجع سابق، ص ص: 296- 297.
14- أحمد محمود الزامل وآخرون، تسويق الخدمات المصرفية، دار إثراء، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 119-121.
15- على الموقع الإلكتروني: http://about.bankofamerica.com/en-us/our-story/our-history-and-heritage.html, 17/04/2015, 08:00.
16- على الموقع الالكتروني للمصرف: https://www.bankofamerica.com, 17/04/2015, 10:00
17-Bank Of America, "Annual Reports for The Years 2007-2014". On The Web Site:
http://investor.bankofamerica.com/phoenix.zhtml?c=71595&p=irol-reportsannual, 18/04/2015, 09:00
18 - على الموقع الإلكتروني: https://www.blme.com/about-blme/history, 01/04/2014, 08:00.
19- BLME, "BLME is ranked top 25 banks in the world for soundes Capital-Asset and BIS rastios, On the Web Site:
https://www.blme.com/media/1314/blme-ranked-in-top-25-banks-in-the-world-capital-asset-and-bis-ratios-final-03-08-12.pdf; 02/04/2015, 17:00.
20 - " تاريخنا" ، على الموقع الإلكتروني: http://www.samba.com/ar/about-us/our-group/history.html , 05/04/2015, 22:00.
21- نفس المرجع السابق.
22- على الموقع الالكتروني:
http://www.gulfbase.com/ar/ fact-sheet-samba-finnancial-group-samba-47-20-39?vew= ,05/04/2015, 22:00.
23- على الموقع الالكتروني: http://www.alborsanews.com/2014/09/30/ ,05/04/2015, 22:00.
24- على الموقع الالكتروني: ar.wikipedia.org/wiki ,05/04/2015, 22:00

جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية

بن بخمة سليمان
أستاذ مساعد
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
slimane18@yahoo.fr

برحال عبد الوهاب
أستاذ مساعد
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
b_abdelouahab@yahoo.fr

ملخص:

تحاول هذه الدراسة بصورة واضحة إلى اختبار التقارب الحاصل بين النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) فيما يخص الإطار التصوري للمعلومة المحاسبية وتقصي مختلف الخصائص النوعية المتعارف عليها لهذه المعلومة والمعتمدة في عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، هذه الدراسة خلصت في النهاية إلى إبراز الدور الايجابي لعملية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية داخل النظام المحاسبي المالي من خلال التحسين السريع لنوعية المعلومات من اجل عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستخدمين والرقابة الداخلية للكيانات وتقديم مؤشرات صادقة وشفافة عن الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير الحاسبة الدولية ، المعلومة المحاسبية، المعلومة المالية، الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

Abstract:

La présente étude a pour but d'examiner la convergence entre le systeme comptable financier (SCF) et les normes comptables internationales (IAS/IFRAS) en matière de cadre conceptuelle de l'information comptable et mesurer l'existence des caractéristiques qualitatifs reconnue et exiger dans l'application des normes comptables internationale, cette étude aboutit a la conclusion que l'adoption des nouvelles normes internationales de comptabilité dans le nouveau systeme comptable financier est susceptible d'améliorer la qualité de l'information aux fins de prise de décisions pour les utilisateurs et de contrôle des entités et fournier des index fiables et transparents sur l'économe algérien

Key Words: Système comptable financier, Normes Comptables Internationales, Information Comptable Information financière, les caractéristiques qualitatifs de l'information financière.

مقدمة:

تهدف المحاسبة المالية المعاصرة باعتبارها نظام للمعلومات إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية مفيدة لمختلف الأطراف المهتمة من اجل عملية اتحاد القرار، حيث أنها وباختلاف مصادرها تحمل قدر من المنفعة النسبية التي تتباين في درجة إشباعها لمختلف الفاعلين في الساحة الاقتصادية والمهتمين بوضعية الكيان الاقتصادي في حد ذاته، وقد ازدادت أهمية ودور المعلومة المالية نتيجة للتحولات الكبيرة التي أصبح يعرفها الاقتصاد العالمي،سواء من خلال التمركز المحوري للأسواق المالية في قلب العمليات الاقتصادية العالمية وبروز نوع من إخلال للتوازن لصالح المال وعملياته وكدا زيادة الترابط بين مختلف الاقتصاديات العالمية مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات والعمليات المالية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية، وبالتالي أصبحت المعلومة المالية وإشكالية تباينها بين الاقتصاديات والأقطار مشكلة تستدعي نوع من التوافق المنهجي لمختلف المعاير التي تبنى عليها عملية إنتاجها، ومن هنا برزت المعايير المحاسبية الدولية التي أحدثت ثورة في عالم المحاسبة من خلال اقترابها من العالمية وحتمية تكيف الأنظمة المحاسبية المتأخرة معها في إطارها العالمي من اجل توحيد المعالجة المحاسبية لمختلف الإحداث الاقتصادية، ومن هذا المنطلق وجدت الجزائر نفسها ولو بصورة متأخرة أمام حتمية تدعيم إصلاحاتها المالية بإصلاحات محاسبية ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة، حيث تم إصدار القانون 11/07 بتاريخ 25نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي يعتبر خطوة إيجابية ومهمة في عملية الإصلاح المالي والذي استمدت نصوصه ومواده القانونية من المعايير الدولية من اجل إحداث تقارب نسبي معها مع وجود خصوصية جزائرية نتيجة البيئة الاقتصادية الجزائرية.

إشكالية البحث:

نحاول في هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية : **ما هي تجليات التوافق بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص الإطار التصوري للمعلومة المحاسبية ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول في هذا البحث التعرض للنقاط الآتية:

1. الإصلاح المحاسبي في الجزائر.
2. نظام المعلومات المحاسبي والمحاسبة المالية.
3. المعلومة المالية وخصائصها.
4. مزايا التقارب التصوري للمعلومة المالية على الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الموضوع المعالج في إيضاح اطر التقارب والتوافق التي تم اعتمادها في النظام المحاسبي المالي(SCF) ومدى توافقها مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) فيما يخص الإطار التصوري للمعلومة المحاسبية، سواء من خلال مراحل إنتاجها أو طرق الإفصاح عنها وما مدى استقائها لمختلف الشروط والخصائص والمعايير المتعارف عليها .

هدف البحث:

تهدف هذه المداخلة إلى توضيح آليات التقارب الموجودة بين المعالجة المفاهمية المعتمدة ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) فيما يخص إنتاج المعلومة المالية والإفصاح عنها وفق الخصائص المتعارف عليها ومقارنتا مع الإطار التصوري المعتمد من طرف المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، كما سنتطرق لأهم التحديات المعوقات التي قد تحد من جودة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية.

1. الإصلاحات المحاسبية في الجزائر:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر المخطط المحاسبي الذي كان يستخدمه المستعمر إبان فترة الاستعمار (المخطط المحاسبي العام) (PCG 1957)والذي امتد استخدامه حتى سنة 1973، ونتيجة للمرجعية الفكرية المبنية على الفكر الرأسمالي لهذا المخطط وتماشيا مع التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية من خلال تبني التوجه الاشتراكي الذي استدعى إصلاحات جذرية في المعالجة المحاسبية وفق التوجهات الجديدة . وقد برزت بوادر للإصلاح المحاسبي تحت إشراف وزارة المالية ابتدأ من سنة 1969 وفق ما نصت عليه الفقرة 19 من قانون المالية لسنة 1970 التي قامت بتنصيب المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC)سنة 1971الذي بدوره اشرف على أول عملية إصلاح من خلال الدور الذي قامت به لجنة التوحيد المحاسبي وهذا من خلال المرسوم 75-35 المؤرخ فـ 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط الوطني المحاسبي (PCN)الذي دخل حيز التطبيق سنة 1976، وقد كان يحتكم إلى مرجعية المخطط المحاسبي الفرنسي مع توجهات متعلقة بالخيار الاقتصادي للدولة الجزائرية في تلك الفترة (الاقتصاد الموجه)، وقد ارتكز هذا المخطط على ثلاث توجهات أساسية : [1]

- المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يكون متماشي مع توجهات الاقتصاد الموجه وليس مرجعية السوق.
- المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يكون دو مرجعية اجتماعية وليس رأسمالية .
- تخصيص المحاسبة وجعلها في خدمة الجميع (الإفراد، المسيرين.....الخ).

لكن ومع التطور الحاصل في الساحة العالمية أصبح المخطط المحاسبي الوطني عاجزا على مسايرة الأحداث العالمية، "حيث تعرف الجزائر تغيرات جذرية في كافة المجالات، و خاصة في مجال تنظيم و توجيه الاقتصاد الوطني كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، و كذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التغيرات المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية و إفرازات العولمة"[2]، وبالتالي أصبحت عملية الإصلاح المحاسبي حتمية واقعية تفرضها الظروف المعاشة في ظل ما أصبح يؤشر عليه بعولمة المحاسبة وغيرها من اطر العولمة التي أصبحت تمس العديد من الجوانب، ومن هنا بدأت توجهات الإصلاح المحاسبي منذ سنة 2001 بمشاركة مجموعة من الخبراء الفرنسيين وتحت إشراف المجلس الأعلى للمحاسبة . (CNC)والتي انتهت سنة 2007 من خلال الصياغة النهائية للنظام المحاسبي المالي (SCF) كثمرة لجهود الإصلاح التي تبنتها الجزائر في ظل التوجه الدولي لتوحيد الممارسة المحاسبية وفق معايير دولية موحدة، هذا النظام دخل حيز التطبيق ابتدأ من سنة 2010 والذي كان ثمرة

لجملة من جهود الإصلاح ومطالب مختلف الفاعلين الاقتصاديين من اجل توفير قواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة ومحاولة التكيف مع المعايير المحاسبة الدولية في عملية تلبية الاحتياجات و المتطلبات من المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة وهذا وفق التوجيهات التي جاء بها القانون 07-11 الصدر في الجريدة الرسمية في عددها 74 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والمؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007،كما تعزز هذا القانون بصدور مرسوم تنفيذي جديد تحت رقم 08-156 المؤرخ بتاريخ 26ماي2008 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 27الصادرةبتاريخ 26 ماي2008 والمتضمن أحكام تطبيق القانون السابق، كما أصدرت وزارة المالية فيما بعد وبتاريخ 26جويلية2008 القرار الوزاري المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

إن صياغة نظام محاسبي مالي جزائري متوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية يعتبر خطوة ايجابية و هامة في طريق الإصلاح المالي الذي بدأته الجزائر منذ فترة التسعينيات، من خلال السعي نحو مواكبة التحولات المالية العالمية والاستفادة من مزايا انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر الذي غالبا ما تكون الضبابية المتعلقة بالنظام المالي و المحاسبي عائقا أمامه في ظل التفاوت الواضح فيما يخص المعالجات المحاسبية بين الدول المالكة الشركات رأس المال المستثمر والدول المستهدفة في النشاط الاستثماري، التي بالإضافة إلى ذلك تتميز بقيود تشريعية معقدة نوعا ما، وبالتالي أصبح النظام المحاسبي وبرغم النقائص التي تكلم عنها العديد من المختصين أفضل بكثير من سابقه،ويعود سبب الإصلاح المحاسبي في الجزائر في الأساس إلى:[3]

- تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحا.

ومن خلال هذا، فإن الجزائر قد انتهجت طريق الإصلاح المحاسبي والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)ومواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة الدولية، وهذا من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في عدده 47 والمتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF)، بحيث تعتبر المعايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي بحيث احتوى هذا الأخير على إطار مفاهيمي تصوري يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق لأول مرة، والذي يعتبر مرجعا أساسيا في عمليات المعالجة المحاسبية سواء للعمليات العادية أو الاستثنائية وكدا إعداد المعايير المحاسبية كما يسمح للممارسين بالرجوع إليه عند الحاجة وفق التطورات التي يعرفها المحيط المحلي والدولي، كما احتوى الإطار التصوري معايير الإدراج لمختلف العناصر وفق معايير محددة وكذلك طرق

التقييم والإدراج لمختلف عناصر الأصول والخصوم والأعباء والنواتج وفق مدونة حسابات مختلفة عن سابقاته وكدا تسمية لقوائم المالية الواجب نشرها و التي تكون ملزمة لمختلف الكيانات التي يشملها مجال تطبيق لهذا النظام، وعموما تكمن أهداف الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى :[4]

- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحوى الاقتصاد المعاصر.
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل معها.
- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام.
- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

2. نظام المعلومات المحاسبي والمحاسبة المالية.

1.2 المحاسبة المالية : في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أصبحت محاسبة المؤسسة التقليدية لا تفي بغرض الإعلام المالي الكافي، حيث كانت في السابق تهتم بتقديم معلومات لمختلف المستخدمين من اجل بناء سياساتهم المستقبلية،لكن ومع بروز المعايير المحاسبية الدولية وما اشتملت عليه من قواعد للتقييم والتقدير التي تحتاج إلى المحاسبة التحليلية(محاسبة التسيير)التي أصبحت حتمية في ظل اعتماد مبدأ القيمة العادلة، وبالتالي أصبحنا نتحدث عن المحاسبة المالية التي ومن خلال يتم التزاوج بين ما توفره المحاسبة العامة ومحاسبة التسيير أصبحت توفر معلومات اقتصادية جد فعالة، كما أن التوافق الحاصل على الصعيد العالمي فيما يخص تطبيق المعايير الدولية، ألزم المشرع الجزائري ومن ورائه المكلف بالإصلاح (مجلس المحاسبة) على إدراج مفاهيم المحاسبة المالية ومختلف مرتكزاتها ضمن الخطوط العريضة للنظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر مفهوم المحاسبة المالية من أهم النقاط الجديدة التي تم إدراجها ضمن المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي وهذا بحسب ما جاء في المادة 03 من القانون 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي حيث عرف الحاسبة المالية على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية،وتصنيفها، وتقيمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية "[5].كما أن التوجهات الجديدة لاستخدام المعلومة المالية ودورها قد سمح بتخطي بعض العقبات والنقائص المفاهمية التي كانت تميز المخطط المحاسبي الوطني(PCN) .

2.2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي: "هو مصطلح يصف الآلية أو النظام الذي يستخدم لتسجيل بيانات المنظمة وفق أربع مفاهيم، هي:جمع البيانات ، معالجتها، تخزينها،إعادة توثيقها إما على شكل معلومات لمستخدميها سواء داخل المنظمة أو خارجها، أو تبقى قاعدة بيانات تستخدم كأساس لنظم المعلومات الأخرى"[6] (الاستخدام الداخلي)، وقد عرف هذا المفهوم نقلة نوعية تماشيا مع مختلف التطورات الحاصلة في مجال الأعمال وتكنولوجية الإعلام والاتصال حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وهو من أهمال أنظمة

الإعلامية المعتمدة داخل منظمات الأعمال بحكم انه يلعب دور إعلام متنامي تجاه بيئة المؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية، إي أن المؤسسات مجبرة على الاعتماد على أنظمة محاسبية فعالة، وهو ما أكد عليه النظام المحاسبي المالي (SCF) في المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي 08-156 حيث يوجب على المؤسسات "الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها"[7]، إي أن المحاسبة كعملية أصبحت مؤطرة و تحتكم إلى هذا النظام الذي يقوم على مجموعة من الأجزاء والعناصر المتناسقة والتي تعمل وفق اطر وإجراءات وقواعد محددة من اجل تحقيق هدف محدد وكذا تسهيل عملية التواصل مع مختلف الأطراف، والمحاسبة كنظام تهدف إلى:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة وتمثيلها في صور بيانية أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية.
- تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما، لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستعملي هذه المعلومات.
- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من القواعد.

3.2 تعريف المعلومة المحاسبية:منذ أن أصبح الاقتصاد العالمي مرتبطا بالمال وعملياته والمعلومة المحاسبية تأخذ بعد أساسيا من حيث الأهمية، من كونها الركيزة الأساسية في تفعيل عملية الاستثمار، والمعلومة المحاسبية"هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً و شرحاً و وصفاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات"[9]،وهي من نواتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يهتم بعملية التجميع والتبويب والتسجيل لمختلف العميلات المحاسبية والأحداث الاقتصادية والمالية، وتقديمها في إطار كشوفات مالية تعبر عن واقع الإحداث المالية للمؤسسة يتم استخدامها من طرف مجموعة من المستخدمين والمهتمين بحكم أنها تكون منشورة ومتاحة للجميع،حيث تعتبر المعلومة المالية أساس الإعلام المالي الذي تقوم به المؤسسات والتي تحتكم إلى الشروط التالية:

أ. **شرط الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية:** حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي، حيث أن الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية في القوائم المالية وبصورة صادقة ودقيقة يساهم في زيادة الأطراف المنتفعة في الكيان المعني ، حيث يقوم هذا المبدأ على ضرورة " تقديم التقارير المالية للمؤسسة كافة المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات والتغيرات في حقوق مالكيها وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وعرضها "[10]، كما أن الإفصاح المحاسبي الجيد يمكن ان يدعم التقارير المالية المتعارف عليها والتقارير الإضافية وفق احتياجات الأطراف المستخدمة لها، وفي هذا المسعى نجد أن النظام المحاسبي المالي قد كرس هذا المبدأ من خلا ما تم عرضه في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وما تم تفسيره في المرسوم التنفيذي08-156 في المادة 11 منه من خلال تحديد بعض الشروط المتعلقة بالإفصاح الجيد والأهمية النسبية حيث اكد على ضرورة :[11]

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومات مهمة يمكن ان تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان؛
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة؛
- يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي قد عزز التوجه نحو الإفصاح الإعلامي، فبعدما كان إفصاح تقليدي(وقائي) يهدف الى حماية المستثمر العادي من خلال الكشوف المالية الأساسية ذات الغرض العام، أصبح اليوم يعتمد على التقارير المالية التي هي اشمل من الكشوف المالية .

ب. **شرط الصورة الصادقة:**"إن تطبيق هذا المبدأ يسمح بتفضيل القوائم التي تترجم الوضعية الحقيقية للمؤسسة عوض تلك القوائم التي تم إعدادها وفق المبادئ المتعارف عليها وتغليب تفضيل المحتوى على الشكل من خلال التركيز على إعطاء صورة اقرب ما يمكن للواقع الاقتصادي للمؤسسة"[12]، أما فيما يخص النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 قد نصت بصورة واضحة على ضرورة أن "تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة يمنح المعلومة المناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان"[13]، كما أشارت المادة وضوحا إلى ضرورة تقديم تفسيرات حول مختلف الأسباب التي يمكن ان تحول دون تقديم صورة صادقة عن الكيان حتى وان تم تطبيق القاعدة المحاسبية الملائمة، وبالتالي فإن التقيد بمبدأ الصورة الصادقة ضمن أهداف نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يعطي رؤية موضوعية وصادقة عن الوضعية المالية للكيان والتي سوف تعبر عن الواقع الاقتصادي والمالي الحقيقي من خلال تغليب المضمون على الشكل الذي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي ارتكز عليها النظام المحاسبي المالي.

ج. **شرط ثبات الطرق المحاسبية:** أي انه يجب على كل كيان ومهما كان آن يتجنب تغيير الطرق والأسس المحاسبية التي اتبعت خلال الدورات السابقة، أي أن يلتزم بنفس الطرق المحاسبية لمعتمة من قبل ومن دون تغيير أو تحريف في إعداد القوائم المالية، وان أي تغيير يمس هذه القواعد يجب أن يشار إليه، كما ان الالتزام بهذا الشرط يمكن للمؤسسة ومختلف مستخدمي المعلومات المالية من القيام بعملية المقارنة بين مختلف التقارير والمعلومات المستخرجة منها بين مختلف الدورات السابقة وتجنب عملية التظليل.

د. **شرط تغليب الجوهر على الشكل:** يعتبر هذا الشرط من أهم الشروط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري تماشيا مع آليات التوافق وتلبيتاً لمتطلبات اقتصاد السوق، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بتسجيل العمليات المحاسبية وفق نظرة اقتصادية خالصة تعتمد على مبدأ تحقيق المزايا الاقتصادية وليس من منظور الشكل القانوني .

3. الخصائص النوعية للمعلومة المالية

إن عرض التقارير المالية للمؤسسة يسمح بإظهار مختلف البيانات المالية،" حيث أن البيانات المالية هي عبارة عن عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية

ذات الأغراض العامة هو تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدواتها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية "[14] ، و هذا من خلال احتوائها على قيمة إعلامية كبيرة من جهة، أما من جهة ثانية فإن التقارير المالية تهدف ومن خلال البيانات المعروضة صلبها إلى تقديم معلومات مالية ومحاسبية عالية الجود من اجل تلبية مختلف الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، وان جودة هذه المعلومات هي في الأصل مرتبطة باحتوائها على جملة من الخصائص النوعية التي تم تحديده من طرف المعايير المحاسبية الدولية وبالأخص البيان المحاسبي رقم 2 الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية FASBسنة 1980، والذي يحدد أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومة المالية لكي تكون مفيدة، ومن أهم الخصائص النوعية للمعلومة المالية نجد:

1.3 الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية:

يمكن تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق العديد من المخارج الأساسية وذلك باختلاف وجهات النظر المعالجة لها، لكن المعلومة المالية الجيدة ترتبط بعدد كبير من الخصائص التي يمكن ترتيبها بحسب درجة أهميتها و تأثيرها على جودة هذه المعلومة، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

أ. **الملائمة:** تعبر الملاءة عن قدرة المعلومة المنتجة من طرف المحاسبة المالية والمعلن عنها في صلب التقارير المالية في تعزيز عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدميها، حيث أن المعلومة المالية المفيدة تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مختلف الأحداث التي تعرفها المنشأة، سواء الماضية منها أو الحاضرة أو المستقبلية مما يساعد المهتمين في اتخاذ قرارات اقتصادية ناجعة،واعدة تقييم مختلف القرارات التي تم اتخاذها انطلاقا من الرؤى الجديدة التي تقدمها المعلومات المالية، وفي هذا الخصوص برزت العديد من التعاريف المفسرة لهذه الخاصية ومنها نذكر:

"المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"[14]،كما عرفها مجلس معايير الحاسبة المالية FASB في البيان رقم 2 الصادر 1980 "بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية"[15]، كما يجب أن تكون المعلومة المالية الملائمة قابلة للفهم، حيث " يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد"[16]،وبالتالي فإن صفة الملائمة وبحسب التعاريف السابقة تقتضي توافر مجموعة من الشروط الأساسية والتي يمكن لها أن تجعل من القيمة الإعلامية للمعلومة المالية عالية ، وهذه الشروط تتمثل في :

- **شرط القيمة التنبؤيـة للمعلومة:**إن ملاءة المعلومة المالية وجودتها ترتبطا ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدميها،حيث أنها وانطلاقا من مخلفات الأحداث الماضية والنتائج

الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية (ربط الحاضر بالمستقبل) والمساهمة في اتخاذ القرار بناء على توقعات مستقبلية فيما يخص الكيان ونشاطاته المالية والتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل؛

- **شرط القيمة الرقابة للمعلومة (القيمة الإسترجاعية):** وهي خاصية لا تقل أهمية عن القيمة التنبؤية، حيث واعتمادا على عامل التغذية العكسية تلعب المعلومة المالية الملائمة دورا رقابياً تقييمياً فعالا لصالح المستخدمين من خلال مساعدتهم في اكتساب ميزة التغيير من خلال تصحيح مختلف التوقعات الحالية والمستقبلية، أي أنها تملك مستوى عالي من التقييم الارتدادي من جهة وتقلل من درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدميها؛
- **شرط التوقيت المناسب للمعلومة:**يقصد بهذا الشرط أن تكون المعلومة المالية ملائمة من حيث التوقيت الإعلامي لها، أي انه يجب أنتنشر "المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي انه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة"[17]، حيث يعتبر عامل الوقت في نشر المعلومة المالية من أهم الشروط في تحقيق مستويات عالية من الملاءة لهذه المعلومات، حيث أن الإعداد الجيد للقوائم المالية ونشرها في إطار زمني مناسب يسمح بإعطاء قوة إعلامية لهذه المعلومة سواء من حيث حداثتها أو من خلال توقيتها المناسب والذي يعتبر عامل مهم كثير ما ترتكز عليه القرارات الاقتصادية التي تتخذ من طرفي مستخدمي هذه المعلومات.

ب. **الموثـــوقيـــة:** تعبر الموثوقية على قدرة المعلومة المالية على كسب ثقة المستخدمين وإقناعهم بما تحتويه من مؤشرات صادقة في عملية اتخاذ القرار، وهي الخاصية الأساسية الثانية التي تمكن من تحقيق المنفعة للازمة للمعلومة المالية والاتصال المالي الهادف، وقد عرفها مجلس معايير الحاسبة المالية FASB في البيان رقم 2 الصادر 1980 على أنها" خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه"[18]. حيث أن المعلومة المالية تكتسب لثقة من الواقع الذي تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه بكل صدق وأمانة، كما أن درجة جودة المعلومة المالية التي تمتاز بالموثوقية "تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء و التحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم"[19]،كما أن توفر خاصية الموثوقية في المعلومة المالية يمر حتما بتوافر جملة من الشروط الأساسية، وهي:

- **الصدق في التعبير:** الصدق في التعبير الذي تقوم به المعلومة المالية يتمثل أصلا في وجود تطابق فعلي بين مختلف الأحداث والظواهر الاقتصادية التي عرفتها المؤسسة خلال الفترة إعداد التقارير المالية، حيث يجب أن تعكس الأرقام المحاسبية المرحلة للقوائم المالية المضمون الفعلي لمختلف الأحداث الواقعة من

دون النظر لمختلف التأثيرات الشكلية، "فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات و الأحداث الفعلية فان التقارير تكون صادقة العرض"[20].

- **الحيـــاد:** يقصد بشرط الحياد الذي يعتبر من أهم الشروط والخصائص التي يجب أن ترتكز عليها المعلومة المالية الصادقة، وحياد المعلومة المالية يعنى أن تكون خاصية الإعلام لهذه المعلومة عامة وغير موجهة بحسب افتراضات مسبقة ولصالح أطراف محددة من جهة، أما من جهة ثانية فإن شرط الحياد يتعلق كذلك بمرحلة إنتاج المعلومة، سواء في عملية اختيار بدائل القياس أو الطرق المحاسبية والإفصاح الكافي وأساليب القياس والتقدير، حيث يشترط أن تكون عملية المفاضلة بين مختلف البدائل والطرق مؤسسة على معايير الكفاءة وليس بغية تحقيق أهداف محددة مسبقا.

الشكل رقم 01: معايير جودة المعلومة المحاسبية

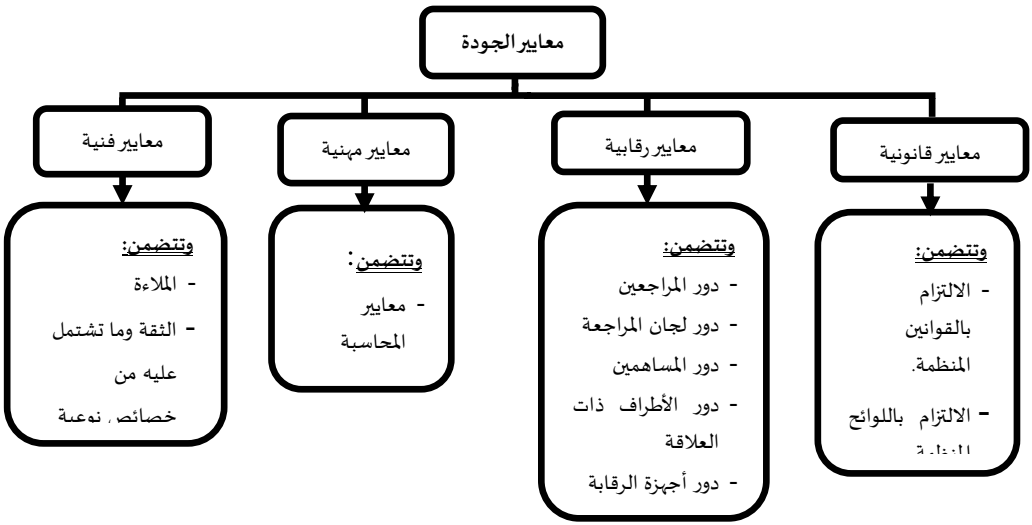

المصدر: محمد احمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة تطبيقية نظرية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية،كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول 2007، ص 23.

ج. **القابلية للتحقـق:** إن قابلية التحقق مبدأ نسبي، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.[21]

2.3 الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية:

بالإضافة للخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية التي تعتبر الأساس في جودة المعلومات المستخرجة من القوائم المالية، توجد خصائص نوعية ثانوية يؤدي توفرها في المعلومة المالية إلى تقوية الثقة بها والرفع من جودتها، ومن أهم الخصائص الثانوية نجد:

أ. **الثـــبات:** يدل الثبات على ذلك الاتساق المستمر من حيث التقيد باستخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية والطرق والسياسات المتبعة في العملية المحاسبية وغيرها من الآليات المتبعة في عملية الترحيل و العرض لمختلف الإحداث في القوائم المالية، حيث أن الثبات في استخدام تلك المبادئ والقواعد والطرق والسياسات يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية إذ أن تغيير تلك الأسس من دورة إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللا لمختلف مستخدميها التي.

ب. **القابلية للمقارنـة:** ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة إلى أخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها [22]،كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من اجل تقييم المراكز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات. كما أن صفة الثبات التي تتميز بها المعلومة المالية تعتبر الأساس في توفير خاصية القابلية للمقارنة بأكثر فعالية بحكم التناسق الكبير في المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية المتبعة خلال الدورات السابقة، وبالتالي تصبح عملية المقارنة سهلة وأكثر دلالة، ومن اجل توفر هذه الخاصية يجب توفر عنصرين أساسين: [23]

- **عنصر التوحيد**: ويقضي بتوحيد الأساليب و الطرق المتبعة في إعدادها وذلك سواء في مجالات القياس أو مجالات الإفصاح؛
- **عنصر الاتساق**: عنصر الاتساق مكمل لعنصر التوحيد، ويقضي ضرورة توفر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك في مجالات القياس والإفصاح لكي تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

إن توفر المعلومة المالية على مجمل الخصائص الأساسية والثانوية يعتبر من اكبر التحديات التي تواجها أنظمة المعلومات المحاسبية الباحثة عن التقارب و التي من واجبها تقديم هذا النوع من المعلومات وفق ما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية، وانطلاقا من هذه الحتمية فإن النظام المحاسبي المالي الجزائري ومن خلال الإطار التصوري الذي أسس عليه فقد أعطى الأولوية في العملية المحاسبية إلى تقييم الوضعية المالية للكيان الاقتصادي من خلال جملة من المؤشرات النوعية (الهيكل المالي، السيولة، القدرة على السداد،الموارد الاقتصادية) والتي تعتبر مؤشرات تحكيمية فعالة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتي يتم استخراجها في صورة معلومات مالية من القوائم المالية المنشورة، ومن اجل هذا فقد احتوى الإطار التصوري على جملة من التوجهات والشروط المتعلقة بالعملية المحاسبية والتي يؤدي الالتزام بها إلى إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، ولعلى من بين أهم المعايير الجديدة نجد معايير التقييم المعتمدة (القيمة المحينة،القيمة العادلة،قيمة الاستبدال، قيمة التحصيل، القيمة المحاسبية الصافية) والتي ترتكز على جملة من المبادئ التي تختص بالمعلومة المالية (مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الثبات في الطرق المحاسبية مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، مبدأ الصورة الصادقة) والتي تدخل كلها في إطار عملية التأسيس الفكري والتصوري من اجل بناء فكر محاسبي يؤسس لإنتاج معلومات مالية تمتاز بالخصائص النوعية المتعارف عليها،كما أن هذا النظام وبفعل التزامه بالمعايير المحاسبية الدولية فهو يوفر

جملة من الخصائص الأخرى التي تميز المعلومات المالية، حيث وبالإضافة إلى مختلف الخصائص النوعية المتعارف عليها فإن المعلومة المالية يجب أن تحتكم في عملية إخراجهاإلى جملة من الشروط التي يمكن إدراجها في خانة الصفات القاعدية ، حيث يجب أن تحتوي المعلومة على مختلف التفاصيل (الشمولية) و التي يجب أن تقدم بدقة عالية في العرض وتجنب الأخطاء في عمليات القياس والتقدير المحاسبي التي يجب أن تعالج بموضوعية متناهية وبعيدة عن كل مظاهر التحيز والتحريف ، كما أن جودة المعلومة كذلك بدرجة المنفعة التي تقدمها لمستخدميها وكد بساطة عرضها وتميزها بقابلية الفهم من طرف المستخدمين مهما اختلفت مستوياتهم المعرفية.

4. مزايا التقارب التصوري للمعلومة المالية على الاقتصاد الجزائري

إن نهج التوافق المحاسبي الذي تحتم على الجزائر انتهاجه في ظل مسايرة عولمة النشاط المالي والمحاسبة الدولية، والذي تم ترجمته من خلال النظام المحاسبي المالي الذي وان تعددت آلياته ومفاهيمه ومبادئه ومعايره الباحثة عن تحقيق اكبر توافق وتقارب ممكن مع المعايير المحاسبية الدولية ، كان يهدف وبصورة دقيقة الى توفير إطار مرجعي لإنتاج معلومة مالية حول واقع الممارسات المحاسبية والمالية المحلية ومدى توافقها مع مختلف الخصائص التي تؤشر عليها المعايير الدولية المتعارف عليها دوليا، حيث ان اكتساب المعلومة المالية لهذه الخصائص يمكن أن يكون له تأثير ايجابي داخليا وخارجيا :

1.4 جودة المعلومات المحاسبية والاقتصاد الجزائري: يمكن للمعلومات المالية المتوافق مع المعايير المحاسبية أن تقدم العديد من الإيجابيات للاقتصاد الجزائري، حيث:

- تحسين صورة الاقتصاد الجزائري ضمن المنظومة الدولية فيما يتعلق بالشفافية المالية والمحاسبية ومعايير الإفصاح وزيادة ثقة المتعاملين الداخليين والخارجين في مجمل الإحصاءات المقدمة والتي غالبا ما تقوم على مختلف المعلومات المالية القطاعية المشكلة للاقتصاد وبالتالي زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛
- تقديم معلومات صادقة وشفافة عن مختلف الوحدات المشكلة لمختلف القطاعات (المؤسسات الجزائرية) ، وهذا بفعل فعالية النظام المحاسبي المطبق والذي يستجيب إلى حد بعيد مع ما هو متعامل به في مختلف الأنظمة المحاسبية الأخرى، وبالتالي استدراج الاستثمارات الأجنبية التي غالبا ما ترتكز على نوعية المعلومات المقدمة ومدى تميزها بالقبول العام والخصائص الأخرى المتعارف عليها دوليا؛
- يمكن للمؤسسات الاقتصادية المحلية ومن خلال الالتزام بإصدار معلومات وفق المعايير الجديدة القائمة على مبدأ الإفصاح الجيد والفعال من التموقع داخل الأسواق المالية المحلية والدولية؛
- تساعد عملية الالتزام بمقررات النظام المحاسبي الدولي المؤسسات الجزائرية ومن خلال الصفات النوعية المقدمة عن الوضعيات المالية لها من بناء شراكة اقتصادية مع مختلف المستثمرين الأجنبي (رأس المال الأجنبي) في ظل عملية تدليل القيود التشريعية من جهة وعملية التوافق المحاسبي؛
- إن عملية تقديم معلومات المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية سوف تمكن المؤسسات الجزائرية من الاقتراب من مصادر التمويل الأجنبية (قروض مصرفية دولية) بحكم الثقة التي تمنحها

المعالجات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وتوافقها مع معايير المحاسبة والإفصاح الدولية في تقاريرها المالية؛

- كما أن المعلومات التي تمتاز بالجودة يمكن أن تضع المؤسسات الجزائري أمام الواقع الفعلي والاقتصادي من خلال إحاطتها بمختلف المعلومات المتعلقة بمحيطها ومساعدتها على التموقع والتحكم في آليات الاتصال، أيمن اجل تمكينها من عملية الرقابة الداخلية للكيان و بناء استراتيجياتها على وقائع حقيقية.

2.4 جودة المعلومات المالية والمتعاملين الأجانب :فيما يخص الآثار الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الجزائري من خلال التوافق المحاسبي فيما يخص الاطار المفاهيمي المتعلق بالمعلومة المالية ، فيمكن التأشير عليها كما يلي:

- إن التوافق المحاسبي يمكن الاقتصاد الجزائري بصفة عامة من ميزة الثقة والقبول العام داخل منظومة الاقتصاد الدولي(الهيئات، المتعاملين الاقتصاديين، الأسواق المالية الدولية،...)؛
- خضوع المعلومة المالية المنتجة إلى نفس معايير الإخراج و الإفصاح، وهذا ما يعتبر عامل محفز للشركات المستثمرة من خلال تقليل أعباء إعداد التقارير المالية، حيث تكتفي بإعدادها مرة واحدة فقط وهذا راجع لوجود توافق بين المعايير المحلية(النظام المحاسبي المالي) والمعايير الدولية المتعارف عليها، وبالتالي يعتبر عنصر محفز لهذه الشركات التي غالبا ما تبحث عن تدنيه تكاليف الاستثمار ؛
- كما أنها تساعد الشركات الأم من خلال اكتساب ميزة الوقت والجهد في المعالجة المحاسبية لمختلف الفروع (التجميع المحاسبي) من خلال خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية المجمعة لمختلف الفروع، حيث تكون مختلف الفروع خاضعة لنفس معايير المعالجة المحاسبية؛
- تكتسب الشركات المستثمرة في الجزائر على ميزة التوافق فيما يخص تعاملها مع مختلف الهيئات المحلية والدولية في عملية التصريح (مصالح الضرائب)، حيث أن القوائم المالية التي يتم إعدادها في الجزائر تكون مقبولة إلى حد بعيد في عملية التصريح الضريبي للشركة الأم في البلد الأصلي لها؛
- يسهل التوافق المحاسبي الدولي عمل شركات المحاسبة الدولية للقيام بأعمالها المختلفة في مراجعة حسابات الشركات الدولية ويوفر عليها تكاليف و الجهود المبذولة في سبيل إعداد برامج لكل دولة على حدا وتأهيل المحاسبين وتدريبهم على مجموعة كبيرة من الأنظمة المحاسبية. [24]

3.4 معوقات جودة المعلومة المالية في الجزائر: إن الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر من خلال وضع نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، من خلال الأبعاد التصورية والمفاهمية التي يمكن استخدامها كمرجعية العمل المحاسبي في الجزائر، والانتقال من البعد التسييري للمحاسبة إلى البعد المالي والاستثماري لها، وهذا من خلال الاطار المفاهيمي للمعلومة المالية الذي تبناه النظام المحاسبي المالي (SCF) ، من خلال تحديد شروط الجودة والانتقال الى الإفصاح المالي القائم على التقارير المالية ،لكن هذا الاطار المفاهيمي وان تم تحضيره وفق أبعاد دولية توافقية مع معايير المحاسبة الدولية(IAS /IFRS) ، قد

يجد معوقات كبيرة داخل البيئة الجزائرية من اجل إثبات نجاعته التصورية والعملية، ولعلى من بين أهم هذه المعوقات نذكر:

- **واقع البنية المؤسساتية في الجزائر**: حيث وبالرغم من جملة الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة الجزائرية في سبيل النهوض بها وإلحاقها بركب التحديات العالمية، تبقى إشكالية العقبات التسييرية داخل هذه الشركات من أهم التحديات التي لم تجد طريقها الى التطور والتحيين وفق المتطلبات الاقتصادية الحديثة، وهذا راجع في الأساس الى تجدر الأفكار التسييرية والتنظيمية ونقص الإصلاحات الفعالة وأنظمة الحوكمة والتي يجب أن تتوافق مع الإصلاحات الأخرى ومنها الإصلاحات المحاسبية، ومن تم فإن هذا العائق يبقى من أهم العوائق التي سوف تؤثر في نوعية المعلومات المالية المقترحة من طرف النظام المحاسبي المالي؛
- **ضعف الشفافية والإفصاح الصادق**: حيث وبالإضافة الى الخلل التنظيمي والتسييري للمؤسسة الجزائرية ، فإن ضعف الإفصاح خاصة فيما يتعلق بالعملية الاستثمارية ومخلفات البيروقراطية والفساد الإداري والمالي وغيرها من بواعث الضعف التي تتعلق بأنظمة الرقابة والإعلام المالي والأجهزة الإدارية والقضائية ومؤشرات السياسة المالية والاقتصادية، هي كلها مؤشرات سوف تؤثر في نوعية المعلومة المالية وتعزيز الحيطة تجاهها من طرف مستخدميها؛
- **غياب السوق المالي**: حيث يعتبر مرجعية التقييم والاستثمار ، كما أن ضعف ومحدودية عمل السوق المال في الجزائر سوف يجعل العملية المالية والإعلامية مبتورة في العديد من الجوانب التقنية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الخلاصة والنتائج:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة يكمن أساساً في محاولة استقصاء بوادر الترابط التصوري بين النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRAS) فيما يخص اطر إنتاج المعلومة المالية وخصائصها التي تعتم الناتج الأساسي للعملية المحاسبية والأداة الإعلامية التي يمكن استخراجها من مختلف التقارير المالية المنشورة ، وهذا من خلال البحث عن مختلف الدلائل التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص الصيغ الجديدة المعتمة في التقييم والقياس والإدراج والإفصاح المحاسبي وما مدى مطابقتها لما هو معتمد من طرف معايير المحاسبة الدولية ،وكذا مختلف العواقب التي يمكن أن تحد من جودة المعلومة المالية الناتجة من طرف الأنظمة المحاسبية للمؤسسات الجزائرية، وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي نلخصها كما يلي:

- إن النظام المحاسبي المالي قد استمد إطاره التصوري من معايير المحاسبة الدولية وهذا من اجل عملية التوافق الإعلامي الهادف إلى التماشي مع التوجهات الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق؛
- إن التقارير المالية هي ملخص شامل لمختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة وهي آلية إعلامية فعالة وان مجمل المعايير التي قام عليها النظام المحاسبي المالي تهدف إلى إنتاج معلومة مالية تحاكي الوقع الاقتصادي؛

- إن النظام المحاسبي المالي ومن خلال التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يهدف بصورة واضحة إلى تحقيق ميزة التقارب وتقليل من فجوة التباعد في آليات إنتاج المعلومات المالية مع ما هو متعارف عليه في المحاسبة الدولية؛
- يعتبر النظام المحاسبي متطلب مفاهيمي معاصر يسمح من خلال عملية التوافق بإعطاء صورة واضحة وحقيقية عن واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والاقتصاد الجزائري في ظل التحولات والضغوط الدولية ، وتقديم معلومات مالية تتميز كغيرها من المعلومات المنتجة داخل الأنظمة المحاسبية المختلفة وتوافقها مع معايير الحاسبة الدولية التي أصبحت مرجعية لمختلف الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- إن المعلومة المالية المنتجة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي وان كانت متوافقة مفاهميا مع مختلف الخصائص التي نصت عليها معايير المحاسبة المالية ،تبقى جودتها محل شك نتيجة جملة من المعوقات المتعلقة بالبناء الاقتصادي والمؤسساتي للمؤسسة الجزائرية وغيرها من التوجهات الكلية للدولة الجزائرية المتعلقة ببعض المؤشرات الكلية.

الإحالات والمراجع:

1- Amel Benyekhlef, le **système comptable algérien étude comparative avec les payes de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale**, Revue du chercheur N° 08/2010, Page 26.

2- Séminaire en collaboration avec le réseau d'expert, **Nouveau plan comptabledes entreprises et normalisations internationale**, France- Maghreb, Alger, Juin 2005, P45.

3- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 295-296.

4- براق محمد،قمان عمر، **اثر الإصلاحات المحاسبية على هيكل المنظمات المهنية في الجزائر**، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة -، الجزائر، ص 5.

5- قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 74 ، 2007، ص3.

6- مكليودرايموند، شيل جورج، **نظام المعلومات الإدارية** ، ترجمة سرور على إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض،2006 ،ص491-492.

7- المادة 4 من المرسوم التنفيذي 08- 156 المؤرخ 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 27، 2008، ص11.

8- وليد ناجي الحيالي، **نظريةالمحاسبة** ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمرك، 2007،ص 19.

9- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،"المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية" ،المطابع المركزة، عمان،2003، ص153.

10- عبد الوهاب نصر على، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبةالدولية** ، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر 2004/2003،ص 29.

11- المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، ص12.

12- Jean-Guy, Degos, Amel fayda, **premiers pas en comptabilité financiére** ,E-theque , paris ,France,2003,p08.

13- المادة 19 من المرسوم التنفيذي08-156 ، مرجع سبق ذكره ،ص13

14- المعيار المحاسبي الدولي رقم 01.

15- عباس مهدي الشيرازي، **نظريةالمحاسبة**، السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص199.

16- وليد ناجي الحيالي، **النظرية المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

17- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 201.

18- Financial Accounting Standard Board,"**Qualitative characteristics of accounting Information**", SFAC No 2 May.1980,, p: 13

19- دونالد كيسو وجيري بجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر ، الرياض العربية السعودية، 2005، ص: 70.

20- كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 296.

21- د.رضوان حلوة حنان ، مرجع سبق ذكره ،ص198.

22- رضوان حلوة حنان،مرجع سبق ذكره، ص 453.

23- محمد مطر، موسى السويطي،**الالتزاك بمعايير المحاسبة والتدقيق**،دراسات استراتيجية، العدد 18، ابو ظبي ، الامرات العربية المتحدة، 1998، مرجع سابق، ص 334.

24- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية
–دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة-

د . مراد كواشي
أستاذ محاضر (أ)
جامعة أم البواقي
kouachimourad@yahoo.fr

جمعة شرقي
طالبة دكتوراه
جامعة أم البواقي
Djemaa.chergui@gmail.com

ملخص:

يعطي النظام الجبائي الجزائري الحرية للمكلفين بالضريبة للقيام بالتصريح بمداخيلهم المحققة، مما استوجب ضرورة القيام بالرقابة على هذه التصريحات بهدف التأكد من صحتها وصدقها والكشف عن نقاط الغش والتهرب فيها.

سيتم التعرض في هذا البحث لأحد أشكال التحقيق في إطار الرقابة الجبائية وهو التحقيق المحاسبي، والمتمثل في مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة بعنوان المدة الغير متقادمة، بغية تحري قانونية التسجيلات المحاسبية ومقارنتها مع الوضعية الحقيقية للنشاط الممارس، ويشمل التحقيق المحاسبي مجموع الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف بالضريبة.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي، الرقابة الجبائية، التحقيق المحاسبي، التصريحات الجبائية، المكلف بالضريبة

Abstract:

Le système fiscal algérien donne la liberté aux contribuables pour ce faire déclarer de ces entrées réalisé, ce qui nécessite le nécessite d'un contrôle de ces déclarations a fin de vérifier leur véracité et sincérité et la détection de fraude et l'évasion fiscale.

Cette recherché Porte une forme de vérification dans le cadre du contrôle fiscal, elle est la vérification comptabilité d'un ensemble d'opérations ayant pour objet le contrôle des déclarations fiscales souscrites par les contribuables au titre de la période non prescrite afin d'étudier le cadre juridique du documents comptables et en les comparant avec la situation réelle du praticien activité, et elle porte sur l'ensemble des impôts et taxes auxquels est soumis le contribuable.

Key Words : système fiscal, contrôle fiscal, vérification comptabilité, déclarations fiscales, contribuable.

مقدمـــــة:

يمتاز النظام الضريبي الجزائري بكونه نظام تصريحي يمنح للمكلفين صلاحية تقديم تصريحاتهم بشكل يوافق مداخيلهم الحقيقية، هذا ما استوجب استحداث هيأة إدارية مختصة برقابة التصريحات لكونها وفي كثير من الأحيان تكون غير صحيحة سواء عن قصد أو حسن نية. ويعد التحقيق المحاسبي من بين أهم وأنجع طرق الرقابة إذ يتم وفق قواعد قانونية تُضبط فيها الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الإدارة الجبائية من أجل توضيح حقوق وواجبات المكلف بالضريبة.

على ضوء ما سبق ذكره؛ يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ماهي إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

1. ما المقصود بالرقابة الجبائية؟
2. ما هي أشكال الرقابة الجبائية؟
3. كيف تتم إجراءات التحقيق المحاسبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية تبسة؟

ومن أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: عموميات حول الرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي

ثانيا: الأجهزة والأعوان المؤهلين للقيام بالتحقيق المحاسبي

ثالثا: المدة الخاضعة للتحقيق المحاسبي

رابعا: مسار التحقيق المحاسبي

خامسا: دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة

أولا: عموميات حول الرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي

يعطي النظام الجبائي الجزائري الحرية للمكلفين بالضريبة لتقديم تصريحاتهم بشكل يتوافق ومداخلهم الحقيقية من تلقاء أنفسهم، ثم تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة وتدقيق تلك التصريحات لكونها تحوي وفي أغلب الأحيان على أخطاء مرتكبة سواء عن قصد أو غير قصد بغية التهرب من دفع واجباتهم الجبائية.

1. مفهوم الرقابة الجبائية

تعرف الرقابة الجبائية على أنها: "السلطة الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة العمليات والمعلومات المطروحة من طرف الأشخاص المعنويين والطبيعيين المكلفين بالضريبة"[1].

2. أسباب القيام بالرقابة الجبائية

هناك سببين رئيسيين للقيام بالرقابة الجبائية وهما: [2]

1.2 الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبة وضمان مصداقيتها وصحتها، كما تسمح أيضا بتجسيد مبدأ العدالة الضريبية.

2.2 الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية والغير شرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها؛ وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين؛ والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي.

3. أشكال الرقابة الجبائية

يمكن تحديد أشكال الرقابة الجبائية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أشكال الرقابة الجبائية

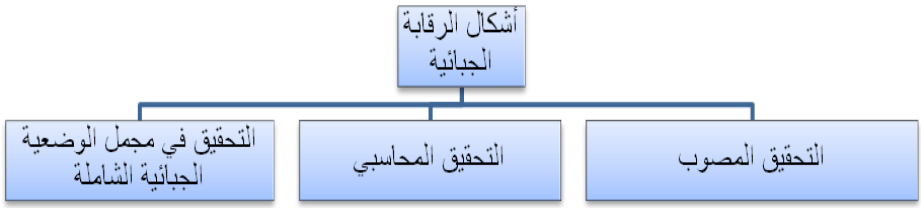

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المعلومات المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة.

4. مفهوم التحقيق المحاسبي

يعد التحقيق المحاسبي شكل من أشكال الرقابة الجبائية ويعرف على أنه: "فحص التصريحات وكل السجلات والوثائق ومستندات المكلفين بالضرائب الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية". [3]

ثانيا: الأجهزة والأعوان المؤهلين للقيام بالتحقيق المحاسبي

1. الأجهزة المكلفة بالتحقيق المحاسبي

تضطلع بمهام الرقابة الجبائية أربعة أجهزة: [4]

- مصالح البحث والمراجعات التابعة لمديرية البحث والمراجعات، المتواجدة حاليا بالجزائر، وهران وقسنطينة تتمتع بصلاحيات التدخل على مستوى القطر الوطني للتحقيق في وضعية كبار المكلفين بالضريبة لأهمية نشاطهم؛

- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التابعة للمديريات الولائية للضرائب في إطار الإقليم الإداري للولاية؛
- المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية التابعة لمركز الضرائب؛
- مديرية المؤسسات الكبرى.

2. الأعوان المكلفين بالتحقيق المحاسبي

كل عون تابع للإدارة الجبائية الذي له رتبة مفتش على الأقل له الكفاءة لإجراء تحقيق في ما يخص التصريحات الجبائية "المادة 37 من ق.م لسنة 2009 المعدلة لأحكام المادة 20-2 من ق.إ.ج"

يجب أن يكون المحقق حاملا بطاقة انتداب تسلم له من المديرية العامة للضرائب تبين صفته. [5]

ثالثا: المدة الخاضعة للتحقيق المحاسبي

في الحالة العامة تعد تصريحات السنوات الأربع الأخيرة لرقم الأعمال والإيرادات المهنية، المداخيل والأرباح يمكنها أن تكون محل الرقابة "المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية".

كما يمكن القيام أيضا بالتحقيق في العمليات المتعلقة بالسنوات المتقادمة في حالة ما إذا أنتجت آثارا على السنوات غير المتقادمة. [6]

رابعا: مسار التحقيق المحاسبي

تسير الرقابة الجبائية وفق قواعد قانونية تضبط فيها الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الإدارة الجبائية والتي توضح حقوق وواجبات المكلف بالضريبة.

1. الإشعار بالتحقيق

لا يمكن إجراء تحقيق دون إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق، ملحق بميثاق المكلف بالضريبة الذي ينص على حقوقه وواجباته؛ على أن يستفيد المكلف بالضريبة من مدة قدرها عشرة (10) أيام لتحضير جميع وثائقه المحاسبية، نسخ البرقيات، مستندات الإيرادات والمصاريف...الخ؛ التي يمكن من وراء فحصها التأكد من مدى مصداقية التصريحات الجبائية.

يرسل الإشعار بالتحقيق برسالة محفوظة أو يسلم مباشرة للمكلف بالضريبة مع إشعار بالاستلام. إن عدم قبول استلام الإشعار لا يمنع من إجراء التحقيق. في هذه الحالة يلجأ المحققون إلى فرض الضريبة تلقائيا. "طبقا للمادة 20-4 من قانون الإجراءات الجبائية".

يمكن للمحقق أن يقوم بمراقبة مفاجئة ترمي إلى معاينة العناصر المادية المستعملة من قبل المؤسسة أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية، في هذه الحالة يسلم "الاشعار بالتحقيق" مع بداية عمليات المراقبة. لا يمكن البدء في فحص عميق للوثائق المحاسبية إلا بعد استنفاذ أجل التحضير المنصوص عليها سابقا.

في حالة تغيير أحد المحققين أو أحدهم، يعلم بالمكلف هذا التغيير. "طبقا للمادة 20-4 من قانون الإجراءات الجبائية".

تحت طائلة بطلان الإجراءات يجب أن يشار صراحة في هذا الإشعار أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بوكيل يختاره بمحض إرادته أثناء عملية المراقبة للاستشارة به أو الإنابة عنه. "طبقا للمادة 20-4 من قانون الإجراءات الجبائية". [7]

يتضمن الإشعار السنوات التي ستخضع للتحقيق ومختلف الضرائب والرسوم التي سيخضع لها المكلف أثناء فترة التحقيق.

2. الاتصال الأولي مع المكلف بالضريبة

بعد إرسال أو تسليم الإشعار بالتحقيق للمكلف محل التحقيق المحاسبي، تأتي مرحلة اللقاء به في مكان تواجد نشاطه لمعاينته وتقييم لوازم الاستغلال، المعدات والتجهيزات المكتبية...الخ. ويتم ملأ بطاقة معلومات تخص جميع العناصر سابقة الذكر. مع العلم أن تاريخ اللقاء أو الاجتماع بالمكلف محددة ومذكورة مسبقا في الإشعار بالتحقيق بعد المعاينة يتم تسليم جميع الوثائق المحاسبية للمحققين وتوفير مكتب ملائم لقيامهم بعملية التحقيق لأنها يجب أن تتم بعين المكان؛ أي في محل المكلف بالضريبة، وهذا من أجل خلق جو المناقشة بين المحقق والمكلف بالضريبة "طبقا للمواد 20-1 و20-3 من قانون الإجراءات الجبائية" إلا أن هناك استثناء لهذا الإجراء. [8]

ففي حالة طلب مكتوب من المكلف بالضريبة وبعد قبوله من طرف الإدارة أو في حالة قوة قاهرة يمكن للمحققين أخذ الوثائق لفحصها في مكاتبهم. يسلم للمكلف بالضريبة في هذه الحالة وثيقة تثبت فيها الوثائق المسلمة "عدد الوثائق، طبيعتها...الخ" طبقا للمواد 20-1 و20-3 من قانون الإجراءات الجبائية.

وفي حالة عدم تقديم المحاسبة أو الامتناع عن تقديمها يثبت هذا الأمر في محضر يؤشر عليه من طرف المكلف بالضريبة مع إلزام ذكر رفضه، وهذا يعد إشعاره بتقدم المحاسبة في أجل أقصاه ثمانية (8) أيام طبقا للمادة 20-9 من قانون الإجراءات الجبائية. [9]

3. البدء بعملية التحقيق المحاسبي

تشمل عمليات التحقيق في المحاسبة فحص محاسبة المكلف من ناحية الشكل والمضمون.

1.3 التحقيق المحاسبي من حيث الشكل

يقوم هذا الفحص على التأكد من مدى وجود واحترام التقييد بالعناصر التالية[10]:

أ. مسك السجلات التجارية

يقصد بها دفتر اليومية ودفتر الجرد، حيث يجب أن تكون هذه السجلات مؤشرة ومصادق عليها من قبل الهيئات المختصة، كما يجب أن تكون ممسوكة يوما بيوم، وبدون شطب ولا حشو أو كتابات على الهامش.

ب. دقة ووفرة الوثائق المحاسبية

يجب على المكلف توفير الوثائق والمستندات التي تثبت قيامه بمختلف العمليات، خاصة فواتير الشراء والمصاريف التي قام بها، حيث يسعى المحققون للتأكد من صحة البيانات المحاسبية من ناحية الدقة وصحة المجاميع.

2.3 التحقيق المحاسبي من حيث المضمون

يسعى المحقق في إطار عملية التحقيق إلى التركيز على النقاط التي لها تأثير على تحديد النتيجة، ومن أهم هذه النقاط: [11]

- التسجيل المزدوج لفاتورة مشتريات واحدة؛
- تسجيل مشتريات وهمية "بوجود فاتورة أو عدم وجودها"؛
- نسيان التسجيل المحاسبي لفواتير الشراء؛
- التحقق من قيمة فواتير البيع؛
- عدم تسجيل المبيعات من الفضلات والمهملات؛
- التأكد من الوجود المادي للتثبيتات وهل هي مسجلة بتكلفة حقيقية أم لا؛
- الحركة التي تعرضت لها التثبيتات من شراء، تنازل، إعادة تقييم والتأكد من وجود الوثائق الثبوتية لذلك؛
- فحص إهتلاكات التثبيتات والتأكد من مدى مطابقتها للنسب والقوانين المحاسبية والجبائية؛
- التأكد من موضوعية مختلف المؤونات التي تم تكوينها؛
- الزبائن والموردين "عددهم، توزيعهم الجغرافي وطرق التسديد المتبعة معهم"؛
- فحص جميع التكاليف والمصاريف المحتسبة، والتأكد من موضوعيتها ومقارنتها بالواقع؛
- فحص جميع الإيرادات والتأكد من أنها سجلت بالمبالغ الحقيقية، والبحث عن الإيرادات التي لم تسجل نسيانا أو عمدا.

3.3 إعداد التبليغ الأولي لنتائج التحقيق

يستوجب على المحقق إشعار المكلف بالضريبة بنتائج المراقبة بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار بالاستلام "طبقا للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية". ينبغي على المحقق كذلك إعلام المكلف بالضريبة المحقق معه بنتائج المراقبة بواسطة رسالة حتى في حالة انعدام التقويم "طبقا للمادة 42 من قانون الإجراءات الجبائية".

يكون الإشعار بإعادة التقويم "الإشعار الأولي" مفصلا بقدر كاف ومعللا، كما يتعين ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقويم وكذلك الطريقة المتبعة في ذلك بصفة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها وذلك في أجل أربعين يوما (40) يوما سارية من تاريخ استلام إعادة التقويم "طبقا للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية".

يجب تحت طائلة بطلان الإجراء، أن يشار في الإشعار بإعادة التقويم إلى أن المكلف بالضريبة له الحق في الاستعانة بمستشار من اختياره من أجل مناقشة اقتراحات رفع مبلغ الضريبة أو من أجل الإجابة عنها[12].

أ. حالة قبول المحاسبة

عند تقديم المكلف لوثائقه المحاسبية الممسوكة بالطرق القانونية وفي الآجال المحددة، يبدأ المحقق في التدقيق فيها متبعا طرق عدة لإعادة تشكيل رقم الأعمال.

تختلف طرق إعادة تشكيل أرقام الأعمال من قطاع إلى آخر، حسب النشاط والطرق المتبعة للغش من طرف المكلفين بالضريبة.

- **بالنسبة لقطاع الانتاج**

تعد تجربة الانتاج "Test de production" هي ضرورية لمعرفة حقيقة دور الانتاج والنفقات الداخلة في عمليات الانتاج والمتعلقة بطريقة مباشرة في تكوين فائض القيمة، مع معرفة نسبة الفضلات والخسارة التي تتمخض من هذه العملية، وإمكانية إعادة إدخال الفضلات في دورة أخرى من الانتاج أم لا.

تحديد نسبة الاستخراج الفعلي، مع مراعاة معدل الرطوبة بالنسبة للمواد التي تتأثر بالماء فتسترخي وتأخذ زيادة في الوزن، ونسبة التجفيف بالنسبة للمواد التي تحترق بفعل الحرارة فينخفض وزنها[13].

- **بالنسبة لقطاع التجارة "الشراء وإعادة البيع"**

إجراء طريقة الحساب المادي مع تطبيق معامل الإخفاء، حيث يتم اختيار عينات من المواد الواسعة التداول في نشاط المكلف واستخراج الاستهلاك الفعلي ومقارنته بالاستهلاك المصرح به مع مراعاة حركة المخزون "المخزون الأولي + المشتريات – المخزون النهائي"، واستخراج الفارق الكمي الذي لم يظهر في الاستهلاك المصرح به "المبيعات المصرح بها"، وعليه يتم اعتبار هذا الفارق كميات من المواد غير مصرح بها وغير مباعة ومطابقتها نسبيا مع الكميات المباعة المصرح بها لتعطي النسبة المخفية Taux de dissimulation، ويتم تعميم هذه النسبة على رقم الأعمال المصرح به لاستخراج رقم الأعمال المخفي C.A dissimulé[14]، (سيتم التطرق لهذه الطريقة بأكثر التفاصيل في الجزء التطبيقي).

- **بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية**

بالنسبة لهذا النشاط يقوم المحقق بمقارنة المبالغ النقدية الداخلة لحساب المكلف وتصريحاته إضافة إلى حساب الكميات المستهلكة من المواد واللوازم المصرح بها في وضعيات الأشغال مع المواد واللوازم المشتراة، وفي حالة وجود فارق يتم حساب هذه المواد المشتراة الخارجة عن حاجة المؤسسة رقم أعمال لاعتبار المكلف قد أعاد بيعها بتطبيق هامش ربح معين. [15]

- **نشاط الاستيراد**

هو أهم نشاط مربح على الساحة، يركز فيه المحقق على حساب تكلفة كل صنف مستورد وذلك عن طريق بطاقات الاستيراد « D10 » -والتي تتواجد على مستوى مكتب البطاقية والكشوفات بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية- ومقارنتها مع دفتر الجرد عندها تكون حالتين:

* حالة القيمة أكبر من المسجلة في الجرد: يقوم عندها المحقق بإعادة إدماج الزيادة في الأرباح مباشرة؛

* حالة القيمة أقل من المسجلة في الجرد: يقوم المحقق عندها بإعادة تشكيل رقم الأعمال على الزيادات اللازمة بتطبيق هامش لذلك "الخام". [16]

ب. حالة رفض المحاسبة كليا

في حالة رفض المحاسبة يتوجب على الإدارة الجبائية ما يلي:

- إثبات الطابع الغير مقنع للمحاسبة؛
- إشعار المكلف بالضريبة المحقق معه بالأسس الضريبية المتأتية "بنتائج التحقيق"؛
- الرد على ملاحظات المكلف بالضريبة المحقق معه.

في هذه المرحلة من سيرورة الإجراء، يجب أن يبلغ المكلف بالضريبة الذي حقق معه في إطار الإشعار بالتقويم أن لديه إمكانية طلب التحكيم بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو بالقانون حسب الحالة من مدير كبريات المؤسسات أو من مدير الضرائب بالولاية أو من رئيس مركز الضرائب أو من رئيس مصالح التدقيق أو المراجعات. [17]

ت. حالة التغريم التلقائي

يمكن للإدارة الجبائية أن تلجأ الى التحديد التلقائي لقواعد فرض الضريبة في الحالات التالية: [18]

- رفض المكلف بالضريبة لعمليات المراقبة الجبائية، التحقيقات والمعاينة سواء من قبله أو من تدخل أو حضور أي شخص بأي طريقة كانت بحيث يتعذر على الأعوان القيام بمهامهم؛
- عندما لا يصرح في الآجال المحددة قانونيا بالمداخيل "الربح الصناعي التجاري وغير التجاري"، والتصريحات الخاصة بالضرائب على أرباح الشركات أو تصريحات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة المنصوص عليها في المواد 76 من قانون الرسم على رقم الأعمال بعد على الأقل شهر من إعلامه من قبل المصالح الجبائية بتسوية وضعيته؛
- عدم تقديم المحاسبة بعد انقضاء مدة ثمانية (8) أيام من إنذاره المنصوص عليها في المادة 20-9 من قانون الإجراءات الجبائية إلا في حالة حدوث قوة قاهرة؛
- في حالة ما تزيد نفقاته الشخصية الظاهرة والمعروفة ومداخيله العينية على المجموع المعفي ولم يقدم تصريحا بذلك، أو يكون دخله المصرح به بعد خصم الأعباء المحددة في المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة يقل عن مجموع هذه النفقات أو المداخيل غير المصرح بها أو المغفلة أو العائدات العينية؛
- كل مكلف بالضريبة امتنع عن الإجابة على الطلبات الواردة من مفتش الضرائب والمحقق بخصوص التوضيحات والاثباتات الواجب تقديمها "طبقا للمادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية"؛
- كل شركة أو مؤسسة أجنبية لا تتوفر على منشآت مهنية بالجزائر، وتكون خاضعة للضريبة على الدخل أو الضريبة على أرباح الشركات؛ امتنعت عن الرد على طلب مصلحة الضرائب التي تطلب منها فيه تعيين ممثل لها في الجزائر؛

- عدم مسك محاسبة قانونية أو السجل الخاص المنصوص عليه في المواد 66، 67 و69 من قانون الرسم على رقم الأعمال الذي يسمح بإثبات رقم الأعمال المصرح به؛
- كل مكلف بالضريبة لم يقدم تصريحه ويزيد دخله الصافي المحدد وفقا للمواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة على المجموع المعفى من الضريبة.

4. نهاية أشغال التحقيق في عين المكان

نظرا لأهمية هذا التاريخ ومن أجل استبعاد كل الشكوك، يُستدعى المكلف بالضريبة المُحَقَّقْ مع استدعاء مكتوب يوضح فيه التاريخ والساعة للحضور الى اجتماع اختتام أشغال التحقيق، يمكن للمكلف بالضريبة الذي حقق معه أن يستعين بمستشار من اختياره وذلك طبقا للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية. [19]

5. الطعن القبل نزاعي "الحق في طلب التحكيم"

يعد الحق في طلب التحكيم ضمانا إضافيا ممنوحا للمكلف بالضريبة المحقق معه، والذي يمكنه الاستفادة منه في إطار الإجابة على التبليغ الأولي وهذا من أجل مناقشة أي سؤال متعلق بالوقائع أو القانون، ويؤدي التحكيم إلى عقد اجتماع عمل على مستوى الإدارة، بحضور المكلف أو مستشاره مع المدير الولائي للضرائب أو مدير كبريات المؤسسات أو مدير مركز الضرائب وهذا حسب حالة نشاط المكلف. ويتم في الأخير تحرير محضر تؤشر فيه كل الآراء المقدمة من مختلف المتدخلين وكذا القرار النهائي المتخذ وتحت رعاية مسؤول مختص[20].

خامسا: دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة

1. تقديم مديرية الضرائب لولاية تبســـة

تشمل مديرية الضرائب لولاية تبسة خمس مديريات فرعية، تعمل بشكل متناسق لتحصيل الضرائب ومتابعة الغش والتهرب الضريبيين، وهي: المديرية الفرعية للمستخدمين والوسائل، المديرية الفرعية للمنازعات،المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية والمديرية الفرعية للتحصيل.

2. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

توجد على مستوى كل مديرية ولائية للضرائب مديرية فرعية للرقابة الجبائية، تضم مجموعة مكاتب تتمثل مهمتها الأساسية في البحث، التحري والرقابة على التصريحات.

تضم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة أربع مكاتب:

- مكتب التحقيقات؛
- مكتب إعادة التقييم؛
- مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة؛

- مكتب البطاقية والكشوفات.

1.2 مكتب التحقيقات

يضم هذا المكتب مجموعة من المحققين في المحاسبة والذين لديهم رتبة مفتش رئيسي على الأقل، يُشرف على عملهم رئيس فرقة التحقيقات. تنحصر مهامهم في:

- إعداد بطاقة خاصة بالمؤسسات والأشخاص الطبيعيين الذين سيخضعون لعملية التحقيق سواء التحقيق المحاسبي أو المصوب أو التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية؛
- توزيع القضايا المتعلقة بالتحقيق على المحققين؛
- القيام بعملية التحقيق وفق ما يفرضه القانون، مع احترام حقوق المكلفين؛
- إعداد جدول الضرائب والرسوم واجبة الدفع، بعد مقارنة تصريحات المكلف مع وثائقه المحاسبية وإيجاد الفارق الناتج عن محاولة غش أو تهرب جبائي؛
- معالجة شكاوى واحتجاجات المكلفين بالضريبة من خلال إعداد اجتماع مع المدير الولائي للضرائب للنظر مرة أخرى في نتائج التحقيق.

2.2 مكتب إعادة التقويم

يضم هذا المكتب محققي التقويمات ويشرف على عملهم رئيس فرقة التقويمات، تتمثل مهام هذا المكتب في:

- إعداد قائمة تحدد أسعار العقارات المبنية والغير مبنية في الولاية مع مراعاة مكان تواجدها؛
- متابعة عقود البيع المصرح بها عند الموثقين؛
- مقارنة المبالغ المصرح بها في العقود وأسعار العقارات المحدد مسبقا، من خلال المساحة والموقع وطور البناء؛
- تحديد مبلغ الضريبة واجبة الدفع بناء على الفارق الناتج عن إعادة تقويم العقارات المبنية والغير مبنية؛
- معالجة شكاوى واحتجاجات المكلفين بالضريبة من خلال اعداد لجنة التوافق مع المدير الولائي للضرائب للنظر مرة أخرى في التقويم.

3.2 مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة

تتمثل مهام هذا المكتب في مايلي:

- إعداد بطاقة خاصة بالجماعات المحلية، الإدارات، المؤسسات والأشخاص الذين من المحتمل أن تتوفر لديهم المعلومات التي تفيدهم في تأسيس وعاء الضريبة وتحصيلها؛
- برمجة التدخلات التي تقوم بها فرق البحث، وجمع المعلومات وإرسالها الى مكتب البطاقية ومقارنة المعلومات.

4.2 مكتب البطاقية والكشوفات

يعمل هذا المكتب على تسجيل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يملكون صفة تاجر مكلف بدفع الضريبة في سجل خاص بالمكلفين بالضريبة، إضافة الى استقبال المعلومات من مختلف الجهات وتسجيلها وطباعتها في بطاقات معلومات توزع على المفتشيات للتحقق من صحة التصريحات.

تسعى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من خلال مكاتبها؛ وبتنسيق جميع الجهود إلى الرقابة على تصريحات المكلفين بالضريبة ومكافحة الغش والتهرب لزيادة التحصيل الجبائي من أجل الرفع من الإيرادات الجبائية المحلية لتحقيق الصالح العام.

3. مسار التحقيق المحاسبي

بعد أن تمت برمجة ملف المعني للتحقيق في محاسبته، أوكلت قضيته لمحققين اثنين تحت وصاية رئيس فرقة التحقيقات، وبعد قيام الأعوان المحققين بإحضار الملف الجبائي للمكلف إلى مكتب التحقيق، وبعد تسليم إشعار التحقيق المحاسبي للمكلف بالضريبة؛ متضمن مختلف الضرائب والرسوم التي سيخضع لها وتاريخ اللقاء الأولي، يبدأ بالتدقيق الأولي في وثائقه المحاسبية.

بعد قيام المحققين بالاتصال الأولي لمعاينة محل المكلف ومخزنه ومختلف وسائل الاستغلال. تم تقديم طلب من المعني بإجراء التحقيق على مستوى المديرية الفرعية للضرائب لعدم امتلاك هذا الأخير لمكتب لائق لاستقبال المحققين؛ وتم قبوله من طرف الأعوان وتم استلام جميع الوثائق المحاسبية والسجلات "سجل اليومية العامة، سجل الجرد، سجل الرواتب والأجور...الخ" مقابل وصل استلام تفصيلي بجميع الوثائق والسجلات.

المكلف في هذه القضية ضمن برنامج التحقيق لسنة 2013، وهو عبارة عن شخص معنوي متمثل في شركة ذات مسؤولية محدودة للتجارة والانجاز والتجهيز، مسيرها x، مبرمجة للتحقيق المحاسبي للسنوات 2012، 2013، 2014 و2015 في الضرائب والرسوم التالية:

- الرسم على القيمة المضافة؛
- الرسم على النشاط المهني؛
- الضريبة على أرباح الشركات؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي وحقوق الطابع.

بعد عملية التدقيق يبدأ الأعوان المحققين بإعداد التبليغ الأولي لنتائج التحقيق، والذي تضمن النقاط التالية:

1.3 المحاسبة:

اتضح من خلال عملية التحقيق أن محاسبة المكلف ممسوكة بشكل مقبول وفقا للمواد 9 إلى 11 من القانون التجاري الجزائري، ووفقا للنظام المحاسبي المعمول به قانونا. كما أن السجلات القانونية "دفتر اليومية والجرد" مرقمان ومؤشران من طرف المحكمة التابعين لها إقليميا.

أما من ناحية المضمون؛ فإن عملية التحقيق أسفرت على أن المحاسبة تحتوي بعض النقائص، لذا تم إدخال تعديلات على رقم الأعمال السنوي لسنوات التحقيق ناتجة أساسا من رقم الأعمال الإضافي المستخرج من تطبيق حساب الكميات واختيار عينات من المواد الواسعة التداول في نشاط المكلف: المشتريات والمبيعات من السلع مع مراعاة حركة المخزون، حيث نتج عن هذا الرقم حقوق واجبة الدفع فيما يخص الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، وكذلك تعديلات أخرى على قاعدة الفرض الضريبي للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي جاءت أساسا من دمج رقم الأعمال الإضافي هذا في الربح، والعبء المرفوض، كما مست هذه التعديلات الرسم على القيمة المضافة الذي تم حسمه، حيث تم دمج بعض الرسوم على القيمة المضافة.

2.3 كيفية تحديد رقم الأعمال

تم اختيار سبعة أنواع من السلع الواسعة التداول في نشاط المكلف وتحديد كمياتها على مختلف السنوات وهي: الكراســـي، آلات النسخ، الطابعات، المكاتب، الطاولات، آلات التصوير، خزائن التبريد.

وهذا نظرا للكم الكبير من أنواع المواد المتداولة؛ لذا تم استخراج كميات هذه المواد المستهلكة من هذه الأنواع السبعة، أي استخراج الاستهلاك الفعلي ومقارنته بالاستهلاك المصرح به مع مراعاة حركة المخزون "المخزون الأولي + المشتريات – المخزون النهائي"، حيث نتج عن هذه العملية فارق كمي لم يظهر في الاستهلاك المصرح به "المبيعات المصرح بها"، وعليه تم اعتبار هذا الفارق بكميات من المواد غير مصرح بها وغير مباعة ومطابقتها نسبيا مع الكميات المباعة المصرح بها لتعطي النسبة المخفية وهي 1.2616 % 1.2771 %، 1.5861 % و0.9829 % للسنوات 2012، 2013، 2014 و2015 على التوالي، كما تم تعميم هذه النسبة على رقم الأعمال المصرح به لاستخراج رقم الأعمال المخفي، وهو ما يعرف برقم الأعمال الإضافي.

جدول رقم 01 : رقم الأعمال الإضافي لسنة 2012

	الكراسي	آلات النسخ	الطابعات
المخزون الأولي في 01/01	1032	11	111
المشتريات خلال السنة	9138	43	256
المخزون النهائي في 12/31	1032	11	111
الاستهلاك الفعلي	9138	43	256
الاستهلاك المصرح به	9082	42	254
الفارق المخفي	56	01	02
نسبة الاخفاء	%0.6166	%2.3809	%0.7874
نسبة الاخفاء المعممة	**%1.2616**		
رقم الأعمال المصرح به	165.266.005 دج		
رقم الأعمال الاضافي	2.084.996 دج		

رقم الأعمال المعتمد	167.351.001 دج

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات.

جدول رقم 02 : رقم الأعمال الإضافي لسنة 2013

	مكاتب	طاولات	كراسي	طابعات
المخزون الأولي في 01/01	220	107	1.032	111
المشتريات خلال السنة	1.442	44.097	10.104	238
المخزون النهائي في 12/31	96	2.500	2.687	188
الاستهلاك الفعلي	1.566	41.704	8.449	161
الاستهلاك المصرح به	1.544	41.213	8.346	159
الفارق المخفي	22	491	103	02
نسبة الإخفاء	%1.4249	%1.1914	%1.2342	%1.2579
نسبة الإخفاء المعممة	**%1.2771**			
رقم الأعمال المصرح به	161.835.120 دج			
رقم الأعمال الإضافي	2.066.796 دج			
رقم الأعمال المعتمد	**163.901.916 دج**			

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات.

جدول رقم 03 : رقم الأعمال الإضافي لسنة 2014

	آلة تصوير	كراسي	مكاتب
المخزون الأولي في 01/01	125	2.687	96
المشتريات خلال السنة	21	1.196	38
المخزون النهائي في 12/31	86	2.696	86
الاستهلاك الفعلي	60	1.187	48
الاستهلاك المصرح به	59	1.176	47
الفارق المخفي	01	11	01
نسبة الإخفاء	%1.6950	%0.9354	%2.1277
نسبة الإخفاء المعممة	**% 1.5861**		
رقم الأعمال المصرح به	76.532.546 دج		
رقم الأعمال الإضافي	1.213.883 دج		
رقم الأعمال المعتمد	**77.746.429 دج**		

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات.

جدول رقم 04 : رقم الأعمال الإضافي لسنة 2015

	كراسي	مكاتب	آلة نسخ
المخزون الأولي في 01/01	2.696	86	36
المشتريات خلال السنة	1.277	893	67
المخزون النهائي في 12/31	2.631	96	36
الاستهلاك الفعلي	1.342	883	67
الاستهلاك المصرح به	1.329	879	66
الفارق المخفي	12	04	01
نسبة الإخفاء	% 0.9782	% 0.4551	% 1.5152
نسبة الإخفاء المعممة	**% 0.9829**		
رقم الأعمال المصرح به	78.734.050 دج		
رقم الأعمال الإضافي	773.877دج		
رقم الأعمال المعتمد	**79.507.927 دج**		

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات.

3.3 الرسم على النشاط المهني

جدول رقم05: الرسم على النشاط المهني الناتج عن رقم الأعمال الإضافي

السنة	رقم الأعمال الإضافي	المعدل	الحقوق المترتبة	الجزاءات	المجموع المطالب به
2012	2.084.996	%02	41.700	4.170	**45.870 دج**
2013	2.066.796	%02	41.336	4.134	**45.470 دج**
2014	1.213.883	%02	24.278	2.428	**26.706 دج**
2015	773.877	%02	15.478	1.548	**17.026 دج**

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات.

4.3 الرسم على القيمة المضافة

جدول رقم06: الرسم على القيمة المضافة الناتج عن رقم الأعمال الإضافي

السنة	رقم الأعمال الاضافي	المعدل	الحقوق المترتبة	الجزاءات	المجموع المطالب به
2012	2.084.996	%17	354.449	88.612	**443.061 دج**
2013	2.066.796	%17	351.355	87.839	**439.194 دج**
2014	1.213.883	%17	206.360	51.590	**257.950 دج**
2015	773.877	%17	131.559	19.734	**151.293 دج**

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات

أ. الرسم على القيمة المضافة على المشتريات المدمج سنة 2012:

- تم دمج الرسم على القيمة المضافة للفاتورة رقم 183 بتاريخ 2012/11/30 بسبب أنه تم حسم رسمها مرتين من طرف المكلف بالضريبة خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2009، مبلغ الفاتورة 312.500 دج خارج الرسم، الرسم على القيمة المضافة **21.875 دج**؛
- كما تم دمج رسم الفاتورة غير المطابقة باسم شخص آخر وتم حسم رسمها في شهر فيفري 2012، مبلغ الفاتورة خارج الرسم 537.419 دج، الرسم على القيمة المضافة **75.711 دج**. "ملاحظة: تم دمج مبلغ هذه الفاتورة خارج الرسم في الربح كعبء مرفوض".

ب. سنة 2013:

- تم دمج الرسم على القيمة المضافة للفاتورة رقم 07 بتاريخ 2013/06/01 بسبب أنه تم حسم رسمها مرتين من طرفكم خلال شهري نوفمبر وديسمبر2013، مبلغ الرسم على القيمة المضافة **99.705 دج.**
- تم دمج الرسم على القيمة المضافة للفاتورة رقم 23 بتاريخ 2013/01/12، مبلغ رسمها **222.700 دج**، تطبيقا لأحكام المادة 24 من قانون المالية لسنة 2009 والتي تعدل المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال؛ والتي تنص على أن "**لا يسدد نقدا مبلغ الفاتورة عندما يتجاوز الرسم على القيمة المضافة على المشتريات 100.000 دج**".

ت. سنة 2014: لقد تم دمج الفواتير الغائبة الآتية:

- فاتورة رقم 2014/14 بتاريخ 2014/05/15 مبلغ رسمها 13.311دج، تم الحسم في تصريح جويلية؛
- فاتورة رقم 2014/09 بتاريخ 2014/05/09 مبلغ رسمها 14.229دج، تم الحسم في تصريح سبتمبر؛
- فاتورة رقم 2014/04 بتاريخ 2014/05/04 مبلغ رسمها 14.320دج، تم الحسم في نوفمبر.

ث. سنة 2015:

- تم دمج الرسم على القيمة المضافة للفاتورة رقم 344 بتاريخ 2015/10/11 بسبب أنه تم حسم رسمها مرتين خلال شهري أكتوبر وديسمبر 2012، مبلغ الرسم على القيمة المضافة **163.824 دج.**

- تم دمج الرسم على القيمة المضافة للفاتورة رقم 12066 بتاريخ 2015/09/27 بسبب أنه تم حسم رسمها مرتين خلال شهري سبتمبر ونوفمبر 2012، مبلغ الرسم على القيمة المضافة 69.921 دج.
- تم دمج الرسم على القيمة المضافة للفاتورة رقم 07 بتاريخ 2015/02/20 بسبب أنه تم حسم رسمها بقيمة أكبر، الرسم الحقيقي 4.352 دج، الرسم المحسوم 11.560 دج، الفارق المدمج **7.208 دج**.
- تم دمج الفارق في الرسم على القيمة المضافة للفاتورة رقم 16 بتاريخ 2015/03/01 بسبب أنه تم حسم رسمها بقيمة أكبر، الرسم الحقيقي 11.560 دج، الرسم المحسوم 14.116 دج، الفارق المدمج **2.556 دج**.
- تم دمج الرسم على القيمة المضافة للفاتورتين رقم 136، 72 تطبيقا لأحكام المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 والتي تعدل المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال، والتي تنص على أنه بداية من 2010/09/07 لا يسدد نقدا مبلغ فاتورة بما فيه الرسم (إجمالي الفاتورة) عندما يتجاوز 100.000 دج.

* فاتورة رقم 136 بتاريخ 2015/08/21 مبلغها الإجمالي 106.275 دج، الرسم المدمج **15.442دج**.

* فاتورة رقم 72 بتاريخ 2015/05/03 مبلغها الإجمالي 117.983 دج، الرسم المدمج **17.143 دج**.

جدول رقم07: جدول الرسم المدمج

	2012	2013	2014	2015
مجموع الرسم المدمج	97.586 دج	322.405 دج	41.860 دج	276.094 دج
الجزاءات	24.397 دج	80.602 دج	10.465 دج	69.024 دج
المجموع	**121.983 دج**	**403.007 دج**	**52.325 دج**	**345.118 دج**

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات

5.3 الضريبة على أرباح الشركات

لقد تم تحديد الدخل عن طريق مايلي:

الدخل المعتمد = الدخل المصرح به + رقم الأعمال الإضافي + العبء المرفوض

العبء المرفوض سنة 2013= 537.419 دج مبلغ الفاتورة باسم شخص آخر خارج الرسم.

العبء المرفوض سنة 2015= 84.000 دج مواد مستهلكة تم تسجيلها مرتين "فاتورة رقم 2015/40".

جدول رقم08: الضريبة على أرباح الشركات

	2012	2013	2014	2015
الربح المصرح به -1-	8.843.926 دج	3.585.062 دج	1.490.093 دج	1.649.445 دج
الربح الخاضع	8.843.926 دج	3.585.062 دج	1.490.093 دج	1.649.445 دج
رقم الأعمال الإضافي	2.084.996 دج	2.066.796 دج	1.213.883 دج	773.877 دج
الأعباء المرفوضة	537.419 دج	--	--	84.000 دج
الربح المعتمد -2-	11.466.341دج	5.651.858 دج	2.703.976 دج	2.507.322 دج

الحقوق المترتبة عن -1-	2.210.980 دج	896.265 دج	372.523 دج	412.360 دج
الحقوق المترتبة عن -2-	2.866.585 دج	1.412.963 دج	675.993 دج	626.830 دج
الفارق الواجب الدفع	655.605 دج	516.698 دج	303.470 دج	214.470 دج
الجزاءات	163.901 دج	129.175 دج	75.868 دج	53.618 دج
المجموع المطالب به	**819.506 دج**	**645.873 دج**	**379.338 دج**	**268.088 دج**

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات

6.3 الضريبة على الدخل الإجمالي

جدول رقم09: الضريبة على الدخل الإجمالي

	2012	2013	2014	2015
الربح المصرح به	8.843.926 دج	3.585.060دج	1.490.090دج	1.649.440دج
الربح المعتمد	11.466.341دج	5.651.850دج	2.703.970دج	2.507.320دج
الضريبة على أرباح الشركات المعتمدة	2.866.585 دج	1.412.963دج	675.993 دج	626.830 دج
الربح الموزع المعتمد الخاضع للضريبة	8.599.756 دج	4.238.887دج	2.027.977دج	1.880.490دج
الضريبة المعتمدة 1	859.975 دج	423.889دج	202.798 دج	188.049 دج
الضريبة المسددة 2	663.294 دج	268.880 دج	--	123.708 دج
الحقوق المترتبة (2-1)	196.681 دج	155.009 دج	202.798 دج	64.341 دج
الجزاءات	29.502 دج	23.251 دج	50.700 دج	9.651 دج
المجموع المطالب به	**226.183 دج**	**178.260 دج**	**253.498 دج**	**73.992 دج**
المجموع	**5.193.741 دج**			

المصدر: معلومات متحصل عليها من مكتب التحقيقات

بعد استدعاء المكلف لمناقشة النتيجة النهائية للتحقيق، وافق المكلف بالضريبة على الحقوق الواجبة عليه وأمضى محضر نهاية أشغال التحقيق مع المحققين، وبعد مرور أربعون يوما من التبليغ الأولي تم إعداد التبليغ النهائي بنفس الأسس – نظرا لعدم رد المكلف في المهلة القانونية – وتم غلق ملف التحقيق.

خاتمـــــة

يتمثل التحقيق المحاسبي في مجموعة العمليات التي يُستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.

ولا يهدف التحقيق المحاسبي إلى مراقبة الوضعية الجبائية للمؤسسة خلال السنوات المحقق فيها فحسب، بل يساعدها أيضا في الاطلاع على واجباتها الجبائية.

تمر عملية التحقيق المحاسبي بمجموعة من الإجراءات المتبعة بدءا بفحص الملف الجبائي، إرسال إشعار بالتحقيق للمكلف، ثم القيام بعملية التحقيق، إرسال التبليغ الأولي لنتائج التحقيق، مناقشة رد المكلف، عقد جلسة التحكيم والوصول إلى تحديد النتيجة النهائية وغلق التحقيق.

الاحالات والمراجع:

[1]- آسيا قميدة، إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية- دراسة حالة لدى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسكرة، مذكرة ماستر، إشراف: عمار بن عيشى، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 37.

[2]- لياس قلاب ذبيح،مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية – دراسة حالة بمديرية لضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة ماجستير، اشراف: بشير بن عيشى، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 20.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 20.

[4]- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مديرية الأبحاث والتدقيقات، المديرية العامة للضرائب، 2014، ص:08.

[5]- نفس المرجع السابق، ص: 08.

[6]- نفس المرجع السابق، ص- ص: 8-9.

[7]- نفس المرجع السابق، ص- ص:15-16.

[8]- معلومات مقدمة من طرف رئس مكتب التحقيقات بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية تبسة.

[9]- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سابق، ص: 15.

[10]- آسيا قميدة، مرجع سابق، ص: 82.

[11]- نفس المرجع السابق، ص: 98.

[12]- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سابق، ص: 17.

[13]- رشيد ونادي، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، إشراف: محمد التوهامي طواهر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص: 88.

[14]- معلومات مقدمة من طرف رئيس مكتب التحقيقات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية تبسة.

[15]- نفس المرجع السابق.

[16]- رشيد ونادي، مرجع سابق، ص: 99.

[17]- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سابق،.ص: 18.

[18]- نفس المرجع السابق،ص-ص: 19-20.

[19]- نفس المرجع السابق،.ص: 26.

[20]- نفس المرجعالسابق،.ص-ص: 26-27.

واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين التشريع والاستغلال الأمثل للموارد

عفيف عبد الحميد
ماجستير إدارة الأعمال والتنمية المستدامة
جامعة عباس فرحات – سطيف 01
Afif.abdelhamid@gmail.com

فيصل لوصيف
ماجستير إدارة الأعمال والتنمية المستدامة
جامعة عباس فرحات – سطيف 01
louciffaycel@yahoo.fr

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على تطور الإطار القانوني المتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة في الجزائر، إضافة إلى إبراز الآثار البيئية لاستغلالها لمواردها غير المتجددة خاصة الطاقوية منها، و مدى كفاءة استخدامها.

و بغية تحقيق ذلك، قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية، خُصص الأول للإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، بينما تعرضنا في المحور الثاني لتطور الإطار القانوني للبيئة في الجزائر، و في المحور الثالث قمنا بعرض مختلف الآثار البيئية لاستخدام الجزائر لمختلف الموارد الطاقوية، و الكفاءة الاستخدامية لهذه الموارد

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، الآثار البيئية، الموارد الطاقوية.

Abstract:

We aim through this paper to clarify about the evolution of the legal framework of the environment and sustainable development in Algeria, in addition to highlight the efficiency of use of non-renewable resources, especially the hydrocarbons.

In this regard, we have divided our research into three main sections, the first one was devoted to talk about the conceptual framework of sustainable development, while the second section was consecrated to highlight the evolution of the legal framework of the environment in Algeria, and the last one has been allocated to illustrate the environmental impacts of hydrocarbons exploiting and its efficient use in Algeria

Key Words: environment, sustainable development, environmental impacts, hydrocarbons exploiting.

المقدمة:

لقد اختلفت الرؤى حول مفهوم التنمية المستدامة باختلاف و تعدد المنظرين و اتجاهاتهم، فكان الاقتصاديون يرون العملية التنموية بمنظار التحسن الطارئ على المؤشرات الاقتصادية الكلية، و علماء الاجتماع يرونها من خلال أهم التغيرات التي تحدث في بنية المجتمع و ثقافته، و كان السائد هو التفسير الكمي المعبر عنه بالأرقام كأداة لقياس العملية التنموية دون الأخذ في الحسبان الانعكاسات المستقبلية على البيئة من جهة، من خلال الاستغلال المفرط لمواردها و الإفرازات الناتجة عن التصنيع الضخم، و على الإنسان من جهة أخرى من خلال عدم إبلاء الاهتمام بمتطلبات و حاجيات أجيال المستقبل و الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة. فكانت الحاجة ماسة إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يأخذ في الحسبان جميع المقاربات ذات الصلة برفاهة الإنسان، فبرزت التنمية المستدامة التي بدأت تأخذ صداها أكثر فأكثر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي و كانت بالفعل أفضل توليفة تجمع المصالح الاقتصادية بالاجتماعية بالبيئية و تمس مختلف النشاطات الإنسانية.

و لعل ظهور مفهوم التنمية المستدامة بشكله الواسع البارز حاليا يعود بالأساس إلى تمحوره حول حماية البيئة و ما تحوزه من موارد طبيعية، وجب الحفاظ عليها و استهلاكها بطريقة عقلانية تكفل حقوق الأجيال الحالية و المستقبلية، و الجزائر على غرار باقي دول العالم أولت لهذا الجانب أهمية معتبرة جسدت بالأساس في سلسلة التشريعات و القوانين الصادرة منذ سبعينات القرن الماضي، مرورا بالتسعينات من خلال إنشاء المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة وصولا إلى المرسوم 03-10 لسنة 2003 المتعلق بالحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة، لكن يبقى اعتماد الجزائر في اقتصادها على تصدير المحروقات كعامل أساسي لاستمرارية تنميتها يطرح الكثير من التساؤلات حول أثر ذلك على التنمية المستدامة و على الجانب البيئي منها خصوصا.

الإشكالية: من خلال ما سبق تتجلى معالم إشكاليتنا كمايلي:

كيف تطور الجانب التشريعي المتعلق بالتنمية المستدامة و حماية البيئة في الجزائر، و ما مدى كفاءة استخدامها لمواردها الطاقوية في هذا الإطار؟

أهداف البحث: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل أهمها:

- محاولة إبراز مفهوم التنمية المستدامة، مبادئها و مختلف أبعادها؛
- إلقاء الضوء على تطور الجانب التشريعي المتعلق بالتنمية المستدامة و حماية البيئة في الجزائر؛
- التعرف على أهم الآثار البيئية لاستغلال الجزائر للمحروقات و مدى كفاءة استخدامها.

تقسيم البحث:

للإجابة على إشكالية هذا البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- أولا: التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة؛
- ثانيا:التنمية المستدامة وحماية البيئة في التشريع الجزائري؛

- ثالثا: الآثار البيئية لاستغلال المحروقات في الجزائر وكفاءة استخدامها خلال الفترة 1990-2012.

أولا: التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة

على مر التاريخ، تعددت الأفكار المنادية بالحفاظ على الموارد الطبيعية، منذ فلاسفة الطبيعة عند اليونان مرورا بأصحاب النظرية الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي كمالتوس وريكاردو، وصولا إلى العقود الأخيرة أين ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي تقترح سبلا تنموية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، ومن بينها نظرية التنمية المستدامة وهو التوجه الحديث الذي أعطيت الأولوية فيه لكيفية الموازنة بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

1. تطور مفهوم التنمية المستدامة

إن مصطلح التنمية المستدامة أصبح جزءا من حياتنا، فرغم أنه بالنسبة للكثيرين يعتبر غامضا وغير معرف بدقة، إلا أنه يترجم حقيقة التحولات العميقة التي تعرفها مجتمعاتنا المواجهة حاليا لأربع تحديات أساسية:[1]

- كوكب أصبح أصغر مما كان عليه، متسم بزيادة مضطردة في عدد سكانه (ملياري نسمة في سنة 1960 وحوالي 7 ملايير حاليا، ويتوقع أن يبلغ العدد حوالي 9 ملايير بحلول سنة 2050 حسب منظمة الأمم المتحدة)، وكذا بموارد تتناقص وتتضاءل يوما بعد يوم مع تغيرات جلية مست النظام البيئي.

فمنذ مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، 3/1 من الثروات الطبيعية تدهورت (خاصة فيما يخص الأنظمة البيئية البحرية والمياه العذبة، وكذالك الغطاء النباتي).

- معارف تتطور باستمرار مرافقة لتقدم تكنولوجي مذهل، أتاحت للأفراد قدرات أكبر، ولكن الإدراك المعنوي للكثيرين لها لا يرقى إلى مستواها (لا يتحسس الكثيرون مساوئها و محاسنها بدقة).
- طموح إنساني متزايد يوما بعد يوم، معبر عنه بالرغبة والإرادة الكبيرتين للاستفادة من المعارف والميزات التي يمنحها له مجتمع التقنيات الجديدة، لدفع الأخطار المحدقة بتلبية الإنسان لحاجاته الأساسية.
- اللاتوازن المجتمعي الذي لا يتوقف عن الاتساع (انقسام اجتماعي، تهميش للضعفاء، فقر، سوء تغذية...الخ) و الذي ولد الصراعات والانفصام داخل المجتمع الواحد.

إن مفهوم التنمية المستدامة بدأ يأخذ صداه أكثر فأكثر منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بعد ظهوره في وثيقة مستقبلنا المشترك، والذي يسمى أيضا بتقرير برونتلاند.

هذا التقرير كان ثمرة لجنة عقدتها هيئة الأمم المتحدة من أجل إقتراح برنامج شامل للتغيير، يعنى أساسا بقضايا التنمية في العالم. وقد دعى بالأساس إلى إعادة النظر في طرق العيش والإدارة الجيدة للموارد من أجل: " الاستجابة وبطريقة مسؤولة لأهداف وأمال الإنسانية " [2].

فكان من الضروري إيجاد طرق جديدة لمعالجة المشاكل وللتعاون والتنسيق الدوليين. فكانت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وهي التسمية الرسمية لها، والتي أثارت إنتباه العالم حول التدهور المتسارع للبيئة والموارد الطبيعية وما ينجر عنه من عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم بأسره. وبتنصيبها لهذه اللجنة، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة وضعت الإصبع على فكرتين رئيسيتين:[3]

- إن التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة ورفاهية المجتمع هي ثلاثة عناصر وجب ارتباطها بشكل لا يدع مجالا للشك؛
- التنمية المستدامة تتطلب وتستوجب تعاونا وثيقا على المستوى الدولي وفي كافة الأصعدة.

لعل التعريف الأشهر و المتعارف عليه للتنمية المستدامة هو ما جاء في وثيقة مستقبلنا المشترك، أو ما يعرف بتقرير لجنة برونتلاند و الذي يرى التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى بالأساس إلى تلبية حاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها.

كما لها العديد من التعاريف، نأخذ منها:" أنها الإستراتيجية القائمة على الحفاظ على كوكبنا في حدود ما يسمح بتنمية رفاهية الإنسانية عموما و ذلك بالتحكيم و التوفيق بين وجوب الحفاظ على الطبيعة ومواردها وضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوائق الاقتصادية و أهمية تقوية الروابط الاجتماعية و الاختلافات الثقافية"[4].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن المشاكل البيئية لا يمكن فصلها عن رفاهية الشعوب والتنمية الاقتصادية عموما، فهذه التنمية لا يمكن حصرها فقط في الجانب الاقتصادي بل و جب الأخذ بعين الاعتبار الجانبين الاجتماعي و البيئي الذين شملهما هذا المفهوم، من خلال توسيع نطاق التحليل الاقتصادي ليأخذهما في الحسبان أثناء إتخاذ القرارات الاقتصادية و التي تتأثر بل تتحدد من خلالهما.

2. نظرية برونتلاند التنموية:

لعل المتفق عليه عند غالبية المفكرين الاقتصاديين هو اعتبار ماجاء به تقرير برونتلاند، على أنه نقلة نوعية في مجال تعريف العملية التنموية ككل من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة كإطار شامل لجميع الجوانب التي تخص الحياة البشرية بصفة عامة، و القائم بالأساس على:[5]

1.2 إحياء النمو: Reviving growth

- تغيير نوعية النمو من خلال تقليص نسبة مساهمة الإمكانيات المادية و كذا الطاقوية في العملية التنموية، و جعلها أكثر عدلا في تأثيرها؛
- تلبية أهم الحاجات من عمل، غذاء، طاقة، ماء و صحة؛
- تطوير الجوانب البيئية و الاقتصادية في عمليات اتخاذ القرار.

2.2 السكان و الموارد البشرية: Population and human resources

- تقليص نمو السكان إلى مستويات الديمومة؛
- تثبيت حجم السكان مقارنة بما توفر من موارد؛

- التعامل مع المشكل الديموغرافي في سياق التعليم و القضاء على الفقر.

3.2 الأمن الغذائي: Food Security

- معالجة المشاكل البيئية التي تتسبب فيها الزراعات الكثيفة؛
- تقليص المساعدات الزراعية و الحماية في الشمال؛
- دعم بقاء و استقرار الفلاحين؛
- ربط الإنتاج الزراعي بالجوانب الوقائية؛
- تغيير قواعد التجارة لصالح صغار المزارعين؛
- معالجة مشكل اللاعدالة في الوصول إلى الغذاء وتوزيعه.

4.2 فقدان الكائنات و الموارد الجينية:Loss of species and genetic resources

- الحفاظ على التنوع البيولوجي لاعتبارات معنوية، أخلاقية، ثقافية، علمية و حتى صحية؛
- وقف النهب وتدمير الغابات الاستوائية؛
- تصميم شبكة للمناطق المحمية؛
- وضع إتفاقية عالمية لحماية الأنساق؛
- إنشاء صندوق لدعم المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- حماية و تطوير قاعدة المورد الطبيعي.

5.2 الطاقة: Energy

- وضع سبل و طرق آمنة و مستدامة لاستخدام الطاقة؛
- توفير الطاقات الأولية اللازمة و المستعملة في دول العالم الثالث؛ Providing for substantially increased primary energy use by the Third World.
- تأمين نمو اقتصادي بأقل استخدام للطاقة؛
- تطوير أنظمة الطاقات البديلة؛
- زيادة نجاعة الطاقة من خلال استخدام التطور التكنولوجي و السياسات السعرية.

6.2 الصناعة: Industry

- إنتاج أكبر بمدخلات أقل؛
- ترقية و عصرنة الصناعات التي تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية؛
- ضرورة تحمل المسؤولية البيئية خاصة من الشركات المتعددة الجنسيات؛
- اعتماد مراقبة شديدة للصادرات من المواد الخطيرة و كذا النفايات؛
- ضمان التدفقات المستمرة من الصناعة لتلبية الحاجيات المختلفة؛
- إعادة توجيه التكنولوجيا و طرق تسيير و إدارة الأخطار.

7.2 استقرار الإنسان و استخدامات الأرض: Human settlement and land use

- الوصول إلى رهان النمو الحضري؛
- معالجة مشكلة النزوح الريفي؛
- تطوير سياسات الإسكان لتوجيه التمدن؛
- ضمان إرفاق تطور المدن بتوفير الخدمات اللازمة.

3. مبادئ التنمية المستدامة

تعلق مفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره بمجموعة من المبادئ، و التي عبر عنها في عديد الندوات و المؤتمرات الدولية، نذكر أهمها فيمايلي:[6]

- **مبدأ الحماية:** ففي حالة وجود خطر معين، وجب وضع حيز التنفيذ مجموعة من التدابير و الاجراءات الحمائية، باستعمال أفضل التقنيات المتوفرة و بتكاليف اقتصادية مقبولة.

- **مبدأ الحيطة:** فبتطبيق هذا المبدأ، تسعى الدول بالأساس إلى تبني إجراءات مؤقتة و نسبية بغية تفادي وقوع الضرر، بالإضافة إلى وضع إجراءات تقييم الأخطار الواقعة.

- **مبدأ الملوث الدافع:** فعلى الأشخاص المتسببين في أي شكل من أشكال التلويث تحمل تكاليف إجراءات الوقاية، تخفيف و مكافحة التلوث، و يحدد سعر السلع و الخدمات بالأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف التي قد يخلفها المنتوج سواء في مرحلة الإنتاج أو الاستهلاك.

- **مبدأ حماية البيئة:** للوصول إلى التنمية المستدامة، وجب إدراج الحماية و المحافظة على البيئة ضمن مسار العملية التنموية ككل.

- **مبدأ المساهمة و الالتزام:** تترتكز التنمية المستدامة أساسا على التزام الجميع، فمساهمة المواطنين و مشاركة كل المجموعات المكونة للمجتمع هي ضرورية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية للتنمية.

- **مبدأ التضامن:** هذا المبدأ يشمل مستويين، أما الأول فيتعلق بالتضامن بين الدول، خصوصا العلاقات بين دول الجنوب و الشمال، و الثاني يقصد به التضامن بين الأجيال داخل الدولة الواحدة.

- **مبدأ رشادة الإنتاج و الاستهلاك :** فعلى أنماط الاستهلاك و الإنتاج أن تتماشى و النظرة القائلة بتخفيف الانعكاسات غير المرغوبة على الجانبين البيئي و الاجتماعي، و تفادي بالخصوص تبذير و استنفاذ الموارد.

4. أبعاد التنمية المستدامة

إن الحديث عن التنمية المستدامة يدفعنا إلى إعادة النظر في حياتنا اليومية، في ممارساتنا و سلوكياتنا، في عاداتنا بل في كل المشاريع التي نتبناها و ذلك بالبحث دوما عن أفضل توليفة تجمع المصالح الاقتصادية بالاجتماعية بالبيئية وهي المحاور التي أتى بها مفهوم التنمية المستدامة و الكامنة أساسا في الأخذ بعين الاعتبار الأقطاب الثلاثة الرئيسية التي تمس مختلف النشاطات الإنسانية، و التي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: ترابط أبعاد التنمية المستدامة

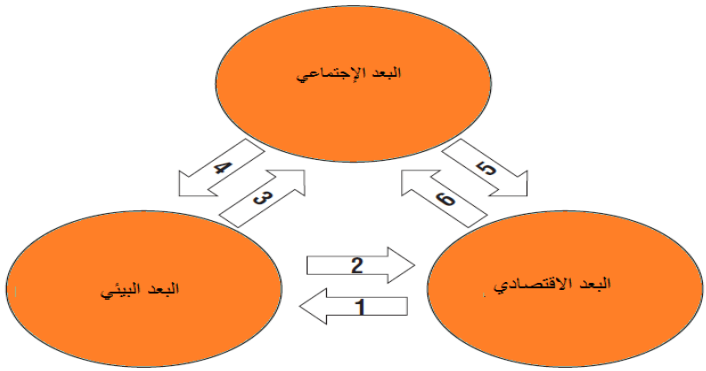

Source: mesurer le développement durable, Cahiers statistiques, OCDE, N 10, Mars 2006,P1.

و تشير أرقام الأسهم في الشكل أعلاه إلى مايلي:

- رقم (01): أثار الأنشطة الاقتصادية على البيئة (استغلال الموارد الطبيعية، التلوث، النفايات...الخ)؛
- رقم (02): الخدمات المقدمة من البيئة للأنشطة الاقتصادية؛
- رقم (03): الخدمات المقدمة من البيئة للمجتمع (الوصول إلى الموارد، المساهمة في تحسين الظروف العامة للحياة و شروط العمل)؛
- رقم (04): تأثير المتغيرات الاجتماعية على البيئة (التغيرات الديمغرافية، أنماط الاستهلاك، التعليم و البيئة، النظام التشريعي و المؤسساتي ...الخ)؛
- رقم (05): تأثير المتغيرات الاجتماعية على الأنشطة الاقتصادية (هيكل اليد العاملة، التعليم و التدريب، مستويات الاستهلاك، النظام التشريعي و المؤسساتي ...الخ)؛
- رقم (06): تأثير الأنشطة الاقتصادية على المجتمع (مستويات الدخول، التشغيل، الأجور العادلة...الخ).

1.4 الأبعاد الاقتصادية

إن الحديث عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة معناه العمل بالأساس على تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، و إيقاف تبديدها، و معالجة التلوث، وتقليص تبعية البلدان النامية، و المساواة في توزيع الموارد و الحد من تفاوت المداخيل بين مختلف شرائح المجتمع، و بالتالي فإنه يمكن الحديث عن مستويين من مراعاة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

أ. **على المستوى الجزئي:** البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على المستوى الجزئي يستدعي بحق إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي و التي يمكن تلخيص أهمها فيمايلي:[7]

- مرحلة توزيع و استخدام مصادر الثروة توزيعا يراعي حقوق الأجيال الحالية و المستقبلية.

- مرحلة الاستثمار، أين يجب مراعاة معايير التنمية المستدامة في دراسات الجدوى المتعلقة بالعمليات الاستثمارية المختلفة.
- مرحلة الإنتاج، بالأخذ في الحسبان الطرق التكنولوجية و الفنية الأكثر اقتصادية، خاصة ما تعلق منها باستعمال المدخلات الأكثر صداقة للبيئة و الأمثل لها.
- مرحلة الاستهلاك، و التي تتطلب الرشادة و البعد كلية عن أشكال التبذير المختلفة التي لها آثار اقتصادية و اجتماعية جمة، بالإضافة إلى الابتعاد عن طرق الاستهلاك التي من شأنها أن تتسبب في مخرجات مضرة بالبيئة و المحيط الذي نعيش به.
- مرحلة توزيع الدخول و عوائد عوامل الإنتاج توزيعا عادلا بين مختلف شرائح المجتمع و القوى المتفاعلة في السوق، و هو ما من شأنه أن يساهم في استدامة العملية الاستثمارية من جهة و يرشد السلوك الاستهلاكي من جهة أخرى و بالتالي الوصول إلى استدامة اقتصادية و اجتماعية تضمن الاستمرارية و تتعدى الجيل الحالي إلى الأجيال المستقبلية.

ب. **المستوى الكلي:** في حين إذا ما تحدثنا عن الجوانب الكلية و ما يحدث في العالم، فقد أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمويا، يتمثل بشكل واضح في انقسام العالم إلى شمال غني و جنوب فقير و الفروقات جد جلية بين هذه الدول في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، في استغلال الموارد المتاحة من جهة و في تحديد المسؤوليات من جهة أخرى و التي يمكن إبراز أهم معالمها فيمايلي:[8]

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته؛
- تقليص تبعية البلدان النامية و التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة؛
- المساواة في توزيع الموارد و الحد من التفاوت في المداخيل.

2.4 الأبعاد الاجتماعية

إن المكون المفتاح للجانب البشري في تعريف برونتلاند للتنمية المستدامة هو مصطلح العدالة داخل وبين الأجيال (intra- and inter- generational)، و الذي يدعو بالأساس إلى التوزيع العادل للموارد والفرص بين مختلف الأفراد الذين يقطنون هذه الأرض حاضرا، دون المساس أو إعاقة الآمال البشرية في التنمية المستقبلية لأجيال المستقبل.[9] إذ أن الحديث عن التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي، ما هو في الواقع إلا رسم لقيم جديدة عبر العالم، فنحن بصدد:[10]

- إعادة تعريف للثروة من خلال أسس و قواعد تتجاوز مجرد إنتاج السلع و الخدمات؛
- فكرة الديمقراطية أصبحت تأخذ في الحسبان طريقة المشاركة الفعالة التي تؤدي إلى تقاسم للحكم و السلطة؛

- الدعوة إلى نوعية حياة أفضل، من خلال توفير شروط عدة من غذاء صحي، و محيط اندماجي و مشجع على الولوج إلى التعليم، و فرص عمل محترمة و بأجور عادلة.

لذلك يمكن القول بأن التنمية المستدامة ما جاءت إلا لهدف المعالجة و السعي وراء إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من المشاكل الاجتماعية المعيشة في عالمنا الحالي و التي تستدعي الوقوف عندها:[11]

فوجود تعارض في كثير من الأولويات في عالمنا، خاصة ما تعلق منه بتلبية العديد من الحاجات الاجتماعية، أعاق حقيقة التركيز في التحدث عن التنمية المستدامة على جوانبها البيئية فقط، و رغم التحسن الكبير في الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية (إن تحدثنا عن المتوسط العالمي)، إلا أن الفروق في الدخول بين الدول الغنية و الفقيرة أصبحت أكثر وضوحا من ذي قبل. ففي العديد من دول مناطق كأفريقيا مثلا الدخول فيها ليست ضعيفة نسبيا فحسب بل هي في المطلق ضعيفة، و الدخل الحقيقي الفردي هو أقل منه مما كان عليه قبل 30 عاما في 16 دولة يقطن بها أكثر من 165 مليون نسمة، فهذه الفروقات الاقتصادية تنعكس بالأساس على الأولويات الوطنية و إرادة الحكومات من أجل معالجة المشاكل المشتركة. فاشتداد هذه الفروقات بين الدول الغنية و الفقيرة رافقه اختلافات في الدخول بين الأفراد حتى داخل الدول المتقدمة و الناشئة، مما يتسبب في عجز العديد من الأفراد عن تلبية حاجاتهم الأساسية.

فالإحصائيات تشير إلى أنه يوجد فرد من خمسة أفراد من مجموع سكان العالم يعيش بـ 1دولار لليوم، وفرد من مجموع ثلاثة أفراد يعيش بمستوى 2 دولار لليوم، و فرد من مجموع سبعة أفراد يعاني من سوء التغذية، و فرد من مجموع أربعة أفراد يعيش في مدينة بلغ مستوى التلوث بها مستويات خطيرة على الصحة، و فرد من مجموع ثلاثة أفراد لا يستفيد من خدمة الكهرباء، ونتائج سوء التغذية و المعاملة التي تتلقاها المرأة الحامل أصبحت وخيمة على حياتها و حياة جنينها، ومعدلات الفقر الكبيرة التي أضحت تعانيها غالبية شعوب العالم باتت حقيقة تشكل الهاجس الأكبر للمسؤولين في الدول و في المنظمات الدولية على حد السواء.

و لمعالجة جملة هذه المشاكل الاجتماعية عقدت العديد من المؤتمرات و الملتقيات الدولية برعاية الأمم المتحدة في سنوات التسعينات، وقد خرجت بنتيجة مفادها وضع ثمانية أهداف سميت بالأهداف الإنمائية للألفية و التي تشكل إحدى أهم المساهمات التي تعتبر كخطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي و التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها على أرض الواقع في العالم بحلول عام 2015:[12]

- الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع
- الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال

- الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية.
- الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
- الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية.
- الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

3.4 الأبعاد البيئية

لقد أضحت المشكلات البيئية إحدى أهم المشكلات التي تؤرق العالم برمته، و لعل من أهم أسباب تنامي التدهور البيئي هو الزيادة السكانية المضطردة و تجمع البشر في تجمعات سكانية كبيرة في مدن العالم، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي المحقق في عديد البلدان على حساب استنزاف الموارد و دون الأخذ في الحسبان النتائج المتأتية عن التصنيع الضخم الضار بالبيئة و مكوناتها. و التنمية المستدامة في مكونها البيئي تسعى بالأساس إلى وضع الجوانب البيئية في صلب اهتماماتنا من أجل الوصول إلى صحة أفضل، حياة أحسن و تحكم أكبر في مدخلات و مخرجات إنتاجنا و في تكاليفه و بالتالي في قدراتنا الشرائية.

و يمكن تلخيص أهم الاهتمامات البيئية للتنمية المستدامة على الصعيد الكلي فيما يلي:[13]

- التغيرات المناخية؛
- تدهور نوعية الهواء؛
- تدهور نوعية المياه؛
- تلوث المدن و الفضاءات الطبيعية؛
- محدودية الموارد الطبيعية.

و قد تختلف أسباب المشكلات البيئية بين بلدان اقتصاد السوق و بلدان اقتصاديات التخطيط المركزي و لكن النتيجة واحدة و هي أضرار و تدمير بيئي في كلا المجموعتين:[14]

في تنظيم اقتصاديات السوق، فأسباب المشكلة البيئية في هذه البلدان هو سعي المنشآت الخاصة للاستغلال الأوسع للموارد و تعظيم الربح إلى أقصى حد ممكن، فأصحاب الأعمال يسعون لتخفيض التكلفة و تعظيم الربح و ذلك باستغلال البيئة إلى أقصى حد ممكن و ما ينتج عنها من نتائج و خيمة على البيئة و الذي يتحمل تبعاته كل المجتمع.

و في النظم الاقتصادية المخططة مركزيا، يفترض نظريا أن تكون النتائج أفضل على الجوانب البيئية بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البلدان الرأسمالية، بالنظر إلى سيطرة الدولة على الإنتاج ووسائله وبالتالي على الاستهلاك و أنماطه، و إمكانية أخذ البيئة في الحسبان أثناء رسم السياسات الاقتصادية، غير أن الواقع يقول بسعي هذه البلدان جاهدة لجعل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى ما يمكن، و باعتبار أن معدل النمو هو مقياس لنجاح الخطة و يكون كل ذلك على حساب البيئة، و لهذه الدول تحدي حقيقي يتمثل في التخلص من أثر التبعية الاقتصادية و استغلال الدول الصناعية لمواردها، و هي بذلك لم تضع في

الحسبان الآثار السلبية المستقبلية للتصنيع و بالتالي فان حماية البيئة و الحد من التلوث هو آخر اهتماماتها.

4.4 البعد السياسي و المؤسساتي

إن الحديث عن البعد السياسي و المؤسساتي للتنمية المستدامة يقودنا إلى الحديث عن البيئة السياسية العامة أو النظام السياسي و نظام الحكم الذي يضم المؤسسات الحكومية، والذي يحدد السياسة العامة للمجتمع ويوفر لها الأدوات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات وفقا للفلسفة السياسية فهناك من يرى أن النظام السياسي هو مجموعة مؤسسات سياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، التشريعية، القضائية) و التي يوكل لكل منها مجموعة من المهام تقوم بها في حدود استقلالية معينة، في حين و في عالمنا الراهن، خاصة في المتقدم منه، فقد أصبح النظام السياسي يشير إلى مجموعة التفاعلات والعلاقات التي ترتبط بظاهرة السلطة (من حيث الجانب الإيديولوجي) و القائمون على ممارستها (النخبة) إضافة إلى الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية).

أ. أسس الدول الحديثة (السلطات الأربع)

إن أبسط تعريف للسلطة هو أنها قدرة فرد أو جماعة على التأثير في سلوك الآخرين برضاهم أو رغما عنهم[15]، أما السلطة السياسية فيتم تعريفها على أنها مجموعة العمليات والأدوار الاجتماعية التي بواسطتها يمكن اتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها، و عادة ما تقسم هذه السلطات إلى أربع سلطات أساسية:[16]

- **السلطة التشريعية:** يقصد بها تلك الهيئة التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس داخل كيان الدولة وتتجه أنظمة الحكم الديمقراطية إلى إعطاء حق التشريع لنواب الشعب الذين يمثلون السلطة التشريعية وتنظيم العلاقات سواء كانت داخلية أو دولية.
- **السلطة التنفيذية:** هي التي تسير أمور الدولة ضمن حدود الدستور والتشريعات والقوانين، ولها صلاحيات اقتراح مسودة قوانين جديدة لدراستها من قبل السلطة التشريعية والموافقة عليها. هذه العلاقة بين التشريع والتنفيذ لا تصح بشكلها الأفضل إلا باستقلالية الأول عن الثاني، لكن في الواقع إن حصلت الحكومة على الأغلبية البرلمانية، فهذا يؤدي إلى الإضعاف من مزايا الديمقراطية، وللخروج من هذه الإشكالية، يجب تفعيل آليات قانونية لحضور فعلي للمعارضة وعرض سياساتها أمام الرأي العام.
- **السلطة القضائية:** الضرورة تقتضي استقلالية هذه السلطة لحماية الديمقراطية، على القضاء أن يكون مستقلا في مستوياته كافة عن أي ضغوط سياسية أو اجتماعية أو مالية أو دينية...، فهدف القضاء الأساسي هو العدل تبعا للقانون. ومن الأفضل أن يكون اختيارهم بعيدا كل البعد عن اللعبة السياسية الضيقة. لحسن إدارة الدولة الديمقراطية الحديثة يجب وضع رقابة قضائية تضاف إلى الرقابة الإدارية العادية على المؤسسات المتعددة في الدولة لكي لا تخالف القوانين والأنظمة الداخلية لها.
- **السلطة الرابعة:** هي من إضافة الفيلسوف الانجليزي "ادموند بروك" الذي اعترف بنفوذ الصحافة وسماها السلطة الرابعة حيث قال " ثلاث سلطات تجتمع هنا تحت سقف البرلمان، ولكن في قاعة

المراسلين تجلس السلطة الرابعة وهي أهم منكم جميعا ". وتتقدم أهمية السلطة الرابعة على السلطات الثلاث لسبب واضح هو أن السلطة الرابعة تمثل الشعب وتمارس دورها في استقلال تام وحرية الصحافة تعتبر مفهوما شديد الإشكالية لغالبية أنظمة الحكم غير الديمقراطية، في حين لا يجوز في الديمقراطية الحديثة الحد من حرية التفكير، لأن للإنسان كل الحق في تحكيم عقله دون خوف أو محاسبة عشوائية من الحاكم أو المجتمع، هذه العقلية الانفتاحية إذا دخلت في المجالات السياسية، النشر، الصحة، الفنون وغيرها ستكون المفتاح للشعوب لتجاوز الحدود الضيقة للتفكير وإيجاد الحلول لكل المشاكل.

ب. الحكم الراشد كآلية للتنمية المستدامة:

إن الشيء الأساسي الذي يبتغى من خلال مجموعة السلطات الأربع التي ذكرت آنفا، و ضرورة الفصل بينها والذي لا يعني أنه يجوز لكل سلطة تجاوز صلاحياتها دون تدخل السلطات الأخرى، هو الوصول إلى حكم المؤسسات وليس حكم الأفراد بالاعتماد على قانون جامع وعام، قد يكون الدستور مثلا، وتطبيق القوانين على الجميع بنزاهة وحياد.

و قد ظهر في هذا الإطار مجموعة من المفاهيم الحاملة لمجموعة من الأفكار و التصورات التي يمكن لها أن تحقق هذا المبتغى، و لعل أهمها الحوكمة و الحكم الراشد، فما المقصود بهما؟

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة على أنها: " ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية والإدارية قصد تسيير أمور الدولة على جميع الأصعدة و في مختلف المستويات، و هي مجموعة الآليات والقنوات و المؤسسات التي من خلالها يمكن للمواطن و كل الهيئات الدفاع عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم المشروعة و القيام بواجباتهم و تسوية مختلف المشاكل و الصعوبات التي تعترضهم"[17].

كما عرف البنك الدولي أيضا الحوكمة على أنها: " هي الطريقة التي تمارس بها السلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للبلد"[18].

أما الحكم الراشد، و حسب البنك الدولي فإنه يتصف أساسا بـ:[19]

- التسيير الراشد للقطاع العام؛
- المسؤولية؛
- توفر فضاءات التبادل الحر للمعلومة و شفافية الوصول إليها؛
- وجود إطار قانوني يضمن العدالة و احترام الحريات.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الحكم الراشد يتواجد بوجود حكومة جيدة أي عند توفر العناصر التالية:

- ديمقراطية حقيقية توفر مشاركة الشعب في صناعة ومحاسبة الحكومة؛
- إدارة حكومية سليمة بما في ذلك إدارة الأموال العامة ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحترافية والحيادية؛
- سلطات غير ممركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين؛

- تشجيع الحريات و إطلاقها و حماية حقوق الإنسان؛
- احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، استقلالية القضاة)؛
- وجود استقلالية للمجتمع المدني لضمان فعاليته.

ثانيا: التنمية المستدامة و حماية البيئة في التشريع الجزائري

1. البيئة في التشريع الجزائري خلال الفترة 1970-1989

تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة بستوكهولم سنة 1972 استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 بموجب المرسوم المؤرخ في 12 يوليو سنة 1974[20] والذي نص على إحداث هذه اللجنة التي بمقتضى المادة الأولى منه" تنظر في المشاكل لتحسين إطار وظروف الحياة، ووقاية و إعادة تأسيس الموارد البيولوجية و التلوث و المضرات بشتى أنواعها، و بصفة عامة جميع العناصر الايجابية أو السلبية التي تكون بيئة الإنسان" و هذه اللجنة يترأسها وزير الدولة وتتكون من ممثلين عن جميع الوزارات تقريبا و أساتذة جامعيون يعينون حسب الاختصاص، و يؤخذ برأيها في أي مشروع قانوني أو تنظيمي يتعلق بتحسين البيئة كما تدلي برأيها في جميع الدراسات التي تمس البيئة، و تساهم في جميع نشاطات الجزائر الدولية في ميدان البيئة[21] حسب نص المادة الثانية من هذا المرسوم، و لكن لم يمضي عن إنشائها و نشاطها سوى 3 سنوات حتى صدر المرسوم رقم 77-119 المؤرخ في 15 أوت 1977 و القاضي بإنهاء مهام هذه اللجنة[22]، و ألحق حسب نص المادة الثانية من هذا المرسوم موظفو الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة و كذلك وسائلها المادية بوزارة الري و استصلاح الأراضي وحماية البيئة. و بعد التعديل الحكومي لسنة 1979 أحدثت كتابة الدولة للغابات و التشجير و التي لم تعمر سنة واحدة مما يؤكد عدم وضوح مهمة حماية البيئة التي كانت تتقاذفها مختلف الهياكل المركزية.[23]

وقد تلت هذه الإجراءات صدور القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير 1983 و المتعلق بحماية البيئة[24]، والذي أتى لحماية الموارد الطبيعية و إضفاء القيمة عليها، و اتقاء كل شكل من أشكال التلوث المضار ومكافحته و تحسين الإطار المعيشي و نوعيته حسب ما أتى في الباب الأول من أحكام عامة[25]، والذي نص صراحة في نص مادته الثالثة على **أن التنمية الوطنية تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي و حماية البيئة و المحافظة على الإطار المعيشي للسكان**، و هو ما يعتبر إشارة واضحة لأهم أبعاد التنمية المستدامة حتى قبل صدور تقرير برونتلاند في 1987، و قد أورد عدة نقاط تتعلق باستيراد بعض السلع خاصة منها المضرة بالصحة العامة كما كان في المادة 111 من هذا القانون حيث تشير إلى أنه يجب على أي منتج أو مستورد أن يوجه للوزير المكلف بالبيئة تصريحا قبل أن يصنع لأغراض تجارية أو استيراد مادة كيماوية لم يسبق عرضها في السوق الجزائرية، و قد نصت المادة 113 أنه على المستورد التصريح بـ: مكونات المستحضرات المعروضة في السوق، و كذا معطيات رقمية دقيقة حول الكميات من المادة الخالصة أو الممزوجة التي تم عرضها في السوق أو نشرها أو توزيعها حسب مختلف الاستعمالات، و كذا عرض جميع المعلومات الإضافية حول تأثيرها على الإنسان و البيئة.

وعلى إثر التعديل الحكومي لسنة 1984 تم إلحاق البيئة بوزارة الري و الغابات و التي استمرت إلى غاية 1988، أين ألحقت مجددا بوزارة البحث و التكنولوجيا و يعود سبب ذلك بالأساس إلى الطابع العلمي و التقني لمواضيع البيئة.[26] و يمكن تلخيص أهم القوانين و المراسيم التي نصت على المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية فيمايلي:

- المرسوم رقم 81-02 مؤرخ في 17 يناير سنة 1981 و المتضمن المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن و الطائرات، و الموقع في برشلونة يوم 16 فبراير 27.1976
- المرسوم رقم 82-155 المؤرخ في 24 أفريل سنة 1982 المتضمن إنشاء مجلس وطني للطاقة و الذي يعنى بالأساس بجمع المعطيات الضرورية للسياسة الوطنية في مجال الوقود السائل أو الغازي و تنسيق تطبيقها و مراقبة تنفيذها.28
- مرسوم رقم 82-440 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 1982 يتضمن المصادقة على الإتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر سنة 1968 بمدينة الجزائر.[29]

2. البيئة في التشريع الجزائري خلال الفترة 1990-2012

تطور اهتمام الجزائر بالبيئة و التنمية المستدامة خلال العشريتين الأخيرتين بشكل لافت، بل أصبحت تأخذ الحيز الأكبر في خطابات المسؤولين ووعودهم، و إن لم تكن النتائج الواقعية مرضية، إلا أن التشريعات و القوانين التي باتت تصدر من فترة إلى أخرى بهذا الخصوص تبين مدى الحرص على ضرورة ايلاء الأهمية و الاعتناء أكثر بهذا الجانب، و سنحاول التركيز بالخصوص على:

1.2 قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة:[30]

لعل أهم ما أشار إليه هذا القانون ما أتى في مادته الرابعة التي أشارت إلى أن السياسات الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة تهدف بالأساس إلى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل، و تساوي الحظوظ في الترقية و الازدهار بين جميع المواطنين؛
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها بهدف تخفيف الضغوط على السواحل و الحواضر و المدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب، بالإضافة إلى دعم الأوساط الريفية و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل استقرار سكانها؛
- حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا و اقتصاديا و تثمينها، و حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية؛
- حماية و تثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية و حفظها للأجيال القادمة.

كما حددت مجموعة من الأدوات لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و التي أتت الإشارة إليه في المادة السابعة، نذكر منها: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخطط الجهوي لتهيئة السواحل، المخطط الجهوي

لحماية الأراضي و مكافحة التصحر، المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم، مخططات تهيئة الإقليم الولائية والمخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى.

و يشكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، كما جاء في نص المادة 8 من نفس القانون.

و قد فصل هذا القانون في مجموعة المواد من 12 إلى 18 في كيفيات ضمان المحافظة على المناطق المكونة لمختلف أقاليم الجزائر من ساحل، مرتفعات جبلية، هضاب عليا، مناطق الجنوب، المناطق الحدودية، و مختلف المناطق الواجب ترقيتها و دعم التنمية فيها، مع النص على ضرورة المحافظة على خصوصيات هذه المناطق كل و ما يميزها عن بقية المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أسس هذا القانون للمخططات التوجيهية الخاصة بالبنى التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، و هو ما جاء في نص المادة 22 منه، و التي تضمنت بالأساس المخطط التوجيهي الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية، مخططات توجيهية أخرى تعنى بمختلف القطاعات من: المياه، النقل، الأشغال العمومية، التنمية الزراعية، الصيد البحري، الاتصالات، المناطق الصناعية، الرياضة، التكوين، المؤسسات الجامعية و هياكل البحث...الخ.

و تم النص على أن هذه المخططات التوجيهية تحدد التدابير الكفيلة بتأمين نوعية البيئة و المناظر و بالحفاظ على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي و بحماية الموراد غير المتجددة، و هو ما جاء في نص المادة 24 من القانون السالف الذكر.

2.2 قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:[31]

و قد جاء هذا القانون لتحديد قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و أشار في مادته الثانية إلى مجموعة الأهداف الأساسية التي أتى بها:

- تحديد المبادئ الأساسية و قواعد تسيير البيئة، ترقية تنمية وطنية مستدامة لتحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان إطار معيشي سليم؛
- الوقاية من أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة و ذلك بالمحافظة على مكوناتها بالإضافة إلى ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة و استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء؛
- تدعيم الإعلام البيئي و التحسيس بتدابير حماية البيئة.

و قد عرف هذا القانون التنمية المستدامة على أنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و إقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية ". أما البيئة فقد عرفها على أنها " تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية و اللاحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد، و كذا الأماكن و المناطق و المعالم الطبيعية."

أما فيما يخص الآثار البيئية لمشاريع التنمية فقد تم الإشارة إلى ذلك من خلال المادة 15 من نفس القانون والتي نصت على أنه تخضع مسبقا لدراسة التأثير على البيئة، مشاريع التنمية و الهياكل و المنشآت و المصانع والأعمال الفنية الأخرى و كل الأعمال و برامج البناء و التهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لا سيما على الأنواع و الموارد و الأوساط و الفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية و كذلك على إطار و نوعية المعيشة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم التطرق من خلال المادة 61 من هذا القانون إلى حماية الأرض و باطن الأرض، أي الموارد الطبيعية الموجودة في باطنها، أين نصت المادة سالفة الذكر على أن استغلال موارد باطن الأرض يخضع لمبادئ هذا القانون خصوصا مبدأ العقلانية.

إضافة إلى القانونين سالفة الذكر، يمكن الإشارة كذلك إلى مجموعة قوانين أخرى أبرزت ضرورة المحافظة على البيئة و السعي لتحقيق التنمية المستدامة نذكر منها:

- القانون 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة32، و الذي أتى بالأساس بغية أحداث محيط تنافسي و محفز قصد ترقية الاستثمار السياحي و الصورة السياحية للجزائر بالإضافة إلى المساهمة في حماية البيئة و تحسين الاطار المعيشي و تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية والتاريخية.
- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة33، الذي جاء بغية تحديد الأحكام المطبقة في ميدان حماية المناطق الجبلية و تأهيلها و تهيئتها وتنميتها المستدامة، و قد أنشأ بموجبه، كما جاء في المادة 12 منه، مجلس وطني لحماية المناطق الجبلية بهدف تحديد الأنشطة الكفيلة بحماية و ترقية و تهيئة مختلف المناطق و الكتل الجبلية و تسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستوى هذه المناطق عن طريق الآراء و الاقتراحات.
- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة34، و يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد الأساسية للوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث و التكفل بآثارها على المستقرات البشرية و نشاطاتها و بيئتها من خلال: تحسين المعرفة بهذه الأخطار و تعزيز مراقبتها و تطوير الإعلام الوقائي عنها، مراعاتها في استعمال الأراضي وفي البناء ووضع الترتيبات الضرورية للتكفل بكل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة35، والذي أتى بالأساس للتعريف بسياسة المدينة وتنسيق و توجيه كل التدخلات، وكذا العمل على تقليص الفوارق بين مختلف الأحياء، والقضاء على السكنات الهشة غير الصحية، الوقاية من الأخطار الكبرى و حماية السكان و كذا المحافظة على وحماية البيئة.
- المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل و المتمم، و الذي أشار في بابه الرابع (أحكام تعاقدية)، القسم الأول منه (بيانات الصفقات)، في

مادته 62 التي نصت على: يجب أن تشير كل صفقة إلى التشريع و التنظيم المعمول بهما و إلى هذا المرسوم ويجب أن تتضمن على الخصوص البيانات الآتية، و التي أتى من بينها البنود المتعلقة بحماية البيئة.

ثالثا: الآثار البيئية لاستغلال المحروقات في الجزائر وكفاءة استخدامها خلال الفترة 1990-2012

1. صادرات المحروقات مصدر لإنبعاثات أوكسيد الكربون

تعتبر زيادة الإنبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون (CO2) من أهم المسببات للاحتباس الحراري ودفع العالم إلى منطقة خطرة، و تتسبب في ارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي إلى ذوبان الجليد وارتفاع منسوب مياه البحار. وقد نمت إنبعاثات الكربون الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري بشكل كبير منذ فجر الثورة الصناعية إلى يومنا هذا، فعلى الرغم من إتفاق واسع النطاق من قبل الحكومات على الحاجة للحد من الإنبعاثات، إلا أن معدل الزيادة شهد ارتفاعا من أقل من 1%سنويا في 1990إلى ما يقرب من 3%سنويا في العقد الأول من هذا القرن، و بعد تراجع قصير في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية انتعشت الإنبعاثات من الوقود الأحفوري في عام 2010 ومنذ ذلك الحين نمت بنسبة 2.6 %سنويا، لتصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 9.7 مليار طن من الكربون في عام 2012[36].

والجزائر و على غرار عديد الدول المعتمدة على صادرات المواد الأولية بشكل رئيسي في تمويل موازناتها، و بالخصوص الوقود الأحفوري المتمثل في الغاز و البترول، فقد شهدت مستويات الإنبعاثات من غاز أوكسيد الكربون بها تطورا كبيرا خلال العشريتين الأخيرتين رافق بالخصوص تطور إنتاجها و من ثم صادراتها من المحروقات و هو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور إنبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجزائر و الصادرات من النفط والغاز خلال الفترة (1990- 2000)- الوحدة: 310 طن

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
صادرات البترول الخام و المكثفات	34602	33176	34275	37921	38314	41065
صادرات المنتجات البترولية المكررة	15249	15559	14239	13902	14015	14749
صادرات الغاز الطبيعي	11223	14844	12652	19816	26147	32622
صادرات الغاز الطبيعي المميع	18423	19173	17714	19413	24205	26281
صادرات غاز البترول المميع	4390	4106	4107	4617	6946	9315
انبعاثات CO2/مليون طن	73.4	74.1	70.3	72.3	71.3	69.8

المصدر:

بالنسبة للانبعاثات من CO2: اعتمادا على إحصائية لـ BP. statistical_review_of_world_energy_2013_workbook

بالنسبة لصادرات المحروقات: Ministere de l'energie et des mines, evolution rétrospective du bilan énergitique national Algérien 1980-2004, disponible sur le site : www.mem-Algeria.org

تبين أرقام الجدول أعلاه ثبات في مستويات إنبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون خلال فترة التسعينات، و التي تراوحت أرقامها بين 74 مليون طن و 69 مليون طن، و نفس الشيء عرفته الصادرات من المحروقات خاصة بالنسبة للبترول و منتجاته، التي عرفت الصادرات منه انخفاضا سنة 1994 بـ327000طن بالنسبة للبترول الخام و المكثفات و 1010000 طن بالنسبة للمنتجات البترولية المكررة مقارنة بسنة 1990 مقابل تسجيل صادرات الغاز ارتفاعا بـ 437000 طن خلال هذه الفترة، و هو ما انعكس على انخفاض الإنبعاثات من غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي انخفض بـ 3.1 مليون طن خلال نفس الفترة، كما رافق الارتفاع المسجل في صادرات البترول الخام والمكثفات بـ 3.646 مليون طن سنة 1996 مقارنة بما تم تسجيله سنة 1994 و ارتفاع صادرات الغاز بـ 9.373 مليون طن خلال نفس الفترة، ارتفاع في الإنبعاثات من غاز ثاني أوكسيد الكربون بـ 2 مليون طن، في حين و رغم الارتفاع المسجل في صادرات البترول ومنتجاته و كذلك الغاز، إلا أن نسبة الإنبعاثات عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2000 بمقدار حوالي 2 مليون طن مقارنة بما تم تسجيله في سنة 1998، كما عرفت الفترة الثانية الممتدة بين 2002 و 2012 ارتفاعات كبيرة في أحجام الإنبعاثات رافقت ارتفاع الصادرات من البترول و الغاز و هو ما تبينه أرقام الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تطور انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجزائر و صادراتها من المحروقات خلال الفترة (2002-2012) - الوحدة: 310 طن

السنوات	2002	2004	2006	2008	2010	2012
صادرات البترول الخام/مليون برميل	200.5	326	345.3	307.5	258.7	250.4
ص المكثفات/ مليون ب	131.2	120.7	119.1	115.8	54.3	45.6
ص المنتجات البترولية المكررة/مليون ب	98.8	90	88.6	82.2	111.6	97.6
ص غاز البترول المميع/مليون ب	94.7	55.3	71.1	81.5	64.3	59.8
ص الغاز الطبيعي المميع/مليون $م^3$	44.7	40.3	39	34.6	31.2	24.2
صادرات الغاز الطبيعي/مليار $م^3$	31.1	35.3	37.8	39	37.8	37.3
انبعاثات CO2/مليون طن	75	81.4	87.8	98.9	101.2	116.5

المصدر:

- **بالنسبة للصادرات من المحروقات للسنوات من 2002-2006:**

Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel, september 2007, p 21.-

- سنوات 2008 و 2010: بنك الجزائر-النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2012، ص 27.

- سنة 2012: بنك الجزائر- النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص 27.

- **بالنسبة للانبعاثات من CO2: اعتمادا على إحصائية لـ BP**

statistical_review_of_world_energy_2013_workbook.

توضح أرقام الجدول أعلاه بجلاء، الارتفاعات المستمرة في أحجام الإنبعاثات من غاز ثاني أوكسيد الكربون على طول الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2012، و هي الأحجام التي رافقت زيادة الصادرات من المحروقات خاصة خلال السنوات الأولى من 2002 إلى 2008، أين سجلنا انتقال ارتفاع صادرات البترول و منتجاته من 430.5 الى 536.7 الى 553 مليون برميل خلال سنوات 2002 و 2004 و 2006 رافقه

ارتفاع في أحجام الإنبعاثات من ثاني أوكسيد الكربون التي انتقلت من 75 إلى 81.4 ثم إلى 87.8 مليون طن خلال نفس الفترة، في حين عرفت السنوات الأخيرة من سنة 2008 إلى سنة 2012 ارتفاعا في المستويات المسجلة من الإنبعاثات لغاز ثاني أوكسيد الكربون رغم الانخفاض المسجل في صادرات النفط و منتجاته وكذا الغاز الطبيعي المميع مع ثبات في مستويات الصادرات من الغاز الطبيعي خلال نفس الفترة و هي الحالة التي رافقت الانخفاض المسجل في أحجام المحروقات في هذه الفترة و التي انتقلت من 1.969 مليون برميل يوميا بالنسبة للبترول سنة 2008 إلى 1.667 مليون برميل يوميا سنة 2012، و هو ما يدل على أن المتسبب في هذه الإنبعاثات لا يكمن فقط فيما ينتج من المحروقات بل في مختلف الاستثمارات الصناعية الأخرى و ما ينجر عنها، بالإضافة إلى مختلف وسائل النقل و التي عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في عددها، خاصة السيارات منها و التي عرفت وارداتها قفزة كبيرة بلغت سنة 2012 أكثر من 5515 مليون دولار حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية، و التي كانت موزعة على السيارات السياحية و آليات نقل البضائع بـ 3309 مليون دولار و 2206 مليون دولار على التوالي[37].

2. أزمة استغلال الموارد بين الإنتاج و الاحتياطات

تعتبر الاحتياطات المؤشر الدال على الندرة عندما يتعلق الأمر بموارد استخراجية كالنفط، فمثلا تضع التقديرات الحالية لموارد المحروقات العالمية أرقاما تصل إلى حوالي 1668.9 مليار برميل من النفط و 187.3 تريليون م^3 بالنسبة للغاز حسب إحصائية لشركة بريتيش بتروليوم BP، و لا يمكن معرفة ما إذا كانت هذه الأرقام قليلة أو كثيرة إلا إذا ما قورنت بمقياس للاستنزاف مثل الإنتاج و الاستهلاك السنوي للمورد موضوع الدراسة.

و تطرح هذه النقطة بحدة في الحالة الجزائرية التي تعتمد بنسبة كبيرة على الريع النفطي في تمويل استثماراتها و تغطية نفقاتها بالاستنزاف المستمر لهذا المورد الطبيعي غير المتجدد، فمن أعطى الحق لنفسه في استعمال أكثر من نصف الاحتياط في بضع السنوات، بدون استشارة الشعب وبدون مناقشته في مؤسسات حرة وناجعة؟ أليس هذا رهن لمستقبل الأجيال القادمة؟[38].

انطلاقا من هذا السؤال، يمكن القول أن أزمة استغلال الموارد المتاحة، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة أساسا في المحروقات، و التي تشكل النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية بأكثر من 97% وتساهم بأكثر من 75% من ميزانية الدولة، في ظل تقلص احتياطات البلد من النفط و الغاز مما أدى إلى نقص في إنتاجها خاصة في العشرية الأخيرة مقارنة بما تم تسجيله في العشرية التي سبقتها، كانت و لازالت تثير الجدل حول استغلال الجزائر لمواردها الطبيعية غير المتجددة و مدى كفاءة استخدامها، سواء بحسن استغلال مواردها لخلق مصادر ثروة أخرى أو التقليل من استعمالها و ترك نصيب الأجيال القادمة والمعطيات تشير بما لا يدع مجالا للشك إلى وتيرة تزداد ضعفا في مجال احتياطاتنا من هذه الموارد، و التي بقيت في حدود ثابتة خلال السنوات الأخيرة مع زيادة التوجه إلى رفع الإنتاج قصد زيادة المداخيل و تمويل مختلف البرامج الاستثمارية المطلقة، و هو ما تبينه أرقام الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور إنتاج و احتياطات البترول و الغاز في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنوات	انتاج البترول/ مليون برميل يوميا	انتاج الغاز/ مليار م^3	احتياطات البترول/ مليون برميل	احتياطات الغاز/ مليار م^3
1990	1.347	49.3	9200	3300
1993	1.329	56.1	9200	3700
1996	1.386	62.3	10800	3700
2000	1.549	84.4	11314	4523
2004	1.921	82	11350	4545
2008	1.969	85.8	12200	4504
2010	1.698	80.4	12200	4504
2012	1.667	81.5	12200	4504

المصدر:

- **بالنسبة لانتاج البترول و الغاز: اعتمادا على احصائية الـ BP:**

statistical_review_of_world_energy_2013_workbook.

- **بالنسبة للاحتياطات:**

- من سنة 2000 الى سنة 2004: Opec annual statistical bulletin,2007, pp 17 et 19

- من سنة 2008 الى سنة 2012: Opec annual statistical bulletin, 2013, pp 22 et 23

Les documents sont disponible sur le site www.opec.org, consulté le 20/03/2014.

تشير أرقام الجدول إلى ارتفاع الاحتياطات الجزائرية من البترول خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 بنسبة تناهز 23%، بينما لم ترتفع سوى بـ 7% في الفترة الممتدة من 2004 الى 2012، فيما سجلت الاحتياطات من الغاز خلال الفترة الأولى ارتفاعا بمقدار 37.06%، بينما انخفضت خلال الفترة الثانية بحوالي 0.9%، و هي مؤشرات تؤكد القلق الذي يبديه الخبراء حول الاستغلال الأمثل للموارد الجزائرية خاصة ما تعلق منها بالنفط و الغاز في ظل الاعتماد الشبه كلي عليهما كمصدر رئيسي للصادرات، و ممول أساسي لميزانية الدولة، في ظل البرامج الاستثمارية الضخمة التي أطلقتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة والتي يعتبر كل دولار ينفق فيها قصد البناء و التشييد سيكون لا محالة بحاجة إلى عديد الدولارات مستقبلا للتشغيل و الصيانة، أين بلغ مجموع المخصص المالي لبرنامج الاستثمارات العمومية الأخير 286 مليار دولار والتي لن يتم تمويله إلا عن طريق الجباية البترولية في ظل الوضع الاقتصادي الجزائري الراهن المتسم بالتبعية شبه المطلقة لهذا القطاع، و بعملية حسابية فإننا بحاجة ألى أكثر من 3.56 مليار برميل لتمويل هذا البرنامج، و ذلك بسعر بيع 80.2 دولار للبرميل و هو السعر المتوسط للنفط الجزائري لسنة 2010، أي ما يمثل حوالي 30% من الاحتياطات الجزائرية من النفط في هذه السنة و التي يتم اقتطاعها من مورد غير متجدد وجب النظر إليه بإعتباره إرثا للجيلين الحالي و القادم. إضافة إلى ذلك فإن استمرار النمط العام لصادرات الجزائر على ما هو عليه، من شأنه أن يعرض البلد إلى خطرين أساسيين في هذا الجانب:

1.2 حالات تدهور معدل التبادل التجاري: إن بقاء الجزائر رهينة لقطاع المحروقات، من شأنه أن يعرضها أكثر فأكثر للأخطار الناجمة عن أسعار النفط في الأسواق الدولية، فارتباطنا بهذا القطاع في تمويل

برامجنا التنموية يعني ببساطة أنه في حالة تدهور أسعار هذا المنتوج، وجب اللجوء في غالب الأحيان إلى زيادة الإنتاج بغية زيادة التصدير قصد تحقيق عائدات أكبر و تلبية حاجيات هذه البرامج، و هو ما معناه تصدير كميات أكبر مقابل تحقيق موارد أقل و بالتالي تدهور معدل التبادل التجاري للبلد من جهة واستنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية و الطبيعية من جهة أخرى.

2.2 استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية: فرغم ما لهذا القطاع من آثار ايجابية على العملية التنموية ككل و تمويل مختلف البرامج الاستثمارية، إلا أن الخطر الحقيقي يتمثل في مدى ديمومة تمويله لها، فالأرقام تشير إلى عمر لا يزيد عن 20 سنة بالنسبة للنفط الجزائري و 35 سنة بالنسبة للغاز، إذا ما افترضنا ثبات الوتيرة الإنتاجية على ما هي عليه مقارنة بحجم الاحتياطات الحالية بالإضافة إلى عدم الأخذ في الحسبان الزيادة في الطلب الداخلي من هذه المنتوجات و التي ما فتئت تعرف الارتفاع من عام إلى آخر، و بالتالي الإخلال بمبدأ توازن توزيع الثروة و المساواة بين الأجيال في حقوقها من هذا المورد الطبيعي، بل أكثر من ذلك تشير مختلف الدراسات إلى أن الجزائر ستتوقف عن تصدير النفط مع حلول عام 2023[39] و عن تصدير المحروقات ككل مع حلول عام 2030[40]، و هو ما تم الإشارة إليه في الدراسة التي قام بها معهد كاثام هاوس catham house، و هو السيناريو الموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: سيناريو إجمالي إنتاج، استهلاك و تصدير الجزائر للمحروقات خلال الفترة 2006-2035

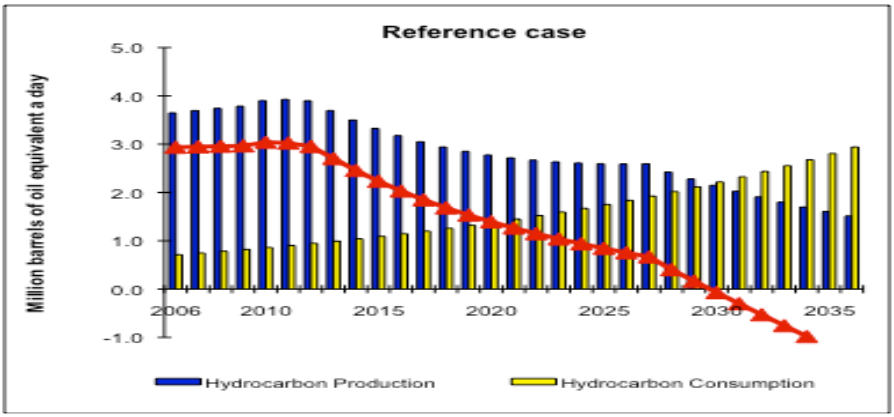

Source: John Mitchel and others, resource depletion, dependence and developement: Algeria, working paper, Catham House, 10 ST James's square, London, UK, 2008, p 16.

يقترب السيناريو الذي يشير إليه الشكل كثيرا إلى الواقع إذا ما تم مقارنته بما تم استعراضه سابقا من الانخفاضات المسجلة في إنتاج الجزائر من المحروقات التي انتقلت بين سنتي 2008 و 2012 من 1.969 مليون برميل يوميا بالنسبة للنفط إلى 1.667 مليون برميل و من 85.8 إلى 81.5 مليار م^3 بالنسبة للغاز والشكل أعلاه ينبئ إلى الانخفاض المستمر في إنتاج الجزائر من المحروقات مقابل ارتفاع الاستهلاك المحلي من سنة إلى أخرى، و هو ما معناه انخفاض أحجام الصادرات من هذه المادة إلى غاية بلوغها حجم الصفر مع حلول عام 2030، و بالتالي ستلجأ الجزائر لا محالة إلى الاستيراد من أجل تلبية الحاجيات المحلية لأن

الإنتاج المحلي لن يعود كافيا لتلبيتها، و هو ما معناه انقلاب الصورة تماما، فالجزائر التي كانت و لا تزال منذ استقلالها تعتمد و بصفة شبه كلية على هذه المادة التصديرية بغية تمويل نفقاتها، ستصبح عاجزة حتى عن تلبية الطلب المحلي منها، وهو الطرح الذي يقودنا إلى التساؤل عن مدى الكفاءة الاستخدامية لهذا المورد الناضب من أجل تلبية حاجيات الحاضر دون اغفال مستقبل الأجيال القادمة و مصيرها.

الخاتمة:

تبين جليا من خلال ما سبق، أن الجزائر قطعت أشواطا هامة فيما تعلق بالتشريعات التي سنت بغية حماية البيئة، و التي تعلقت بالتنمية المستدامة، و هو ما كان حتى قبل ظهور و تطور هذا المفهوم، من خلال مجموعة القوانين في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، و التي نصت صراحة على وجوب حماية البيئة و المحافظة على الاطار المعيشي للمواطن و الاستغلال الأمثل للموارد غير المتجددة، وهو ما تجلى على سبيل المثال لا الحصر في:

- نص القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير 1983 و المتعلق بحماية البيئة و الذي أتى لحماية الموارد الطبيعية و إضفاء القيمة عليها، و اتقاء كل شكل من أشكال التلوث المضار و مكافحته و تحسين الإطار المعيشي و نوعيته حسب ما أتى في الباب الأول من أحكام عامة، و الذي نص صراحة في نص مادته الثالثة على أن التنمية الوطنية تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة و المحافظة على الإطار المعيشي للسكان.
- سلسلة الإجراءات التي أتت على تنظيم قطاع البيئة و إيلاء الأهمية القصوى في مختلف الحكومات التي تعاقبت على تسيير شؤون البلد.
- إنشاء المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة في تسعينات القرن الماضي؛
- صدور مجموعة من القوانين خلال العشرية الماضية في هذا الاطار، لعل أهمها نصي القانونين: **قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة، و القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.**

لكن إفراط الجزائر في استخدام مواردها الطاقوية بغية توفير مختلف الحاجيات الأساسية و تمويل مختلف العمليات التنموية التي تطلقها من فترة إلى أخرى، يحيلنا إلى واقع آخر، يدفعنا إلى التساؤل عن مدى كفاءة استخدام هذا المورد غير المتجدد، سواء بحسن استغلال إيراداتها لخلق مصادر ثروة أخرى أو التقليل من استعمالها وحفظ نصيب الأجيال القادمة، و المعطيات تشير بما لا يدع مجالا للشك إلى وتيرة تزداد ضعفا في مجال احتياطاتنا من هذه الموارد خاصة غير المتجددة منها و المتمثلة أساسا في المحروقات في ظل تقلص احتياطات البلد من النفط و الغاز مما أدى إلى نقص في إنتاجها خاصة في العشرية الأخيرة مقارنة بما تم تسجيله في العشرية التي سبقتها، أين تشير الأرقام إلى ارتفاع الاحتياطات الجزائرية من البترول خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2000 بنسبة تناهز 23%، بينما لم ترتفع سوى بـ 7% في الفترة الممتدة من 2004 الى 2012، فيما سجلت الاحتياطات من الغاز خلال الفترة الأولى ارتفاعا بمقدار 37.06%، بينما انخفضت خلال الفترة الثانية بحوالي 0.9%، و هي مؤشرات تؤكد القلق الذي يبديه الخبراء

حول الاستغلال الأمثل للموارد الجزائرية خاصة ما تعلق منها بالنفط و الغاز في ظل الاعتماد الشبه كلي عليهما كمصدر رئيسي للصادرات، وممول أساسي لميزانية الدولة، بنسبة تتجاوز 97% من إجمالي الصادرات، و مساهمة بأكثر من 75% من ميزانية الدولة في ظل البرامج الاستثمارية الضخمة التي أطلقتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة و التي يعتبر كل دولار ينفق فيها قصد البناء و التشييد سيكون لا محالة بحاجة إلى عديد الدولارات مستقبلا للتشغيل و الصيانة، و التي لن يتم تمويلها إلا عن طريق الجباية البترولية و التي يتم اقتطاعها من مورد غير متجدد وجب النظر إليه بإعتباره إرثا للجيلين الحالي و القادم.

الإحالات والمراجع:

1 Yvette Lazzeri, le développement durable du concept à la mesure, édition l'Harmattan, Paris, 2008, pp 11-12.

2 Tracey Strange et Anne Bayley, le développement durable à la croisée de l'économie de la société et de l'environnement, édition de l'OCDE, Paris, 2008, p26.

3 Tracey Strange et Anne Bayley, IBID, p26.

4 Hervé Devillé, économie et politiques de l'environnement, l'Harmattan, Paris, 2010, P15.

5Suan Baker, Sustainable Development, Routledge, 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon,UK, 2006, PP 23-24.

6Yevette Lazzeri, op.cit, pp 22 et 23.

7 صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد أيام 8/7 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، ص 871.

8 بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم و الأبعاد، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد أيام 8/7 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، ص ص: 58 - 60.

9Shawkat Alam, Sustainable development and free trade, Routledge, Oxon, UK, 2006,P 6.

10Solange Tremblay, développement durable et communications, Presses de l'université du Québec, Canada, 2007, P 17.

11 Marco Mira et Lars Mortensen, le développement durable les grandes questions, éditions de l'OCDE, Paris, France, 2001, PP 23 et 24.

12 الأمم المتحدة، أهداف الألفية،متوفر على الموقع: **http://www.un.org/ar/millenniumgoals** ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/12

13Farid Baddache, le développement durable tout simplement, édition Eyrolles, Paris, France, 2008, P1.

14 سنوسي زوليخة و بوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد أيام 8/7 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، ص ص: 132 - 133.

15 فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 110.

16 فارس رشيد البياتي، نفس المرجع، ص ص: 113 - 114.

17 Programme des Nations Unies pour le développement, Gouvernance et développement humain durable, New York, document d'orientation du PNUD, 1997.

18 Fonds international de développement agricole, la bonne gouvernance : une mise au point, document du soixante-septième session du conseil d'administration, Rome, 8-9 septembre 1999, P1.

19 Rapport des Nations Unies, définition des concepts et terminologies de base de la gouvernance et de l'administration publique, New York, 27-31 Mars 2006, P4.

20 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 59 الصادرة بتاريخ 23 يوليو سنة 1974.

21 المادة 2 من المرسوم 74-156 المؤرخ في 12 يوليو 1974.

22الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 64 الصادرة بتاريخ 21 أوت 1977.

23 وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان ، جويلية 2007، ص 13.

24 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 6 الصادرة بتاريخ 8 فبراير سنة 1983.

25 القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.

26 وناس يحي، مرجع سابق، ص ص 14 و 15.

27 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 3 الصادرة بتاريخ 20 يناير سنة 1981.

28 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 17 الصادرة بتاريخ 27 أفريل سنة 1982.

29 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 51 الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر سنة 1982.

30الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

31الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 43 المؤرخة في 20 يوليو 2003.

32الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 11 المؤرخة في 19 فبراير 2003.

33الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 41 المؤرخة في 27 يونيو 2004.

34 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 84 المؤرخة في 29 ديسمبر 2004.

35 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد رقم 15 المؤرخة في 12 مارس 2006.

36 Available on the website: **http://www.earth-policy.org/indicators/C52** seen on: 12/04/2016.

37Données d'ALGEX, disponible sur le site :**http://www.algex.dz**, consulté le 18/12/2016.

38 أحمد بن بيتور، جريدة الخبر اليومي، عدد رقم **316530 ليوم 2012/12/30، متوفر على الموقع: http://www.djazairess.com/elkhabar/316530، تاريخ الاطلاع 2014/04/07.**

39 John Mitchel and others, resource depletion, dependence and developement: Algeria, working paper, Catham House, 10 ST James's square, London, UK, 2008, p 13.

40IBID, p 15.

مدى توفر أبعاد مصفوفة استراتيجية المحيط الازرق في مجمع صيدال (المديرية العامة)

د. توايتية الطاهر
أستاذ محاضر – ب-
جامعة أم البواقي
tahar0082@yahoo.fr

أ. براهمي خالد
أستاذ مساعد
جامعة تبسة
Brahmi.khaled@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن السبل التي تجعل بعض المؤسسات تواجه المنافسة أو تتفادها، و يتم ذلك من خلال وابتكار وتكوير أسالب إنتاجية وخدمية جديدة، ومن هنا تأتي استراتيجية المحيط الأزرق، كأسلوب حديث في مجال الإدارة الاستراتيجية للهروب إلى أماكن زرقاء خالية من المنافسة الحمراء، ومن بين هذه المؤسسات نجد مجمع صيدال (المديرية العامة) للصناعات الدوائية نحو ابتكار القيمة في قطاعها، ومدى تطبيقها لمبادئ استراتيجية المحيط الأزرق، واعتمدنا في هذه الدراسة على استبانة كأداة لجمع المعلومات من أفراد العينة المبحوثة، وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي ركزت على دور هذا الأسلوب في دعم توجهاتها، وتقديم مجموعة من التوصيات لعزيز تلك التوجهات التي نراها ضرورية ومكملة لنتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية المحيط الأزرق، أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق.

Abstract: :

The purpose of this study is to identify the driving forces behind arising imperative for value innovation, and to explore to what extent **of Saidal Group** applies the principles of Blue Ocean Strategy, The survey includes a questionnaire, which was distributed to administrators.

Data analysis produces a set of conclusions, which focus on the role of this strategy to support the direction the company to face its competitors. In the light of this, a set of recommendations is presented to strengthen these trends. One of them is that companies, which seek survival and excellence, must make use of the blue ocean strategy to enhance its competitive position through its approach to managing its relationship with customers.

Key words: Blue Ocean Strategy, blue ocean strategy Dimension

المقدمة:

يسعى قطاع صناعة الأدوية في الجزائر بأهمية كبيرة وذلك لما يضطلع به من أهداف تنموية، وللارتقاء بمستوى أداء هذا القطاع تبرز أهمية تبني مؤسساته الصناعية بعض الاستراتيجيات التسويقية الحديثة، ولهذا ظهرت بعض الاستراتيجيات الحديثة مثل **إستراتجية المحيطات الزرقاء** والتي ترتكز فلسفتها على إيجاد زبائن جدد و أسواق جديدة يصعب أو يطول اختراقها، وفي ظل هذا الصراع المحموم على الصدارة، الذي ينطلق من البحث عن المساحات التي لم تصلها المنافسة بعد (المناطق المجهولة من السوق) لمواجهة شراسة المنافسة ضمن المحيطات الحمراء، فمن خلال هذا التوجه الاستراتيجي فإن المؤسسة عينة الدراسة تسعى على أن تعيد بناء حدود سوقها، وتمتد لأبعد من الطلب الحالي لاستبعاد المنافسين المحتملين وابتكار القيمة التي تعد بمثابة حجر الزاوية في هذه الإستراتيجية.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

1- مشكلة الدراسة:

تسعى المؤسسات المعاصرة لزيادة حصتها في السوق، من خلال تبني بعض الاستراتجيات الحديثة التي تهدف إلى تغيير قواعد المنافسة إلى درجة إلغائها أو تغيير شكل وحجم السوق، ويتم هذا إما بإيجاد أسواق جديدة، أو إضافة شرائح اجتماعية جديدة إلى طيف الزبائن المحتملين، ويتم ذلك من خلال إيجاد فراغات في السوق لم يصلها المنافسون من خلال تقديم المنتجات بطرائق ابتكاريه متضمنة أفكارا جديدة، وهذا ما تسعى إليه المؤسسة عينة الدراسة للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة من خلال التساؤلات التالية:

- ❖ هل يمتلك مجمع صيدال تصورات عن إستراتيجية المحيط الأزرق؟
- ❖ ما مدى توافر أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في مجمع صيدال؟

2- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أن إستراتيجية المحيط الأزرق تعد توجها جديدا للمؤسسة المبحوثة خاصة على المدى البعيد لاستشراف أسواق جديدة في المستقبل، لمواجهة ضغوط منافسة المحيطات الحمراء، وبالتالي تحقيق أهدافها بالبقاء والاستمرار من خلال التطبيق التدريجي لأبعاد هذه الإستراتيجية لمواجهة المنافسين المحتملين في المستقبل.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، وترمي إلى تسليط الضوء على أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق لنشر الوعي الاستراتيجي للمؤسسات، بالإضافة إلى التعرف على أبعاد مصفوفة المحيط الأزرق في المؤسسة محل الدراسة.

4- فرضيات الدراسة:

صيغت وصممت فرضيتين نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المطروحة وهي كالتالي:

الفرضية الأولى: تتوفر المؤسسة المبحوثة على أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسة المبحوثة.

5- مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة عمال وإطارات مجمع صيدال (المديرية العامة)، فيما تمثلت العينة المبحوثة المدير العام والأمين العام، وأعضاء مجلس الإدارة ومدراء المصالح، ورؤساء الأقسام، وتم تحديد عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية، فقد بلغ حجم عينة الدراسة 58 فرد، وتم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، وتم استرداد 56 استمارة، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 6 استبيانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة فيها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 50 استبانه.

6- أداة الدراسة:

تم في هذه الدراسة اعتماد على استبيان من اجل جمع البيانات، وصمم هذا الاستبيان وفقا لأهداف الدراسة وفراضياتها، وتضمن محورين، الأول متعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني فقد اشتمل على أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق، وتم استخدام مقياس لكارت الخماسي في تحديد الإجابة على فقرات هذا الاستبيان:

الجدول رقم (1): اتجاه درجات السلم حسب مقياس ليكارت الخماسي.

الاتجاه	موافق تماما	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق
الدرجات	5	4	3	2

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 540.

7- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أ- **أساليب الإحصاء الوصفي:** وتم فيه استخدام الطرق الإحصائيات التالية:

- **التوزيعات التكرارية:** تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة المدروسة؛
- **النسب المئوية:** تم استخدامها لمعرفة نسبة الأفراد الذين اختاروا كل بديل من بدائل الأجوبة للاستمارة؛
- **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان؛
- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه للتعرف على مدى انحراف وتشتت إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي؛

ب- **أساليب الإحصاء الاستدلالي:** وتم فيه استخدام الاختبار الإحصائي التالي:

- ✓ **معامل الارتباط الخطي البسيط:** وذلك لمعرفة هل هناك علاقة ارتباط بين أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسة المبحوثة عينة الدراسة، حيث يكون الارتباط قويا عند اقتراب قيمته من الواحد

الصحيح، وضعيفا عند اقترابه من الصفر، وتكون قيمته موجبة عندما يكون الارتباط طردي، وعندما تكون القيمة سالبة يكون الارتباط عكسي.

8- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.

أ- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

لقد قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة ميدانيا على العينة الكلية للدراسة وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبيان على عينة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): يمثل الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق)

البعد	الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الزيادة	1	تساهم أماكن البيع المتعددة في زيادة الحصة السوقية لمؤسستكم.	0,754	0,000
	2	طريقة عرض منتجاتكم لها دور في زيادة مبيعاتكم.	0,638	0,000
	3	الاعتماد على إستراتيجية المزيج التسويقي لأجل زيادة المبيعات.	0,609	0,000
	4	تحسين جودة الخدمة المقدمة يؤدي إلى زيادة مبيعات مؤسستكم وأرباحها	0,487	0,005
	5	حققت مؤسستكم تحسنا بالتوسع في أعمالها في السنوات الثلاثة الأخيرة.	0,523	0,001
الاستبعاد	6	تسعى مؤسستكم إلى محاولة الابتعاد عن البيع في نقطة واحدة	0,461	0,008
	7	تقوم مؤسستكم باستبعاد المواد والإجراءات غير الضرورية دون المساس بجودة الخدمة وحجم المبيعات.	0,570	0,001
	8	تعمل مؤسستكم استبعاد بعض المصاريف التسويقية التي تضخم التكلفة.	0,635	0,00
	9	العمل على استبعاد بعض رجال البيع الذين ثبت فشلهم في عدم زيادة المبيعات لمنتجات مؤسستكم.	0,751	0,000

	10	تمتلك مؤسستكم كشوفا كاملة لكل ما تملكه من موارد وأعمال ضرورية وغير ضرورية.	0,473	0,006
الابتكار	11	النمط التنظيمي لمؤسستكم يساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية الابتكار.	0,604	0,000
	12	يساهم الابتكار في توسيع أسواق مؤسستكم وكسب زبائن جدد لمنتجاتها الجديدة.	0,745	0,000
	13	تركز مؤسستكم على ابتكار منتجات تحقق لها تفوق تنافسي كمنتج جديد أو علامة جديدة أو أسواق مبتكرة.	0,675	0,00
	14	تزداد ثقة الزبون بمؤسستكم كلما قدمت له كل ماهو جديد خدمات ولبت طموحاته.	0,622	0,00
	15	يعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة مفتاح نجاح مؤسستكم في تحقيق تفوقها واتساعها لتشمل أسواق جديدة في كل مرة.	0,712	0,00
التقليص	16	تعتمد مؤسستكم في كسب ثقة الزبون على التخلص من الخدمات ذات الجودة الضعيفة والرديئة.	0,598	0,00
	17	ضمن خطة مؤسستكم الحفاظ على تدنية الضياعات في المادة الأولية وتقليصها إلى أقل حد ممكن.	0,586	0,00
	18	تحاول إدارة مؤسستكم دائمًا تخفيض النفقات غير الضرورية وتقليصها قدر الإمكان مما ينعكس ذلك إيجابًا على التكاليف الكلية.	0,545	0,01
	19	وضعت مؤسستكم خطة لتقليص الأخطاء الداخلية والخارجية لجودة منتجاتها إلى أقل ما يمكن لكسب ثقة الزبون.	0,720	0,00
	20	تتخلص مؤسستكم من الأفكار مستحيلة التنفيذ أو عديمة الجدوى وان كانت جيدة اقتصاديا وفنيا.	0,503	0,003
	المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS			

التعليق: من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والبالغة (20) فقرة والدرجة الكلية للمحور تتراوح ما بين 0,461 و0,754 وذلك ما يفسر وجود ارتباط بين

الفقرات والمحور الذي تندرج ضمنه عند مستوى دلالة معنوية (0,05)، وهذا يؤكد أن المحور الأول من الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وفقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

ب- صدق الإتساق الظاهري لأداة الدراسة:

للتحقق من صدق الاستبيان قمنا بعرضه على ثلاثة أساتذة محكمين من ذوي الاختصاص، وذلك لإبداء رأيهم في مدى وضوح فقرات الاستبيان ومدى مناسبتها لأهداف الدراسة، وقد تم اعتماد الفقرات التي أجمع عليها غالبية المحكمين في ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ليتم تطبيقه على عينة الدراسة.

ت- الصدق البنائي لمحاور الاستبانة:

من خلال الجدول رقم (3) نجد أن معامل الارتباط بين درجات المحور الأول والاستبيان ككل بلغت 0.861، وهذا ما يفسر وجود ارتباط قوي بين فقرات المحور الأول والاستبيان ككل عند مستوى دلالة معنوية (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي لمحاوره، وبالتالي محاوره صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول رقم (3) : الصدق البنائي لمحاور الدراسة

الرقم		عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور	1	أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق	0,861**	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ث- ثبات أداة الدراسة:

تم قياس ثبات الاستبيان باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (alpha cronbach's) والذي يشير إلى الصدق التكويني أو ما يسمى بالتجانس الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان، ويأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح وقد يكون مقبولاً إبتداءاً من 0,6، والثبات يعني أنه يوجد اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الدراسة لعدة مرات، وبعد تطبيقنا لهذا المعامل على برنامج $SPSS_{21}$ كانت النتائج حسب الجدول رقم (04):

الجدول رقم (4): يمثل نتائج اختبار معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ)

الأبعاد	الفقرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ

الأول	الزيادة	5	**0.712**
الثاني	الاستبعاد	5	**0.659**
الثالث	الابتكار	5	**0.831**
الرابع	التقليص	5	**0.641**
المحور الأول	**أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق**	**20**	**0.748**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$

التعليق: يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن معاملات الثبات لأبعاد الدراسة مقبولة حيث حصل البعد الأول على نسبة مقدارها (71.2%) وهي نسبة مقبولة، أما البعد الثاني فبلغت (65,9%) وهي كذلك نسبة مقبولة لأنها أكبر من 60%، وقد بلغ معامل الثبات للبعد الثالث والرابع قيم (83.1%) و (64,1%) على الترتيب، أما لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام بلغت (74,8%)، وهذا ما يعني بأنها قيمة جيدة لثبات الاستبيان، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل والقيام بالدراسة.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

1- مفاهيم حول إستراتيجية المحيط الأزرق:(Blue Ocean Strategy)

أ- من إستراتيجية المحيط الأحمر إلى إستراتيجية المحيط الأزرق:

ركزت معظم الاستراتيجيات خلال ربع القرن الأخير على المنافسة الحمراء، فكانت النتيجة شيوع مفاهيم وأساليب عن طرق المنافسة بتوظيف أدوات وأفكار إدارية معروفة مثل (تقليص الحجم - تمييز المنتجات - تركيز الجهود - تحسين الجودة)، وقد تم كل هذا في ظل غياب كامل لما نسميه بالمنافسة في المحيط الأزرق،[1] وظلت فكرة ابتكار المحيطات الزرقاء أو (الأسواق البكر) مجرد أمنية أولم تتحول إلى ممارسة حقيقية إلى غاية سنة 2005، حيث ظهر مدخل استراتيجي جديد أطلقه الاقتصاديان **(Kim,W.C. & Mauborgne Renée)**، وهما من أشهر مفكري وضع الإستراتيجيات على الصعيد العالمي،[2] ويدعو هذا الفكر الجديد المؤسسات إلى الابتعاد عن الأسواق التي تشتد فيها المنافسة والتي أطلقا عليها مصطلح (المحيط الأحمر)، والبحث عن أسواق جديدة غير مستهدفة من المنافسين، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم قيم جديدة مميزة في المنتجات والخدمات بسعر جذاب، وجذب زبائن جدد، وإنشاء أسواق جديدة، وخفض التكلفة وتحقيق الربح والنمو والنجاح في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة.[3]

ب- مفهوم إستراتيجية المحيط الأحمر:

نجد هذه الإستراتيجية في المؤسسات ذات الصناعات القائمة في الأسواق المألوفة والأعمال المعروفة، حيث يكون الصراع محتدما والمنافسة دموية، لأن حدود تلك الصناعات معلومة ومقبولة، بحيث تجهد المؤسسات نفسها للتغلب على منافسيها، لحيازة أعلى نصيب من نسبة الطلب الحالي في السوق الحالي، لكن مع ازدحام محيط السوق بالمزيد من المنافسين، تصبح الأوضاع دامية والمنافسة حامية، فتتعكر المياه وتسيل الدماء ويخرج منافسون كثيرون من السوق.[4]

ت- مفهوم إستراتيجية المحيط الأزرق:

تعنى هذه الإستراتيجية بالصناعات التي لم تخرج إلى المناطق المجهولة من (نقاط السوق النائية)، التي لم يصلها من يعكر صفوها قط، وفي هذه البقاع المكتشفة تتم صناعة الطلب للمرة الأولى، وهي صافية وذات لون أزرق رائق لعدم تلوث السوق بأية بقع حمراء ناجمة عن المنافسة الدموية، وهذا هو أحد الأسرار الخفية التي تجعل شركات التسويق تصمم شعاراتها وعلاماتها التجارية بدرجات متفاوتة من اللون (الأزرق).[5]

ومن خلال هذا الاستعراض يمكن أن نعطي تعريف لهذه الإستراتيجية الجديدة والتي نعتبرها " **بمثابة مناطق جديدة غير مكتشفة مسبقا، وتمثل مساحات فارغة من الأسواق البكر التي لم يصل إليها المنافسين بعد، لطرح منتجات جديدة غير معروفة، وجذب زبائن جدد، والعمل على الاحتفاظ بهم في تلك الأسواق الصافية ذات اللون الأزرق، الذي لم تعكره دموية المنافسة الحمراء بعد**".

ث- الفروق الجوهرية بين إستراتيجية المحيط الأحمر و المحيط الأزرق:

يمكن أن نرصد بعض الفروق بين الاستراتيجيين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5) الفروق الجوهرية بين إستراتيجية المحيط الأحمر و المحيط الأزرق

بنود إستراتيجية المحيط الاحمر	بنود إستراتيجية المحيط الأزرق
تنافس داخل نفس مجال السوق القائم	**اصنع سوق جديد لم تصله المنافسة بعد**
تغلب على المنافسين للاستمرار	**اجعل المنافسة خارج اللعبة**
استخدم نفس الطلب القائم في السوق	**اصنع طلب جديد لم يكن موجود من قبل**
اختر مبادلة بين زيادة القيمة أو تقليص النفقات	**اكسر مبادلة زيادة القيمة وتقليص النفقات**
نوع القيمة مضافة	**نوع القيمة مبتكرة**

Source: Blue ocean strategy, creating new market space that would make the competition irrelevant

, Published by INSEAD Blue Ocean Strategy Institute in Fall, 2015,p08.

2- أبعاد مصفوفة إستراتيجية المحيط الأزرق:

تعنى إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسات ببعض العوامل التي يمكن تخفيضها إلى اقل من متوسط الصناعة أو أخرى يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة إلى عوامل كانت تعتمدها المؤسسة لكن باستبعادها لا يؤثر عليها أو يمكن استبدالها بأخرى تزيد من مردودية المؤسسة، وتعتبر هذه العوامل بمثابة أداة لوصف عمق واتساع مساحة السوق المحتملة التي لم تكتشف بعد[6]، وبغية الوصول إلى هذه الإستراتيجية على المؤسسات أن تسعى باتجاه ابتكار القيمة وفق عدة مبادئ يمكن سردها في النقاط التالية:

الاستبعاد: تسعى بعض المؤسسات إلى استبعاد بعض العناصر التي تراها غير ضرورية في عملياتها، والتي من شانها أن تؤدي إلى تخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن، دون التأثير على حجم وجودة المبيعات،[7] وبالتالي يمكن النظر إلى هذا المبدأ انه يختص باستبعاد بعض العمليات غير النافعة أو التي لا تخدم العمل، ولا تقدم منفعة للمؤسسات أو العملية الإنتاجية من اجل زيادة كفاءة وفعالية العملية الإنتاجية، مع الاحتفاظ بنفس الحجم من المبيعات والأرباح، وتقليص التكاليف وحجم الاستثمار، بما يحقق تقدم المؤسسة وتميزها مع ضرورة امتلاكها لكشوف مفصلة حول ما تملكه من موارد وأعمال ضرورية وغير ضرورية.[8]

التقليص: ويعني تقليص بعض إجراءات العمل التي تراها المؤسسة غير ضرورية أو غير مبررة، مما ينعكس بدوره على تخفيض النفقات والمصروفات التي لا مبرر لها، الأمر الذي يساهم في تقليل حجم التكاليف مع ثبات الأرباح المحققة،.كان تقلل من بعض الخدمات المقدمة للزبائن غير الضرورية والمبالغ فيها، أو التخلص من بعض الأفكار عديمة الجدوى أو مستحيلة التنفيذ وان كانت جيدة اقتصاديا وماليا وفنيا أو تقليل جميع التطبيقات المضرة بالبيئة من اجل تميز المؤسسة عن منافسيها.[9]

الزيادة: ويقصد بها إضافة بعض المواد والإجراءات ذات القدرة على تحسين مستوى جودة المنتجات والخدمات المقدمة، إذ يمكن للمؤسسة أن تحقق نموا سريعا عند وجود توسع ملحوظ في بعض أهداف الأداء، والتي عادة ما يكون معدل نمو مبيعاتها أو حصتها السوقية بمستوى أعلى من الزيادة العادية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى حجم الأرباح المحققة وتوسعها بالشكل الذي ينعكس ايجابيا على شهرتها وسمعتها محليا ودوليا، مما يمكن ذلك من جلب زبائن جدد وإداريين ذوي خبرة وكفاءة عالية للعمل فيها.[10]

أ- **الابتكار:** ونقصد به تحويل الأفكار الإبداعية الخلاقة إلى منتجات وتطبيقات واقعية مفيدة للمؤسسات التي تتبناها، لذلك فان المؤسسات المبدعة هي التي تكون قادرة على الصمود والتجديد في كل مرة أو تقديم حلول مبتكرة لمشاكل قائمة، للوصول للكفاءة.[11]

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة:

1- -تحليل خصائص عينة الدراسة:

تمّ في هذا العنصر إلى التطرق للخصائص والسمات الوظيفية التي يمتاز بها أفراد عينة الدراسة والجدول التالي يلخص خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	33	% 66
	أنثى	17	% 34
	المجموع	50	%100
العمر	من 20 إلى 30 سنة	13	% 26
	من 31 إلى 40 سنة	14	%28
	من 41 إلى 50 سنة	16	%32

	أكبر من 50 سنة	7	%14
	المجموع	50	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	15	%30
	جامعي	28	%56
	دراسات عليا	7	%14
	المجموع	50	%100
التخصص العملي	محاسبة	6	%12
	مالية	11	%22
	تسيير	13	%26
	اقتصاد	8	%16
	أخرى	12	%24
	المجموع	50	%100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	%14
	من 5 إلى 10 سنوات	17	%34
	من 11 إلى 15 سنة	18	%36
	أكثر من 15	8	%16
	المجموع	50	%100
الوظيفة	مدير عام	1	%2
	أمين عام	1	%2
	مدير	6	%12
	رئيس مصلحة	14	%28
	نائب رئيس مصلحة	9	%18
	موظف في مديرية التسويق	7	%14
	أخرى	12	%24
	المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ($SPSS_{21}$)

❖ **الجنس:** من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة تمثل في نسبة 66% ذكور، وما نسبته 34% إناث، أي سيطرة الفئة الذكرية على الفئة الأنثوية في التوظيف داخل مجمع صيدال (المديرية العامة).

❖ **العمر:** من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 26% عمرهم من 20 إلى 30 سنة، وما نسبته 38% عمرهم من 31 إلى 40 سنة، وما نسبته 32% عمرهم من 41 إلى 50 سنة، وما نسبته 14% عمرهم من 51 سنة فأكثر، أي أن فئة 31 إلى 40 سنة هي أكثر نسبة توظيف بالمؤسسة، وتدل النتيجة السابقة على التنوع في مستوى أعمار أفراد مجتمع الدراسة، مما يعكس وجود خبرات متنوعة، وهذا ما يخدم أهداف الدراسة.

❖ **المؤهل العلمي:** من خلال الجدول رقم (7) يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 30% مؤهلهم العلمي ثانوي، وأن ما نسبته 56% مؤهلهم العلمي جامعي، وأن ما نسبته 14% مؤهلهم العلمي دراسات عليا، أي أن فئة الجامعي و الدراسات العليا هم أكثر نسبة في العينة المستهدفة، وهذا ما يفسر أن أغلب إجابات أفراد العينة تتسم بالموضوعية.

❖ **مجال التخصص العملي:** من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا توزيع النسب حسب مجال التخصص العملي لأفراد العينة المختارة تتمثل فيما نسبته 12% تخصصهم محاسبة، وما نسبته 22% تخصصهم مالية، وأن ما نسبته 26% تخصصهم مسيرين، وأن ما نسبته 16% تخصصهم اقتصاد، فيما تتمثل نسبة 24% في تخصصات أخرى.

❖ **سنوات الخبرة:**من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا توزيع النسب حسب سنوات الخبرة لأفراد العينة تتمثل فيما نسبته 14% لفئة أقل من 5 سنوات خبرة، وما نسبته 34% لفئة من 5 إلى 10 سنوات خبرة، وما نسبته 36% لفئة من 11 إلى 15 سنة وما نسبته 16% لفئة أكثر من 15 سنوات خبرة، أي أن فئة من 11 إلى 15 سنة خبرة هي أكثر نسبة في العينة المستهدفة.

❖ **الوظيفة:** من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة المشغولة لأفراد العينة المختارة حيث تتوزع النسبة الكلية للعينة المختارة بين 2% للمدير العام و 2% للأمين العام و 12% لمدراء المصالح للمجمع بالإضافة إلى 28% و 18% تتوزع لرؤساء المصالح ونوابهم على التوالي، و 14% لموظفين في مديرية التسويق، وأخيرا 24% لوظائف أخرى متفرقة بين الصيادلة والمخبرين والكيمائيين، وتدل هذه النسب السابقة على التنوع في مستوى الوظائف المشغولة من طرف أفراد العينة المختارة، مما يعكس وجود خبرات متنوعة وهذا ما يخدم أهداف الدراسة.

وتدل النتائج السابقة للمتغيرات الديمغرافية للعينة المختارة أنهم يتمتعون بخبرة متوسطة تتوافق مع أعمارهم وطبيعة المناصب العملية التي يشغلونها، مما يجعلهم قادرين على تكوين أراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة اتجاه موضوع الدراسة.

2- تفسير وتحليل محاور الدراسة.

سيتم في هذا العنصر تحليل ومناقشة محاور الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها من مخرجات برنامج ($SPSS_{21}$) الإحصائي، حيث تم استخدام هذا البرنامج لإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لوصف خصائص مجتمع الدراسة، وذلك باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس لكارت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات

الاستبانة المتعلقة بأبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق، وقد تقرر أن تكون فيئات ودرجات المتوسط الحسابي لإجابات المبحثين عن كل عبارة حسب السلم الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): الحدود الدنيا والعليا لفئات المتوسط الحسابي

الدرجة	منخفض	متوسط	مرتفع
المتوسط الحسابي	[1 – 2.5[	[2.5 – 3.5[	[3.5 – 5]

المصدر: من إعداد الباحث

أ- تحليل الآراء لفقرات المحور الأول: أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق:

لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم التحقق من تطبيق كل مبدأ وذلك من خلال حوصلة النتائج المتوصل إليها في الجداول التالية:

جدول رقم (8): تحليل آراء فقرات البعد الأول (أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق)

الرقم	فقرات المحور	المقياس	التكرارات والنسب المئوية (%)					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
			موافق تماما	موافق	بدرجة موافق	غير موافق	غير موافق تماما				
1	تساهم أماكن البيع المتعددة في زيادة الحصة السوقية لمؤسستكم.	التكرار	7	20	17	3	3	3.5	1.01	مرتفع	3
		النسبة	%14	%40	%34	%6	%6				
2	طريقة عرض منتجاتكم لها دور في زيادة مبيعاتكم.	التكرار	9	15	11	10	5	3.26	1.25	متوسط	5
		النسبة	18%	%30	%22	%20	%10				
3	الاعتماد على إستراتيجية المزيج التسويقي لأجل زيادة المبيعات.	التكرار	12	17	17	3	1	3.72	0.97	مرتفع	2
		النسبة	%24	%34	%34	%6	%2				
4	تحسين جودة الخدمة المقدمة يؤدي إلى زيادة مبيعات مؤسستكم وأرباحها	التكرار	17	17	7	7	2	3.8	1.17	مرتفع	1
		النسبة	%34	%34	%14	%14	%4				
5	حققت مؤسستكم تحسنا جيدا بالتوسع في أعمالها في السنوات الثلاثة الأخيرة	التكرار	12	14	14	7	3	3.5	1.18	مرتفع	3
		النسبة	%24	%28	%28	%14	%6				
	نتائج البعد الأول: الزيادة							3.53	0.65	مرتفع	2
6	تسعى مؤسستكم إلى محاولة الابتعاد عن البيع في نقطة واحدة	التكرار	12	16	16	3	3	3.62	1.10	مرتفع	1
		النسبة	%24	%32	%32	%6	%6				
7	تقوم مؤسستكم باستبعاد المواد والإجراءات غير الضرورية دون المساس بجودة الخدمة وحجم المبيعات.	التكرار	11	20	11	4	4	3.40	1.16	متوسط	4
		النسبة	%22	%40	%22	%8	%8				
8	تعمل مؤسستكم استبعاد بعض المصاريف التسويقية	التكرار	8	21	17	2	2	3.62	0.94	مرتفع	1
		النسبة	%16	%42	%34	%4	%4				

	التي تضخم التكلفة.									
9	العمل على استبعاد بعض رجال البيع الذين ثبت فشلهم في عدم زيادة المبيعات لمنتجات مؤسستكم.	التكرار	10	17	15	6	2	3.25	1.07	متوسط	5
		النسبة	%20	%34	%30	%12	%4				
10	تمتلك مؤسستكم كشوفا كاملة لكل ما تملكه من موارد وأعمال ضرورية وغير ضرورية.	التكرار	13	17	15	2	3	3.45	1.09	متوسط	3
		النسبة	%26	%34	%30	%4	%6				
	نتائج البعد الثاني: الاستبعاد							3.43	0.64	متوسط	3

11	النمط التنظيمي لمؤسستكم يساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية الابتكار.	التكرار	5	24	12	5	4	3.42	1.07	متوسط	5
		النسبة	%10	%48	%24	%10	%8				
12	يساهم الابتكار في توسيع أسواق مؤسستكم وكسب زبائن جدد لمنتجاتها الجديدة.	التكرار	10	23	9	5	3	3.64	1.1	مرتفع	1
		النسبة	%20	%46	%18	%10	%6				
13	تركز مؤسستكم على ابتكار منتجات تحقق لها تفوق تنافسي كمنتج جديد أو علامة جديدة أو أسواق مبتكرة.	التكرار	10	20	13	3	4	3.58	1.12	مرتفع	3
		النسبة	%20	%40	%26	%6	%8				
14	تزداد ثقة الزبون بمؤسستكم كلما قدمت له كل ماهو جديد خدمات ولبت طموحاته.	التكرار	9	19	13	7	2	3.52	1.07	مرتفع	4
		النسبة	%18	%38	%26	%14	%4				
15	يعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة مفتاح نجاح مؤسستكم في تحقيق تفوقها واتساعها لتشمل أسواق جديدة في كل مرة.	التكرار	10	21	12	3	4	3.6	1.12	مرتفع	2
		النسبة	%20	%42	%24	%6	%8				
	نتائج البعد الثالث: الابتكار							3.56	0.69	مرتفع	1
16	تعتمد مؤسستكم في كسب ثقة الزبون بالتخلص من الخدمات ذات الجودة الضعيفة الرديئة.	التكرار	8	23	12	1	6	3.52	1.16	مرتفع	2
		النسبة	%16	%26	%24	%2	12 %				
17	ضمن خطة مؤسستكم الحفاظ على تدنية الضياعات في المادة الأولية وتقليصها إلى أقل حد ممكن.	التكرار	3	17	19	5	6	3.12	1.08	متوسط	4
		النسبة	%6	%34	%38	%10	12 %				
18	تحاول إدارة مؤسستكم دائمًا تخفيض النفقات غير الضرورية وتقليصها قدر الإمكان مما ينعكس ذلك إيجابًا على التكاليف الكلية.	التكرار	5	17	12	11	5	3.64	1.15	مرتفع	1
		النسبة	%10	%34	%24	%22	10 %				
19	وضعت مؤسستكم خطة لتقليص الأخطاء الداخلية والخارجية لجودة منتجاتها إلى أقل ما يمكن لكسب ثقة الزبون.	التكرار	12	20	9	6	3	3.12	1.17	متوسط	4
		النسبة	%24	%40	%18	%12	%6				
20	تتخلص مؤسستكم من الأفكار مستحيلة التنفيذ أو عديمة الجدوى	التكرار	6	21	15	4	4	3.42	1.07	متوسط	3
		النسبة	%12	%42	%30	%8	%8				

										وان كانت جيدة اقتصاديا وفنيا.	
4	متوسط	0.62	3.36	نتائج البعد الرابع: التقليص							
مرتفع		**0.4**	**3.5**	نتائج أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسة عينة الدراسة							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

✓ **تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الأول: الابتكار**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بعد الابتكار جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.56) بانحراف معياري (0.69) والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة من $[3.5 - 5]$ ، وعليه هذا البعد يشير الى نسبة قبول مرتفعة ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد انها تشكل قبولا مرتفع أيضا، حيث تراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.42-3.64) وانحراف معياري يتراوح بين (1.07-1.12)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يعتبرون أن مؤسستهم تركز على الابتكار الذي يساهم في توسيع أسواقها مما يكسبها زبائن جدد باستمرار، وهذا راجع إلى اعتمادها على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة في ميدان الصيدلة التي تحقق لها التفوق التنافسي في كل مرة، وهذا ما يكسب ثقة الزبائن بشتى أصنافهم للإقبال على منتجات المؤسسة.

✓ **تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الثاني: الزيادة:**

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن بعد الزيادة جاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.53) بانحراف معياري (0.65) والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة من $[3.5 - 5]$، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة،كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا مرتفع أيضا، حيث تراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.26-3.72) وانحراف معياري يتراوح بين (0.97-1.18)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يعتبرون أن مؤسستهم تركز على الزيادة في الإنتاج باستمرار من خلال تحسين جودة الخدمة المقدمة للزبائن واختيار أماكن البيع المتعددة وطريقة عرض المنتجات التي تؤدي إلى زيادة المبيعات، بالإضافة إلى تحسين الاستراتيجيات التسويقية خاصة خلال السنوات الثلاثة الماضية.

✓ **تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الثالث: الاستبعاد:**

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن بعد الاستبعاد جاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.43) بانحراف معياري (0.64) والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة من $[2.5 - 3.5]$، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول متوسطة، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا متوسط، حيث تراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.25-3.62) وانحراف معياري يتراوح بين (0.94- 1.16)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يعتبرون أن مؤسستهم تسعى إلى محاولة الابتعاد عن البيع

في نقطة واحدة و استبعاد بعض المصاريف التسويقية التي تضخم التكلفة دون المساس بجودة الخدمة وحجم المبيعات. وهذا بفضل امتلاك المؤسسة لكشوف كاملة لكل ما تملكه من موارد وأعمال ضرورية وغير ضرورية.

✓ **تحليل آراء أفراد العينة لفقرات البعد الرابع: التقليص:**

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن بعد التقليص جاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.36) بانحراف معياري (0.62) والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى الفئة من $[2.5 - 3.5[$، وعليه هذا البعد يشير إلى نسبة قبول متوسطة، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا متوسط، حيث تراوحت المتوسطات لعبارات هذا البعد بين (3.64-3.12) وانحراف معياري يتراوح بين (1.07- 1.17)، مما يشير أن أغلب أفراد العينة يعتبرون أن مؤسستهم تسعى إلى محاولة تخفيض النفقات غير الضرورية وتقليصها قدر الإمكان ، بالإضافة إلى بالتخلص من الأفكار والخدمات ذات الجودة الضعيفة والرديئة، مما ينعكس ذلك إيجابًا على التكاليف الكلية، وزيادة المركز المالي للمؤسسة.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

✓ **اختبار صحة الفرضية الأولى**: والتي تنص على " تتوفر المؤسسة المبحوثة على أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق" حيث يتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليلات المتحصل عليها في المحور الأول حول " مدى توفر أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسة عينة الدراسة " وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9) ملخص نتائج أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق

المحور الأول: ملخص نتائج أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسة عينة الدراسة				
الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
البعد الأول: الابتكار	3.56	0.69	مرتفع	1
البعد الثاني: الزيادة	3.53	0.65	مرتفع	2
البعد الثالث: الاستبعاد	3.43	0.64	متوسط	3
البعد الرابع: التقليص	3.36	0.62	متوسط	4
المحور الأول ككل	3.5	0.4	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 9 نلاحظ أن هناك متوسطي البعدين الابتكار والزيادة والمقدران على الترتيب بـ 3.56 و 3.53 كانت آراء العينة المبحوثة تنتمي إلى الفئة $[3.5 - 5]$ أي بمستوى قبول مرتفع، على عكس البعدين الآخرين (الاستبعاد والتقليص) اللذان نجد المتوسط الحسابي لهما والبالغ على الترتيب 3.43 و 3.36 ينتمي إلى الفئة $[2.5 - 3.5[$ أي بمستوى قبول متوسط، أما جميع أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق بشكل عام يقدر متوسطها الحسابي بـ (3.5) وبانحراف معياري تقدر قيمته بـ (0.4) ، وهذا المتوسط الحسابي ينتمي إلى الفئة $[3.5 - 5]$، ومن هنا نستنتج أن درجة الموافقة على هذا المحور من طرف العينة المختارة للدراسة كانت مرتفعة، مما يشير إلى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن مجمع صيدال

(المديرية العامة) ، تقوم بتبني أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في بعدي الابتكار والزيادة، وهذا ما يقودنا على الحكم على صحة الفرضية الأولى.

✓ **اختبار صحة الفرضية الثانية**: والتي تنص على " توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسة محل الدراسة، ويمكن التوصل إلى اختيار هذه الفرضية عن طريق الاعتماد على قيمة Sig التي تم احتسابها مباشرة من برنامج $SPSS_{21}$ ويكون الارتباط دال عندما يكون الارتباط من الشكل (**) في حالة كون قيمة (Sig) أصغر من 0.05 و ويكون دال عندما يكون الارتباط من الشكل (*) في حالة كون قيمة (Sig) أصغر من0.01 دال عند مستوى دلالة (0.01) عندها نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ومن خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن قيمة الارتباط موجبة ودالة في كل أبعاد استراتيجيات المحيط الأزرق عند مستوى الدلالة (**) $(Sig) < 0.05$ و مستوى الدلالة (*) $(Sig) < 0.01$، وبالتالي نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) H_0 ونقبل ونقبل الفرضية البديلةH_1 ، والتي تنص على " توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (10): معاملات الارتباط بين أبعاد المحور الأول

(**) الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01) (*)

	التقليص	الابتكار	الاستبعاد	الزيادة
التقليص مستوى الدلالة	1			
الابتكار مستوى الدلالة	0.518** 0.000	1		
الاستبعاد مستوى الدلالة	0.771** 0.000	0.412* 0.02	1	
الزيادة مستوى الدلالة	0.620** 0.000	0.482* 0.01	0.822** 0.000	1

الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.05)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

رابعا: النتائج والتوصيات:

1. النتائج: على ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

✓ نستنتج أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن مجمع صيدال (المديرية العامة) ، تقوم بتبني أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في بعدي الابتكار والزيادة بنسب كبيرة.

- ✓ اتضح بان المؤسسة المبحوثة لديها الاهتمام بإستراتيجية الزيادة عن طريق تعدد أماكن البيع، وزيادتها لزيادة القيمة السوقية، ولذلك كانت نسبة قبول هذه العبارة مرتفعة جدا حيث وصلت إلى 40% مقارنة بعبارات هذا البعد.
- ✓ تبين لنا من خلال نتائج بعد الاستبعاد أن المؤسسة المبحوثة تستبعد بعض المصاريف التسويقية التي تضخم من التكلفة، وما يدل على ذلك أن نسبة القبول لهذه العبارة كانت مرتفعة، حيث وصلت إلى 42% مقارنة بعبارات هذا البعد.
- ✓ من خلال نتائج البعد الثالث المتعلق بالابتكار تبين أن النمط التنظيمي للمؤسسة المبحوثة يساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية الابتكار، واتضح أن 48% من العينة تؤيد هذا الطرح ، بالتالي نستنتج أن المؤسسة المبحوثة تشجع على الابتكار في العملية الإنتاجية، لمحاولة كسب أسواق جديدة.
- ✓ أما بعد التقليص فإن حاز على اهتمام من طرف العينة المبحوثة عن طريق التخلص من بعض الأفكار مستحيلة التنفيذ أو عديمة الجدوى و أن كانت جيدة اقتصاديا، وما يدل على ذلك ارتفاع نسبة الآراء للعينة المبحوثة حول هذا التوجه والتي وصلت إلى 42%.

2. التوصيات: من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

- ✓ يجب على المؤسسة المستجوبة أن تولي اهتمام أكثر ببعدي التقليص والاستبعاد اللذان حازا على نسب منخفضة من خلال النتائج المتوصل إليها في المحور الأول.
- ✓ ينبغي على إدارة المؤسسة المبحوثة عدم التركيز فقط على الزبائن الحاليين، وإنما التفكير في المنتجات التي يحتاجها الزبائن المرتقبين (المحتملين) والمستهدفين.
- ✓ ضرورة تطبيق إستراتيجية المحيط الأزرق للمؤسسة المبحوثة حسب الأولويات وذلك عن طريق إجراء دراسة ميدانية ومعرفة أي الأبعاد تحتاج إلى التطبيق الفعلي قبل الأبعاد الأخرى، لأنه قد تتغير الحاجة من وقت إلى آخر حسب احتياجات القيادة الإدارية للمؤسسة المبحوثة.
- ✓ في ضوء نتائج الوصف والتحليل لدرجة أهمية الأبعاد ينبغي على إدارة المؤسسة المبحوثة أن تسعى إلى زيادة تفعيل كل المسارات من اجل الانتقال إلى إستراتيجية المحيط الأزرق للخروج من المنافسة والتمكن من إعادة بناء حدود أسواقها.

الاحالات والمراجع

[1] فؤاد حمودي العطار، دور فلسفة المحيط الأزرق في تحقيق التفوق التنافسي دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في شركة زين للاتصالات ببغداد، مجلة جامعة كربلاء العلمية – المجلد 08 – العدد 03، جامعة كربلاء، 2010، ص 12.

2 Kim,W.C. & Mauborgne Renée, Blue ocean strategy, How to create uncontested market space and make the competition irrelevant. Boston: Harvard Business School Press. (2005).p.120

3 Rouhollah Bagheri, Seyed Pouyan Eslami, Factors Affecting the Implementation of the Blue Ocean Strategy A Case Study of Medicom Production Manufacturing **Company Australian**, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 2013, p 20.

4 زكريا مطلك خضر الدوري، الريادة الإستراتيجية من منظور قيمة الزبون على وفق فلسفة إستراتيجية المحيط الأزرق، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر، حول الريادة في مجتمع المعرفة، خلال اليومين 27-29 نيسان، جامعة الزيتونة، عمان ، 2010، ص13.

5 فريد كرتل و بن زايد سارة، التسويق الابتكاري وإستراتيجية المحيط الأزرق، عرض تجارب عالمية، مجلة دراسات،جامعة الاغواط، الجزائر ، العدد 51، فيفري 2017، ص 115.

6 فؤاد حمودي العطار، دور فلسفة المحيط الأزرق في تحقيق التفوق التنافسي دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في شركة زين للاتصالات ببغداد، مجلة جامعة كربلاء العلمية – المجلد 08 – العدد 03، جامعة كربلاء، 2010، ص 57.

7 وجدان حسن حمودي، دور إستراتيجية المحيط الأزرق في دعم إدارة علاقات الزبائن دراسة استطلاعية في الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي بالموصل، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 41، كلية الحدباء الجامعة ، 2013، ص 99.

8 Peter Zemsky,Blue ocean strategy, creating new market space that would make the competition irrelevant, Published by INSEAD Blue Ocean Strategy Institute in Fall, 2015, p 57.

9 يوسف حجيم سلطان الطائي، إستراتيجية السوق الأزرق ودورها في تحقيق التفوق التنافسي دراسة تطبيقية في معمل بيبسي الكوفة، دورية فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المحور الإداري ، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد8 العدد4، السنة 2006، ص 17.

10 نانسي داود علي المشني، إستراتيجية المحيط الأزرق ودورها في ريادة منتجات وأسواق في قطاع الصناعات الغذائية في الأردن شركة النبيل للصناعات الغذائية :دراسة حالة، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 162.

11 رعد عدنان رؤوف، دور أبعاد إستراتيجية المحيط الأزرق في الأداء التسويقي – بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية -نينوى، مجلة تنمية الرافدين، العدد 98 مجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، 2010، ص 222.

أثر التحولات الديمغرافية على المقاولاتية في الجزائر

مراد بودية سكينة
طالبة سنة ثانية دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان-
meradsakina@gmail.com

براهمي حنان
طالبة سنة ثانية دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان-
hanouna_ec21@live.fr

ملخص:

تعد المقاولاتية العمود الفقري لأي اقتصاد كان، سواء كان ذلك في دولة نامية أو في دولة متقدمة، إذ أن ارتفاع معدلات الاستثمار تزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد، حيث تساهم في خلق الثروة وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي PIB وتحد من معدلات البطالة عن طريق خلق مناصب الشغل، إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة معضلة البطالة في جل دول العالم، فمن خلال تفعيل الدور البارز لها باعتبارها مشاريع متميزة تحقق ثنائية التنمية المتمثلة في: تحقيق العدالة الاجتماعية والفعالية أو النمو الاقتصادي كبديل للمؤسسات الكبيرة الحجم التي اعتبرت و لوقت طويل المحرك الأساسي للتنمية، ولكن وبفعل التحولات الديمغرافية التي طرأت مؤخرا على مجتمعات عدة أثر هذا سلبا على هذه الأخيرة، حيث تعد شيخوخة المجتمع أول عامل يقف عائقا في وجه المقاولاتية، كما وقد تعرف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يؤسسها عادة الشباب فشلا لأسباب كثيرة، أهمها سوء التسيير وغياب الروح المقاولاتية بالرغم من المجهودات المبذولة لإنشائها ودعمها، الأمر يقتضي إعادة النظر في أسباب فشل أصحاب هذه المشاريع في مجالات مختلفة تمس في عمومها تأسيس وتدعيم وتطوير المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التغير الديمغرافي، الشيخوخة، التنمية الاقتصادية، ريادة الأعمال.

Résumé :

L’entreprenariat est l’épine dorsale de toute économie, que ce soit dans un pays en développement ou bien dans un pays développé, que les taux d'investissement élevés augmentent la croissance économique et sociale du pays, car elle contribue à la création de richesse et l'augmentation du PIB et réduire le chômage en créant des postes le travail, de même que les PME sont les stratégies les plus importantes utilisées pour faire face au problème du chômage dans la plupart des pays du monde, il est à travers l'activation du rôle de premier plan comme un des projets distincts que le développement bilatéral: la réalisation de la justice sociale, l'efficacité ou la croissance économique comme une alternative à de grandes entreprises qui ont été considérées et pour un temps à long principal moteur du développement, mais en raison de changements démographiques qui ont récemment eu lieu dans plusieurs communautés, l'impact de cet impact négatif sur celui-ci, où il est le vieillissement de la société premier facteur est un obstacle dans le visage de l'entrepreneuriat, et a connu un grand nombre de petites et moyennes entreprises qui Aassha généralement des jeunes a échoué pour de nombreuses raisons, le plus important de la mauvaise gestion et le manque d'esprit d'entreprise, en dépit des efforts déployés pour sa mise en place et le soutien, ce qui nécessite un réexamen des raisons de l'échec des propriétaires de ces projets dans différents domaines touchant légèrement établir et de consolider et de développer l'institution.

Mots clés:l’entreprenariat, l'évolution démographique, le vieillissement, le développement économique, leader des affaires.

مقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاولة، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الاخيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص شغل جديدة ودائمة. فيعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولة أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير حسب Dunkelberg & Cooper (1982) في تحقيق التنمية والرفاه العام للمجتمع وذلك من خلال انتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية. كما أنّ قدرة المؤسسات على الاستدامة والنمو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة مما يكون لديه انعكاسات مباشرة وإيجابية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. وعليه، فإنّ معرفة تطلعات النمو لدى رواد الأعمال ومعرفة توجهاتهم نحو تنمية مؤسساتهم في المستقبل يعتبر عنصر جوهري لقياس الأثر المتوقع للنشاط الريادي على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وعلى الاقتصاد القومي. نحاول من خلال هذه الورقة البحثية اختبار تأثير النشاط الريادي حسب دراسة الميدانية للمرصد الريادة العالمي Global Entrepreneurship Monitor على النمو الاقتصادي الوطني لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك من خلال مؤشر النشاط المقاولاتي أو الريادي الذي وضعه مرصد الريادة العالمي وهو عبارة عن جمع لمعدل رواد الأعمال في مختلف مراحل نشاطهم الريادي، فسنحاول اختبار تأثير مؤشر النشاط الريادي لدول هذه المنطقة على الاقتصاد الكلي عن طريق تطلعات نمو رواد الأعمال. سنحاول إذا التعرف على تطلعات النمو رواد الأعمال دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا عن طريق عدد العمال الجدد ومناصب الشغل الجديدة التي يتطلع هؤلاء الرواد إلى انشائها في السنوات الخمسة المقبلة، كما سنقوم باختبار تأثير مجموعة الخصائص الفردية لهؤلاء رواد الأعمال كالجنس، السن، المستوى التعليمي على توقعات النمو وكذا بعض الخصاص الوطنية كالمستوى التنمية البشرية ، معدل الثقة الوطني على تطلعات نمو رواد الأعمال لمنطقة الشرق الوسط وشمال افريقيا. كما سبق وأشرنا فإنّ دراسة تطلعات النمو لدى رواد الأعمال يعتبر عنصر جوهري لقياس الأثر المتوقع للنشاط الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

I. عموميات حول المقاولاتية:

مفهوم المقاول:

خلال العصور الوسطى في فرنسا كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية .أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر(J.B.Say. 1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة.1

كما عرف" شومبيتر "المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة" التدمير الخلاق2"في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو

الاقتصادي على المدى الطويل.

التعريف الاصطلاحي للمقاولاتية:

يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم الأكثر غموضا باعتبار أن الأمر يتعلق بمفهوم خاضع لظروف متقلبة، وبقا لمجالات عملها فمحاولة منح المقاولة مفهوم قانوني محدد باءت بالفشل لما كان الهدف من ورائها إعطاء المقاولة مفهوما جامعا و شاملا تدخل فيه المقاولات بكل أشكالها3 "

أما (Alain Fayol)فقد حددها على أنها" حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي .أما بالنسبة للإنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور (Howard Stevenson) بجامعة "Harvard" يوضح بأن" :المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".4إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على أرض الواقع.

ماهية الثقافة المقاولاتية:

هو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث عرفها البعض على أنها:5 " مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي .وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ القرارات التنظيم والمراقبة .كما أن هناك أربع أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي :العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

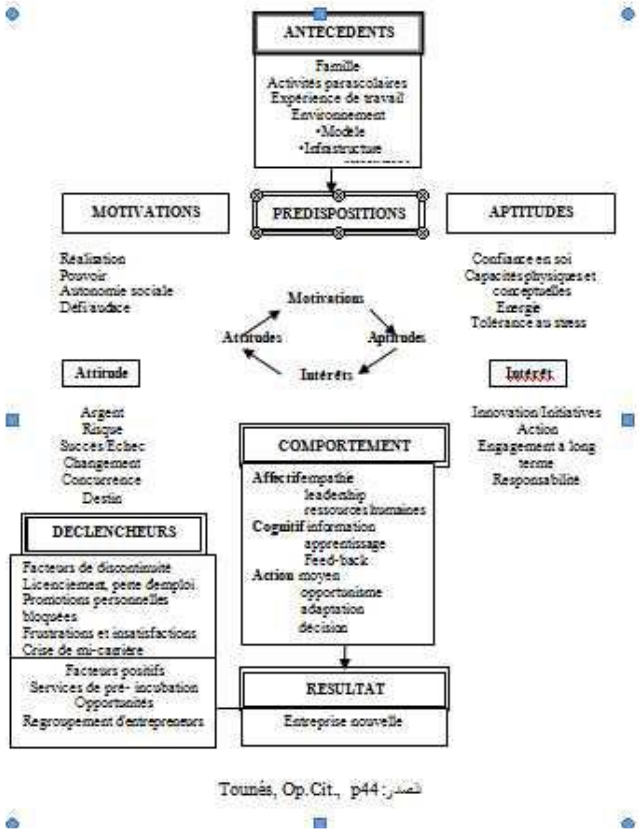

المصدر: Tounés, Op.Cit., p44

مميزات المقاولاتية:

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق .
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية .
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية- المبادرة -مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

لاشك أن للمقاول دور يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية. ويتمثل تأثير المقاول على هذا الأخير ب: 6

- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال و المجتمع: تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.
- الزيادة في جانبي العرض والطلب:إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال النتاج المباشر أو الغير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.
- المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهما لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، أو يصعب التنبؤ حولها إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم .7

كما تتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية

الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات،مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة

فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين

- المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها

الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة

على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

معوقات المقاولاتية في الجزائر:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة بشأن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم الذي تحظى به إلا

أنها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المعوقات سواء ما تعلق منها بالبيئة الخارجية أو معوقات البيئة الداخلية.

-1 معوقات البيئة الخارجية:

أ- معوقات التمويل والانتمان: ويعتبر من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط

الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لا تظهر حماسا لتمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية (التصدير والاستيراد)، على حساب الأنشطة الانتاجية، ويزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100 % وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من (الجهاز المصرفي والمالي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة).8

ب- مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية: إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فان إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير لدرجة

أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية جديدة لا تعوض، فعلى سبيل المثال تستغرق مدة قيد المؤسسة في السجل التجاري وقتا طويلا، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراء هذا القيد قد يتعدى 18 وثيقة.

ج- ضعف نظام المعلومات: إن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن تواجد هذه المؤسسات في محيط معلوماتي ضعيفللغاية لا يساعد على تنميتها وتطويرها، ففي غياب بطاقة صحيحة ودقيقة للمعلومة، أو بعبارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات يجعل قيامها يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة، وشح المعلومة الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د -ضعف استخدام التكنولوجيا :من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على

التكنولوجيا، ويرجع ذلك الى قلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرضة للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

ه -إشكالية العقار :عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم لاستثمارات أصبح من اكبر العناصر الكابحة لنشاط

المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم انه الى غاية 2001 ومن مجموع 4211 قطعة ارض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة ارض غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 قطعة أرض، ولعل ذلك يعود للأسباب التالية:

-القيود البيروقراطية التي لا زالت تفرض نفسها على الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.

-طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يحصلون

على أراضي لإقامة مشاريعهم.

-رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.

-الكثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية فاغلب شاغليها لا

يملكون عقد الملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها9 .

و -المعوقات التسويقية :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات تحول دون تسويق منتجاتها، والتي يمكن إجمالها في:

-نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على الأسواق وطبيعة المنافسة فيها والمواصفات المطلوبة، الناتج عن

عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.

-نقص المعلومات حول التغيرات التي تحصل في الأسعار وكذا تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة.

-عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة.

-عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج ينتج

بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.

-عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

-عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-سياسة فتح باب الاستيراد للمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات المحلية على منافستها من حيث الجودة والنوعية، مما يشكل عقبة أمام تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ي -المعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي :بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من اجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل، إضافة الى قلة الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات10.

ن - مشكل التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار:نظرا لما يعانيه السوق المحلي من نقص في المواد الأولية وقطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطيلات وتوقفات عديدة بسبب الانقطاعات في المخزونات، وهذا ما أدى بها الى الاستيراد رغم تكاليفه المرتفعة أو البحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفا.

ق -غياب الفضاءات الوسيطة:

***البورصة :**إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما، من شانها أن تعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحسين استعمال الطاقة الانتاجية، إضافة الى نسج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي.

***غرف التجارة :**إن غرف التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد وتوليد انسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين للتفرغ لعملية الإنتاج.

***التظاهرات المحلية والدولية:**وتتمثل في تنظيم وحضور التظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها **أولا أسوق لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية**، وهنا نلاحظ أن

التركيز على هذه النقطة ضعيف، ذلك أن حضور المؤسسات الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي، وأما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة.11

2- معوقات البيئة الداخلية:

أ -**مشكلة الإدارة والتنظيم** :إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة كما أن غياب هذه القدرات سبب فشل أي مؤسسة، وذلك بسبب غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المؤسسات إما لعدم معرفتهم للقواعد والأصول المحاسبية أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي بمعظمهم الى اللجوء الى مكاتب المحاسبة الخارجية وهذا ما يؤدي الى زيادة النفقات، إضافة الى عدم الفصل بين الملكية والإدارة وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.

ب -**مشكل نقص المعلومات** :وتتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج وكذلك نقص المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

ج -**مشكل العمالة** :تعتبر مشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا لما يلي:

-عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.

-تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.

-زيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى الى انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها الى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى الى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة.

-عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو للعاملين بها.

II. التغيرات الديمغرافية:

وتعد التغيرات الديمغرافية العامل الرئيسي الذي يعيق السير الحسن للمقاولاتية، حيث ان تحولات عدة قد طرأت على المجتمع الجزائري من حيث الكم والنوع ، اختلال التوازن في الهرم السكاني ما بين الشباب والشيوخ، الذكور والاناث، ارتفاع أمل الحياة ...الخ

حيث توجد حركيات جديدة ما بين الأجيال في الجزائر حسب (Hummel et Hugentobler 2007) تشير إلى وجود أربع تصنيفات للتحولات التي قد تطرأ على الأجيال : تحولات ديمغرافية (شيخوخة المجتمع، امتداد أمل الحياة، ....)، تحولات اجتماعية (ضعف الروابط العائلية والشعبية ، الأسرة، الحركية الجغرافية سواء كانت وطنية أو عالمية،...)، تحولات نمط الحياة والتحولات الاقتصادية والسياسية (النمو، دور الدولة، تمويل نظام التقاعد، صعوبة إدماج الشباب من تشغيل وسكن،...).12

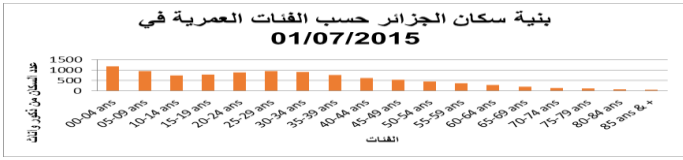

المصدر من إعداد شخصي استنادا إلى إحصائيات ONS

نلاحظ من الشكل المبين أعلاه بان اكبر عدد من السكان هم الأطفال حتى سن الرابعة وكذلك الشباب حتى سن الرابعة والثلاثين والذين يعرفون تناقصا مستمرا في الوفايات حسب الشكل أدناه، بينما يبقى الشيوخ اقل عددا من بقية الفئات العمرية.

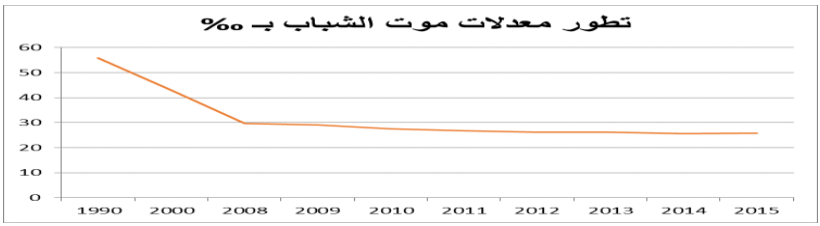

المصدر من إعداد شخصي استنادا إلى إحصائيات ONS

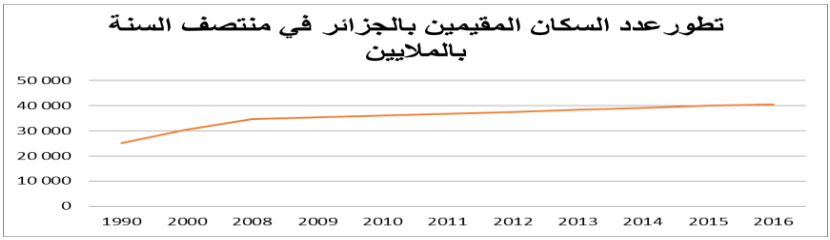

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

لقد بلغ العدد الإجمالي للسكان المقيمين بالجزائر 40.4 مليون نسمة سنة 2016، وفي الفاتح من جانفي 2015 ما يقارب 39.96 مليون نسمة مقابل 39.11 مليون نسمة في سنة 2014، أي زيادة بما يقارب 400 الف نسمة، هذا الارتفاع راجع بالدرجة الاولى الى تزايد لم نشهد له مثيل لعدد الولادات والذي بلغ ما يزيد عن 1 مليون مولود في السنة مع معدل ضعيف للوفايات عند الولادة والذي ارتفع الى 22 الف وفاة مسجلة عند فئة العمر صفر (0) وعام واحد (1) كما يبينه الشكلان أسفله، اضافة الى تراجع صافي وفايات الامومة ليصل الى 60.3 وفاة في 100 الف ولادة.كما يجب التذكير في انه في سنة 1990 كانت وفايات الامومة تجاوز الـ 230 وفاة في الـ 100 ألف ولادة . ومن هنا يتضح لنا جليا بان هذه الزيادة راجعة بالدرجة الاولى الى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع الوفيات.

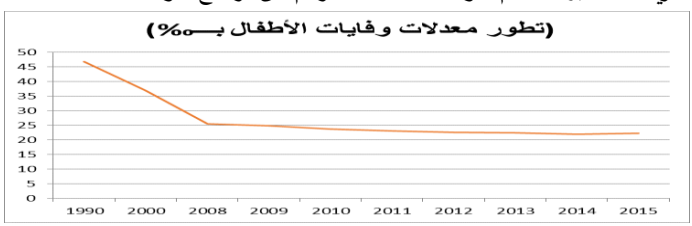

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

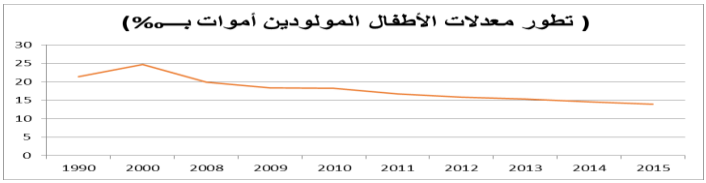

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

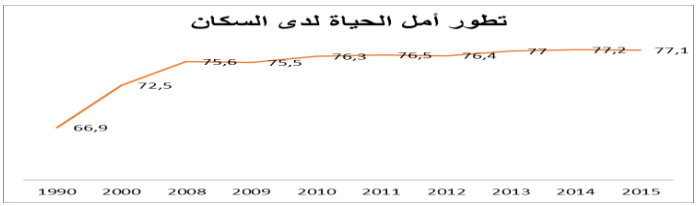

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

وفيما يتعلق بأمل الحياة مابين 1987 و 2008 كان عدد السكان البالغين من العمر 60 سنة فما فوق يزيد سنويا بمعدل 4.5 % ، بينما ما بين 1966 و1987 كانت الوتيرة تقارب 1.1 % فقط ، وحاليا يقدر أمل الحياة بـ77.1 سنة اذ انه في تزايد مستمر منذ ثلاث عقود وفي نفس الوقت كان معدل تزايد عدد السكان الاجمالي يواصل انخفاضه المتوالي منذ ثلاث عقود مضت : حاليا يتموقع المعدل عند حوالي 1.5 %.

علينا انتظار تسارع جد مهم لتطور عدد سكان الجيل الثالث لسببين: الاول اجيال الـ Baby-Boom او ما يسمى بالانفجار الديمغرافي، وبالأخص تلك المولودة خلال فترة 1970 سوف تصل الى سن مرتفع في القريب العاجل، أما الثاني فهو انخفاض الوفيات في سن مرتفع والذي لوحظ منذ بضع سنوات في الجزائر سوف يؤدي الى ارتفاع معتبر لأمل الحياة في سن متقدمة.

كما ان هناك دراسة استشرافية تدرس تطورات عدد السكان خلال الفترة 2010-2045 قد اشارت الى ان مؤشر اعادة تجديد الاجيال l'indice de renouvellement des generations ينذر بان هناك انخفاض متوالي لعدد سكان الاجيال النشيطة المقبلة لتصل في سنة 2045 الى 101 فرد في الجيل الوارد Arrivé لكل 100 فرد من الجيل الصادر 13. Départ

كل هذه الاسباب المذكورة سابقا سوف تؤدي الى شيخوخة المجتمع الجزائري خلال الثلاثين سنة المقبلة مما سيؤدي الى ارتفاع عدد المسنين و انخفاض عدد الشباب الذي سوف يؤدي لا محالة الى تراجع معدلات الاستثمار ومن ثم المقاولاتية.

III. أثر التغيرات الديمغرافية على المقاولاتية:

يتنبأ النموذج الياباني لـ(2014) LIANG, James, Hui WANG & Edward P. LAZEAR بأن الشباب هم أقل عرضة ليصبحوا رجال أعمال في بلد بحجم فوج تدريجيا مع مرور الوقت وفي ظل العوامل الاقتصادية، حيث انه في بلد الشيخوخة، هناك نسبة أعلى من كبار السن العاملين، وتباطؤ التقدم من العمال الشباب.

تتميز اليابان بسرعة شيخوخة السكان وانخفاض القوة العاملة لديها .بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الثانية، وانخفاض معدل الخصوبة بسرعة ، أصبحت دون مستوى الإحلال في الستينات . معدل الخصوبة في اليابان حاليا واحد من أدنى المعدلات في العالم .هذه التغيرات السكانية تساعد على تفسير لماذا تباطأ نمو الاقتصاد الياباني بشكل حاد ولم يشف بعد .ليس فقط لأنها لا تعرقل مباشرة العرض عن طريق الحد من عمل في عامل محبط للنمو، ولكنها تؤدي أيضا إلى تدهور حاد في المالية العامة وتولد الضغوط الانكماشية القوية .ولكن شيخوخة السكان هي العامل الرئيسي الذي يحد من النشاط من خلال خنق الابتكار وريادة الأعمال. هذه هي بالضبط العلاقة بين العوامل الديمغرافية وريادة الأعمال تم استكشافها من قبل جيمس يانغ هوى وانغ وإدوارد لازير (2014) في دراسة حديثة هي مستوحاة بشكل مباشر للعمل غاري بيكر (1962، 1975) على رأس مال الإنسان .ويذكرون بأن ريادة الأعمال تتطلب الإبداع والدهاء في الأعمال التجارية: أن يصبح رجل أعمال، يجب على الفرد أن يملك فكرة تجارية للإنطلاق، ولكن حتى ينجح هذا العمل الجديد ، فإنه يتطلب مهارات أخرى، التي لا يتم الحصول عليها عادة إلا من خلال التدريب على العمل .الإبداع لا يمكن أن ينخفض مع التقدم في السن، ولكن مهارات العمل تزيد من ذوي الخبرة في المناصب على مستوى عال .إذا كانت القوى العاملة في بلد ما متدنية، ستعيق ريادة الأعمال .في الواقع، ليس فقط كبار السن هم أقل ابتكارا ولكنهم يشغلون عادة مناصب رئيسية في قمة الهرم، وأيضا يمنعون العمال الشباب من اكتساب مهارات العمل .وباختصار، فإنهم أكثر فئة تحصل على الشركات، ومعدل زيادة إجمالي ريادة الأعمال من المرجح أن ينخفض .وفي الواقع، فان تحليل البيانات من المراقب العالمي لريادة الأعمال تشير إلى أن الزيادة بسنة واحدة في متوسط العمر للبلد يقلل من معدل إنشاء الشركات الجديدة بنسبة 2.5 نقطة مئوية14.

حيث أن تطوير نموذج ليانغ وزملاؤه في الكتاب يشير في الواقع إلى أن هناك علاقة عكسية بين روح المبادرة والسن: كما ومع ارتفاع السن فإن روح المبادرة تزيد أولا، ثم تنخفض مرة واحدة الى عتبة معينة . والواقع أن العمال الصغار يفتقرون إلى المهارات التجارية اللازمة لبدء الأعمال التجارية، في حين يفتقر العمال القدماء جدا إلى الإبداع أو القدرة على الانخراط في الأعمال الحرة .

خاتمة:

يتبين لنا من خلال التحليل السابق بان شيخوخة المجتمع الجزائري في غضون العشرين سنة المقبلة سوف تؤدي إلى تراجع في معدلات المقاولاتية ، الأمر الذي سينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بالجزائر،حيث تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تطوير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لم تبلغ نسبتها سوى 6.05 بالمائة في 2011، كما لديها ايضا دور في تطوير الميزان التجاري والذي سجل رصيده فائضا بلغ اكثر من 26.93 مليار دولار أمريكي في نفس السنة، كما تلعب المقاولاتية دورا في تطوير الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.إذن يجب العمل على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية مع الاخذ بعين الاعتبار شيخوخة

المجتمع خلال الفترة المقبلة، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تتبناها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها.

الاحالات:

1 صندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة،2007 /2008.

2 بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة،عمان،2007 .

3 شلوف فريدة :المرأة المقاولة في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2009-2008 ، ص9.

4 صندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة،2008 -2009، ص4.

5 ماضي بلقاسم & بوضياف عبير ":ثقافة المؤسسة والمقاولاتية"؛ مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال، .بسكرة أيام 17 و 18 أفريل 2010 ؛ ص7 .

6 فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وادارة الاعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص24.

7 سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005،ص 63.

8 محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18 .أفريل 2006 ، ص– 48 .

9 جمال بالخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18 .أفريل 2006 ، ص– 63 .

10 لرقط فريدة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية الأولى حول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 28 .ماي- 2003

11 زرقين عبود، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 17 :، المجلد 1.249 ، 2008 ، ص24 .

12 Cécile Perret, Le système de protection sociale en Algérie, HAL Id :halshs-00995378, 23 may 2014.

13 Hamza Cherif Ali, Vieillissement démographique en Algérie : Réalité et perspectives, 2010.

14 LIANG, James, Hui WANG & Edward P. LAZEAR (2014), « Demographics and entrepreneurship », National Bureau of Economic Research, working paper, n° 20506, septembre,2014.

الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات
دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

مورادتهتان
أستاذ محاضر
جامعة المدية
Mtahtane2003@yahoo.com

رضوان بن عروس
طالب دكتوراه
جامعة المدية
Rida26benarous@gmail.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات، من خلال انعكاس قيام التبادل الدولي، و تحرير التجارة الخارجية، والمزايا التي من الممكن اكتسابها من الانفتاح التجاري، وقد توصلنا من خلال دراستنا القياسية بالاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة معنوية ايجابية واضحة بين معامل الانفتاح التجاري وكل من الحساب الجاري وميزان المدفوعات ككل، بينما لا توجد علاقة تأثير بين معامل الانفتاح التجاري وحساب رأس المال.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، ميزان المدفوعات ، الحساب الجاري، حساب رأس المال نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Abstract:

This study examines the impact of trade openness on the balance of payments by reflecting international exchange, liberalizing foreign trade and the advantages that can be gained from trade openness. The results of the estimate showed that, positive correlation between the trade openness Indicator and the current account and balance of payments as a whole, While there is no correlation between trade openness Indicator and capital account.

Keywords: trade openness, balance of payments, current account, capital account, multiple linear regression model.

مقدمة:

اتّجهت الجزائر مباشرة بعد استقلالها نحو تَبني نظام اقتصادي موجه، قائم على أساس تَدخل الدولة في كل النشاطات الاقتصادية باعتبارها المسئول الوحيد على تَمويل الاقتصاد، حيث حقق لها هذا التوجه، بعض النتائج الجيدة في المرحلة الأولى لبرامجها التنموية ساعدها على ذلك الارتفاع الذي عرفتهُ أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي مكّنها من تحسين مدَاخيلها وكذا شروط الاستدانة المُيسّرة من الخارج.

لكن سرعان ما بدأ هذا النمط الاقتصادي يكشفُ عن بَوادر الضُعف مُنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، على الرغم من محاولة السلطات آنذاك إيجاد الحلول اللاّزمة، من خلال الشُروع في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، لكن لم تستطع هذه الإصلاحات تحقيق الغايات المرجوة وهذا بفعل عوامل داخلية متمثلة أساسا في محدودية استراتيجية التَنمية المتبعة التي ارتكزت على سياسات التصنيع بإحلال الواردات، وحماية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتوجيهها نحو تَحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، والاعتماد الشبه الكلي على مداخيل تصدير المحروقات، علاوة على عوامل خارجية والمتمثلة أساسا في الأزمة النفطية لسنة 1986 وما تبعها من انخفاض الكبير في المداخيل المالية للجزائر.

هذه الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات إلى غاية التسعينيات دفعتها إلى ضرورة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بتنفيذ برامج جديدة للإصلاح الاقتصادي تهدف أساسا إلى استرجاع التوازن والاستقرار الداخلي والخارجي بحيث تضمنت بشكل عام توجهاً نحو اقتصاد السوق بتقليص هيمنة القطاع العام على الاقتصاد والتوجه أكثر نحو القطاع الخَاص، إلى جانب رَفع القيود على المبادلات التجارية، وتشجيع الاستثمار الموجه نحو التصدير، كما قامت بتوقيع اتفاقيات للشراكة على المستوى الإقليمي والعالمي.

فالانفتاح التجاري لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل معطى واقعي يُوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

- **إشكالية الدراسة:**

نسعى من خلال هذا البحث إلى توضيح أثر الانفتاح التجاري على هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال الإجابة على التسؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)؟

و تنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ❖ ماذا نعني بالانفتاح التجاري؟ وما هي طرق قياسه ؟.
- ❖ ما هي وضعية ميزان المدفوعات خلال مسار الانفتاح التجاري ؟.
- ❖ ما جدوى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال مسار الانفتاح ؟.

- **منهج الدراسة:**

سنعتمد في دراستنا هذه على **المنهج الوصفي** في استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، كما نستخدم **المنهج التحليلي** لإبراز وتحليل واقع ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك خلال مسار الانفتاح التجاري خلال الفترة (1990-2013)، لما لها من أهمية في تحليل و استنباط بعض القضايا، و ذلك من خلال إبراز الظواهر والمعطيات الاقتصادية، ثم محاولة استقرائها وتحليلها من خلال الأرقام والإحصائيات التي توفرت لدينا، **والمنهج القياسي** لقياس العلاقة أو أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات- الخلفية النظرية-

1- مفهوم الانفتاح التجاري و مؤشرات قياسه:

لقد حدث تطور كبير في مفهوم الانفتاح التجاري وتعددت محاولات تعريفه وفقاً للتوجُهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى لإنتشار مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، و على العموم فإن من أهم تعاريف الانفتاح التجاري نذكر:

- الانفتاح التجاري حسب (Bragwati-Krueger)[1] هو تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم، وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا، أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.
- الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط[2] هو تلك السياسة التي تؤدي التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.
- حسب الخبير الاقتصادي أحمد فاروق غنيم* فإن مفهوم تحرير التجارة الخارجية يرتبط في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنخفضة أو المنعدمة، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما، ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع وأشمل، بحيث يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية، والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها؛ مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي

نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب عديدة لا ترتبط بالضرورة بالتعريفة الجمركية[3].

من جانب أخر يُقياس الانفتاح التجاري بعدة مؤشرات، تهدف إلى تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح و إما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدولة المعنية، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

- **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي**: يتبين من خلال درجة الانفتاح الاقتصادي أهمية التجارة الخارجية (مجموع الصادرات و الواردات الوطنية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام)، ويُسمى هذا المؤشر بمُعدل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، ويُبين أيضا درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، و يعبر عليه رياضيا كما يلي : $F=\frac{\sum(X+M)}{PIB}$

حيث: X: تُمثل الصادرات، Y: تُمثل الواردات، PIB : يُمثل الناتج الداخلي الخام.

- **مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية**[4]: يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية، مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة، أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها عدداً قليلاً من السلع هي في غالبيتها سلع أولية، وتُصدر في مُعظمها للدول المتقدمة، وبالتالي فإن زيادة التركيز السلعي يزيد من تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة، هذا ويمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي من مقاييس التبعية، وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60% فإن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بالمقاومة ضد أي إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة، وخصوصا عندما تكون السلعة المصدرة من النوع الذي يغلب عيه طابع التقلبات الحادة في أسعارها، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية، ولقياس التركيز السلعي يستخدم معامل جيني-هيريشمان وهو أكثر المقاييس الشائعة للاستخدام قياس التركيز السلعي للصادرات الوطنية، ويُمكن التعبير عن هذا المؤشر على النحو التالي:

$$CC=\left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]^{1/2}$$

حيث أن: CC مؤشر التركيز السلعي للصادرات، Xit صادرات الدولة من السلعة i خلال الفترة (t) ، Xt مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t).

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية**[5]: يقيس مُؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تُصدرها، ومن المعروف أن الدول النامية هي مصدرة للمواد الأولية والدول الصناعية هي المُستورد الأكبر لتلك الدول، وبالتالي فإن الدول النامية تتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول المتقدمة، وكذلك تتأثر الدول النامية بالأحداث السياسية التي تطرأ

على الدول المستوردة لصادراتها، وبالتالي فإن قضية التركيز الجغرافي لصادرات الوطنية هي مشابهة تماما لقضية التركيز السلعي، وبالتالي لقياس التركيز الجغرافي لصادرات الوطنية نستعمل نفس

المقياس المستخدم في التركيز السلعي: $CP = \left[\sum_{i=1}^{i=n} \left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$

حيث: CP: التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، Xit: الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t ، Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t .

- **مؤشر التبادل التجاري:** رياضياً يُعبر مُؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة واردتها أي:

مؤشر التبادل التجاري= (الرقم القياسي للسعر وحدة الصادرات/ الرقم القياسي للسعر وحدة الواردات)* 100.

- **قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب (Edward 1998):** يُعتبر النموذج المركب لـ Edward 1998 ، أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بتقييم وقياس الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edward أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو، ولهذا اقترح Edward مُؤشراً يرتكز على فرضية أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج، وقد استخدم Edward المؤشرات الموجود من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مركب، يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى تصنف بوجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وهي موزعة كالآتي:

  - مؤشر sache-warner؛
  - مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987؛
  - مؤشر البواقي لـ learnner 1988؛
  - التعريفة المتوسطة على الواردات؛
  - المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛
  - مؤشر تفاوت المؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة؛
  - معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارية على التجارة الخارجية؛
  - ومؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف وولف Wolf 1993.

وقد قام Edward بجمع كل هذه المُؤشرات في مُؤشر واحد لغرض تباين مختلف مظاهر السياسة التجارية، أي أن المؤشر المركب دالة لـ (Sache-Warner-علاوة الصرف- التعريفة المتوسطة - الحصص- مؤشر وولف...)، لذا ذهب Edward في تفسير مؤشر الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد مبدأ ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% وهو نفس مذهب Sache-Warner إلا أن النسبة أكبر

من ذلك 40% إما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edward أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، وبالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

2- مفهوم ميزان المدفوعات و هيكله:

فيما يخص ميزان المدفوعات فيعرفه صندوق النقد الدولي على أنه:" هو عبارة عن بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة "[6] ، ووفقا لنظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات يسجل لكل مُعامَلة قَيدان، أي مجموع القيود المدينة يساوي مجموع القيود الدائنة.

ويُعرض ميزان المدفوعات في شكل جدول مقسم عموديا إلى قسمين، عمود أيمن تحصل الدولة من خلاله على مقبوضات (أي جانب الدائن) وعمود أيسر تدفع الدولة من خلاله مدفوعات إلى غيرها من الدول (أي الجانب المدين)، أما أفقيا فإنّه يقسم إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المعاملات المعنية وعلاقاتها بالاقتصاد الوطني، حيث تتمثل في حسابين هما الحساب الجاري وحساب رأس المال بالإضافة إلى بند السهو والخطأ.

ثالثا: منهجية الدراسة القياسية

1- فترة الدراسة و مصادر البيانات :

تمتد فترة الدراسة من سنة (1990-2013)، ويُعلل اختيار هذه الفترة بالضبط لأنها تُعتبر الانطلاقة الفعلية لعملة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وقد قمنا بتجميع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من المصادر التالية:

- ✓ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية العربية (1990-2013)؛
- ✓ قاعدة بيانات البنك الدولي .
- ✓ التقارير السنوية لبنك الجزائر؛
- ✓ الديوان الوطني للاحصائيات.

2- تقديم النماذج وتعريف المتغيرات:

نستخدم في هذه الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير أثر الانفتاح التجاري على كل من ميزان المدفوعات (BP)، و الحساب الجاري (CA)، و ميزان حساب رأس المال ($CapA$) ، و بالتالي تأخذ النماذج المستخدمة في هذه الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$BP_t = B_0 + B_1 open_t + B_2 exchange_t + u_t \dots\dots (1)$$
$$CA_t = B_0 + B_1 open_t + B_2 exchange_t + u_t \dots\dots (2)$$
$$CapA_t = B_0 + B_1 open_t + B_2 exchange_t + u_t \dots\dots (3)$$

حيث:

BP: ميزان المدفوعات بالمليون دولار.

CA: الحساب الجاري بالمليون دولار.

$CapA$: حساب رأس المال بالمليون دولار.

$open$: معدل الانفتاح التجاري كنسبة مئوية.

$Exchange$: يمثل سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة الدولار الأمريكي.

B_0, B_1, B_2: تمثل معلمات النموذج.

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

u_t: حد الخطأ.

المتغيرات التابعة: وتتمثل في كل من ميزان المدفوعات، الحساب الجاري و حساب رأس المال ، مُعبراً عنهم بالمليون دولار أمريكي.

المتغيرات المستقلة: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **نسبة الانفتاح التجاري:** وهو يقيس أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، والذي يتمثل في مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز $open$.
- ✓ **سعر الصرف:** وهو سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة الدولار الأمريكي ويرمز له بالرمز exchange.

يعرض الجدول رقم (01) بالملحق الأول تطور المتغيرات السسابقة و منه نلاحظ ما يلي:

سجل الميزان التجاري فائضاً طيلة فترة الدراسة بإستثناء سنوات(1995-1994-1993) التي شهد فيها عجزاً، فمع بداية المرحلة في سنة 1991 قدر رصيد الميزان التجاري بـ 4178 مليون دولار، واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1992، حيث قدر بـ (3200 مليون دولار) وهي الفترة التي تميزت بتراجع الدولة عن إدارة التجارة الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص، أما سنتي (1995،1994) فعرف فيها الميزان التجاري عجزا قدر بـ (260،9075) مليون دولار على التوالي، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة التي رفعت من تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي، وكذلك بسبب دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للإعادة الجدولة[7]، وبعد ذلك عاد الميزان التجاري ليسجل فائضا من جديد منذ بداية سنة 1996 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات، بعد أن ارتفعت أسعار النفط إلى 21. 7 دولار للبرميل وانكماش في الواردات بـ 10%، غير أنه انخفض نوعا ما في سنة 1998 بسبب تدهور أسعار النفط التي بلغت 12. 9 دولار للبرميل، واستمر الميزان التجاري ليشهد فائضاً متزايداً حيث بلغ سنة 2003 مبلغ قدره 11140 مليون دولار وهي سنة احتلال الأمريكي للعراق والتي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط، في سنة 2008 وصلت قيمة الفائض إلى 40577 م دولار وسنة 2009 بـ 7798 ويفسر هذا الانخفاض بالأزمة العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية، وارتفعت من جديد في سنة 2010 بقيمة 18298 مليون دولار بسبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك.

إن التطورات التي عرفها الميزان التجاري لم تكن بالمثل في حساب رأس المال حيث يلاحظ من الجدول رقم(01)، أن حساب رأس المال استمر في التراجع خلال الفترة 1990-1998، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة التي بلغت 4. 6 مليار دولار في سنة 1994 في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والاتفاق على إعادة جدولة الديون مع نادي باريس** ولندن***.

ولقد استمر حساب رأس المال في التراجع حتى بلغ أقصاه في سنة 2006 بـ10134 مليون دولار، وهذا نتيجة زيادة التدفقات بالاتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية ولجوء الجزائر لإعادة الجدولة[8] وكذلك السداد المسبق للديون الخارجية والمقدرة بـ12. 9 مليار دولار، في حين سجل فائضاً ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3. 5 مليار دولار في سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي بلغت 1. 77 مليار دولار في نفس السنة.

عموما يمكن القول أن الجزائر بلد مستورد لرؤوس الأموال الأجنبية، ويرجع الرصيد السالب في حساب رأس المال إلى الأسباب التالية[9]:

- ثقل الديون الخارجية بالإضافة إلى أعباء الدين المترتبة عليها؛
- توجيه الإيرادات المهمة من الصادرات إلى تسديد الديون الخارجية وخدمة الدين؛
- اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية من أجل الاقتراض؛
- ضعف الاحتياطات من الصرف الأجنبي.

لا تزال تطورات القطاع الخارجي تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر للقطاع المحروقات على الصادرات، فتشكل الصادرات من المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، فظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية وظاهرة بشكل جلي على مختلف أرصدة ميزان المدفوعات، حيث نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا ما بين سنة (1990-1999) ماعدا في كل من سنتي (1997-1991) التي سجلت فائضا بقيمة (260،2240) مليون دولار على التوالي، وهذا بسبب الفائض الكبير الذي سجله الميزان التجاري تبعا للارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات، وتحسن أسعار النفط، من جهة أخرى سجل عجزا كبيرا في سنتي (1995-1994) بقيمة (5135،7010) مليون دولار على التوالي، بسبب العجز الضخم الذي سجله الميزان التجاري وحساب رأس المال في هذين السنتين تزامنا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي الذي كان بدايته في سنة 1994، كما حقق أيضا ميزان المدفوعات عجزا خلال السنتين (1999-1998) بـ(450،260)مليون دولار على التوالي أما خلال الفترة (2012-2000) حقق فائضا، حيث سجل في سنة 2000 فائضا قدره 9020 مليون دولار أمريكي، ثم تضاعف سبع مرات تقريبا ليصل أعلى قيمة له في سنة 2008 بـ636809 مليون دولار ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3759 مليون دولار، ثم عاد للارتفاع من جديد في سنة 2011 إلى 20230 م دولار؛ نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال الفترة (2012-2009) نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2008-2003)مما يجعل السياسات

الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

يسمح قياس الانفتاح التجاري في الجزائر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال الفترة (1990-2013) من جهة، ومعرفة علاقة تأثير مؤشرات الانفتاح التجاري على أدائها الاقتصادي من جهة أخرى، وقد تم الاعتماد على مؤشر الانفتاح الاقتصادي للوقوف على مدى الانفتاح الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي عرف تذبذبا مستمرا خلال الفترة (1990-2000)، ويرجع ذلك إلى التذبذب الحاصل في كل من الصادرات والواردات من سنة لأخرى، حيث نجد أحيانا زيادة في الصادرات وتراجع في الواردات أو العكس، وقد أخذهما نفس الاتجاه من التطور ولكن بدرجات متفاوتة، فبعدما كانت درجة الانفتاح تقدر بـ 35. 05% قفزت إلى مستوى 47. 5% و45. 53% على التوالي نتيجة لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية تبنتها الجزائر.

وبقيت درجة الانفتاح التجاري في الجزائر في تزايد مستمر، إذ بلغت مستوى 63. 94% سنة 2005 ، وخلال السنوات (2007، 2008، 2009)، كانت درجة الانفتاح التجاري (64,10%)، (68,18%) و (59,77%)، على التوالي، وفيما يخص سنة 2008 فإنه يعود إلى النمو الكبير في الواردات، بالإضافة إلى أنها تزامنت مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقدم مفاوضات الجزائر مع المنتظمة العالمية للتجارة، أما خلال الفترة(2010-2013) فإنها في ثبات مستمر عند 59%.

يتضح لنا من التحليل السابق أن درجة الانفتاح التجاري تابعة لعوامل خارجية تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعم الاستقرار خاصة خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي، كما ارتبطت بتغيرات أسعار الصرف، وبما أن الصادرات الجزائرية تتعلق بدرجة كبيرة بالمحروقات، فإن هذا يُؤثر على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسية، مما لا يعكس بشكل جيد درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.

النتائج

1- أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2013).

باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و بالاعتماد على برنامج(**SPSS**19) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري، و كانت النتائج كالتالي:

$$CA = -24559 + 667.669\ open - 9.073\ exchange$$
$$(-3.885)\quad (4.492)\quad (-0.105)$$

$$F=14.509 \quad DW=1.594 \quad R2=0.58 \quad N=24$$

$$\bar{R}^2 = 0.54$$

يتضح من نتائج التقدير ما يلي:

- تدل قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.58$ أن 58% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري بميزان المدفوعات مفسرة بواسطة الانفتاح التجاري وسعر الصرف، والباقي 42% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا دليل على أن الانفتاح التجاري وسعر الصرف له دور كبير في تفسير التقلبات الحادثة في قيمة الميزان التجاري.
- نلاحظ من النتائج أيضاً أن القيمة المحسوبة لفيشر F بلغت 14,509 في حين بلغت القيمة الجدولية $F_{tab} = 3.47$ ، ومنه فإن نتيجة الاختبار هي رفض الفرضية 0 أي أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 58.0\%$ هي قيمة موضوعية وتصلح كمقياس للتقدير فاعلية جودة التمثيل ومنه قبول نموذج الدراسة وهناك على الاقل متغير مستقل من المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع المعبر عن أثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف على الحساب الجاري.
- بالنسبة للحد الثابت B_0 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 3.885$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_0 يساوي 0.01 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة 1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_0 لها معنوية إحصائية.
- بالنسبة لمعامل الانفتاح التجاري B_1 نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 4.492$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_1 يساوي 0.00 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_1 لها معنوية احصائية.
- بالنسبة للمعامل سعر الصرف B_2 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 > T_{cal} = 0.105$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_2 يساوي 0.917 أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية البديلة 1 ونقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_2 ليس لها معنوية إحصائية.
-

شير قيمة إحصائية إختبار داربن واتسون DW إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2- أثر الانفتاح التجاري على حساب رأس المال خلال الفترة (1990-2013)

جاءت نتائج تقدير هذا النموذج كما يلي :

$$CapA = -4552 + 84.643\ open - 8.681\ exchange$$
$$(-1.509)\quad (1.193)\quad (-2.13)$$

$$R2=7.70\%\quad F=0.870\quad DW=0.928\quad N=24\quad \bar{R}^2 = -1.10$$

- إن معامل التحديد يكشف على أن $^2 = 7.7\%$ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع مفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة والباقي 92.3% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا دليل على أن الانفتاح التجاري وسعر الصرف له دور ضعيف جدا في تفسير التقلبات الحادثة في قيمة حساب رأس المال.
- بلغت قيمة اختبار فيشر المحوسبة $F_{cal} = 0.870$ في حين بلغت القيمة الجدولية $F_{tab} = 3.47$، ومنه نقبل الفرضية 0 أي أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 7.70\%$ هي قيمة غير موضوعية ولا تصلح كمقياس للتقدير فاعلية جودة التمثيل ومنه نرفض نموذج الدراسة وأن هذه المتغيرات المستقلة لا تؤثر على المتغير التابع.

3- أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2013)

بالنسبة لتقدير النموذج الخاص بميزان المفوعات ككل فجاءت نتائجه كما يلي:

BP = -25529 +614. 645 open − 37. 730 exchange
(-4. 089) (4. 187) (0. 446) Tcal:
R2=58. 3% N=24 $\overline{R}^2 = 54.3\%$ F=14. 657 Dw=1. 85

تشير نتائج التقدير إلى ما يلي:

- إن ما مقداره 58.3% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات مفسرة بواسطة الانفتاح التجاري و سعر الصرف، والباقي 41.7% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا دليل على أن المتغيرين المستقلين لهما دور كبير في تفسير التقلبات الحادثة في قيمة ميزان المدفوعات.
- نلاحظ من نتائج التقدير أيضاً أن القيمة المحتسبة بلغت $_{cal} = 14.675$ في حين بلغت القيمة الجدولية $F_{tab} = 3.47$ ومنه فإن نتيجة الاختبار هي رفض الفرضية H_0 أي أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 58.3\%$ هي قيمة موضوعية وتصلح كمقياس للتقدير فاعلية جودة التمثيل ومنه قبول نموذج الدراسة وهناك على الأقل متغير مستقل من المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع المعبر عن أثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف على ميزان المدفوعات.
- بالنسبة للمعامل المتغير الثابت B_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 4.089$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_0

يساوي 0.01 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة 1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_0 لها معنوية إحصائية.

- بالنسبة للمعامل الانفتاح التجاري B_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 < T_{cal} = 4.187$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_1 يساوي 0.00 أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_1 لها معنوية احصائية.
- بالنسبة للمعامل سعر الصرف B_2 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} = 2.0796 > T_{cal} = 0.446$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_2 يساوي 0.66 أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية البديلة 1 ونقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن المعلمة B_2 ليس لها معنوية إحصائية.
- قيمة داربن واتسون المحسوبة في النموذج تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

خامسا: خاتمة

إن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كان له أثر متباين على مختلف بنود ميزان المدفوعات، فهو ذو أثر مُوجب و معنوي على الميزان التجاري، بينما ليس له تأثير على ميزان حساب رأس المال، ولعل الأثر الايجابي يُعزى لتغير الهيكل السلعي لصادرات والواردات الجزائرية، ولكن بالشكل الذي لا يخدم الاقتصاد الوطني نتيجة أن أغلب الصادرات الجزائرية ريعية مما يؤدي إلى استنزاف للعملة الصعبة، وعلى هذا الاساس نقترح التوصيات التالي:

- ✓ ضرورة التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري بوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك بالاستغلال الفوائض المالية المتاحة لإحداث تنمية حقيقية.
- ✓ ضرورة مراعاة التدرج والتوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة انفتاح.
- ✓ ضرورة الانفتاح التجاري في الجزائر وبشكل متوازن والذي لا يعتمد فقط على قطاع المحروقات من خلال توجيه الإيرادات النفطية إلى الاستثمار المنتج مما سيزيد في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجه نحو التصدير والتقليل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان التجارة.

- ✓ ضرورة وضع نظام لصرف أكثر مرونة لمواجهة امتصاص الآثار المحتملة لصدمات أو الأزمات في المستقبل حتى لا يتسبب في إحداث ضغوطات أكبر لتعديل سعر الصرف وتقلل من إمكانية تمويل الحساب الجاري من الخارج، أو تطبيق سياسات أكثر تشددا في إدارة الطلب الكلي.

الملاحق:

الملحق الأول:

الجدول رقم (01) : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2013-1990).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري	حساب رأس المال	الميزان الكلي	سعر الصرف	الناتج المحلي الخام	درجة الانفتاح%
1990	12964	8786	4178	1570-	1710-	9	62046	35.05
1991	12330	6862	5468	1890-	260	18.50	45716	41.98
1992	11510	8310	3200	100-	549-	21.80	48034	41.26
1993	10410	7990	-6949	830-	1147-	23.40	49947	36.83
1994	8890	9150	260-	2540-	5135-	35.10	42543	42.40
1995	1025	10100	9075-	4050-	7010-	47.60	41765	63 .26
1996	13210	9090	4120	3350-	1934-	54.70	46942	50 .47
1997	13820	8130	5690	2290-	2240	57.70	48200	53 .45
1998	10140	8630	1510	830-	260-	58.80	48300	36 .38
1999	12320	8960	3360	2400-	540-	66.66	48600	21.15
2000	21650	9350	12300	1360-	9020	75.30	54793	57 .56
2001	19090	9480	9610	870-	7720	77.30	54710	52.22
2002	18720	12010	6710	870-	7720	79.70	56760	54.14
2003	24460	13320	11140	710-	4840	77.40	67864	67 .55
2004	32220	17950	14270	1370-	8820	76.30	85333	38.87
2005	46380	19570	26810	4808-	16183	74.20	103066	63.98
2006	54740	20680	34060	10134	16828	72.64	117220	64.34
2007	60590	26350	34240	765-	29364	69.29	135630	64.10
2008	78590	38013	40577	5720	36809	64.58	171020	68.18
2009	45186	37388	7798	6031	3759	72.64	138130	59.77
2010	57090	38792	18298	4424	15303	74.39	161950	59.20
2011	72780	44767	28012	2726	20230	72.94	197450	59.53
2012	71806	51569	20237	352-	12136	77.54	206395	59.77
2013	64378	55066	9316	623-	134-	78.65	210184	56.82

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، والتقارير السنوية لصندوق النقد العربي وبنك الجزائر.

الاحالات و المراجع المعتمدة:

1 - Sébastian edwards, "**Openness Trade libéralisation and growth developing countries",** journal of economic littérature, london, 1993, p :1367.

2 - ناجي التواتي،" **السياسات التنظيمية للقطاع الخدمات"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001، ص 04، على الموقع: www.arab.ori-org/cour/bdf تاريخ الاطلاع: 2016/07/09.

*- أحمد فاروق غنيم، أستاذ خبير بشؤون التجارة الخارجية بجامعة القاهرة وتعريفه للانفتاح التجاري من التعاريف الرسمية والأكاديمية بحكم إسهاماته الكبيرة في مجال السياسة التجارية.

3 - عزة فؤاد نصر إسماعيل، **" أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي"**، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة 2005، ص 12.

4 - خالد محمد السواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج، الأردن 2005، ص ص281-282.

5 - محمد خالد السواعي، **" التجارة والتنمية"**، المرجع السابق ، ص 283.

6 - صندوق النقد الدولي، **"دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"**، الطبعة السادسة، 2009، ص 09.

7 - دريس رشيد، "**انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص ص24-31.

**- نادي باريس ومناقشته لديون العمومية، تأسس هذا النادي في سنة 1956 ونشأ بمدينه باريس لكونها مكان اجتماعات وإن لم تكن بالضرورة، يرأسها أكبر مسئولي الخزينة العمومية وهي خاصة بإعادة جدولة الديون العمومية الرسمية، مضافا إليها الديون التي تضمنها الحكومة أو التابعة للمؤسسات المالية الدولية.

***- نادي لندن ومناقشته للديون الخاصة تم تأسيسه في سنة 1976 له نفس مهام نادي باريس، لكنه يقوم بإعادة جدولة القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية، وعادة ما تجري بمدينة لندن ويشترط أن يكون التسديد للفوائد المستحقة قبل اتفاق إعادة الجدولة.

8 - دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-31.

9 - سمية زيرار وآخرون، **"أثر سياسية سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2004"**، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 36، العدد2، 2009، ص 363.

الصناعة السياحية و دورها في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني في ظل قيود التنمية المستدامة

مسعي بلال
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة العربي التبسي – تبسة -
bilel_messai@yahoo.com

أوريسي هبة الله
طالبة دكتوراه
جامعة العربي التبسي – تبسة -
h.ourici12@yahoo.com

ملخص:

إن توفر إمكانيات ومقومات سياحية طبيعية وتراثية ومن ثم استغلال هذه الموارد والمقومات والإمكانيات يؤدي إلى بناء صناعة سياحية متقدمة ومتطورة تؤدي دورها في الاقتصاد على أتم وجه ،فتأهيل المقومات السياحية ينعكس إيجابا على استدامة السياحة وبالتالي استدامة الاقتصاد بتنويع قاعدته فالتنوع الاقتصادي يمكن اعتباره كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي يقصد به إحداث سلسلة متعاقبة من التحولات الهيكلية والبنيوية في القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سعيا للخروج من مصادر الدخل الوحيد والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد وتخفيف الضغط على الموارد الناضبة، مما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية و المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة السياحية، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract:

La disponibilité des possibilités et le potentiel dans le tourisme et le patrimoine naturel et ensuite exploiter ces ressources et d'ingrédients et de prospects potentiels pour construire l'industrie touristique avancées et sophistiquées jouent leur rôle dans l'économie au maximum; la réforme du potentiel touristique se reflète positivement sur la durabilité du tourisme et donc la durabilité de l'économie a diversifié sa base, la diversité et économique peut être considéré comme un mécanisme pour activer l'efficacité la facilité d'utilisation des ressources disponibles, et qui est destiné à faire une série successive de changements structurels et structurels dans la base économique et l'augmentation de la contribution des secteurs économiques dans le PIB dans un effort pour sortir des seules sources de revenus et de réduire la dépendance excessive sur un secteur clé et alléger la pression sur les ressources non renouvelables, ce qui conduit à la liquidation de tous manifestations de sous-développement et la dépendance et la possibilité de créer une variété d'ingrédients de bases économiques solides, des activités d'enchevêtrement et de modules intégrés, cette règle soient en mesure de répondre aux changements structurels dans le futur mode de production et d'adaptation aux exigences du développement, de manière à atteindre à la fin, la production d'énergie et de la productivité de l'auto-renouvellement d'une performance économique et sociale de l'efficacité, fournit les besoins fondamentaux des générations présentes et futures.

Key Words : le développement durable, l'industrie touristique, diversification économique.

المقدمة:

تعتبر السياحة أهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالم اليوم، فصناعة السياحة كقطاع إنتاجي تحتل موقعا هاما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية كما تعتبر من القطاعات الاقتصادية المكملة للقطاعات الأخرى والتي لها مردودها وأهميتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجة استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية، فالمحروقات، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نضوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني أمر أكثر من ضروري ويعتبر القطاع السياحي أحد أهم هذه البدائل الإستراتيجية، وإذا ما أمكن استغلال العوائد النفطية الحالية في ترقية هذا القطاع من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتوفير فرص مناسبة لتمويل الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية، فإنه يمكن تحقيق تنويع اقتصادي مبني على موارد إنتاجية غير ناضبة، وبالتالي فان مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية مداخلتنا من خلال التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار القطاع السياحي أحد البدائل الإستراتيجية لتحقيق تنويع اقتصادي في ظل قيود التنمية المستدامة؟.

وسوف يتم الإجابة على التساؤل المطروح وفق المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري للصناعة السياحية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

ثانيا: ماهية التنويع الاقتصادي .

ثالثا: الصناعة السياحية المستدامة كبديل استراتيجي لتحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر.

أولا- الإطار النظري للصناعة السياحية والتنمية المستدامة:

1- التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية ومواردها، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

التعريف العام الشائع "تعريف برونتلاند": يتلخص المفهوم بعبارة بسيطة هي:" **تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة- للاستجابة لحاجاتها أيضا** "[1]من خلال تقرير

(مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند (***Brundtland***).

يتضح من خلال هذا التعريف أنه وعلى المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا وحماية بيئية.

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة، هو وجوب ألا تهدد الممارسات الحالية، مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية، أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية، أو مستويات أفضل للأجيال القادمة.[2]

إلا أن هناك إجماع، على أن التنمية المستدامة، يتضمن مفهومها ما يلي:[3]

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة، والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع القضايا البيئية الأخذة في الظهور، عملا بمبدأ الوقاية خير من العلاج، وقد ثبت أن هذا، أكثر فاعلية، وأقل تكلفة من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.
- وضع سياسات للبيئة والتنمية، نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة، مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات الفقر، وسد حاجات الإنسان، والتعامل مع مشكلات النمو السكاني، ومع صيانة وتنمية قاعدة المصادر، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

نتيجة النمو المتسارع للسياحة وتزايد أهميتها برزت ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية وصلاحية الموارد السياحية، وتبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة، والذي جاء في جدول أعمال القرن 21 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المعروف بقمة الأرض، والذي انعقد في سنة 1992 بالبرازيل، ويتضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض خلال الفترة الحالية وحتى بدايات القرن القادم، حيث يحدد المسائل البيئية والتنموية التي تهدد بأحداث وكوارث اقتصادية وبيئية ويطرح إستراتيجية للتحول إلى ممارسات تنموية أكثر استدامة، وقد طورت مبادئ الاستدامة أكثر في قمة 2002العالمية للتنمية المستدامة، حيث شددت منظمة السياحة العالمية بالمناسبة على أهمية أخذ السياحة في الاعتبار في أي إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة كون السياحة تعتبر من النشاطات التنموية التي تعتمد على البيئة بمختلف مكوناتها وعناصرها، الأمر الذي أدى إلى التفكير في التخلي على السياحة التقليدية والتفكير في السياحة المستدامة التي تهتم بحماية الموارد البيئية والحضرية والحفاظ على ثقافة المجتمع للأجيال القادمة.

2- الصناعة السياحية وعلاقتها بالتنمية المستدامة:

أول تعريف محدد للسياحة كان عام **1905** من طرف العالم الألماني" ***جوبيرفرديلر***" فعرفها بأنها: " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و إلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة تقدم وسائل النقل"[4].

وتعرفها مدرسة الفكر السياحي السويسرية من خلال تعريف الخبيران "**Hunziker وKraft** " بأنها: "مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل مأجور".[5]

وعرفها **"Robert Lanquar"**على أنها: " عبارة عن مجموعة الأنشطة المترابطة والمتعلقة بالسفر ووقت الفراغ، وهي صناعة هدفها إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة."[6]

تبرز التعريفات السابقة الحقائق التالية:

- تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن مختلفة.
- تضمن السياحة السفر والإقامة والأنشطة المترتبة عليها بشكل مؤقت.
- الزيارة لأغراض غير الإقامة الدائمة أو العمل.

وتعرف السياحة المستدامة "**Sustainable Tourism**" على أنها: " التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة."[7]

من أبرز العوامل المؤثرة في السياحة كصناعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا البيئية، فهذه العوامل تتداخل في تأثيراتها، فهي ليست منعزلة عن بعضها الآخر وإنما تكاد تكون نسيجا متجانسا في التأثير يطلق عليه تسمية بيئية صناعة السياحة وهي:[8]

أ- تأثير السياحة على النواحي الاقتصادية:

تعتمد العديد من الدول في اقتصادياتها على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول سواء كانت صناعية أو نامية، ومن مزاياها نذكر:

- زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية.
- مساعدة السياحة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد.
- تشكل السياحة قطاع تصديري يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية.

- يعتبر الاقتصاد السياحي أن الليلة السياحية وحدة للإنفاق السياحي، حيث يتكون هذا الأخير من حاصل ضرب معدلات الإنفاق اليومي في مجموع الليالي السياحية لكل مجموعة سياحية من جنسيات مختلفة.
- تمثل السياحة جزء من المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات
- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية والمناخية الفريدة والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران .وبامتدادها فهي تعمل على إعادة التوازن إليها نتيجة الاستثمارات في المشروعات السياحية وبالتالي تزيد من دخول المؤسسات والأفراد في هذه المناطق.
- تعمل السياحة على زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء وبهذا تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع.
- مساهمة السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني و الأجنبي.
- خلق فرص أكبر للعمالة.

ب- تأثيرات السياحة على النواحي الاجتماعية: وأهم الآثار الإيجابية اجتماعيا ما يلي: [9]

- الاتصال الحضاري و المزيج الثقافي مع الشعوب.
- الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها عالميا.
- ترقية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي.

من جهة أخرى لا تخلوا أيضا السياحة من الآثار السلبية في الجانب الاجتماعي والمتمثلة فيما يلي: [10]

- الانحلال الخلقي نتيجة تصادم الأفكار والطبائع.
- ظهور آفات خطيرة في المجتمع نتيجة التقليد وكذا الأمراض الفتاكة.
- البناءات الفوضوية التي تتلف الطبيعة والأراضي الفلاحية.
- الانقسام الطبقي الذي يظهر لنا سياحة رفيعة وأخرى دنيا.
- فقدان الهوية الوطنية والتقاليد في حالة عدم إعطائها أهمية خاصة.
- ظهور عادات استهلاكية في الدول النامية لا تتناسب مع مستوى معيشتها نتيجة الحركة السياحية الخارجية.

ج .تأثيرات السياحة على البيئة:

شاهد القرن العشرين ومع بداية القرن 21 تطورا تكنولوجيا كبيرا صاحبه كذلك تطورا في حركة السياحة، وكان من نتائج هذا التطور والتقدم سواء تكنولوجيا أو سياحيا ظهور ما يسمى بتلوث البيئة. فكلما زادت حركة السياحة بأعدادها الهائلة المستخدمة وسائل النقل المتنوعة زاد تلوث الهواء وزادت نسبة الضوضاء.

ففي السابق كانت السياحة تنتج خدمات ذات جودة عالية لكن على حساب البيئة والموارد الطبيعية أما اليوم فإن السياحة الخضراء (ثقافة المحافظة على البيئة) في إطار مبدأ الممارسة الأفضل تنطوي على إتباع نظام متكامل يشتمل على إدارة البيئة كجزء لا يتجزأ من العمليات التي تقوم بها المؤسسات السياحية حيث يرى بغرام أن صناعة السياحة اليوم ملتزمة بهذا النظام المتكامل و حريصة على ترسيخه في إطار ميثاقها.[11]

وتساهم المنظمة العالمية للسياحة ومجلس السفر والسياحة العالمي على تقديم برنامج مكثف للأعضاء يطلق عليه اسم البرنامج الكوني الأخضر لترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة والارتقاء بممارسات صناعة السياحة لتصبح حقا في خدمة المجتمعات والحضارات المختلفة.

كما للسياحة تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على القطاعات الأخرى كقطاع النقل والصحة والثقافة...الخ، وكذلك تتميز السياحة بمجموعة خصائص كونها غير ملموسة، وأنها عبارة عن منتج مركب، تؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى.

3- معوقات السياحة:

تواجه السياحة مشكلات وصعوبات تحد من نشاطها السياحي أو تؤثر على برامجها بصفة دائمة أو مؤقتة، وأهم هذه المعوقات ما يلي:[12]

- الأوضاع السياسية والأمنية: نتيجة للمقاطعة أو الحصار الذي يفرض على دولة ما، أو نتيجة للمعارضة أو الصراعات الداخلية ربما يحول دون وفود السياح إليها.
- نقص الخدمات السياحية وعدم توافر المرافق الضرورية لاحتواء السياح، نتيجة لمحدودية عدد المطارات والموانئ ومحطات القطارات والفنادق والمطاعم وشركات النقل.
- الأمراض والأوبئة التي تنتشر في بعض الدول بشكل مفاجئ، والتي تشكل مانعا قويا للسياحة.
- الكوارث الطبيعية كلها تعد ظروفا طاردة للسياحة.
- عدم التنوع في عرض المنتج السياحي، حيث أن الاقتصار على بعض المنتجات أو البرامج ينعكس بصفة سلبية على خيارات السائح.
- عدم وجود مكاتب سياحية خارجية تتولى عملية الترويج في كافة الدول لتظهر عوامل الجذب السياحية المتوفرة في الدولة ومستوى جودة الخدمات السياحية وكل ما يهم السائح.

ثانيا: ماهية التنويع الاقتصادي:

للتنويع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ففي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه

كل منهما، فهناك **التنويع الأفقي** الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، **والتنويع الرأسي** الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة[13].

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه" العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.[14]

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية."[15]

1- أهمية التنويع الاقتصادي:

لا بد من التأكيد على أهمية التنويع الاقتصادي الحقيقي للاعتبارات التالية:[16]

- يؤدّي التنويع الاقتصادي إلى تقليل تقلّبات النمو، ما يشجّع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتقلب النمو في البلدان العربية أعلى منه في بقية مناطق العالم.
- يُعَدّ تنويع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يُعَدّ أكبر مشغّل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.
- يفتح التنويع في قطاعَي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة، وفي المقابل تحتاج عملية تنويع الصادرات إلى جني فوائد اندماج متبصّر في الاقتصاد العالمي يراعي إستراتيجية البلد ويهدف إلى تعزيز النمو في المدى الطويل.

وتتمثل أهميته في الآتي:[17]

- **تقليل المخاطر الاستثمارية** :يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية .
- **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي**: من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات**.

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري :**
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية.**
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.**
- **رفع معدل التبادل التجاري.**
- **توليد الفرص الوظيفية**، ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.
- **زيادة القيمة المضافة :** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحليا
- **تعزيز التنمية المستدامة.**

إن التنويع، كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاوجته بالواقع المعاصر وتكمن قواعده في الآتي:[18]

القاعدة الأولى :تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية : قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد . ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم[19].

بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو أن تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، لعل جل الصعوبة يكمن في كيفية تنمية القدرات البديلة والسير على وفق الخطة التنموية في الوقت ذاته، فلا ريب أن التنمية هي عملية شاملة في مستلزماتها من الموارد المادية والبشرية وهي شاملة في ما تستهدفه من نتائج سواء في المستوى المادي"التنمية الاقتصادية" أم في المستوى الإنساني"التنمية البشرية"، فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في صعوبة تحقيق هدفي التنمية والتنويع بالمستوى المطلوب في الوقت ذاته .لأن ذلك لابد أن يؤثر في تخصيص الموارد أو الأهداف النهائية من ناحية، ومن ناحية ثانية، تثير القطاعات البديلة المستهدفة في التنويع مسألة التكاليف، فتنميتها في ظل تخلف أساليب الإنتاج فيها يضع قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي.[20]

وتعتمد تجارب بعض الدول في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج؛ فعندما تتوافر عناصر الإنتاج الزراعي من أراضي خصبة ومياه ومناخ، فيمكن التوسع في إسهام القطاع الزراعي، وعندما تتوافر عناصر التوسع في الإنتاج الصناعي من مواد أولية وتقنية ويد عاملة مدربة فيمكن التوسع باتجاه الإنتاج الصناعي، وهناك دول أخرى يعتمد تنويع القاعدة الصناعية فيها على المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية، وتسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيماوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألمنيوم والخزف والإسمنت والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بمعنى أن تجارب الدول في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية تتباين باختلاف المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتوافرة فيها[21].

ثالثا: الصناعة السياحية المستدامة كبديل استراتيجي لتحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر:

1- الواقع الاقتصادي الجزائري:

يمثل النفط والغار الطبيعي ثروة هامة للجزائر، وبالرغم من أن الحكومة شجعت الصناعات الثقيلة وتركيزها في مؤسسات مركزية، ولكن تطغى عليها اقتصاديات النفط. إنّ ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، يجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا، مما قد يدخل اقتصاد البلاد يعيش على تقلبات السوق البترولية والانعكاسات المترتبة عن ذلك، ليصنف على أنه "**اقتصاد اختلال وليس اقتصاد توازنات**" حسب خبراء الاقتصاد.

فمنذ بداية 2014 حتى الآن تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من 50٪ من قيمتها، فقد انخفض من 110 دولارا لأقل من 50 دولارا للبرميل، وتعتبر الجزائر واحده من الكتل الإقليمية الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل، ، والملاحظ أن سعر البترول خاضع لهزات وتغيرات موسمية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة المقاربة المالية المؤثرة على التوازنات المالية للبلاد.[22]

وقد دفع الانهيار الحالي لأسعار النفط بالمطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي والتي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات الغير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشرا على مدي التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول أو من خلال نسبة مساهمة الصادرات الغير النفطية إلى إجمالي عائدات التصدير.

وعلى مستوى العديد من القطاعات الإنتاجية، وفي هذا الإطار، عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل .وفي سبيل تأهيل المؤسسات الوطنية والرفع من قدراتها التنافسية أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع كبرى شملت الآلات الأساسية الأربعة للاقتصاد: تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

وبعد الإعلان عنها سنة 2006 ، والتشاور حولها خلال سنة 2007 في إطار الجلسات الوطنية للصناعة لم يتم تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة .لكن تم رسم خطط لتشجيع الاستثمار الخاص، والتي تطمح إلى

طرق أبواب القطاعات ذات الإمكانيات التنموية العالية. وفي سنة 2002 ، بدأت خطة إنعاش القطاع الفلاحي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) بهدف دعم التجديد الفلاحي وإعادة بعث الاهتمام بالقطاع الفلاحي كمكون رئيسي في الخطط التنموية المرسومة .أما في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، فقد استهدفت السياسة التنموية المتبناة في سنة2001 والمرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص، والشراكة إلى عصرنة قطاع الصيد البحري، حماية الثروة السمكية، تطوير تربية المائيات إضافة إلى ترقية التكوين والبحث العلمي.

وفي إطار استغلال المؤهلات والإمكانيات السياحية غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر، تبنت الجزائر مخطط يكفل تنمية القطاع سياحي يرسم الأفاق قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل(2025-2015-2009) التي تكفل تنمية القطاع السياحي، بما في ذلك السياحة الصحراوية والجبلية، ويتخلل المخطط مشاريع بناء مدن سياحية.

وبعد الشروع في تطبيق السياسات القطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، أعطت الحكومة الأولوية لتأهيل البنية التحتية الوطنية، ففي سنة 2005 تم إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو PCSC بغية تحسين الخدمات العمومية الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب، كما تم اعتماد مخططين يستهدفان الهضاب العليا والجنوب، وخصصت الحكومة لانجاز هذه المخططات غلاف مالي يقدر ب 180 مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة 2009 ، منها 70%للبنى التحتية القاعدية، السكن والتجهيزات العمومية، وذهب الجزء الأكبر من هذه المخصصات إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2005-2025.[23]

2- مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي:

تشير الإحصاءات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي إلى إن قطاع السياحة يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من (10 %) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وكذلك في التكوين الرأسمالي العالمي والإيرادات الضريبية، كما تعد السياحة من الأنشطة التي تدر ربع صريح ومهم فعلى مستوى البلدان العربية على سبيل المثال فأن مساهمة السياحة الدينية في السعودية بلغت (12 %)من الناتج المحلي الإجمالي وفي الإمارات حيث ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات السياحة من إجمال الإيرادات الكلية من (22 %)عام 2003 م إلى (32.3 %) عام(2007) م، كما إن مصر تحصل على واردات من السياحة تقدر بعشرة مليارات دولار وهي في حدود سياحة بيئية وأثرية، ويزداد دور السياحة أيضا في تنمية الصادرات في البلدان ذات الجذب السياحي المهم، فتصل نسبة الصادرات بسبب السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (12 %) وإسبانيا %) (30والنمسا (33 %) والمكسيك (20%) وذلك ما يخرجه السائح للبلد خلال مدة سياحته، إضافة إلى الدور المهم للسياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد المحلي على المستوى الكلي فللسياحة أدوار تنموية تنويعيه ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية أخرى[24].

3- واقع السياحة في الجزائر:

أ- الإيرادات السياحية للجزائر

تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، سيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج الوطني الإجمالي، إذ يصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق، الذي يتوقف عليه حجم الإيرادات السياحية.[25]

ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السياح في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع إذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها.

وفي الجزائر لم يحدث تطور في حجم الحركية السياحية الدولية الوافدة إليها، وكان ذلك نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من فنادق وخدمات سياحية وبني أساسية وغيرها، إضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال عقد التسعينات، ولا شك أن هذا الوضع ساهم في تعقيد القطاع ومن ثم أثر سلبا على حجم الإيرادات المتأتية منه.

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين الإيرادات السياحية خلال الفترة (2006-2009).

جدول رقم (1): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2006-2009) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009
الجزائر	0.22	0.22	0.3	0.33

المصدر: على الموقع: www.mta.gov.dz

إن هذا التحسن التدريجي في الإيرادات السياحية الجزائرية يعود إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية، حيث تبنت في هذا الإطار إستراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذا القطاع.

ب – مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول، وللإشارة فإن بعض الدول المصدرة للبترول كالدول الخليجية أعطت للسياحة أهمية متميزة ضمن قطاعاتها الاقتصادية، إذ تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10% [26]، وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها يفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع.

والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الإجمالي لديها:

جدول رقم (2): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2006-2009) الوحدة:

%

السنوات	2006	2007	2008	2009
حصة السياحة في الناتج المحلي	1.02	1.7	2.05	2.3

المصدر: وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات.

مما سبق يتضح أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة محل الدراسة كانت متواضعة جدا وليست ذات أهمية لم تتجاوز 2.3 % من الناتج سنة 2009 ، وتعتبر هذه المساهمة متدنية مقارنة بما تحققه الدول الأخرى.

إن ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى ان هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، ومرد ذلك اعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيره أسرع، ومن ثم مساهمتها في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة.[27]

ويفسر ذلك ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج) حيث:

وصل عدد الجزائريين الذين سافروا إلى الخارج حوالي 1.500.000 جزائري سنة 2007 أي ما يعادل نموا قدره 11% بالمقارنة مع سنة 2006 (1.350.000) حيث تتمثل الوجهات الأساسية للجزائريين في: [28]

- تونس: 686.000 مسافر.
- فرنسا: 384.000 مسافر.
- تؤكد الإحصائيات المسجلة لسنة 2007 المتعلقة بدخول وعبور الجزائريين خارج حدود الوطن، والتي تتميز بفارق 250.000 سائح، انتقال الجزائريين من كونها بلدا مرسلا إلى بلد مستقبل.

والسبب في ارتفاع السياحة العكسية إلى ما يلي: [29]

- سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح؛
- ضعف المنتوج السياحي للجزائر وعدم قدرته على حذب السياح المحليين فمابالك السياح الأجانب؛
- الظروف الامنية وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي خلال عقد التسعينات؛
- غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد، سيما عامل الترويج.

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها، وبالتالي تعميق الفارق بينهما لغير صالح ميزان المدفوعات للسياحة والسفر للجزائر، مما أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات للدولة وتعميق عجزه.

ج - السياحة والتشغيل في الجزائر:

تمثل السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، وعليه فلا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط كقطاع الفندقة، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية . ويذهب الاقتصاديون إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف: (30)

- **العمالة المباشرة:** والتي تشمل الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم، والمكاتب السياحية والرحلات والنقل، أي العمالة التي تشرف على سفر السائح وراحته وإيوائه وطعامه؛
- **العمالة غير المباشرة:** والتي تشمل الوظائف داخل المؤسسات والتنظيمات التي تمد الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة باحتياجاتها من السلع والخدمات مثل قطاع الخدمات والصناعات الحرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمد الفنادق بالمواد الغذائية.

تجعل الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر من قطاع السياحة قطاع بديلا لخلق الثروات ومناصب الشغل إدماج الشباب في الحياة المهنية، حيث يمثل العمل في فروع الفنادق، المقاهي والمطاعم، 1.8 % من إجمالي العمال في الجزائر، موضحة في الجدول التالي: (31)

جدول رقم (3): تطور التشغيل في القطاع السياحي الجزائري خلال (2006-2011)

الوحدة: (ألف عامل)

السنوات	2006	2007	2008	2011
عدد العمال	193.9	204.4	320	344

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة ، البيئة وهيئة الإقليم.

مما سبق يتضح من الجدول أعلاه أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال فترة الدراسة بمعدل نمو متوسط، ويعتبر هذا النمو ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة.

كما يعاني القطاع السياحي الجزائري من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم هؤلاء العاملين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي ساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية، والتي تعتبر أحد المنتجات السياحية التي لها دورها المميز في جذب السياح أو في إبعادهم.

إن انخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العاملين بالقطاع السياحي الجزائري يعود أساسا إلى إن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع، إضافة إلى وجود نقص في مؤسسات ومعاهد التكوين في مجال السياحة والفندقة، وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع

السياحي في الجزائر تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات، كما تقدم الدولة تشجيعا للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا المجال.

ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبوزن الاستثمار الخاص في هذا المجال، وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.[32]

وأيضا من أجل التوافق مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع، هكذا وأخذا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة، فإن التطور يتضمن توضيحا لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد ما يلي:

- الاختيارات المستقبلية المفضلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد من أن تصبح الجزائر مقصدا سياحيا.
- التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية.
- تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها.

وتماشيا مع ضرورة انجاز مخطط توجيهي يضمن تحقيق الأهداف ويؤطر عملية التنمية السياحية في الجزائر قامت وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في جانفي 2008والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.

هذا المخطط تقف الدولة إلى جانبه، يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير2009 ، المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للسنوات المقبلة.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.

وتستهدف السياسة السياحية الجديدة إلى تحقيق جملة من الأهداف: [33]

- تحسين التوازنات الكلية : التشغيل ،النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى (الصناعة التقليدية ، النقل ،الخدمات الصناعة ، الشغل)
- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو دولي.

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية : ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (إدماج الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة)
- تثمين التراث التاريخي والثقافي: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة ،فان استراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) عليها باحترام التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر : يرى برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية ،ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.

خاتمة:

تنبع أهمية تنمية قطاع السياحة في الجزائر في الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية ويسهم في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة .

ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب والمبررات من أهمها:

- ضرورة تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في تنمية القطاعات الأخرى غير النفطية ، إلا أن المؤشرات تدل على أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي لا تزال منخفضة ودون المأمول، مما يعكس ضرورة العمل على تعزيز دور القطاعات الأخرى . ويمثل قطاع السياحة مصدرًا حيويًا متجددًا يمكنه الإسهام بصورة فاعلة في زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي وتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري؛
- إن التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في أسعار النفط، وما تعكسه من آثار سلبية على مسيرة التنمية في البلاد وعلى العجز في الموازنة، تتطلب التركيز على دعم قطاع السياحة وتطويره ليصبح من أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري؛
- يتوقع أن يمثل قطاع السياحة أحد أهم مصادر التوظيف على المستوي المحلي، سواء فيما يتعلق بالعمالة المباشرة في القطاع السياحي، أو العمالة غير المباشرة في القطاعات الأخرى ذات العلاقة؛
- توفر المقومات الأثرية والطبيعية والبيئية والإمكانات السياحية الأخرى؛
- إن تنمية القطاع السياحي في الجزائر بما يتطلبه من تنمية المناطق الريفية والصحراوية يمثل دعمًا لسكان هذه المناطق ورفعًا من مستوى معيشتهم بما يدفعهم للبقاء في مناطقهم وتعميرها بدلا من الهجرة إلى المدن الكبرى، وما يسببه ذلك من عدم توازن تنموي وتكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة؛
- إن الجزائر بتنميتها لقطاع السياحة وتخفيف العبء على قطاع المحروقات ، سيساهم ذلك على إرساء أسس التنمية المستدامة.كيف؟

وذلك باستفادة الأجيال الحالية بما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية كبيرة من خلال دفع عجلة التنمية السياحية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترك الفرصة للأجيال القادمة للاستفادة من قطاع

المحروقات من خلال دفع عجلة القطاعات الأخرى غير النفطية – منها السياحة -كبديل للمداخيل النفطية في الناتج المحلي)؛

- تمثل السياحة وسيلة مهمة لتعريف الآخرين بما تزخر به الجزائر وبعادات وقيم أهلها، خاصة بعد ما أفسدته العشرية السوداء؛
- إن تطوير القطاع السياحي في الجزائر سيحدث في الوقت نفسه نموًا وتطورًا وتمويلا متزامنًا في القطاعات الآخرين ذات الصلة) الثقافة، قطاع المواد الغذائية، البناء، الصحة، التعليم ...
- على الرغم من أهمية سياسة التنويع الاقتصادي ودورها في إيجاد مصادر خل بديلة للنفط، إلا أن النفط وعائداته سيبقيان المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، نظراً للدور الذي يمارسه في الاقتصاد كسلعة إستراتيجية ولدور العائدات النفطية في تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة.
- تتفاوت أهمية الاهتمام بعملية التنويع الاقتصادي من فترة إلى أخرى، ففي الأوقات كان هناك بطء وتراخٍ في متابعة عملية التنويع الاقتصادي، بينما في الفترات التي تراجعت فيها أسعار النفط ومن ثم الإيرادات، أدى ذلك إلى أن تصبح سياسة التنويع الاقتصادي من أولويات السياسة الاقتصادية وهدفاً من أهدافها الرئيسية.
- يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة مهمة في عملية التنويع الاقتصادي، بحيث تمثل مصدر دخل يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فنجاح السياسات الجاذبة لهذه الاستثمارات كمصدر دخل مرافق للدخل النفطي بعد نموذجاً جيداً على نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.
- نظراً لأهمية برامج الإصلاح الاقتصادي لعملية التنويع الاقتصادي، لابد من استمرار تبني هذه البرامج بغض النظر عن أسعار النفط وعائداته، حيث هناك حاجة لبرامج الإصلاح المالي والنقد وأسعار الصرف والتجارة الخارجية في حالة ارتفاع الأسعار كما هو الحال في حالة انخفاضها.
- العمل على زيادة الصادرات الجزائرية وتنويعها باعتبارها ضرورة حتمية لعملية التنويع الاقتصادي ولا يتم ذلك إلا من خلال توافر الهياكل الإنتاجية التي تمكننا من تحقيق هذا الهدف.

الإحالات والمراجع:

1 Alain Jounot, **le développement durable (100 questions pour comprendre et agir)**, AFNOR editions, 2004, p 3.

2 محمد طرشي، تقرورت محمد، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 4.

3 . **المرجع السابق، ص4.**

4 . محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص 73.

5 . Lozato Giotart Jean Pierre**, Géographie du tourisme**, Pearson éducation, France, 2003, p21.

6 Lanquar Robert, **L'économie du tourisme, série que sais-je?** Puf, paris, france, 1994, p 11.

7 . صلاح الدين خربوطي، **السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)**، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2004، ص 23.

8 . زايد مراد، **السياحة كصناعة في الإقتصاد الوطني، حالة الجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10.9 مارس2010، ص 10

9 - هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005\2006، ص 35.

10 - **المرجع السابق**، ص 35

11 . حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2001، ص 132.

12 . زايد مراد، **السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09\10 مارس2010، ص 9.

13 - ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014، ص 5.

14 - عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي "مقاربة للقواعد والدلائل"**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 8.

15 - عباس مكي حمزة، عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، ص 57.

16- على الموقع: **http://www.alkhaleej.ae/economics/page/567ed288-247c-45**

17 - ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سابق**، ص 8.

18 - عاطف لافي مرزوك، **مرجع سابق**، ص 13.

19 - **المرجع السابق**، ص7.

20 - **المرجع السابق**، ص 8.

21 - ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سابق**، ص6.

22. عزي الأخضر وجلطي غالم، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)**، دراسات إستراتيجية، 2006، ص26.

23 - بيوض محمد العيد، تقييم **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (الجزائر، تونس والمغرب)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 162.

24 - عباس مكي حمزة وأخر، **مرجع سابق**، ص 72.

25 . عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2004\2005، ص 87.

26 . عشي صليحة، **مرجع سابق**، ص 89.

27 . عشي صليحة، **مرجع سابق**، ص 90.

28 . **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر، 2008، ص 248.

29 . عشي صليحة، **مرجع سابق**، ص 91.

30 . شعوبي محمود فوزي، **السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2007، ص 23.

31 . تقرير الحكامة، **مرجع سابق**، ص 249.

32 . **المرجع السابق**، ص 102.

33 . وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، **المخطط الاستراتيجي** الحر كيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص17

34- وزارة السياحة، مديرية الاحصائيات، 2008.

الفعالية التنظيمية ومداخل قياسها
- دراسة تحليلية مقارنة بين المداخل التقليدية والمداخل المعاصرة -

د. مختارعيواج
أستاذ محاضر
جامعة العربي التبسي- تبسة-
Mokhtarioadj@gmail.com

أ. مالكية أحميدة
أستاذ مساعد
جامعة العربي التبسي- تبسة-
malkiahmida@gmail.com

ملخص: يتسم عالم الإدارة و التنظيم –اليوم- بالعديد من التحولات التي أفرزتها عوامل مختلفة تتصدرها ظاهرة العولمة والاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضاف إلى التحول من اقتصاديات الصناعة إلى اقتصاديات المعلومة وتطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و معالجة المعلومات، و اتجاه العملية الإدارية نحو تسيير العوامل غير الملموسة (الجوانب السلوكية) و سيطرة الفلسفة التسويقية على الفلسفة الإنتاجية في مجال الاهتمام بالزبون، حيث أصبحت هذه العوامل - في مجموعها- تفرض على المؤسسات أن تعيد النظر في أساليب الممارسة التنظيمية القائمة، من منطلق تثمين الأبعاد غير المادية باعتبارها العوامل المحددة لتحسين الموقف التنافسي للمؤسسة و توفير المناخ الملائم لتفجير الطاقات الإبداعية الكامنة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن الأبعاد غير الملموسة في الإدارة و المتمثلة أساسا في العملية التنظيمية، تطرح مشكلة القياس للوقوف على مستوى الفعالية المحققة، إذ يمكن القول أنه لا معنى للإدارة management بدون إمكانية القياس، فالقدرة على القياس أمر أساسي في توجيه السلوكيات التي ترتبط من قريب أو بعيد بالمؤسسة، كما أنه لضمان البقاء يتطلب من المؤسسة اعتماد أنظمة قياس تسمح بإدماج مختلف المؤشرات التي تعكس مختلف الصور التنظيمية لنشاطاتها، و منه تشكل الفعالية -كتعبير عن الأداء التنظيمي- إحدى المحاور الهامة في مجال علوم التنظيم و الإدارة، لغرض التعرف على مدى كفاءة المؤسسة و تجاوبها مع التغيرات التي تحدث في محيطها الداخلي والخارجي، كما يمكن النظر للفعالية على أنها هدف تسعى مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة إلى تحقيقه، لكن تكمن الصعوبة في تحديد ماهية الفعالية لاسيما الجانب التنظيمي منها، بحكم أن الكثير من المؤسسات تملك نفس المكونات المادية و التكنولوجية، لكنها تختلف من حيث النتائج، ويعود السبب إلى فعالية العملية التنظيمية، في شكل تفاعل بين مختلف العوامل الإنتاجية.

Abstract

A world of management and organization - today - many of the changes created by a variety of factors led by the phenomenon of globalization and the growing trend of major economic blocs, Addition to shift the economics of the industry to the economics of information and the development of information technology and communication and information processing, management and direction of the process towards the conduct of the factors intangible (behavioral aspect) and the control of the marketing philosophy, the philosophy of productivity in the customer area of concern, as these factors - as a whole - on the institutions to review the existing regulatory practice, on the basis of valuation of non-physical dimensions as the determining factor to improve the competitive position of the institution and provide the appropriate environment to unleash the creative potential.

But what it should be noted that the intangible dimensions of management and the basis of the regulatory process poses the problem of measurement to determine the level of effectiveness achieved, it could be argued that the meaning of the Department's management without the possibility of measurement, the ability to measure is essential in guiding the behaviors associated with near or far from the institution, and to ensure the survival of the institution requires the adoption of measurement systems allow the integration of the various indicators which reflect different images of the organizational activities, and which are effective - as an expression of organizational performance - one of the important themes in the field of management sciences and management, for the purpose of identifying the efficiency of the institution and its responsiveness to changes in its internal and external, as can be seen to be effective as a goal of the various parties that have a relationship with the institution to achieve, but the difficulty lies in determining what is effective, especially the organizational aspect, the virtue of the fact that many institutions have the same hardware and technology, but they differ in terms of results, due to the effectiveness of the regulatory process, in the form of interaction between different factors of productivity

مقدمة:

يعتبر موضوع الفعالية في التنظيم والإنتاج من المواضيع الحساسة التي تلف العمل التنظيمي ومن بين الأسس القوية التي يرتكز عليها، ويعد مصطلح الفعالية من المصطلحات الهامة التي اعتنى بها الفكر التنظيمي منذ نشأته الأولى إلى اليوم (رغم وجود خلط بين مفهوم الكفاءة والفعالية لدى الكثير من المفكرين)، لأن هذا النوع من الفكر قد أدرك بأنه لا يمكن الحديث عن منظمة نامية ومتطورة ومستمرة دون أن نحدد بدقة درجة فعالية الأسس والقواعد التي بنيت عليها، وأيضا معرفة مدى قدرة هذه القواعد على تحقيق جميع الأهداف التي وضعت لأجلها، إذ لا يكفي القول أننا وضعنا خططا محكمة وقمنا بمتابعة مختلف مراحل تنفيذها، ونحن نجهل ما إذا كانت هذه الخطط هي الأفضل بين خطط بديلة أخرى، على اعتبار أنه لا يمكن الحكم على نجاعة الخطة إلا بعد تقييمها وقياس فعاليتها بعد مرور مدة زمنية.

إلا أن المشكلة والعائق المطروح بالفعل، هو صعوبة إيجاد مقاييس ثابتة ودقيقة، وتحديد المعيار أو النموذج الذي يمكن الاطمئنان إليه في تقييم مدى كفاءة وفعالية التنظيم، على اعتبار أن لكل مؤسسة أو منظمة واقعها الخاص بها، والذي لا يمكن تعميمه على بقية المؤسسات الأخرى، نظرا للظروف والأهداف التي نشأت من أجلها، واختلاف الثقافات والقيم التي تنطلق منها كل منظمة، لأن ما يصلح لهذه المنظمة قد لا يصلح للمنظمة الأخرى وهكذا...، وللإحاطة بحيثيات هذا الموضوع ارتأينا تقديم هذه الورقة البحثية في المحاور التالية :

المحور الأول : ماهية الفعالية التنظيمية و طرق قياسها ؛

المحور الثاني : مداخل دراسة الفعالية التنظيمية ؛

المحور الثالث : المقارنة بين مداخل دراسة الفعالية التنظيمية ؛

المحور الرابع : الدور البشري في تحقيق فعالية المنظمة ؛

المحور الخامس : خصائص المنظمة الفعالة ؛

المحور الأول : ماهية الفعالية التنظيمية و طرق قياسها

1- تعاريف الفعالية التنظيمية

هناك اتفاق حول أهمية الفعالية التنظيمية كظاهرة صحية مرغوبة في المؤسسات مهما كانت طبيعة نشاطها، إلا أن الخلاف قائم حول تحديد ماهيتها وكيفية قياسها، وهذه بعض محاولات التعريف لهذا المفهوم و التي نحاول أن نقوم بتحليلها للوقوف على نقاط الاختلاف و الاتفاق حولها.

أ- مجموعة التعاريف التقليدية: نذكر منها : [1]

- يعرفها BARNARD : على أنها تحقيق الهدف المحدد
- يعرفها ETZIONI : على أنها النجاح في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الاستغلال الأمثل و المتوازن للموارد المتاحة في البيئة الخارجية
- يعرفها PRICE : على أنها درجة تحقيق الأهداف المتعددة

- يعرفها DONNELLY : على أنها درجة التطابق بين الأهداف في حدود الموارد المتاحة
- يعرفها HANNAN & Freeman : على أنها درجة التطابق بين الأهداف التنظيمية والنتائج المتحصلة.

نستنتج من هذه التعاريف أنها تركز مجموعة هذه التعاريف على الأهداف كمؤشر لقياس الفعالية التنظيمية بناءا على الموارد المتاحة على مستوى البيئة الخارجية، لكن من خلال القراءة لهذه التعاريف نجد عدم تحديد طبيعة هذه الأهداف رسمية أو غير رسمية أو عدم تحديد المدى الزمني لهذه الأهداف قصيرة أو متوسطة أو طويلة.

ب- مجموعة التعاريف النظامية : نورد منها : [2]

- يعرفها KAHN & KATZ على أنها مضاعفة النتائج النهائية للمؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة في البيئة الداخلية و الخارجية و بعبارة أخرى هي القدرة على البقاء و الاستمرار و التحكم.
- يعرفها كل من Kast و Rosenzweig : على أنها القدرة على تحقيق أهدافها في شكل زيادة حجم المبيعات و الحصة السوقية و رضا الزبائن و تنمية الموارد البشرية و تحقيق النمو.
- يعرفها Steers و Mahoney : على أنها الإنتاجية المرتفعة و المرونة و القدرة على التكيف مع البيئة و القدرة على الاستقرار و الإبداع.
- يعرفها Yuthman & Seachore : على أساس العلاقة بين ندرة الموارد في البيئة و القدرة التفاوضية للحصول على ما تحتاجه من موارد نادرة.

يمكن أن نستنتج من هذه التعاريف أن الفعالية التنظيمية هي عملية ترتبط بالتصور النظامي المبني على المعادلة التالية : **مدخلات ← معالجة ← مخرجات** و يمكن التعبير عليها من خلال التفاعل الإيجابي بين مختلف مكونات النظام في شكل تغذية مرتدة إيجابية.

ج- مجموعة التعاريف المعاصرة : حيث : [3]

- يعرفها Goodman & Pennings : على أنها النجاح في التعامل مع القيود المفروضة عليها من جمهورها، و إذا كانت النتائج المحققة معادلة أو تفوق مجموعة المعايير المحددة لأهداف المنشودة.
- يعرفها Miles على أنها : القدرة على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لرغبات وتطلعات الأطراف ذات العلاقة الإستراتيجية بها، هذه الأطراف تضم : الأفراد و جماعات المصالح، الملاك، زبائن، موردون، منافسون ... الخ.
- يعرفها Pennings على أنها : دالة حالة الانسجام بين متغيرات الهيكل التنظيمي و البيئة.
- يعرفها Alvar : على أنها القدرة على البقاء و التكيف و النمو بغض النظر عن الأهداف التي تحققها.

يمكن أن نستنتج من خلال هذه التعاريف أن الفعالية التنظيمية أصبحت ترتبط أكثر في إطار تحقيقها للأهداف المسطرة مع مكونات بيئية غير مستقرة، تجعل من المؤسسة في وضعية من خلالها تقوم بالبحث عن التوازن الديناميكي لتضمن نموها و بقاءها.

و بصفة عامة يمكن أن نستنتج من خلال مجموعات التعاريف هذه أن الفعالية التنظيمية يمكن تناولها من زاويتين أساسيتين :

أ) تعدد الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها و التي يمكن تقسيمها إلى :

- أهداف تتعلق بالإنتاج (المخرجات) : توفير سلع و خدمات تتماشى و حاجات السوق و الزبائن
- أهداف تتعلق بالمجتمع : الاستجابة لحاجات الجمهور ذات الفائدة العامة.
- أهداف نظامية : العمل على تشغيل المؤسسة بكيفية تسمح لها بتحقيق الأهداف الأساسية كالبحث عن الاستقرار و المراقبة.
- الأهداف المشتقة : التوجه إلى تحقيق أهداف أخرى غير الإنتاج و التي تسمح بالتطور (أهداف ثقافية أو اجتماعية أو سياسية ...).

ب) الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة : إن التعدد في الأهداف يرجع إلى مجموعة الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة، بحيث يكون لكل طرف حكم خاص على الفعالية التنظيمية بواسطة معايير تتماشى مع مصالحة، فالمساهم يركز على مردودية الاستثمار والعامل يركز على مستوى الأجر وشروط العمل و ما إلى ذلك.

2- صور الفعالية التنظيمية : تأخذ الفعالية عدة صور تظهر في : [4]

أ- الصورة الاقتصادية : و هي الصور المعتمدة من قبل المسيرين بحيث تأخذ الأشكال التالية :

- درجة تحقيق الأهداف
- مكانة المؤسسة في قطاع النشاط من زاوية المنافسة و تطورها
- نوعية المنتجات و الخدمات من قبل المؤسسة

ب- الصورة الاجتماعية : و هي الصورة التي تعتمد من قبل الأجراء في المؤسسة كأطراف فاعلة وليس فقط كعوامل إنتاج، و تأخذ هذه الصورة الأشكال التالية :

- المناخ الاجتماعي في المؤسسة
- طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة داخل المؤسسة
- النشاطات الاجتماعية للمؤسسة

ج- الصورة التنظيمية : و هي التي ترتبط بالبناء التنظيمي للمؤسسة و يمكن أن تأخذ الصور التالية :

- احترام الهيكلة الرسمية، و التي تعتبر إرادة الإدارة العامة للمؤسسة في تحديد معالم التنظيم القائم، و التي تختلف عن الهيكلة الفعلية و التي هي عبارة عن نتيجة تفاعل بين الهيكلة الرسمية و العلاقات غير الرسمية التي تنشأ داخل المؤسسة.

- العلاقات بين المصالح : باعتبار أنه لكل مصلحة طريقة عمل خاصة به و أهداف خاصة به، ويمكن أن يؤدي تحقيق هذه الأهداف الجزئية إلى بروز صراعات تنظيمية.
- نوعية انتقال المعلومات أفقي أو عمودي يجسد عملية التنسيق بين أجزاء البناء التنظيمي.
- مرونة الهيكلة : و التي تعني قدرة الهيكل التنظيمي على التغيير للتكيف مع قيود البيئة الخارجية و منه إمكانية التحكم فيها.

3- معايير قياس الفعالية التنظيمية

أ- معايير الفعالية التنظيمية توصل الباحث Campbell.P من خلال دراسة لما كتب حول الفعالية التنظيمية إلى إيجاد حوالي ثلاثين معيار استخدم لقياس الفعالية التنظيمية : و هذه المعايير هي :[5]

1) الفعالية العامة : تتمثل في مجموعة الآراء و الأحكام التي نحصل عليها من الخبراء والمتخصصين والذين على علاقة بالمؤسسة.
2) الإنتاجية : و تتمثل في حجم الإنتاج أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة و تقاس على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي لكل وحدة التنظيمية لنفس المؤسسة أو بين مؤسسات تتشابه في النشاط.
3) مقارنة الإنتاجية أو التكاليف بين الوحدات التنظيمية لنفس المؤسسة أو مؤسسات تشابه في النشاط.
4) الربحية : و هي كمية الإيراد من المبيعات بعد حذف التكاليف.
5) الجودة : و ترتبط بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة للزبائن.
6) حوادث العمل : و تقاس بمدى تكرارها و الزمن الذي يستغرقه التعطيل و ما ينجر عنه من خسائر مادية و بشرية.
7) النمو : و نقف عليه بواسطة حجم العمالة أو الطاقة الإنتاجية القصوى للمؤسسة و حجم المبيعات، و عدد الابتكارات.
8) معدل التغيب : و الذي يشير إلى الغياب عن العمل دون مبرر.
9) دوران العمل : و يشير إلى عدد الأفراد الذي تخلوا عن مناصب عملهم بمحض إرادتهم و الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الوظيفي.
10) الرضا الوظيفي : و يقاس بارتفاع الروح المعنوية للعامل بحكم المناخ التنظيمي الملائم.
11) التحفيز و الدافعية : و تتمثل في درجة استعداد الفرد و مساهمته الفعالة على تحقيق الأهداف المسطرة.
12) الروح المعنوية : ترتبط بالجماعة "عكس التحفيز يرتبط بالفرد" وتتمثل في مدى تفهم الجماعة لمعايير المؤسسة و مدى شعورهم بالانتماء.
13) الرقابة : و التي تسمح بضبط و توجيه سلوكيات الأفراد نحو تحقيق الأهداف المسطرة.
14) تحقيق التماسك و التقليل من الصراعات من خلال تحقيق التعاون و التنسيق و تصميم شبكة اتصال فعالة.

15) المرونة و التكيف : و التي تعني إمكانية استيعاب التغيرات التي تحدث على مستوى البيئة بواسطة إعادة صياغة للأهداف المسطرة بما يتوافق و الظروف المستجدة.
16) درجة الاستقرار التي تميز المؤسسة و قدرتها على رؤية المستقبل في الحاضر من خلال عملية التخطيط.
17) الاندماج و التوافق بين أهداف المؤسسة و أهداف الأفراد العاملين فيها من خلال عملية التخطيط.
18) تمتع المؤسسة بالشرعية و القبول من قبل المجتمع من خلال القيم و الثقافة السائدة بها وانسجامها مع قيم المجتمع.
19) التطابق في الأدوار و قواعد السلوك و تعني مدى الاتفاق حول مجموعة من المسائل مثل تفويض السلطة، توقعات الأداء .... الخ.
20) المهارات العملية للمد راء : و التي تسمح بتحقيق التفاعل الإيجابي بين مختلف المدخلات.
21) المهارات العملية لدى إدارة التنظيم و التي تسمح بالاتصال بباقي المؤسسات الأخرى.
22) إدارة المعلومات و الاتصالات : و التي ترتبط بانتقال المعلومات بين مختلف الوحدات التنظيمية و الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومة من دقة و وضوح.
23) الاستعداد لتحقيق الأهداف الملموسة.
24) الاستفادة من البيئة : من خلال الاستماع الدائم و القرب و حصولها على كل ماله علاقة بالفعالية التنظيمية.
25) التقييم الخارجي : و الذي يتمثل في وجهة نظر الأطراف الخارجية و الأحكام التقيمية التي تصدرها بحكم المصلحة التي تربطهم مع المؤسسة.
26) الاستقرار: و يتمثل في الاستعداد الدائم للمؤسسة لصيانة بنائها الوظيفي و كذلك ضمان عملية الإمداد بكل مستلزماتها خاصة في فترة الأزمات "مخزون أمان لمواجهة الطوارئ".
27) تكلفة الإدارة : و التي تتمثل في النسبة بين مرتبات و مكافآت مختلف عناصر القوى العاملة مقابل ما يقومون به من أعمال.
28) مدى المشاركة من قبل أعضاء المؤسسة في عملية اتخاذ القرار و خاصة التي تكون ذات علاقة مباشرة.
29) برامج التكوين و التطوير: و تمثل حجم الجهد المبذول بغرض توفير فرص لتنمية الموارد البشرية المتاحة لها.
30) التركيز على الإنجاز: و هي الحاجات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها و التي تشكل إحدى عناصر التحفيز الأساسية.

من خلال هذا الكم الهائل من المعايير الذي استخدم لقياس الفعالية التنظيمية يمكن القول أن الفعالية التنظيمية يمكن النظر إليها بشكل مختلف. كما يؤكد أيضا على عدم وجود اتفاق حول تعريف

محدد لها. كذلك بالرغم من أن المهتمين بالتحليل التنظيمي يعتبرونها نقطة الانطلاق، إلا أن الدراسات الموجودة لا تشير إليها بشكل مباشر و إنما تتعامل معها بطريقة ضمنية.

ب- نسب الفعالية التنظيمية : انطلاقا من المفهوم الواسع للفعالية التنظيمية بمختلف صورها الاقتصادية و الاجتماعية والتنظيمية و المرتبطة بالمدخلات و المعالجة من خلال الوظائف المنوطة بالمؤسسة و المخرجات، يمكن الإشارة إلى مجموعة من النسب التي تقدم لنا صورة من صور الفعالية التنظيمية على مستوى المؤسسة، وهذه النسب هي : (6)

أولا : الفعالية التنظيمية على مستوى وظيفة الإنتاج

* فعالية الآلات : إجمالي عدد الوحدات المنتجة (بالكمية) ÷ عدد ساعات تشغيل الآلات

← تشير هذه النسبة إلى فعالية ساعة تشغيل آلة و التي نعبر عنها بوحدات كمية أو نقدية و يمكن قياس فعالية استخدام الآلات من خلال

عدد ساعات التشغيل الفعلية ÷ إجمالي الطاقة النظرية للآلات

و على نفس المنوال يمكن حساب الفعالية في حالة التعطلات أو التوقف بغرض الصيانة و ما إلى ذلك.

* فعالية المواد : إجمالي عدد الوحدات المنتجة ÷ إجمالي تكلفة المواد المستخدمة

← تشير هذه النسبة عن فعالية الوحدة النقدية من المواد الأولية من خلال ما تحققه من إنتاج بالوحدات، و يمكن أن نعبر عنها أيضا بالوحدات النقدية

إجمالي قيمة المخرجات (في شكل وحدات نقدية) ÷ إجمالي تكلفة المواد المستخدمة

* فعالية رأس المال : عدد الوحدات المنتجة (بالكمية) ÷ إجمالي الأموال المستثمرة

← و تشير إلى فعالية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة أو العائد على الاستثمار.

* فعالية تسيير المخزون : عدد مرات نفاذ المخزون ÷ عدد مرات طلب المخزون

← يفضل أن تكون هذه النسبة صغيرة جدا والتي تدل على وجود نظام فعال لمراقبة المخزون، كما يمكن حساب معدل دوران المخزون من خلال.

إجمالي المخزون ÷ معدل الاستخدام

ثانيا : الفعالية التنظيمية على مستوى وظيفة التسويق

* الفعالية العامة : و يمكن أن تأخذ عدة صور

← قيمة المبيعات ÷ التكاليف التسويقية

تقيس هذه النسبة فعالية ميزانية التسويق أي فعالة وحدة نقدية لقيمة معينة من المبيعات

← مبيعات المؤسسة ÷ مبيعات الصناعة

و تقيس هذه النسبة حصة المؤسسة من مبيعات الصناعة

← الربح ÷ صافي المبيعات

و تقيس هذه النسبة هامش الربح كجزء من صافي الإيرادات المستحقة من المبيعات

* فعالية التسعير : الخصومات ÷ المبيعات

و تشير إلى نصيب الوحدة المباعة من الخصم الممنوح للزبون

* فعالية الترويج : المبيعات ÷ تكاليف الترويج

و تشير إلى فعالية النشاط الترويجي من خلال فعالية الوحدة النقدية المستخدمة في الترويج، كذلك يكمن اعتماد نسبة :

المبيعات ÷ حجم القوة البيعية و التي تحدد فعالية رجل البيع الواحد بما يستطيع أن يبيعه.

* فعالية التوزيع : تكاليف التوزيع ÷ المبيعات

و تشير إلى نصيب المبيعات بالوحدة الواحدة من تكاليف التوزيع

ثالثا : الفعالية التنظيمية على مستوى الوظيفة المالية

* الفعالية العامة : صافي الأرباح قبل الضريبة ÷ الأصول

و يشير إلى معدل دوران الأصول أو قدرتها على تحقيق الأرباح.

و نعتمد أيضا تكلفة المبيعات ÷ صافي المبيعات و تشير إلى فعالية النشاط البيعي.

* فعالية الاستثمارات : صافي المبيعات ÷ الأصول المشتركة في العمليات

و تشير هذه النسبة إلى معدل دوران الأصول المشتركة في العمليات.

* فعالية هيكلة التمويل : و يمكن أن تأخذ صور مختلفة

= قروض قصيرة الأجل ÷ إجمالي القروض، و تشير إلى نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون

= قروض طويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول، و تشير إلى نسبة التمويل طويل الأجل إلى إجمالي الأصول

= النقدية ÷ الخصوم المتداولة : و تشير إلى نسبة السيولة السريعة في مقابلة التزاماته الجارية

رابعا : الفعالية التنظيمية في مجال وظيفة الموارد البشرية

* الفعالية العامة : إجمالي المخرجات (كمية / نقدية) ÷ عدد العاملين

و تشير إلى مساهمة العامل الواحد في العملية الإنتاجية (كما أو نقدا)

و أيضا يمكن أن نقيسها من خلال :

= ميزانية اليد العاملة ÷ عدد العاملين، و تشير إلى تكلفة العامل الواحد.

= ميزانية اليد العاملة ÷ إجمالي المخرجات، وتشير إلى نصيب الوحدة النقدية من المخرجات من تكلفة العمالة.

* فعالية حركية اليد العاملة : عدد تاركي العمل ÷ متوسط عدد العاملين

و تستخدم لقياس دوران العمل أو ما يطلق عليه بنسبة التسرب أو ترك العمل.

و توجد نسب أخرى للتعبير عن الحركية مثل :

- عدد الترقيات ÷ متوسط عدد العمال، و تمثل الفرص المتاحة للفرد في مجال الترقية.

- عدد أيام الغياب ÷ عدد أيام العمل الإجمالية، و تعرف بنسبة التغيب و بنفس المنطق نستعملها في التأخير أو إصابات العمل أو العطل المرضية أو التكاليف الناتجة عن التأخر أو الحوادث أو عدد الشكاوي أو عدد النزاعات العمالية.

* فعالية التعيين : عدد التعيينات من الخارج ÷ متوسط عدد العمال

و تشير إلى عدم فعالية الترقية الداخلية.

كذلك يمكن اعتماد نسب أخرى : عدد التعيينات الجديدة ÷ عدد المتقدمين للوظائف الجديدة، و هي مؤشر لاستقطاب عدد أكبر من طالبي العمل.

* فعالية التدريب : ميزانية التدريب ÷ متوسط عدد العاملين

و تقيس نصيب العامل الواحد من ميزانية التدريب، و كذلك يمكن النظر إليها من خلال زاوية الأجور.

ميزانية التدريب ÷ ميزانية الأجور، بحيث نقيس الأهمية النسبة للتدريب مقارنة بالأجور.

4- العوامل المؤثرة في الفعالية التنظيمية و مشاكل القياس

حظيت عملية محاولة إيجاد معايير لقياس الفعالية التنظيمية بحيز كبير من اهتمام الباحثين والممارسين للتنظيم و الإدارة و ذلك لغياب فلسفة قايس شاملة، و لذلك و بناء على العوامل المؤثرة في الفعالية التنظيمية نقوم بتقديم أسباب المشاكل التي واجهت قياس الفعالية التنظيمية.

أ- العوامل المؤثرة في الفعالية التنظيمية : يمكن أن نقدم مجموعة العوامل التي لها تأثير في تحديد الفعالية التنظيمية ليس على سبيل الحصر فيما يلي : [7]

- درجة التخصص و تقسيم العمل المعتمدة في المؤسسة.
- أساليب تكنولوجيا الإنتاج كثيفة رأس المال أو كثيفة العمالة.
- درجة الالتزام باللوائح و الإجراءات التي تضبط السلوك التنظيمي.
- التنسيق على المستويين الرأسي و الأفقي.
- وحدة السلطة الآمرة و التي تؤدي إلى عدم وجود مراكز قرار متعددة.
- تفويض السلطة بشكل متوازن بين مختلف المستويات التنظيمية.
- اعتماد المركزية و اللامركزية حسب الحاجة التنظيمية دون إفراط أو تفريط فالمركزية تفيد في كل ما هو استراتيجي و اللامركزية مفيدة في كل ما هو روتيني.
- فلسفة التعامل مع البنية الخارجية و طبيعة نظام الضبط الذاتي للمؤسسة في معالجة أخطاءها أثناء التفاعل مع البنية الخارجية.
- القدرة على التكيف و الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى البيئة.
- نظم الرقابة والمتابعة المعتمد في شكل جزاء و عقاب.
- شبكات الاتصال المتكاملة كممر لتدفق المعلومات الضرورية لمختلف القرارات المتخذة.
- القدرة على تعبئة الموارد و درجة الحرفية التي تتميز بها المؤسسة.

كل هذه المتغيرات ليس على سبيل الحصر ترتبط بالفعالية التنظيمية بعلاقة سببيه، و عدم تحديد درجة تأثيرها بدقة يصعب من عملية القياس.

ب- **صعوبات قياس الفعالية التنظيمية :** إن أسباب عدم وجود فلسفة شاملة لقياس الفعالية التنظيمية يرجع إلى الأسباب التالية : [8]

1- إن اعتماد البعد المحاسبي في قياس الفعالية، و التي تنطلق من فكرة الربح كمعيار للفعالية يعاني الكثير من القصور في إعطاء صورة واضحة بالرغم من شيوع استخدامه على نطاق واسع، و يمكن إرجاع هذا القصور إلى العوامل التالية :
   - الخلل في أنظمة الضبط و النظم المحاسبية بشقيها العام و التحليلي و ذلك بحكم الإهمال لمجموعة من المعلومات أو الجهل بها
   - تأثير مجموعة من المتغيرات الخارجية تؤثر على دقة المعلومات كدرجة المنافسة التي تتميز بها الأسواق. فتوجه المؤسسة إلى سوق غير تنافسي يمكنها من تحقيق مستويات عالية من الأرباح، هذه الأخيرة ليست مؤشر فعالية و إنما نتيجة لوضعية احتكارية.
2- إن اعتماد البعد الاقتصادي كمؤشر للفعالية من خلال استخدام معيار القيمة المضافة و التي تمثل إنتاج الثروة أو التفاعل الإيجابي بين مكونات المؤسسة، لا تعتبر الأسلوب الأفضل لقياس الفعالية. و هذا بسبب إمكانية زياد القيمة المضافة بأساليب مختلفة لا تبررها اعتبارات الاستخدام الاقتصادي للموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة.
3- إن المعالجة الجزئية للسلوك التنظيمي انطلاقا من مداخل كلاسيكية تركز على العمل و مداخل نيوكلاسيكية تركز على العامل و مداخل رياضية تركز على الرشد المحدود و إمكانية التنبؤ والتخطيط، فشلت هي الأخرى في التوصل إلى تقديم نظرة شمولية لقياس الفعالية.

كذلك أدى اعتماد المدخل النظامي إلى رسم صورة شمولية لمختلف الظواهر التنظيمية و أبرز دور العوامل البيئة في تحديد النتائج المحققة على مستوى المؤسسة. لكن الإفراط و التعميم لهذا المدخل أدى إلى صعوبات تواجهه في ميدان التطبيق، و ذلك من اعتبار أن الفعالية التنظيمية تتحقق من خلال قدرة المؤسسة على التحكم في العوامل الداخلية و الخارجية معا. و هذا ما يعتبر من المعطيات المستحيلة على الإطلاق. هذه الوضعية ساهمت في بروز المدخل التوفيقي الذي أكد على العوامل الموقفية في عملية قياس الفعالية التنظيمية، والتي تعتبر بالنسبة لهم عملية توازن بين مجموعة المتغيرات المؤثرة.

وبناءا على تلك الأسباب التي تقف كعائق لإيجاد فلسفة قياس شاملة، يمكن ذكر الصعوبات التي تواجه عملية القياس في النقاط التالية :

1- عدم وجود إجماع في تفسير ظاهرة الفعالية و تحديد متغيراتها الأساسية يجعل من عملية قياسها صعبة، فعلى سبيل المثال : اعتبار أن الفعالية هي المقابل لدرجة تحقيق الأهداف، نجد فيها تعميم كبير، إذ يختلف محتواه باختلاف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة، فيمكن أن تكون الفعالية مقبولة من قبل المساهمين، و في نفس الوقت مرفوضة من قبل العمال، و بمعنى آخر ما هي طبيعة الأهداف التي تعتمد في قياس الفعالية هل الأهداف الرسمية المعلنة أو غير رسمية.

2- مشكلة الثبات عبر الزمن وصدق المقاييس التي تستخدم في قياس الفعالية سواء للمعايير الكمية أو السلوكية

3- مشكلة تعميم المقاييس المستخدمة و مدى ملاءمتهما لواقع المؤسسات من حيث طبيعة النشاط و الحجم، إلى جانب ذلك صعوبة قياس بعض المتغيرات السلوكية و البيئية و التي تخضع لأحكام شخصية أكثر منها أحكام موضوعية و منه عملية الترجيح تختلف من شخص إلى آخر أو من مؤسسة لأخرى.

و بناءا على ما سبق يمكن القول أن نجاعة قياس الفعالية التنظيمية تتوقف على تصميم مدخل متكامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحاسبية و الاقتصادية و المتغيرات السلوكية، و هذا ما سوف نقترحه من خلال اعتماد أسلوب لوحة القيادة في محاولة قياس الفعالية التنظيمية.

ج- الإرشادات الخاصة بقياس الفعالية التنظيمية : حتى يمكن ضبط نتائج مقبولة للفعالية التنظيمية، لابد من الأخذ بعين الاعتبار الإرشادات التالية في عملية القياس : [9]

- لابد من تحديد الهدف من عملية القياس.
- تحديد المستوى الذي تتم على أساسه عملية القياس : بمعنى قياس الفعالية هل يتم على مستوى كل المؤسسة أو على مستوى وحدة تنظيمية أو مستوى تنظيمي أو وظيفة من وظائف المؤسسة، فاعتماد معيار الربحية يكون على مستوى كل المؤسسة، بينما يمكن تحديد مساهمة كل وحدة تنظيمية في نسبة الأرباح المحققة.
- تحديد مجالات قياس الفعالية التنظيمية، فالمعايير التي تعتمد على مستوى وظيفة الإنتاج، تختلف من حيث الدلالة عن المعايير المعتمدة على مستوى وظيفة التسويق أو الموارد البشرية.
- يجب القيام بدراسة تحليلية لتحديد مختلف العلاقات بين النتائج المتحصل عليها و تفسيرها في ضوء الأهداف المسطرة، على سبيل المثال تحديد درجة الارتباط بين النتائج المتحصل عليها، لتعطينا نتائج أكثر دقة.
- في قياس الفعالية التنظيمية يستحسن استخدام أكثر من معيار و هذا لاعتبارات موضوعية بحكم المتغيرات التي تتكون منها الظاهرة أو تؤثر في الظاهرة.
- لابد للقائم بالتحليل التنظيمي أن يقوم بدراسة مقارنة لنتائج الفعالية المتحصل عليها زمنيا أو حسب قطاع النشاط، و هذا ما يسمح له بالوقوف على الانحرافات إيجابية كانت أم سلبية ومنه تحديد العوامل البيئية (داخلية أو خارجية) و التي لها تأثير على نشاط المؤسسة.

المحور الثاني : مداخل دراسة الفعالية التنظيمية

بناءا على الاعتقاد أنه لا يوجد تنظيم أمثل يناسب جميع المؤسسات والظروف ، بل أنه لكل نوع من التنظيم نتائج فعاله وفقا لمعطيات معينة(طبيعة نشاط، ونوعية البيئة، ومستوى الكفاءات التي تتوفر عليها....) وعليه نقف على التعقيد الذي صاحب موضوع الفعالية التنظيمية أو حالة عدم اتفاق حول تعريفها ، بحيث لا يمكن تقييم الفعالية على أساس معيار واحد فقط. كل هذا ساهم في ظهور مجموعة من المداخل لدراسة الموضوع من زوايا مختلفة.

1- **المداخل التقليدية في دراسة الفعالية التنظيمية :** ركزت هذه المداخل في قياس الفعالية التنظيمية على قدرة المؤسسة في قيامها بالعمليات التالية :

* الحصول على مختلف المدخلات: الموارد الضرورية للعملية الإنتاجية .
* القيام بعملية المعالجة : التفاعل بين مختلف المداخلات.
* تحقيق المخرجات: والتي تتمثل في الأهداف المسطرة.

أ- **موارد النظام :** يركز هذا المدخل في دراسة الفعالية التنظيمية على عنصر المداخلات التي تحصل عليها من البيئة الخارجية، ويمكن النظر للفعالية من هذه الزاوية بأنها " القدرة المطلقة أو النسبية على استغلال البيئة التي تعمل فيها المؤسسة والحصول على ما تحتاج إليه من مختلف مستلزمات العملية الإنتاجية "[10]، ولدراسة موارد النظام قام الباحثان Yuchtman و Beashore بتقديم مقاييس للفعالية التنظيمية وترتيبها في شكل هرمي :[11]

- قمة الهرم: تحتوي على مجموعة المعايير المثالية والتي تقيم فقط عبر الزمن والمثال على ذلك الاستخدام الأمثل للفرص والموارد الموجودة في البيئة.
- وسط الهرم: المعايير قبل المثالية، تمتاز بقلة عددها نوعا ما ولها قيمة تناوبية فيما بينها، كما أنها تبدو مستقلة عن بعضها عمليا، على الرغم من أنها قد ترتبط مع بعضا في الأداء، والمثال على ذلك عمليات التنسيق وترجمة التصورات الإستراتيجية، و ترتبط هذه المعايير بقياس المخرجات.
- قاعدة الهرم: هي مجموعة متغيرات فرعية كثيرة العدد تتعلق بأهداف جزئية أو وسائل لتحقيق الأهداف وترتبط بالعمليات التنظيمية داخل المؤسسة. كذلك فإن قياس هذه المتغيرات تكون على المدى القصير والمثال على ذلك إنتاجية العامل أو تكاليف الصيانة. أو الناتج التجاري للبائع.

وبناء على هذا التقسيم قدما الباحثان التعريف التالي للفعالية التنظيمية: على أنها القدرة على استغلال البيئة في الحصول على الموارد الثمينة أو النادرة لتثبيت وظيفتها.

وبصفة عامة فإن قياس الفعالية التنظيمية للمؤسسة بناءا على هذا المدخل يعتمد على مجموعة من المؤشرات تصب كلها في مدى إمكانية المؤسسة الحصول على ما تحتاج إليه من موارد لمختلف نشاطاتها ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

- القوة التفاوضية للمؤسسة.
- مرونة المؤسسة والتي تتمثل في مدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الخارجية.
- قدرات الكفاءات البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة في فهم ورصد وتحليل خصائص بيئة العمل - أي القدرة على حل المشاكل التي تواجه المؤسسة-. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مدخل موارد النظام في قياس الفعالية التنظيمية يتماشى وبشكل خاص مع المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح كالجامعات و المستشفيات و التي يصعب علينا قياس فعاليتها من خلال المخرجات. وعليه يتم التركيز على قدرتها في الحصول على احتياجاتها الضرورية كالتمويل أو

كفاءة بشرية، لكن ما يعاب على هذا المدخل في قياس الفعالية هو إهماله لكيفية استخدام وتفاعل هذه الموارد.

ب- مدخل العمليات الداخلية : يركز هذا المدخل في قياس الفعالية التنظيمية على كفاءة العمليات التشغيلية الداخلية في المؤسسة ، وبمعنى آخر عملية التفاعل بين مختلف المدخلات التي تحصل عليها المؤسسة، حيث ننظر للتفاعل على أنه عملية تقنية اجتماعية نفسية. ووفقا لهذا المدخل يمكن الوقوف على الفعالية من خلال تسلسل وانسياب العمليات الداخلية دون عوائق تذكر ودرجة الرضا لدى العامل أو المناخ التنظيمي السائد (عدم وجود الصراعات التنظيمية)، ومن مؤشرات قياس الفعالية التنظيمية:[12]

* وجود مناخ تنظيمي ملائم : والذي نقصد به مجموعة العوامل والخصائص والقواعد والأساليب والسياسات التي توجه وتحكم سلوك الأفراد داخل المؤسسة وتميزه عن غيره من المؤسسات.
* شيوع روح الفريق والعمل الجماعي بين أعضاء المؤسسة.
* بناء شبكة اتصال تعمل في جميع الاتجاهات بين مختلف الأطراف التي تتشكل منها المؤسسة.
* ارتفاع دافعية العمال ودرجة الولاء للمؤسسة.

ونشير أيضا إلى أن هذا المدخل يركز بشكل أساسي على الموارد البشرية باعتبارها الموجه والمحدد لعملية التفاعل أو المعالجة بتعبير آخر. أما ما يمكن تسجيله من قصور في هذا المدخل هو تركيزه على المؤسسة باعتبارها نظام مغلق ويتجاهل دور وتأثير البيئة الخارجية، و منه فإن قياس المناخ التنظيمي يبقى مسألة تحكيم Arbitrage تتأثر بالعديد من العوامل التنظيمية والشخصية.

ج- مدخل الأهداف : يهتم مدخل الأهداف في قياس الفعالية التنظيمية بزاوية المخرجات، بمعنى آخر التركيز على الأهداف التنظيمية المعلنة ، ثم قياس مدى إمكانية المؤسسة تحقيق مستوى مرضى منها. كما ينطلق هذا المدخل على افتراضين أساسين : [13]

1- لكل مؤسسة هدف نهائي تسعى إليه .

2- إمكانية تحقيق الهدف النهائي لكل مؤسسة ومن ثم قياس مدى النجاح في تحقيقها.

في هذا الإطار يمكن القول أن الاختلاف في الأهداف بين المؤسسات أمر حتمي، إلا أن الباحث Etzioni ميز بصفة عامة بين ثلاثة مجموعات من الأهداف :

* أهداف اقتصادية : خاصة بالمؤسسات التي تنتج سلع وخدمات.
* أهداف تتصل بالنظام والضبط: أي ضبط السلوك الإنحرافي كالمؤسسة السجن والصحة العقلية .
* أهداف اجتماعية وثقافية : وتدخل في هذه الخانة المؤسسات التي ترعى القيم كالجامعات، ومراكز البحث.

وعليه يمكن اعتبار مدخل الأهداف بسيط ومعقد في نفس الوقت. فالبساطة تظهر في تعريف الفعالية على أنها الدرجة التي تدرك فيها المؤسسة أهدافها، بينما التعقيد يبرز لما ندرك أن لمعظم المؤسسات أهداف متعددة ومتضاربة وهل قياس الفعالية يرتبط بمدى تحقيق المؤسسة لأهم الأهداف أم بمدى تحقيقها لأكثر من هدف وما هو معيار الأهمية النسبية للأهداف، كذلك أشار الباحثون Kochan و Cummings و Huber، إلى أن التمايز الهيكلي في المؤسسات له علاقة بتنوع الأهداف و عدم تطابقها، فنظرا

لأن معظم المؤسسات لها هياكل تنظيمية مختلفة ، فان التعددية وعدم التطابق تؤخذ عادة على أنها مسلمات بالنسبة للمؤسسة. وهذا ما يجعل مدخل الأهداف صعب الاستخدام لكن لا يلغي فائدة استعماله. ولإيضاح التساؤلات السابقة يمكن استعراض المداخل الفرعية لمدخل الأهداف : [14]

أ- مدخل الهدف السائد : ويقصد به الهدف الرسمي المعلن مثل حجم الإنتاج في المؤسسات الصناعية.

ب- مدخل تعدد الأهداف: في الكثير من الأحيان تسعى المؤسسة إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد، فإن كان حجم الإنتاج غير كامل لقياس الفعالية ، فإنه يمكن قياس الفعالية من خلال أكثر من هدف مثل تحقيق الأرباح ورضا العمال في نفس الوقت.

ج- مدخل الأهداف الوسطية : يتم الاعتماد في هذه الحالة على الأسلوب الاستقرائي في قياس الفعالية أو في هذه الحالة تستخدم مؤشرات عامة للفعالية كالقدرة على الابتكار والإبداع وكذلك قدرات المؤسسة في التنمية والتكوين.

د- مدخل الأهداف المرحلية: ينطلق هذا المدخل من فرضية وجود أهداف خاصة لكل مؤسسة تسعى إلى تحقيقها ترتبط بالزمن(قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) وقياس الفعالية يتوقف على مدى تحقيق هذه الأهداف المرحلية.

ومن أبرز المعايير لقياس الفعالية التنظيمية حسب هذا المدخل : [15]

- الإنتاجية : عدد الوحدات المنتجة في فترة زمنية محددة.
- الرضا الوظيفي: الروح المعنوية لدى الأفراد ودرجة الإقبال والتعاون على العمل (معدل التغيب).
- الكفاءة: نسبة المخرجات من الوحدات المنتجة إلى عدد محدد من وحدات المدخلات.
- الربحية: تقوم على التوازن بين الإنتاج والتكلفة والظروف المحيطة بهذه العمليات.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه مدخل الأهداف فتتمثل فيما يلي :

- احتمال وجود أهداف تنظيمية متعددة وربما متعارضة تصعب من قياس الفعالية.
- تحديد محتوى الأهداف وترتيبها يصعب من اعتمادها كمقياس للفعالية التنظيمية.
- البعد الزمني للأهداف (التركيز على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل).
- صعوبة تكميم بعض الأهداف يجعل من قياس الفعالية أمر صعبا.

ويركز Scott على مشاكل من نوع آخر، بحيث يقترح بأن الأهداف تم استعمالها في ثلاثة اتجاهات في تحليل الفعالية : [16]

- يمكن النظر إليها على أنها مصادر للتحفيز للمشاركة التنظيمية.
- يمكن اعتمادها كمرشد لجهود المشاركين.
- يمكن أن توفر لنا معيارا لتحديد وتقييم الجوانب المختارة من وظيفة المؤسسة. وهذا ما يؤدي إلى أن الاهتمام بالفاعلية يطرح من زاوية معيار التقييم أكثر منه صياغة الهدف.

3- مداخل معاصرة في دراسة الفعالية التنظيمية : نتيجة للقصور الذي ميز المداخل التقليدية في معالجة الفعالية التنظيمية وتركيزه على النظرة للجزئية إما الأهداف أو العمليات أو الموارد، لذلك قد توجهت الدراسات الحديثة من خلال المداخل التي اعتمدتها على دمج العديد من المؤشرات في إطار متكامل لقياس الفعالية التنظيمية يسمح بتحقيق تآزر إيجابي بين متغيرات الفعالية التنظيمية .

أ- **<u>المدخل النظامي :</u>** برز المدخل النظامي كطريقة تفكير ومنهجية تحليل في الربع الأخير من هذا القرن كواحد من أفضل الأساليب الفكرية لحل المشكلات ودراسة الظواهر. وتنطلق فكرة النظام من مجموعة عناصر مترابطة ومتفاعلة من خلال استهلاك الطاقة والمعلومات وبغرض تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة. (17)

ولدراسة مشكلة الفعالية حسب هذا المدخل لا بد من معالجتها في إطارها الكلي، وهذا ما يؤدي بنا إلى الوقوف على دراسة : (18)

- تنظيم العلاقات بين الأجزاء المكونة للمؤسسة وبين الكل.
- العلاقات المتبادلة بين الكل (المؤسسة) و بيئتها.
- الضبط والتعديل والمراجعة من خلال القيام بتغيرات تسمح بالتطور والتكيف مع المحافظة على روح وهوية المؤسسة.

ولتحديد الجوانب التي ركز عليها هذا المدخل في دراسة الفعالية التنظيمية لا بد من تحديد خصائص النظم المفتوحة : (19)

أولا : مجموعة النظم الفرعية المترابطة: وعادة ما تمثل مجموعة الوظائف التي تقوم بها المؤسسة والمعبر عليها في بناء هرمي (الهيكل التنظيمي) هذا الأخير يحدد مجموعة الارتباطات والتفاعلات التي تتم بين الوظائف.

ثانيا :الاختلاف : والمقصود به التجزئة أي وجوده عدة أقسام داخل المؤسسة ، بحيث لكل قسم ظروفه الخارجية التي تؤثر فيه ، كذلك لكل قسم مدخلات ومخرجات خاصة إلى جانب ذلك معلومات مؤثرة تتعلق بالمهام المسندة إلية.

ثالثا : الكلية: ونقصد بها أن المؤسسة ككل ليست المجموعة الحسابي وإنما المجموع الكلي الذي يظهر من خلال ترابط وتداخل هذه النظم الفرعية وهذا ما نعبر عنه بالتعاضد أو التآزر (Synergies)

رابعا : الأهداف : للمؤسسة عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها ويمكن تجميعها بصفة عامة في المجموعات التالية :

1-أهداف تتعلق بالمجتمع إنتاج السلع والخدمات المطلوبين

2- أهداف المخرجات : تتعلق بالتشكيلة السلعية المنتجة (التنويع).

3- أهداف النظام : وتتعلق بالوضعية المرغوب فيها للمؤسسة كالنمو والاستقرار.

4- أهداف المنتج: وتتعلق بالخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات من حيث مستوى الجودة، الكمية ، والإبداع.

خامسا : المعلومات المرتدة : وتعنى المراجعة أو الرقابة وتحديد الانحرافات الخاصة بتحقيق الأهداف وتتمم من خلال اختبار النتائج، التقارير...الخ. ويمكن أن نميز بين المعلومات المرتدة أو الرقابة السلبية إذا كان الهدف منها العودة أو تغيير الموقف ليصبح النظام كما هو عند البدء أو كما هو مخطط له. والمعلومات المرتدة أو الرقابة الإيجابية والتي تشجع النظام على التغيير وإعادة النظر في الأهداف إذا كانت الظروف تستلزم ذلك.

سادسا : التأثير السلبي: تعمل كل من الرقابة السلبية والرقابة الإيجابية على تقليل الاضطراب أو الخلل في النظام entropy، بحيث تساعد على تحديد المدخلات الجديدة وإعادة هيكلته للقضاء على هذا الخلل. ويمكن أن تظهر هذه العملية على مستوى المؤسسة من خلال الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة التقلبات في أسعار السوق أو توظيف كفاءة عالية تسمح بالتحليل لاتجاهات التغيير على مستوى البيئة الخارجية وعليه فإن المؤسسة مهددة بالزوال كلما كانت عوامل الخلل كبيرة من خلال المدخلات التي تحصل عليها المؤسسة ، أو على مستوى المعالجة.

سابعا : الاستقرار والتأقلم: قد تكون الأنظمة المفتوحة مستقرة أو قابلة للتأقلم أو التكيف مع معطيات البيئة الخارجية. فالاستقرار يعني محاولة المؤسسة المحافظة على هيكلها وعلاقتها كما هي، بينما التأقلم يعكس رغبة المؤسسة في التغيير والنمو من خلال إضافة أجزاء جديدة للهيكل أو إقامة علاقات جديدة. وانطلاقا من هذه الخصائص ركز مدخل النظم في قياس الفعالية التنظيمية على الجوانب التالية:[20]

- قياس قدرة المؤسسة على تأمين وتحديد مختلف احتياجاتها من المدخلات، مما يؤدي بنا إلى اعتبار أن العملية التخطيطية على مستوى المؤسسة تشكل عنصر هام في دراسة الفعالية التنظيمية. إلى جانب ذلك قدرتها التنافسية في تأمين مستلزماتها . هذا يعني أن القدرة على التخطيط والتعامل مع المنافسة في ظل البيئة تشكل عناصر ترتبط بالفعالية التنظيمية.
- قياس كفاءة المعالجة الداخلية والتي تعني القدرة على تحقيق أكبر قدر من الأهداف في حدود الموارد المتاحة و بأقل تكلفة ممكنة. والكفاءة في هذه المرحلة لا تقتصر فقط على المخرجات إنما على الدورة النظامية(مدخلات- معالجة-مخرجات- تغذية مرتدة) وهذا بغرض الحفاظ على توازن العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتي تشكل عامل من عوامل الفعالية التنظيمية.
- قياس مرونة العملية التنظيمية في قدرتها على التكييف مع مستجدات البيئة الخارجية والتي تظهر في شكل فرص أو تهديدات، يتطلب أيضا من المؤسسة القدرة على التنبؤ بهذه المتغيرات والقيود والاستعداد المستمر لمواجهتها.
- قياس الصحة التنظيمية: باعتبار المؤسسة مثل الكائن البيولوجي ، فإنها تتعرض للكثير من الأمراض تؤثر على الأداء التنظيمي لهيكلتها ويعرقل السير الحسن للمهام والوظائف التي تقوم بها، ومن أبرز الأمراض التنظيمية والتي تنعكس في شكل نقص في الفعالية التنظيمية و تؤدي إلى زيادة التكاليف الضمنية كما يعبر عنها Savall [21] والتي هي " التعبير النقدي لنشاطات الضبط على مستوى المؤسسة ،

وتتمثل في: التغيب و حوادث العمل و دوران العمل و أخطاء في الجودة (اللاجودة) و الانحراف في الإنتاجية أو انخفاضها ".

- الاستقرار والانسجام الداخلي : والتي ترتبط بمجموعة العوامل التي تشكل المناخ التنظيمي، ومن مؤشرات الانسجام الداخلي هو نقص حدة الصراعات التنظيمية والتي تبرز من خلال عمليات الاتصال وممارسة السلطة واتخاذ القرار. بحيث تظهر هذه الصراعات في مختلف المستويات التنظيمية:
  - الصراع داخل نفس المستوى التنظيمي على مستوى الإدارة العليا أو المتوسطة أو التنفيذية.
  - الصراع بين مختلف المستويات التنظيمية.
  - الصراع بين المؤسسة والإطراف التي لها مصالح معها.
- الإنتاجية : وتتمثل في نسبة المخرجات على المداخلات ومنه الحصول على أعلى قدر من الإنتاجية.
- التطوير الداخلي: ويرتبط بقدرة المؤسسة على تجديد نفسها والدور الذي يلعبه التنظيم في تحقيق "الاستثمار في الذات" كما يطلق في بعض الكتابات.
- الروح المعنوية : وتتمثل في قدرة التنظيم السائد في المؤسسة على تحقيق الأهداف الخاصة بالأفراد وتشكيل جماعات تلتزم بالواجبات الموكلة إليها.

لكن بالرغم من الاجتهادات للوصول إلى إيجاد نظرة متكاملة للمؤسسة ومنة العملية التنظيمية من خلال المدخل النظامي إلا أنه يواجه بعض القصور في تفسير الفعالية التنظيمية. وما يعاب علي هذا المدخل هو صعوبة قياس بعض المعايير المرونة و مدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى البيئة، كذلك معيار البقاء و الذي يلفه الكثير من الغموض، كذلك قياس درجة الرضا.

ب- **مدخل أطراف التعامل (أو العناصر الإستراتيجية) :** يركز هذا المدخل على التفاعل البيئي بين المؤسسة بتنظيمها كما هو في المدخل النظامي. لكن يتم التركيز بصورة أساسية على العناصر البيئية التي تؤثر إستراتيجيا في عمل المؤسسة. بمعنى أخر التركيز على الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة كمقياس للفعالية، و الذين لهم مصلحة في بقاء المؤسسة واستمرارها، و تتمثل هذه الأطراف في العناصر التالية كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : أطراف التعامل مع المؤسسة

الأطراف	الهدف
المورد	التزام المؤسسة بتسديد قيم السلع المتحصل عليها.
المستهلك	الحصول على مستوى عالي من الجودة بسعر يتناسب مع القدرة الشرائية.
العامل	الحصول على أعلى أجر وتوفير ظروف عمل ملائمة قدر الإمكان.
المالك	تحقيق أعلى عائد استثمار.
المدير	الحصول على امتيازات كبيرة وأكبر قدر من السلطة.
الدولة	الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل والنشاط.
المجتمع	المساهمة في التنمية الشاملة وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

و من هذا المنطلق يعبر الباحث Georziou [22] على أن النجاح التنظيمي لا ينظر إليه من زاوية تحقيق الهدف، و إنما على أساس قدرة المؤسسة على البقاء من خلال حصولها على إسهامات الأعضاء ومكافأتهم بحوافز مجزية مقابل ذلك. هذا يؤكد على أن الفعالية التنظيمية ترتبط بنظام التحفيز المعتمد من قبل المؤسسة لكي يضمن لها البقاء واستمرارية مشاركة مختلف الأطراف في هذا الهدف.

كما يمكن النظر للفعالية التنظيمية من زاوية سيكولوجية، بحيث تتحقق الفعالية التنظيمية بشكل إيجابي كلما كان إدراك كل فرد للمؤسسة على أنها أداة يمكن من خلالها تحقيق ما يصبو إليه، لذلك فإن عوامل مثل الإنتاجية والربحية هي ظروف ضرورية لحياة المؤسسة وليست نهايات في حد ذاتها.

كذلك فإن تناول الفعالية التنظيمية من زاوية الأطراف المشاركة يطرح مجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها كما يلي:

- عدم تطابق أهداف الأفراد مع أهداف المؤسسة، يؤثر على الفعالية التنظيمية.
- الصياغة السيكولوجية للفعالية (فائدة أطراف التعامل) تهمل الأنشطة والمهام التي تقوم بها المؤسسة، وهذا يعتبر تجاهل لجزء من الحقيقة التنظيمية.
- إهمال حقيقة وجود أفراد خارج المؤسسة يتأثرون بما تقوم به المؤسسة بشكل غير مباشر وينعكس ذلك على فعاليتها التنظيمية.

ولمواجهة هذه المشاكل قدم هذا المدخل أكثر من نموذج يتناسب و ظروف و طبيعة عمل المؤسسة. و تتمثل هذه النماذج في ما يلي : [23]

أ- النموذج النسبي: يعني إعطاء ترجيح نسبي لكل طرف من أطراف التعامل حتى تكون لهم نفس الأهمية النسبية.

ب- نموذج القوة: يتم تحديد الطرف الأقوى في معادلة التعامل ومنه تحاول إشباع حاجاته باعتبار أن هذا الطرف يؤثر بشكل مباشر على بقاء المؤسسة.

ج- نموذج العدالة الاجتماعية: هو عكس نموذج القوة، بحيث تسعى المؤسسة إلى إشباع الطرف الأقل رضا من خلال الرد على تظلماته وشكاويه. وبمعالجة أسباب الشكاوي تضمن رضا جميع الأطراف و تتحقق الفعالية التنظيمية.

د- النموذج التطوري: حسب هذا النموذج تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عامل الزمن في تعاملها مع مختلف الأطراف والتي ترتبط بدورة حياتها. فعلى سبيل المثال يكون المستهلك أهم طرف تتعامل معه المؤسسة في مرحلة النشأة.

وعليه تختار المؤسسة النموذج الذي يتناسب مع ظروفها. وتقاس الفعالية التنظيمية في هذه الحالة بمدى تحقيقها لأهداف أي طرف ومدى إشباعها لحاجاته. كذلك فإن أهم ما يميز هذا المدخل هو تركيزه على مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية والتي لها علاقة بنشاط المؤسسة.

ج- **مدخل القيم المتنافسة:** يقوم هذا المدخل في دراسة الفعالية التنظيمية على أنها ظاهرة تأخذ صور مختلفة حسب نظرة الفرد ومكانته في الهيكل التنظيمي للمؤسسة. فتقييم الفعالية

التنظيمية يختلف بين مدير الإنتاج ومدير التسويق ومدير المالية وما إلى ذلك... ويمكن القول أن الفعالية التنظيمية أمر شخصي يرتبط بقيم وتفضيلات الفرد و رغباته. وعليه نعتبر أن الفعالية التنظيمية ظاهرة متعددة المجالات، حيث أعتمد Campbell في دراسته على 30 (ثلاثين) مقياس معياري سبق ذكرها.

و بناءا على نماذج دراسة الفعالية التنظيمية السابقة، تم بناء نموذج القيم المتنافسة من منطلق التمييز بين نوعين من القيم المتنافسة أو المتعارضة : [24]

- المجموعة الأولى: المؤسسة/الأفراد، فالتركيز على الأفراد يعني الاهتمام بالعمليات التي تتعلق بالرضا والمهارة والكفاءة في العمل. أما التركيز على المؤسسة، فيعني الاهتمام بالتعامل مع الأطراف التي تشكل البيئة الخارجية والكيفية التي يتم بها تطوير هذه العلاقات.
- المجموعة الثانية: المرونة/الجمود، وتمثل قيم ترتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة. بحيث تعكس المرونة القدرة على التكيف والتغير من مرحلة إلى أخرى أو القدرة على الإبداع. بينما يعكس الجمود إمكانية إحكام الرقابة على مختلف مستويات الهيكل التنظيمي والالتزام بالإجراءات التي تحكم العمل.

ويمكن تقديم الشكل التالي والذي يعكس مداخل القيم المتنافسة أو المتناقضة:

الشكل رقم(01) : مدخل القيم المتنافسة أو المتناقضة

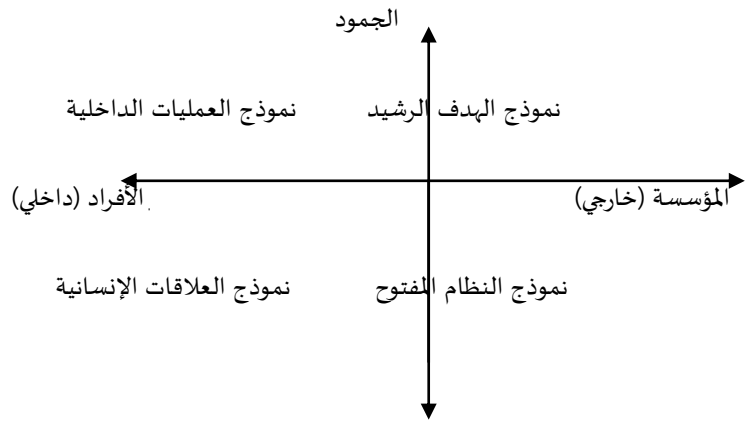

و بناءا على هذا الشكل يمكن تقديم خصائص كل نموذج حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : خصائص مدخل القيم المتنافسة

النموذج	الخصائص
الهدف الرشيد (التخطيطي)	تحقيق مستوى إنتاجية وكفاءة عالية من خلال رسم الخطط و البرامج.
العمليات الداخلية	تحقيق السيطرة و الاستقرار من خلال نظم اتصال و معلومات جيدة
النظام المفتوح	القدرة على الحصول على الموارد و النمو من خلال تنمية علاقات مع أطراف البيئة.

العلاقات الإنسانية	تنمية و تطوير المهارات الخاصة بالأفراد و رفع مستوى الرضا من خلال التكوين

والملاحظ على هذه النماذج الأربعة، أنها تتشكل من قيم متناقضة أو متنافسة، فنموذج العمليات الداخلية يعاكس نموذج النظام المفتوح، و نموذج العلاقات الإنسانية يعاكس نموذج الهدف الرشيد. لذلك يمكن القول أن الاهتمام بنموذج يكون على حساب نموذج أخر، و على سبيل المثال الاهتمام بالبيئة الخارجية يكون على حساب العمليات الداخلية. وعليه فإن مدخل القيم المتنافسة يعكس أيضا خطورة الإفراط في الاهتمام بنموذج واحد فقط في قياس الفعالية التنظيمية، فالسيطرة المفرطة تؤدي إلى تصلب داخلي و الاهتمام المفرط بالعمال يؤدي إلى الإهمال و الاستهتار بالأهداف المسطرة، والاهتمام بالبيئة الخارجية على حساب البيئة الداخلية، يؤدي إلى بروز سلوكيات عدوانية، كل هذا يظهر في شكل عدم فعالية، لذلك يمكن القول أن الفعالية التنظيمية وفقا لهذا المدخل هي "**عملية توازن**" بين القيم المتنافسة.

المحور الثالث : المقارنة بين مداخل دراسة الفعالية التنظيمية

إن محاولة إيجاد معنى للبعد التنظيمي للفعالية يعتبر غاية ذات أهمية كبرى، كما تبقى الفعالية التنظيمية السند الهام للممارسين و القائمين بالتحليل التنظيمي. وحتى نتمكن من المقارنة بين مختلف المداخل التي اهتمت بدراسة الفعالية التنظيمية، لابد من الوقوف على أسباب التباين في الدراسات التي اهتمت بالموضوع.

1- أسباب الاختلاف في مداخل دراسة الفعالية التنظيمية : تتمثل هذه الأسباب في العناصر التالية:[25]

- الاختلاف في طبيعة نشاط المؤسسات التي كانت موضوع الدراسة و الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج و الحجم و خصائص الهياكل المعتمدة، كل هذا يؤدي إلى اختلاف أساليب القياس و التقييم للفعالية.
- الاختلاف يعود للباحث القائم بالدراسة و الذي ينطلق في تشريحه للظاهرة من خلفية نظرية معينة (التيار الكلاسيكي، أو التيار الحديث ...).
- تعلب دورة الحياة المؤسسة دورا في تحديد محتوى الفعالية بحيث المؤسسة التي هي في مرحلة الانطلاق تختلف من حيث معايير قياس الفعالية المتعمدة عن مؤسسة في مرحلة النمو بحكم الاختلاف في الخصائص التنظيمية و البيئة بصفة عامة.
- يعود أيضا الاختلاف إلى المؤسسة نفسها، فالمؤسسة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تختلف باختلاف الأقسام و المستويات التنظيمية التي تتبناها و عليه فإن قياس الفعالية التنظيمية و المدخل الملائم للدراسة يختلف من قسم لآخر. الأمر الذي يستدعي في النهاية

ضرورة استخدام جملة معايير معا في آن واحد لتقدير الفعالية التنظيمية. و هذا ما نؤكد عليه في البحث الذي تم تناوله باعتماد لوحدة القيادة كأسلوب يسمح بتقديم كم من المعايير في نفس الوقت و الذي يتم شرحه في فصل خاص به.

- اختلاف الجهات أو الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة و التي لها مصالح معها و التي تؤثر فيها و تتأثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر (ملاك، زبائن، موردون، بنوك ...)، يجعل من اعتماد أكثر من مدخل أمر ضروري. ليعكس لنا صورة متوازنة للفعالية التنظيمية أخذين بعين الاعتبار اهتمامات مختلف هذه الأطراف – التوازن بين المؤسسة و الأطراف التي تتعامل معها مؤشر للفعالية التنظيمية.

2- مجالات المقارنة بين مداخل دراسة الفعالية التنظيمية :

تسمح عملية المقارنة بين مختلف المداخل التي اهتمت بدراسة الفعالية التنظيمية على الحكم بشكل أفضل على الفعالية التنظيمية تحت الظروف الخاصة بكل مدخل، و منه اختيار أساليب القياس الأكثر موائمة لواقع المؤسسة موضوع الدراسة، و الجدول التالي يبين أوجه المقارنة بين المداخل السابقة الذكر.

الجدول رقم (03) : المقارنة بين مختلف مداخل دراسة الفعالية التنظيمية

المقارنة	المداخل التقليدية			المداخل المعاصرة		
	موارد النظام	العمليات الداخلية	الأهداف	مدخل نظامي	أطراف التعامل	القيم المتنافسة
موضوع الفعالية	الحصول على المدخلات	كفاءة المعالجة (العمليات التشغيلية)	المخرجات	المدخلات + المعالجة + المخرجات	التفاعل مع الأطراف التي لها مصلحة في بقاء المؤسسة	أمر شخصي ترتبط بقيم الفرد و تفصيلاته
أساليب قياس الفعالية	- القوة التفاوضية - المرونة - الكفاءات	- مناخ تنظيمي ملائم - روح الفريق - الدافعية	- الإنتاجية - الكفاءة - الربحية	- القدرة على تأمين الاحتياجات - القدرة التنافسية - كفاءة المعالجة -مرونة التكييف مع البيئة الخارجية	- التحفيز - المشاركة - تكامل أهداف مختلف الأطراف	التوازن مع مختلف المعايير السابقة
الاستفادة	بالتركيز على الحصول على الاحتياجات الضرورية	تتحقق من خلال الانسياب المنتظم لعملية التفاعل داخل المؤسسة	لما تكون الأهداف واضحة و قابلة للقياس و محددة في إطار زمني	لما تكون العلاقة واضحة بين المدخلات و المخرجات	لما تكون قوة تأثير أطراف التعامل قوية و على المؤسسة الاستجابة	في حالة عدم وضوح الأهداف و الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن

المصدر: مؤيد سعيد سالم : نظرية المنظمة –الهيكل والتصميم-، داروائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص 52.

المحور الرابع : الدور البشري في تحقيق فعالية المنظمة

تتطلب الفعالية في إدارة المنظمات –للمحافظة على معدل عال من النمو-، وجود علاقات طيبة بين الأفراد داخل التنظيم، وذلك خلال كل المراحل والعمليات الإنتاجية.

وقد لا نغالي إذا قلنا أن نسبة عالية من العمل الذي يتم أداؤه في المنظمات يتم من خلال الجماعة وليس من خلال التكنولوجيا المتطورة كما قد يتبادر إلى الأذهان، فمقدار الفعالية والكفاءة في أداء الجماعة لعملها ومختلف وظائفها، وكذا قدرتها على حل مشاكلها بالطرق السليمة، يعتبر على درجة كبيرة من لتقدم ونجاح المؤسسة، وإذا أردنا التأكد من ذلك، نطالع ما يكتب عن الأسباب الحقيقة لنجاح المؤسسات اليابانية، " ولعل أكبر دليل على ذلك هو ما نلاحظه من نجاح وتقدم للمؤسسات اليابانية نتيجة إدراكهم لدور جماعات العمل، فمن خلال دراسة ميدانية للشركات اليابانية اتضح أن السبب في نجاح تلك الشركات لا يرجع إلى التكنولوجيا، بقدر ما يرجع إلى أسلوب العمل الجماعي"[(26)]، وهذا ليس بالغريب على الإطلاق، عندما نعرف أن الفرد الياباني لا يساوم أبدا على عاداته وقيمه المختلفة (الدينية والاجتماعية)، فهي مصاحبة له أينما اتجه وأينما حل، ومن بين هذه القيم، حبه للعمل والاعتراف إلى حد التقديس بالإنسان المتفاني في عمله، وعلى سبيل المثال، فإن تذمر العامل الياباني من محيط عمله لا يعبر عنه بالإضراب السلبي الذي يعني التوقف عن العمل وشل الإنتاج، وإنما كثيرا ما يتجه إلى إغراق السوق بالسلع الزائدة عن الطلب، مما يسبب لصاحب العمل تضخما يصعب علاجه.

إذن فالعلاقات الإنسانية في الصناعة ليست مجرد مطلب وجداني عاطفي، وإنما هي شرط أساسي للوفرة في الإنتاج وتحسينه، وبالتعاون والتوافق والتفاهم البناء، وكذلك بالتحلي بروح الفريق يمكن تحقيق الحد المطلوب من الأهداف بأقل التكاليف.

وهناك من يؤكد على ضرورة توفر جملة من المقومات لكي توجد جماعات عمل فعالة، ومن هذه المقومات [(27)] :

- حدوث تفاعلات الجماعة في جو من مدعم وبيئة تسودها الثقة بين العاملين، والاقتناع بأن بإمكانهم المساهمة في تحقيق الأهداف إذا أتيحت لهم الفرص.
- أن تكون قيم وأهداف الجماعة مشبعة ومتكاملة ومعبرة عن قيم وحاجات أعضائها.
- استمرار الجماعة في العمل لفترة كافية في المنظمة، وذلك لتطوير وتدعيم علاقات سليمة وبناءة بين أعضائها.
- توافر درجة عالية من الدافعية من جانب أعضاء الجماعة مما يساعد على قبول القيم الأساسية دون معارضة ويساهم في تحقيق أهداف الجماعة.
- قبول كل عضو (برغبة ودون معارضة) الأهداف والتوقعات التي يتم تشكيلها بواسطته وبواسطة الجماعة.
- تبني فلسفة النظر إلى العمل داخل الجماعة بمفهوم تعاوني يتضمن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات من جانب أعضائها.

- تبني قيم هامة للجماعة، فكلما زادت أهمية القيم كلما زاد احتمال قبولها من جانب الأعضاء.

المحور الخامس : خصائص المنظمة الفعالة

إن البحوث والدراسات الميدانية التي أجريت في مجال الفعالية، أثبتت أن هناك ممارسات عديدة وطرقا مختلفة لتحقيق الفعالية التنظيمية، وأن هناك اختلافات بدرجات متفاوتة بين المنظمات الفعالة نفسها، وبين المنظمات الفعالة وغير الفعالة.

فعلى سبيل المثال يمكن للمنظمة أن تستخدم خطة عمل محكمة ومدروسة بشكل جيد، وتستعمل التنسيق المطلوب فيما بين مختلف الإدارات والمصالح المتخصصة فتصل إلى الفعالية التي تنشدها، كما قد تكون خطة العمل في منظمة أخرى غير واضحة وغير محددة المعالم حيث يلفها الغموض في التفاصيل والجزئيات، إلا أنها تحقق كذلك درجة معقولة من درجات الفعالية، وقد يكون السبب بالنسبة للحالة الأولى، هو أن المهارات القيادية المطلوبة تقتصر على المهارات الإدارية والنسبية، بينما تتطلب في الحالة الثانية مهارات أوسع من ذلك فتشمل أيضا المهارات الإنسانية.

ومن هنا نقول أننا لا نبالغ أبدا عندما نحكم على كل تنظيم أو مؤسسة (أيا كان حجمها أو نوعها، وأيا كانت قوة الجهة التي تقف وراءها) بالفشل، ما لم يتم العمل فيها وفقا للتصورات العملية المدروسة التي يكون للجميع رأي واضح فيها، مع الاستغلال الأمثل والناجح للتكنولوجيا الحديثة.

أما إذا أردنا الخوض في الجزء الفعالة بالنسبة لنجاح المنظمة، فبإمكانها معالجة التغييرات التي تتعرض لها بفعالية، بأن تبدأ بإجراء تغييرات في التنظيم الرسمي، وترى تأثير ذلك على الأفراد الذين يمكن أن يتجاوبوا مع هذه التغييرات، ويمكن أن نفهم من هذا أن المنظمة الفعالة هي التي لا تتهاون مع أي جديد يطرأ عليها، فإذا رأت أن الظروف أو الوضع يحتم عليها إلغاء منصب ما أو استبدال جهاز تنظيمي معين أو مسؤول آخر، فهي لا تتردد إذا كان هذا من مصلحتها، على أن يبقى العمال هم "الترمومتر" بقياس نجاعة هذه العملية، بمعنى آخر فلا مجال للارتجال أو العاطفة داخل التنظيم الرشيد.

ومن جهة أخرى فإن المنظمة بإمكانها معالجة سلوك الأفراد داخل التنظيم غير الرسمي بواسطة القيادات المباشرة له، وذلك بغية تصحيح ما من شأنه التأثير سلبا على السير العادي للعمل، وهذا من خلال الرقابة التي تمارسها الإدارة على الأفراد، مع مراعاة الاختلافات والفروقات بينهم، فالحالة هي التي تفرض نوعية الرقابة المتساهلة أو المتشددة، هذا بالإضافة إلى وجهات نظر الأفراد ومدى اتفاقها أو تعارضها مع ذلك ومفهوم هؤلاء للسلطة وكيفية ممارستها.[28]

وأخيرا يمكن التأكيد على جملة من النقاط التي يمكن اعتبارها بمثابة خصائص تتميز بها المنظمات الفعالة وهي : [29]

- وجود هدف محدد ومتفق عليه، معروف لدى الأفراد والمديرين، وتتوفر التوجهات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.
- تتحدد الخريطة التنظيمية وطرق العمل وتوجيه الموارد وتوزيع مراكز القرار، بناء على معيار موضوعي هو طبيعة العمل ومتطلباته، وليس رغبات الأشخاص.

- تواجد مراكز اتخاذ القرارات حيث توجد المعلومات الملائمة، ولا ترتبط بالضرورة بمواقع الأشخاص على الهيكل التنظيمي.
- هناك عائد لقاء العمل المنجز، مع وجود توازن بين المكافآت المادية والمعنوية، خاصة ما تعلق منها بطبيعة العمل وحاجات الاحترام والاستقلال وإثبات الذات.
- النظرة الإيجابية للأفراد، وحسن توجيه طاقاتهم والتعرف على دوافعهم، وتأكيد مفهوم الوضعية والالتزام.
- تشجيع التعاون بين الأفراد والمنافسة البناءة لتحقيق أهداف المنظمة، للصراعات ومختلف أشكال النزاع واتخاذ حلول سريعة لها.
- القياس الدقيق للإنجازات والتعرف على نواحي القوة ومواطن الضعف، وتحليل الأسباب واختيار الإجراء المناسب.
- التطلع إلى فرص التحسين، والبحث عن الجديد وتشجيع المبادرة والابتكار، ونشر روح الاكتشاف والمغامرة المحسوبة أو المخططة، وتطبيق الحلول غير التقليدية للمشكلات.

خاتمة

إن المنظمة الفعالة لا تقتصر على خصائص معينة يمكن أن تعمم على بقية المنظمات أو تشتق منها نظرية عامة للفعالية، لأن الأمر هنا يتوقف على خصوصيات كل منظمة بذاتها، وأهدافها وطبيعة نشاطها وتركيبة القوة العاملة فيها من حيث قيمها ورغباتها وطموحاتها وما إلى ذلك.

ليس هذا فقط، بل يتعدى ذلك إلى نوعية العلاقات التي تربط المنظمة ببيئتها الخارجية، فلا يمكن لأية منظمة أن تنجح وتستمر بمعزل عن هذا المحيط، وهذا ما حولت نظرية التنظيم أخذه في الحسبان، إذ أنها تنظر للمنظمة نظرة عضوية شمولية في علاقاتها بأجزائها داخليا، وعلاقاتها بالبيئة المحيطة بها خارجيا، وتنظر إلى التفاعل الذي يتم بينها وبين أجزائها ومحيطها بناء على هذه العلاقات وتأثيرها الإيجابي أو السلبي على الأداء الكلي للمنظمة.

وبالتالي إذا كانت هناك خاصية يمكن أن توصف بها المنظمات الفعالة، فهي تكيفها وتأثيرها الإيجابي في البيئة الخارجية والداخلية التي ترتبط بها.

لذلك فإن المنظمة الفعالة هي التي تأخذ في الاعتبار حاجات الأفراد تماما كما تعتني بحاجات التنظيم، فتضع مثلا قواعد وأسس واضحة وموضوعية للسلوك والأداء والعلاقات، وتحل مشكلات التنسيق والاتصال، وهكذا إلى أن توفق بين احتياجات التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي بالشكل الذي يضمن تعاون هذه التنظيمات وانسجامها وسيرها في اتجاه واحد نحو الأهداف الموضوعة.

وعلى هذا فإن الدراسات والأبحاث الميدانية التي أجريت وما تزال تجرى في موضوع الفعالية التنظيمية، لم تقدم سوى نماذج أو حالات للمنظمات الفعالة في محيط معين وظروف بيئية محددة، وهذا واقع النظريات الحديثة ومشاكلها المنهجية التي لم تعد تنظر إلا للموضوع المدروس في المكان والزمان المحددين، تحت ذريعة الموضوعية التي تعني دراسة ما هو كائن بالفعل وليس ما سيكون، رغم أن النظريات

في حقيقتها تسعى إلى تعميم رؤاها إلى أبعد من الموضوع المدروس، وعلى هذا الأساس يتوجب عليها التوصل إلى نماذج لقياس الفعالية تكون قابلة للتطبيق ولو بدرجات متفاوتة في كل المنظمات على اختلاف اتجاهاتها ومكوناتها، كما كان الشأن عند أغلب الأفكار والنظريات التقليدية القديمة، وهذا لا يعني نفي التمايز الموجود الذي يطبع القواعد والأسس التي يبنى عليها أي تنظيم، لأنه غالبا ما ينطلق من مقومات يؤمن بها المجتمع، ومن إيديولوجيات مهيمنة عليه في فترات زمنية محددة، وبالتالي فنحن في حاجة إلى مزيد من هذه الدراسات والبحوث في عدد من المنظمات الفعالة وغير الفعالة أيضا، في بيئات متعددة وتحت ظروف متباينة، حتى نعمق مفهومنا للفعالية ونحدد النماذج والمعايير التي تقوم عليها بغض النظر عن المكان والزمان.

الإحالات

(1) صلاح الدين عون الله : **مداخل و مشكلات قياس الفعالية التنظيمية**، مجلة الإدارة العامة، الرياض، العدد 54، جويلية 1997، ص 9.

(2) عبد السلام أبو قحف : **اقتصاديات الأعمال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 92-93.

(3) أنظر هذه التعاريف في المراجع التالية :

- مؤيد سعيد سالم : **نظرية المنظمة –الهيكل والتصميم-**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص 41.
- صالح بن نوار : **فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية**، مخبر علم اجتماع الاتصال والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 196.
- صلاح الدين عون الله : مرجع سابق، ص 10.
- فلاح تايه النعيمي : **اتخاذ القرار وفق النظرية الموقفية**، مجلة الإدارة العامة، الرياض، العدد 63، 1999، ص 15.
- خليل محمد حسين الشماع : **نظرية المنظمة**، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 327.
- Desreumaux.A : **Introduction à la gestion des entreprises**, édition Armand Colin, Paris, 1992, P 133.

(4) صالح بن نوار: مرجع سابق، ص 200.

(5) صلاح الدين عون الله : مرجع سابق، ص 11.

(6) عبد السلام أبو قحف : مرجع سابق، ص 111.

(7) سعيد محمد المصري : **التنظيم و الإدارة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 236.

(8) عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 94.

(9) المرجع نفسه، ص 134.

(10) مسلم علي عبد الهادي : **تحليل و تصميم المنظمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

(11) هال ريتشارد : **المنظمات - هياكلها، عملياتها و مخرجاتها** - ، ترجمة : سعيد بن حمد الهاجري، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2001، 564.

(12) محمد محمود الذنيبات : **المناخ التنظيمي و أثره على أداء العاملين**، مجلة الدراسات في العلوم الإدارية، العدد الأول، الأردن، 1999، ص 37.

(13) صلاح الدين عون الله : مرجع سابق، ص 14.

(14) عبد السلام أبو قحف : مرجع سابق، ص 97.

(15) صلاح الدين عون الله : مرجع سابق، ص 16.

(16) هال ريتشارد : مرجع سابق، ص 583.

(17) Malarewicz.JA : **Systémique et entreprises**, édition village mondial, Paris, 2000, P 19.

(18) Bonami, Dehennin : **Management des systèmes complexes**, Deboék Université, Bruxelles, 1993, P 33.

(19) Popper.J : **La dynamique des systèmes**, édition d'Organisation, Paris, 1973, P 58-59.

(20) صلاح الدين عون الله : مرجع سابق، ص 21-22.

(21) Savall.H : **Maîtriser les coûts et les performances cachés**, édition Economica, 2ème éditions, Paris, 1989, P 107.

(22) هال ريتشارد : مرجع سابق، ص 586.

(23) مسلم علي عبد الهادي : مرجع سابق، ص 175.

(24) مؤيد سعيد سالم : مرجع سابق، ص 47.

(25) المرجع نفسه، ص 52.

(26) أحمد عرفة، سمية شلبي : **فعاليات التنظيم وتوحيد السلوك الإنساني**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 213.

(27) المرجع نفسه، ص 210-211.

(28) صالح بن نوار: مرجع سابق، ص 218-219.

(29) سعيد ياسين عامر، علي محمد عبدالوهاب : **الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة**، مركز وايد سرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998، ص 53.

اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

يوسف عبايدية
أستاذ مساعد
جامعة العربي التبسي تبسة
youcefabaidia3@gmail.com

العربي عمران
طالب دكتوراه
جامعة سطيف
amranet@gmail.com:

الملخص:

إن المجالات التي يمكن أن تبرز دور المؤسسة الاقتصادية في تعزيز **الممارسات الاجتماعية** ودعمها من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تركز على ضرورة التكامل بين أهداف المؤسسات ومتطلبات البيئة والعمال والمجتمع بصفة عامة لخدمة جميع **الأطراف** دون الإضرار بمصالحها.

كما أن تعزيز الممارسات الاجتماعية للمؤسسات يتطلب وجود آليات رقابية وإجراءات احترازية، وبالتالي وجود **مؤسسات يقظة** وتدعم الفعل الاستباقي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، اليقظة الاستراتيجية، إدارة العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة.

Abstract:

The field that can appear the role of economic firms in the promote of theirs social practice through their social responsibility focus on the necessary of the integration between objective of firms and the requirement of environment, worker and the society in general, in order to serve all extremity without damaging theirs benefit .

Also the enhancement of firm's social practices requires the availability of supervisory mechanism and preventive procedure. Subsequently, availability of carful and intelligent firms and promote the proactive action.

Key words:

Social responsibility, strategic vigilance, Stakeholders Relationship management.

المقدمة:

إن سمة هذا العصر هو السرعة والتي لا ترتبط بالمنتجات من خلال تسليمها في الآجال المحددة، واحترام مواعيد التسليم؛ بل تتعدى إلى سرعة انتشار، اكتساب وفقدان المعلومات، ونظرا لأن المؤسسة ليست بمعزل عن المحيط فهي تؤثر وتتأثر فكما يوجد تدفق للسلع والخدمات واعتماد طرق وسياسات لتوجيهها في الاتجاه الذي يخدم مصالح المؤسسة فانه يوجد هناك تدفق للمعلومات والمعرفة من وإلى المؤسسة، وعبر مختلف الأطراف أصحاب المصلحة من مساهمين، سلطات عمومية، ومجتمع مدني. وعليه فإن بناء سياسة المؤسسة يتوقف على إدارة العلاقة مع الأطراف الجديدة في معادلة النجاح وتفوقها من منطلق **اليقظة الإستراتيجية.**

من خلال الطرح السابق تبرز لنا معالم إشكالية الدراسة وهي:

كيف يساهم اعتماد مدخل اليقظة الإستراتيجية في تحقيق المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية؟

تندرج ضمن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ كيف يساهم اعتماد مدخل اليقظة الإستراتيجية في نجاح إستراتيجية الحوار مع الأطراف أصحاب المصلحة؟
- ✓ كيف يساهم اعتماد مدخل اليقظة الإستراتيجية في نجاح إستراتيجية الاتصال مع الأطراف أصحاب المصلحة؟
- ✓ كيف يساهم اعتماد مدخل اليقظة الإستراتيجية في تعزيز التوجه المرتبط بالاستجابة الاجتماعية للمؤسسة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من حلال أهمية اعتماد مدخل اليقظة الإستراتيجية في توجيه سلوك مختلف الأطراف الفاعلين وخاصة فئة المستهلكين من خلال ترشيد سلوكهم الشرائي الحالي والمستقبلي، ووفق مقاربة حديثة ترتكز على اليقظة قبل الشراء، بعد الشراء، يقظة مرتبطة بالضمانات، ...الخ.

كما تبرز أهمية الدراسة في اعتماد اليقظة كتوجه لمعرفة تطلعات جميع الأطراف أصحاب المصلحة وتقليل الانحرافات وضمان مزايا تنافسية مستمرة ومستديمة.

أولاً: مضامين حول اليقظة الاستراتيجية:

ثانياً: الدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية:

ثالثاً: دور اليقظة الاستراتيجية في إدارة العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة.

أولاً: مضامين حول اليقظة الإستراتيجية

تشهد البيئة الحالية اهتمام كبير بالمعلومة والتي أصبحت بمثابة معيار أو الحكم على نجاح أو فشل أي مخطط أو منطلق وكما تمثل المعلومة المحدد الوحيد للسلوكيات واتخاذ القرار.

1. **تعريف اليقظة الاستراتيجية:** يشهد مصطلح اليقظة تنوع في التعاريف والتي تختلف من باحث إلى أخر ومنها:

- ✓ عرفها ريبولت **ribault** على أنها المراقبة والمتابعة العامة لمحيط المؤسسة من خلال البحث على المعلومات الواقعية والمستقلبية.[1] أما **Humbertlesca** فعرف اليقظة الإستراتيجية بأنها ذلك الإجراء المستمر من خلال مجموعة أفراد التي تتولى جمع واستعمال المعلومات لشكل تطوعي واستباقي يتماشى والتغيرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية وهذا من اجل خلق فرص أعمال والتخفيض من مخاطر عدم اليقين.[2]
- ✓ أما تقرير مارتر فيعرف اليقظة على أنها: مجموعة نشاطات البحث، معالجة ونشر، وكذلك استغلال، المعلومة المفيدة". [3]

من خلال التعاريف السابقة فاليقظة الإستراتيجية ترتبط ارتباط وثيق بالحصول على المعلومة، وكما ترتبط بمتابعة تغييرات المحيط أو البيئة الخارجية وبالتالي تضمن اليقظة السرعة في ردة الفعل واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة والتركيز على الفعل الإستباقي، وهذا التوجه لا يرتبط بالمؤسسة فقط والتي عرفت على انها كائن حي حسب ما جاء في أدبيات فريد مان، بل يرتبط بأي عون اقتصادي سواء أكان مستهلك، هيئة حكومية، جمعية خيرية...

2.خصائص اليقظة الإستراتيجية.

بناء على التعاريف المقدمة لليقظة يمكننا أن نستشف الخصائص التالية:[4]

أ. الاستراتيجية: من أجل الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة لليقظة الإستراتيجية لا تتعلق بالعمليات الحالية والمكررة لكن على العكس من ذلك فهي تساعد على اتخاذ القرار والتي لها تأثير كبير جدا على تنافسية وبقاء واستمرار المؤسسة.

ب.تطوعية : لا يمكن أن تكون اليقظة عملا محدودا بالمتابعة والمراقبة البسيطة للمحيط لكونها هدف إبداعي ، فهي على العكس تعتبر تطوعية من خلال اللجوء إلى واجهة المعلومات المتوقعة معا لانتباه الحاد وبتنشيط كلا لحواس . وفي هذا الصدد فإن كلمة يقظة قد لا تؤدي الغرض المطلوب إلا أنها تبقى الأكثر دلالة . ومن الممكن مقارنة اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة برادار السفينة لأنه يهدف إلى توقع الأحداث قبل أن تصبح متأخرة ليكون قادر على التصرف.

ج.**المحيط**: ليس محيط المؤسسة مفهوما مجردا أو شيئا إحصائيا، فهو مكون من عدة عوامل مؤثرة لذا تعريفها يكون بطريقة علمية وخاصة عند التكلم عن استهداف اليقظة الإستراتيجية؛

د.**إنشاء الإبداع**: تتضمن اليقظة الإستراتيجية تفسيرات إشارات الإنذار المبكرة والت يترتبط بعنصر الإبداع فمعلومات اليقظة لاتصف أي الأحداث والأعمال المنفذة سابقا ، لكنها تسمح بصياغة الفرضيات وإنشاء رؤية إبداعية من خلال تفسير وترجمة الإشارات المنتقاة من المحيط المعرفة والمخزنة في مجموع ذاكرات المؤسسة "ذاكرة رسمية، والذاكرات الضمنية الفردية":

هـ.**التوقع**: يؤكد تعريف اليقظة عملية التوقع وكشف التغيرات والتي يمكن أن تحدث في محيط المؤسسة والتي تتعلق بالمستقبل حيث أن معلومات اليقظة ذات ميزة تنبؤية حيث تقدم توضيحات كإضاءة عن المستقبل وليس من المهم أن تعبر عن الماضي.

3. شروط فعالية اليقظة الإستراتيجية:

هناك خمسة شروط أساسية على المؤسسة تحقيقها لتضمن بها فعالية اليقظة وهي :

- ✓ إدارة ثابتة من قبل الإدارة فعلى المسيرين اعتبار اليقظة كوظيفة إدارية والعمل على تنفيذها شخصيا؛
- ✓ اتصال داخلي جيد،وهذا بالسماح للمعلومة بالانتقال لمن يطلبها عبر مختلف المستويات التنظيمية دون احتكارها عند شخص واحد،لأن اليقظة عمل جماعي وليس عمل فردي؛
- ✓ التحكم في الوقت حيث يجب القبول بتسخير الوقت، الوسائل الأساسية والميزانية المناسبة لذلك؛
- ✓ الحد الأدنى من الهياكل، فالمعلومة تعطى لها قيمة أحسن عندما يكون للمؤسسة تأطير مهيكل من طرف إطارات ذات وظائف محددة؛
- ✓ روح جماعية قوية وهذا بين مختلف الموظفين.

4.المعلومات المرتبطة بنشاط اليقظة الإستراتيجية

نشاط اليقظة الإستراتيجية يعتمد على الحصول على المعلومات المناسبة والملائمة والمنتقاة من البيئة الخارجية للمؤسسة، وهذه المعلومات لها علاقة بنشاط المؤسسة بحيث تعلمها بكل المستجدات والتغيرات الحالية والمستقبلية لكي يتسنى لها اتخاذ القرارات الإستراتيجية. وكما يمكن التميز بين ثلاث أنواع من معلومات اليقظة الإستراتيجية وهي: [5]

أ. **معلومات التحكم**: وتضم المعلومات التي تنتجها الشركة وتوجهها لاستعمالها الداخلي وتكتسي معرفة هذا النوع أهمية بالغة كونها تمكن المؤسسة من أن تقارن أدائها بأداء أحسن المؤسسات. ويتم تسيير هذه المعلومات عن طريق النظم المعلومات التقليدية، كما أن أغلب الدراسات منصبة عليها كنظم معلومات الموارد البشرية ونظم الإنتاج ونظم الجودة.

ب. **معلومات التأثير:** وتضم المعلومات التي أنتجت داخل المؤسسة ووجهت لاستعمال الخارجي، أو موجهة لأفراد ومجموعات خارج المؤسسة كالعميل والمورد، وتعتبر نظم المعلومات التسويقية أمثلة من الأنظمة التي تقوم بتسيير معلومات التأثير.

ج. **المعلومات الجزئية أو الإشارات الضعيفة:** لـ **Ansoff** وهو الذي أطلق مصطلح "الإشارات الضعيفة " ووصفها بأنها توقعية وإستباقية ومثل هذه المعلومات تنبه المسير وتحسسه بأن شيئا هاما سيحدث في بيئة المؤسسة ،هذا الحدس هو نابع من المعلومات التي تم الحصول عليها. وهذه المعلومات تعطي للمسير فكرة عن حدث محتمل تكون له أهمية بالغة على نشاط المؤسسة. فهي معلومات إستراتيجية جمعت خارج المؤسسة ووجهت للاستعمال الداخلي وهي تعبر عن التطورات التي لم تتحقق تماما، فهي تنبؤية،قليلة غير قطعية،جزئية ومبعثرة.ولهذا تسمى بالإشارات الضعيفة.

5. اليقظة الإستراتيجية كمخطط عمل

اليقظة كمخطط عمل تستلزم ما يلي:[6]

- ✓ التمييز بين مختلف أنواع اليقظة؛
- ✓ إعداد مخطط يقظة من خلال التعريف بالاحتياجات، تحديد الأهداف والوسائل لتحقيق شرط الفعالية والموائمة، كذلك التركيز على جانب اكتساب كفاءات؛
- ✓ تجميع المعلومات: التحكم في مصادر المعلومة الإستراتيجية"مصادر شكلية، وضمنية، شبكات رصد مرئية وغير مرئية"، معرفة كيف يتم استعمال أدوات البحث على الانترن« **blogs, flux RSS** » ؛
- ✓ تحليل ونشر: تطبيق ممارسات الأعوان النشطة **"agents intelligent"** لمعالجة الآلية وكذلك النشر.

6. أنواع اليقظة الإستراتيجية

لليقظة أنواع عديدة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:[7]

نوع اليقظة	الحاضر / الماضي	التنبؤ/ الاستشراف
اليقظة التسويقية	التركيز السوقية	سوق محيطي، سوق نامي، أسواق جديدة محتملة.
اليقظة التنافسية	منافسين مباشرين، الابتكار في المنتوج	متدخلين محتملين، خطر عدم استقرار السوق من خلال ممارسات عدوانية للمنافسين،
اليقظة التكنولوجية	منتوجات، تكنولوجيات، أو خدمات المنافسين.	منتوجات، تكنولوجيات أو خدمات في طور التطوير، منتوجات تكنولوجية أو خدمات إحلال.
يقظة المورد - زبون	الموردون والزبائن الحاليين	الموردون والزبائن المحتملون
يقظة تشريعية وقانونية	التشريعات الوطنية والدولية	التطورات المستقبلية للقوانين
يقظة الاقتصاد الكلي	الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية	الاستشراف الاقتصادي
اليقظة الجيوسياسية	الأحداث الدولية الحالية	الأخطار والتهديدات المستقبلية
اليقظة المجتمعية	سلوك المستهلكين	التحولات عبر الأجيال

Source : Véronique MESGUICH, **la veille mode d'emploi** , cci versailles, infothequepole universitaire leonard de vinci, october 2006, p 6.

ثانياً: الدور الاجتماعي للمؤسسة الإقتصادية

إن مواجهة الالتزامات المرتبطة بالموردين، الزبائن، العمال، المجتمع وغيرها دفع إلى ظهور وتنامي التوجه المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، وكما عزز هذا التوجه طبيعة الاستجابة والتي تكون بصورة أخلاقية وطوعية كشرط لاستدامة وتطور المؤسسة من خلال بنائها لمزايا تنافسية مستمرة.[8]

1. **المسؤولية الاجتماعية ومنافعها**

إن تَدَخل المؤسسة يمثل رافعة أساسية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية من خلال المشاركة المباشرة في التنمية بواسطة شتى العمليات الاستثمارية وطرق الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى خلق مناصب للعمل وتوفير الرعاية والحماية للعاملين ومختلف أصحاب المصالح من جهة أخرى. [9]

1.1 تعريف المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بل إن هناك تعريفات عدة، ومع تعدد هذه التعريفات تتعدد المبادرات والفعاليات حسب طبيعة بيئة العمل المحيطة، ونطاق العمل المؤسسي، وما تتمتع به المؤسسة من قدرات مالية وبشرية وبالتالي فإن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ليس ثابتاً بل هو تعريف ديناميكي، واقعي ومتطور يتواءم مع المتغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا تعددت التعاريف والتي نذكر منها ما يلي:

- ✓ عرفها (John Ireland) المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة ترتبط بدرجة تجسيد القيادة في تنفيذ النشاطات.[10]
- ✓ وأضاف (Strier) بأنها:" تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المؤسسة في مجال مسئوليتها تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان القانوني وبصورة لا تضر بقيام المنشأة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها";[11]
- ✓ وهي كل الأعمال والبرامج والأنشطة التي تشرف عليها إدارة الموارد البشرية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية، فهي التزام بضرورة الاهتمام بمصالح العاملين وتحقيق الرضا الوظيفي لديهم. [12]

2.1 منافع المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسئولية الاجتماعية مسألة مبادئ ومسئولية أخلاقية، إذ أن الشركة تتطور وتنمو بأمر المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، ولذا فهي مسئولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي وحماية البيئة وهذه المسئولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها:[13]

- ✓ تسهم في بناء المؤسسة لقاعدة بشرية تستفيد منها مستقبلاً؛
- ✓ لا تهدر أموالها بل تستخدمها في استثمار اجتماعي طويل الأجل؛
- ✓ تؤسس لنفسها سمعة طيبة ومن ثم صورة ذهنية جيدة لدى العملاء، ومختلف أصحاب المصالح؛
- ✓ إكساب تأييد من الأطراف المجتمعية مثل الحكومة ووسائل الإعلام والمؤسسات المالية والمجتمع المدني وغيرها.

كما يؤكد **(Edward Boman)** من جامعة بنسلفانيا على أن المسئولية الاجتماعية تعد في حقيقة الأمر إستراتيجية استثمار حقيقي، فهو يؤكد أن السلوك الاجتماعي للمؤسسة يؤثر على أسعار أسهمها، وكما أن السياسة المسؤولة اجتماعيا يمكن أن تفيد من لهم مطالب داخلية لدى المؤسسة وكذلك حملة الأسهم، وطبقا لما يقول **(Boman)** فإن كثيرا من المستثمرين ينظرون إلى المؤسسات غير المسئولة اجتماعيا كمشروعات استثمارية ذات مخاطرة. [14]

2. مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمكن تصنيف ما تقدمه المؤسسات في مجالات الفعل الاجتماعي إلى ما يلي:

1.2. الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تجاه عمالها

وتلتزم المؤسسة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين من خلال ما يلي: [15]

- ✓ توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، والإنفاق على بعض العمال الراغبين في إكمال دراستهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية؛
- ✓ المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج على التقاعد؛
- ✓ توفير مرافق لتسهيل تدعيم العاملين السيولة اللازمة مثل مراكز بريد تابعة للمؤسسة، صناديق مشتركة؛
- ✓ وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم؛
- ✓ وضع نظم للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية أو غيرها؛
- ✓ توفير وسائل النقل من مناطق السكن إلى أماكن العمل والعكس؛
- ✓ توفير الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالمؤسسة؛

- ✓ توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة.

2.2. الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء

من أهم الأنشطة التي تقدمها المؤسسة للعملاء والمستهلكين ما يلي:[16]

- ✓ الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات المؤسسة؛
- ✓ الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء؛
- ✓ توفير البيانات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية، والمكونات والمنشأ وغيرها؛
- ✓ توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان؛
- ✓ إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج، والرد على شكاوي العملاء والاستجابة المناسبة لها.

3.2. الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع

من أهم هذه الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع ما يلي: [17]

- ✓ المساعدات والبرامج المتعلقة بالأعمال الخيرية كالإطعام، التبرع، إقامة حفلات وغيرها؛
- ✓ أنشطة بيئية مثل إقامة الحدائق الخضراء للحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث؛
- ✓ مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية؛
- ✓ مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج، هذا فضلا عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات؛
- ✓ مجالات صحية كإقامة مستوصفات طبية، والمساهمة الكلية أو بجزء من الأموال والمتعلقة بإقامة مستشفيات؛
- ✓ مجالات ثقافية تتمثل في إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات؛
- ✓ أنشطة رياضية متمثلة في التبرعات للأندية الرياضية، والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتنزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.

3.آليات نشر المسئولية الاجتماعية داخل المؤسسات

يمكن نشر المسئولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ما يلي: [18]

1.3.المساهمة المجتمعية التطوعية: يلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسئولية لاجتماعية للمؤسسات حديثا نسبيا، التي يمكن أن تتضمن العمليات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو مبادرات أخرى ذات مردود مجتمعي؛

2.3.العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمؤسسات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال التفاعل النشيط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية؛

3.3.حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: فعلى الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسئولية الاجتماعية للشركات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي، فإن كثيرا من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

منه تمثل المسؤولية الاجتماعية نشاطا مرتبطا ببعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل في تطوير العمال وتحسين حياتهم، والبعد الثاني خارجي ويتمثل في مبادرات المؤسسات في التدخل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع، وبالتالي فالإدارة الجيدة للعلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة يدعم الدور الاجتماعي للمؤسسة، وهذا الدور يتعزز أكثر في حالة وجود التوجه المرتبط باليقظة الإستراتيجية كفكر وممارسة.

ثالثا: دور اليقظة الإستراتيجية في إدارة العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة

1. مدخل نظري لأصحاب المصالح

إن التحول في الذهنيات لمختلف الأطراف التي تؤثر في السوق من أصحاب المصلحة، مسيري مؤسسات، المستهلكون، الدولة... وكذلك ونتيجة لزيادة معدلات الضياع في السوق المرتبط بالموارد وظهور خدمات صديقة للبيئة، مما يعكس توجه جديد يوجه الاقتصاد ويعزز التوجه المجتمعي والأخلاقي، في إطار تقليل الآثار تجاه مختلف فئات أطراف المصلحة. [19]

1.1.تعريف أصحاب المصالح

تعددت التعاريف المتعلقة بأصحاب المصالح، أو جماعات المصالح ونذكر منها:

- ✓ أصحاب المصالح هم أفراد أو جماعات لهم مصالح أو نصيب لدى منظمة الأعمال، يعطيهم الحق في السؤال عن طبيعة كيفية أدائها ؛[20]
- ✓ عرفها كل من **(Freeman & Emshoft)** بأنها :" كل مجموعة تتصرف جماعياً ونستطيع أن تهدد بصفة مباشرة مستقبل المؤسسة ولكنها غير مراقبة بصفة مباشرة من طرف المؤسسة".[21]

فمن خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكن تعريف الأطراف ذات المصلحة كما يلي: كل فرد أو مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة تأثير وتأثر بالمؤسسة، بصفة طوعية أو إجبارية تقترن بقدرة المؤسسة على تعظيم منافع تستفيد منها هذه الأطراف بصورة ايجابية في شكل استفادة أو سلبية في شكل مخاطر متحملة.

وفي هذا السياق يقترح **(Freeman)** التغيير في نظرية المنظمات بإدخال إدارة الأطراف ذات المصلحة في توجهات المؤسسة الإستراتيجية.[22]

2.1. الأطراف ذات المصلحة كمدخل للقيمة

المقاربة النيوكلاسيكية تفرض أن البحث على تعظيم الأرباح بأنه المعيار المحدد من خلال المساهم لتوجيه سلوك المسيرين، بعضهم تحدث هنا على رؤية تقليل من حجم المسؤولية الاجتماعية بالعكس عديد من الدراسات الحديثة تبين أهمية التوجهات الإستراتيجية الجديدة، التي لم تعد تتمحور حول الأداء المالي لكن تتمحور حول الأداء الاجتماعي والبيئي.

كما يرى **(Porter)**، انه لكي تتحصل المؤسسة على هامش ربح معتبر، يجب أن تحقق أداءً عالياً، من خلال العمليات التسعة (الأنشطة الأساسية، والأنشطة المساعدة) داخل سلسلة القيمة.[23]

2.1.تبني اليقظة الإستراتيجية ضمن إستراتيجية الحوار مع الأطراف أصحاب المصلحة

يمكن تقليل الانحراف بين تصورات المؤسسة ومختلف الأطراف من خلال تفعيل وظيفة الاتصال ومراعاة وزن كل طرف في دالة الهدف بالنسبة للمؤسسة وعليه يمكن تحديد الحالات التالية:[24]

- ✓ إذا كانت حصة الطرف أقل من العوائد المنتظرة، ونحصل على عدم الرضاء، ومنه نحكم على وجود فجوة في الأداء ونحكم عليها بأنها "علاقة غير عادلة"؛
- ✓ إذا تعادلت حصته مع التطلعات المنتظرة نحكم على العلاقة بـ"علاقة عادلة "؛
- ✓ إذا تجاوزت حصته التطلعات المنتظرة نحكم على العلاقة بأنها "جد عادلة".

2. آليات اليقظة الإستراتيجية في إطار الحوار مع الأطراف ذات المصلحة

يمكن إجمالها في :[25]

- ✓ وضع شبكات وأدوات للاتصال؛
- ✓ تحديد الحاجات والتطلعات الأساسية للأطراف أصحاب المصلحة؛
- ✓ تعلم إقامة شراكات مع الأطراف ذات المصلحة؛

- ✓ التركيز على تقليل الانحراف إلى أقصى حد ممكن؛
- ✓ التركيز على تعزيز أقوى الروابط والذي يرتبط مباشرة بإستراتيجية المؤسسة؛
- ✓ مراعاة الأولويات في الحوار.

حيث انه لا ترتبط مسؤولية الحوار مع الأطراف أصحاب المصلحة على قسم أو وحدة معينة، وإنما كل مديرية تستطيع أخذ جانب مرتبط بعملياتها ومجال كفاءتها فمثلاً: [26]

- ✓ وظيفة الموارد البشرية تهتم بقضايا العمال؛
- ✓ وظيفة الشراء تهتم بقضايا الموردين؛
- ✓ وظيفة التسويق تهتم بقضايا الزبائن؛
- ✓ وظيفة البيئة تهتم بقضايا المؤسسات غير الحكومية، تشكيلات المجتمع المدني، الجمعيات وغيرها؛
- ✓ وظيفة المالية تهتم بقضايا المساهمين، المستثمرين.

ولنجاح إدارة الحوار ينبغي إضافة وظيفة أو مصلحة جديدة إلى المؤسسة وهي مصلحة التعلم والتي تعمل على التنسيق**"médiateur"** بين هذه الوظائف.

1.2. اليقظة الإستراتيجية والعلاقة مع الأطراف ذات المصلحة

وتتمثل أساساً في: [27]

- ✓ التعريف بجميع الأطراف أصحاب المصلحة؛
- ✓ تقسيم الأطراف أصحاب المصلحة وتحديد الأولويات؛
- ✓ تحديد القضايا الرئيسة المرتبطة بتوجهات وتطلعات هذه الأطراف؛
- ✓ إنشاء شبكات وأدوات للحوار مع الأطراف ذات المصلحة؛
- ✓ تشجيع وتفعيل الحوار مع هذه الأطراف ؛
- ✓ التعاون والشراكة مع هذه الأطراف "نقل واقتسام المعارف".

2.2.التوجه اليقظ لتلبية تطلعات أصحاب المصلحة

وذلك من خلال: [28]

- ✓ التعرف على جميع الأطراف أصحاب مصلحة؛
- ✓ تفعيل الحوار مع مختلف الأطراف أصحاب المصلحة "داخلياً أو خارجياً"؛
- ✓ دراسة وتحديد سلوك هذه الأطراف؛
- ✓ الربط بين نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، من أجل تقويم نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة والاستفادة من الفرص وتجنب التهديدات؛

- ✓ تحديد الإجراءات التصحيحية "تغذية راجعة"؛
- ✓ تحديد مجالات التميز واغتنامها.

خلاصة

يمثل التوجه المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية رهان كبير بالنسبة للمؤسسات في الوقت الحالي خاصة إذا إقترن بعنصر الاستدامة والاستمرارية، هذه الأخيرة أضافت أبعاد جديدة في دالة الهدف بالنسبة للمؤسسة، فلكي تمارس المؤسسة دورها بكفاءة وفعالية يجب أن تتبنى عدة مداخل ومنها التوجه المرتبط باليقظة الإستراتيجية وذلك من خلال تفعيل إدارة العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة والذي يرتكز على محور الاتصال والحوار الجيد مع الأطراف أصحاب المصلحة بهدف تحقيق استجابة اجتماعية للمؤسسة.

من خلال هذه الدراسة وللإجابة على السؤال الرئيسي وكذلك الأسئلة الفرعية ومنه نجد أن اعتماد مدخل اليقظة الإستراتيجية يساهم في نجاح إستراتيجية الحوار مع الأطراف أصحاب المصلحة من خلال التركيز على حصة كل طرف والمقارنة بالعوائد والتطلعات المنتظرة وكذلك مراعاة الأولوية في الحوار؛

كما أن اعتماد مدخل اليقظة الإستراتيجية يساهم في نجاح عملية الاتصال من خلال التركيز على أدوات الاتصال ثم التركيز على نقل واقتسام المعارف "الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية" وكذلك إنشاء شبكات رصد، وفي الأخير إقامة شراكات وتحالفات.

أما مساهمة مدخل اليقظة الإستراتيجية في تعزيز التوجه المرتبط بالاستجابة الاجتماعية والفعل الإستباقي فيتم من خلال تبني مخطط يقظة يشمل تعريف جميع أطراف المصلحة ثم تأتي مرحلة تقسيم وتحديد الأولويات كذلك دراسة وتحديد سلوك كل طرف ثم تحديد الإجراءات التصحيحية وفي الأخير تحديد مجالات التميز الفعل الإستباقي.

ومنه نخلص إلى أن مقترب اليقظة الإستراتيجية له أهمية كبيرة في كشف التهديدات والفرص المحيطة بالمؤسسة والتي توفر للمؤسسة السرعة في ردة الفعل واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، وكذلك تعزيز أفضل الممارسات والمرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

الإحالات والمراجع:

1.علاوي نصيرة، اليقظة الاستراتيجية كعامل تغيير في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة موبيليس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 82.

2. نفس المرجع السابق، ص82.

3. Véronique MESGUICH, **la veille mode d'emploi** , cci versailles, infothequepole universitaire leonard de vinci, october 2006,p 2.

4. علاوي نصيرة، مرجع سابق، ص 83.

5. نفس المرجع سابق، ص ص 99-100.

6.Véronique MESGUICH, op cit, p 2.

7. Ibid, p6.

8. مديحة بخوش، عمر جنينة، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 18.

9. Afnor, **développment durable et entreprises** : un défi pour les managers, 2ème édition, p 11.

10. Alessia D'Amato, Sybil Henderson, Sue Florence, **corporate social responsibility and sustainable business a guide to leadership tasks and functions**, center for creative lerdership, Greensboro, North Carolina, 2009, p 43.

11. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات**: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، ص 57.

12 نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، ص 42.

13 أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والإدارة الاستراتيجية: مهارات التفكير الاستراتيجي**، الطبعة الأولى، الناشر أحمد سيد مصطفى، مصر 2008، ص 226.

14 شارلز وجاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية**، مرجع سابق، ص 119.

15 ثابت عبد الرحمن ادريس، جمال الدين محمد المرسي، **التسويق المعاصر**، الإسكندرية، 2001، ص136.

16 نفس المرجع السابق، ص136.

17 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **المسئولية الاجتماعية للشركات**، جسر التنمية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 90، فيفري 2010، ص6.

18 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **المسئولية الاجتماعية للشركات**، مرجع سابق، ص 7.

19 Alain Guye, **ecoenterprise**: **une démarche pour faciliter le management durable**, p 10.

20 شارلز هل وجاريت جولز، **الإدارة الإستراتيجية: مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 77.

21 Renaude Dontenwill, **le role de la approche par les parties prenantes dans l'initiation d'une politique de développement durable**, journée AIMS, atelier développement durable, ESSCA ANGERS, 2005, p 2.

22 Jean Pierre Tardieu et Autres, **organiser la contribution de l'Enterprise au développement durable**, France, p7.

23 Jouy- En Josas**, STRATEGOR**, Dunod éditions, france,2005, pp 81-85.

24 Jean Supizet, **le management de la performance durable**, édition d'organisation, 2007, France, pp 76-77.

25 Anthony Rosa et Autres, **guide pratique de développement durable**, afnor, France, 2008, p 29.

26 Jean Pierre Tardieu Et Autres, op. cit, pp 7-12.

27 Gerard Charreaux, **vers une théorie de gouvernance d'entreprise**, l'Université de Bourgogne, France, 1996, pp 10-18.

28 Florence Emanuelli, Eva Pulnelli, John Pean, **2èmebaromètre de la fonction développement durable des entreprise de SBF 120**, l'IAE Gustave Eiffel, France, janvier 2010, pp 13-16.

Étude Analytique de la fonction de production de pétrole brut en Algérie (1995-2012)

Aimen Farid
Maitre-assistant
Mohamed Cherif Messaadia Souk Ahras
aimenfarido2110@gmail.fr

Meziane Said
Maitre-assistant
Mohamed Cherif Messaadia Souk Ahras
saidmeziane@hotmail.com

Résumé :
Nous avons effectué dans ce travail une analyse des données en composantes principales ACP durant la période 1995-2012 dans le but de connaitre quelles sont les différentes facteurs qui sont fortement corrélées à la fonction du production du pétrole en Algérie à savoir la production du pétrole, l'effectif des travailleurs et le capital, à la lumière de cet études nous avons remarqué qu'il ya une relation positive entre la production du pétrole et ces variables qui représentes la fonction de production du pétrole en Algérie.

Mots Clés :(fonction de production analyse en composantes principales, capital)

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دالة الإنتاج الكلي لإنتاج البترول في الجزائر من خلال طريقة من طرق تحليل المعطيات المتمثلة في طريقة تحليل المركبات الأساسية، و هذا خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1995-2012 و قد خلصت الدراسة إلى العديد من المؤشرات الهامة حول هذا القطاع الحساس، معتمدين في ذلك على عدة متغيرات و المتمثلة في كمية البترول المنتجة و عدد العمال الناشطين بالقطاع، إضافة إلى رأس المال بصفة أحد العوامل الهامة، و في الأخير قدمت الدراسة جملة من المقترحات و التوصيات تتطلق من وجود علاقة قوية بين دالة الإنتاج و بقية المتغيرات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: (دالة الإنتاج، طريقة المركبات الأساسية، رأس المال، البترول).

Introduction :

Dans ce travail nous allons essayerd'analyser la fonction de production du pétrole brut en Algérie, afin d'analyser cette fonction, nous allons appliquerla méthode de l'analyse en composantes principales.

L'analyse en composantes principales présente des nombreuses variantes selon les transformations apportées au tableau de données : le nuage des points individus peut être centré ou non, parmi ces variantes, l'analyse en composantes principales normée (nuage centré-réduit) certainement la plus utilisée et c'est celle-ci que choisirons les principes de l'analyse en composantes principales.

L'Analyse en composantes principales (ACP) est une méthode d'analyse des données qui s'applique aux tableaux des données à deux dimensions croisant les individus et les variables quantitatives que l'on appelle de façon concise tableau

« Individus X-variable quantitatives ».

Elle a comme objet de décrire les données contenues dans un tableau individus- variable. En ligne : les individus (personnes, entreprise...).

En colonne : les variable quantitatives (âges, ventes ...).

Domaine d'application :

L'utilisateur éventuel de l'analyse en composantes principales se retrouve dans la situation suivante :

Il possède un tableau rectangulaire de mesure, dont les colonnes figurent des variables à valeurs numériques continues (des mensurations, des taux, ...) et dont les lignes représentent les individus sur lesquels ces variables sont mesurées. En biométrie, il est fréquent de procéder à de nombreuses mensurations sur certains organes ou certains animaux. En micro-économie, on aura par exemple à relever des dépenses des ménages en divers postes.

D'une manière générale que doivent remplir ces tableaux numériques pour être l'objet d'une description par l'analyse en composantes principales est le suivant : l'une au moins des dimensions du tableau (les lignes en général) est formée d'unité ayant un caractère répétitif, l'autre pouvant être éventuellement plus hétérogène.

Quelques notions sur l'ACP

Le tableau des données initiales :

$$X = \begin{bmatrix} x_1^1 \cdots x_1^j \cdots x_1^p \\ \vdots \quad \ddots \quad \iddots \quad \vdots \\ x_i^1 \quad x_i^j \quad x_i^p \\ \vdots \quad \iddots \quad \ddots \quad \vdots \\ x_n^1 \cdots x_n^j \cdots x_n^p \end{bmatrix}$$

Où x_i^j est la valeur prise par la variable **j** sur l'individu **i**.

Une variable j sera identifié au vecteur $X^j = \begin{matrix} x_1^j \\ \vdots \\ x_n^j \end{matrix}$ et un individu i sera identifié au Vecteur $e_i = \begin{pmatrix} x_i^1 & \cdots & x_i^p \end{pmatrix}$.

Les poids affectés aux individus (données centrées réduites) :

a- la matrice des poids :

Afin de calculer la distance entre deux variables, il est parfois nécessaire d'attribuer des poids P_i aux individus selon l'importance que l'on souhaite leur donner.

On appellera alors matrice des poids la matrice :

$$D = \begin{bmatrix} p_1 & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & \ddots & \ddots & \vdots \\ \vdots & \ddots & \ddots & 0 \\ 0 & \cdots & 0 & p_n \end{bmatrix} \quad ; \quad \text{où les } p_i \text{ vérifient } \sum_{i=1}^{n} p_i = 1$$

Souvent, on aura : $D= (1/n)\ I_n$ où I_n est la matrice identité, c'est-à-dire que l'on affecte le même poids à chaque individu.

b- Le centre de gravité du tableau :

On appellera centre de gravité associé à la matrice des poids D le vecteur g défini par :

$$g = \begin{bmatrix} \bar{x}^1 \\ \vdots \\ \bar{x}^p \end{bmatrix} \quad \text{où} \bar{x}^j = \sum_{i=0}^{n} p_i x_i^j$$

$\bar{x}^j$ Est en fait la moyenne pondérée des valeurs de la variable j prises par l'ensemble des individus.

c- Le tableau de données centrées réduites :

On note :

$$D_{1/s} = \begin{pmatrix} \frac{1}{s_1} & & 0 \\ & \ddots & \\ 0 & & \frac{1}{s_p} \end{pmatrix} \text{et} D_{\frac{1}{s^2}} = \begin{bmatrix} \frac{1}{s_1^2} & & 0 \\ & \ddots & \\ 0 & & \frac{1}{s_p^2} \end{bmatrix}$$

Où $s_j^2 = \sum_{i=1}^{n} p_i (x_i^j - \bar{x}^j)^2$ est la variance de la variable j.

On note de même $s_{jj'} = \sum_{i=0}^{n} p_i (x_i^j - \bar{x}^j)(x_i^{j'} - \bar{x}^{j'})$ la covariance entre les variables j et j' et $r_{jj'} = (s_{jj'}/s_j s_{j'})$ le coefficient de corrélation linéaire entre les variables j et j'.

Le tableau centré réduit associé à X, noté Z, est défini

Par : $Z = YD_{1/s} = \begin{bmatrix} \ddots & & \iddots \\ & z_i^j = \frac{x_i^j - \bar{x}^j}{s_j} & \\ \iddots & & \ddots \end{bmatrix}$

Où Y définir la matrice associé à X.

d- La matrice de variance-covariance et la matrice de corrélation :

En utilisant les notions précédentes, la matrice de variance-covariance s'écrit :

$$V = X'DX - gg' = Y'DY$$

$$V = \begin{bmatrix} v(1) & cov(1,2) & \cdots \\ cov(2,1) & \ddots & \vdots \\ \vdots & \cdots & v(p) \end{bmatrix}$$

Et la matrice de corrélation : $R = \begin{bmatrix} 1 & r_{12} & \cdots & r_{1p} \\ r_{21} & \ddots & & \vdots \\ \vdots & & \ddots & r_{p-1,p} \\ r_{p,1} & \cdots & r_{p,p-1} & 1 \end{bmatrix}$

En effet, R est la matrice de variance-covariance du tableau de données centrées réduites.

Ainsi, R résume la structure des dépendances linéaires entre p variables.

Le nuage des individus :

Un individu e_i est défini par p cordonnées correspondant aux mesures des p variables sur cet individu ; appelé espace des individus .L'ensemble des n individus est un nuage dans F dont g est le centre de gravité.

Le nuage des variables :

Chaque variable x^j est en fait une liste de "n" individus numérique : on la considérera comme un vecteur x^j d'un espace "p" à "n" dimension appelé espace des variables.

Pour étudier la proximité des variables entre elles il faut munir cet espace d'une métrique, c'est-à-dire trouver une matrice d'ordre "n" défini positivement symétrique. Ici le choix se porte sur la matrice diagonale des poids D pour les raisons suivantes :

Le produit scalaire de deux variables x^j et $x^{j'}$ qui vaut :

$x'^j D x^{j'} = \sum p_i x_i^j x_i^{j'}$ N'est autre que la covariance $S_{jj'}$ si les deux variables sont centrées.

La norme d'une variable $\|x^j\|_D$ est alors $\|x^j\|_D = S_j^2$, en d'autre terme la « longueur » d'une variable est égale à son écart-type.

L'angle $\theta_{jj'}$ entre deux variables centrées est données par :

$$\cos\theta_{jj'} = \frac{\langle x^j, x^{j'} \rangle}{\|x^j\| \|x^{j'}\|} = \frac{S_{jj'}}{S_j S_{j'}}$$

Le cos de l'angle entre deux variables centrées n'est autre que leur coefficient de corrélation linéaire.

Si dans l'espace des individus on s'intéresse aux distances entre points, dans l'espace des variables on s'intéresse aux angles.

Métrique et inertie :

- **Métrique :**

Elle mesure la distance entre deux individus et la formule utilisée est :

$d^2(e_i ; e_j) = (e_i - e_j)^t M (e_i - e_j)$

Et l'espace des individus est donc muni du produit scalaire $\langle e_i ; e_j \rangle = e_i^t M e_j$

Ou (M) est une matrice symétrique de taille P définie positive appelée métrique, le choix de la matrice M dépend de l'utilisateur qui seul peut préciser la métrique diagonale des inverses des variances.

$$M = D_{1/S^2} = \begin{bmatrix} 1/S^2 & \cdots & 0 \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & \cdots & 1/S_p^2 \end{bmatrix}$$

Ce qui revient à diviser chaque caractère par son écart-type la distance entre deux individus ne dépend plus des unités de mesures puisque les nombres

X_i^j / S_j sont sans dimension, ce qui est très utile lorsque les variables ne s'expriment pas avec les mêmes unités.

- **L'inertie du nuage de points :**

On appelle inertie du nuage de points la moyenne pondérée des carrées des distances des points au centre de gravité

$$I_g = \sum_{n} p_i (e_i - g)^t M (e_i - g) = \sum p_i \|e_i - g\|^2$$

i=1i

Sachant que : p_i=1/n pour i=1,.....n

I_g=TraceMV=TraceVM

L'inertie est égale au nombre de variables et ne dépend pas de leurs valeurs.

Valeurs propres et vecteurs propres :

On calcule les valeurs propres λ_i et les vecteurs propres $\mathbb{U}_i$ associés à la matrice VM. En ayant pris soin de classer les λ_i par ordre décroissant, le vecteur propre $\mathbb{U}_1$ représente la direction de plus grand élément du nuage, $\mathbb{U}_2$ la 2eme et $\mathbb{U}_3$ la plus faible.

Les vecteurs propres ce sont les directions dans lesquelles la matrice agit, et les valeurs propres sont les facteurs multiplicatifs associés à une direction donnée.

Projection des individus sur un sous espace :

Le principe de la méthode est d'obtenir une représentation approchée du nuage des n individus dans un sous-espace de dimension faible. Ceci s'effectue par projection.

Le choix de l'espace de projection s'effectue selon le critère suivant qui revient à déformer le moins possible les distances en projection : le sous-espace de dimension k recherché est tel que la moyenne des carrés des distances entre projections soit la plus grande possible. En d'autres termes, il faut que l'inertie du nuage projeté sur le sous-espace F_k soit maximale.

Les éléments principaux de l'ACP :

- **Axes principaux :**

On appelle axe principal d'inertie les vecteurs propres $\mathbb{U}_i$ de VM, ils sont au nombre de "p".

L'inertie expliquée par un axe principal $\mathbb{U}_i$ est egale à la valeur propre λ_i associée à cet axe principal.

On doit chercher la droite de $\mathbb{R}^p$ passant par g maximisant l'inertie du nuage projeté sur cette droite.

- **Facteurs principaux :**

L'ACP détermine les facteurs principaux en constituant des combinaisons linéaires non corrélées deux à deux des variables initiales.

La 1ere composante principale est la combinaison linéaire des variables qui expliquent le mieux la variabilité de l'échantillon.

La 2eme composante principale est la combinaison linéaire des variables qui expliquent le mieux la variance résiduelle.

Les facteurs principaux associés aux axes principaux $\mathbb{U}_i$ sont les vecteurs propres de R.

● **Composantes principales :**

De même que les variables initiales sont associées aux axes canoniques de $\mathbb{R}^p$, de nouvelles variables appelées composantes principales sont associées aux axes principaux : la composantes principales $\mathbf{F}_i$ est le vecteur de $\mathbb{R}^n$ définies par les facteurs principaux :

$$\mathbf{F}_i = X\mathbb{U}_i$$

Elle donne les coordonnées des individus sur l'axe principales muni du vecteur unitaire $\mathbb{U}_i$.

Les composantes principales sont naturellement des combinaisons linéaires, elles sont centrées et non corrélées.

Interprétation des résultats de l'ACP :

●**Statistiques descriptives**

Affiche la moyenne, l'écart-type et le nombre d'observations pour chaque variable. Permet donc de :

– juger de l'hétérogénéité des variables ;

– repérerles variables ayant des valeurs manquantes.

●**Matrices de corrélation**

Permet de déceler rapidement les variables fortement corrélées et/ou de juger de l'existence de corrélations suffisantes entre les variables. À confirmer par le *test de Bartlett*.

●**Test de sphéricité de Bartlett**

Ce test consiste à comparer la matrice des corrélations XX avec l'identité (pas de corrélation entre les variables)

en utilisant un test du X^2. Une valeur élevée avec une signification proche de 0 permet de rejeter la non-corrélation globale des variables, c'est-à-dire, assure que les variables sont suffisamment corrélées entre-elles pour permettre une réduction significative de la dimension. Condition indispensable pour faire une ACP.

●**Test Kaiser-Mayer-Olkin**

Le KMO, rapport de la somme des corrélations au carré par la somme des corrélations partielles au carré, est un réel compris entre 0 et 1. Un KMO assez élevé (> 0.6) assure que les corrélations partielles ne sont pas trop importantespar rapport aux corrélations simples. Indispensable pour obtenir une ACP intéressante. Dans la négative, il peut être nécessaire de supprimer certaines variables.

●**Graphique des valeurs propres**

Repérer dans le Scree plot, le « coude » des valeurs propres. Il faudrait retenir toutes les valeurs propres (et donc les axes associés) jusqu'au coude.

- **Qualité de représentation**

Repérer les variables ayant un taux d'extraction (de variance) faible, en dessous de 60 %. L'interprétation de ces variables devra être faite avec prudence. Cette étape peut être une confirmation des observations faites sur le graphe.

- **Variance totale expliquée**

Déterminer le nombre d'axes à retenir pour avoir plus de 70 % de variance (cumulée) expliquée. Si le nombre d'axes est supérieur à 2, il faudra étudier plusieurs schémas. L'importance de chaque axe est donnée par le % de

Variance expliquée (par chaque axe).

- **Matrice des composantes (après rotation)**

Coordonnées des variables dans les nouveaux axes.

- **Matrice de transformation**

Rotation des axes par rapport aux axes principaux théoriques.

- **Matrice des coefficients des coordonnées des composantes**

Coordonnées des composantes dans les variables initiales.

- **Matrice des covariances des composantes**

Identité car orthogonales (non corrélées).

L'application de l'ACP est l'interprétation des résultats :

En appliquant la méthode de l'analyse en composantes principales normée sur le tableau N°2, nous voulons étudier la relation entre la production du pétrole brut et les facteurs contribuant à cette production.

A partir de cette étude, nous essayons de trouver un lien entre l'évolution de ces facteurs qui sont l'effectif des travailleurs et le capital destiné à la production du pétrole brut d'une part et la production d'une autre part.

Présentation des données :

- **Variables :**

1-Production du pétrole brut.....Q (million de tonne).

2-L'effectif de travailleurs.....L (personne).

3-Le capital.....K (milliards de DA).

● **Individus :**

Les années de **1986** à **2007**

Remarque : La variable capital (K) a été calculé par la relation suivante :

$$K_t = K_0 + \sum_{i=1}^{t} (I_i - D_i)$$

Où :

K_t : Le stocke de capital à la fin de l'année **t** ;

K_0 : Le capital initial (de l'année de base) ;

I_i : Les investissements de l'année **i** ;

D_i : Les amortissements de l'année **i**.

Interprétation des résultats de l'ACP:

Tableau N°1 : Test de sphéricité de Bartlett

Khi² (valeur observée)	90,041
Khi² (valeur critique)	7,815
ddl	3
p-value unilatérale	< 0,0001
Alpha	0,05

Source : extrait par le logiciel XL-STAT.

Comme on a trouvé qu'au seuil de 5% la valeur calculé de Khi2 > a la valeur critique de Khi2 cela veut dire que l'hypothèse nulle d'absence de corrélation entre les variable est rejeté donc c'est intéressant de faire une ACP.

Tableau N°2 : moyenne et écart-type

Variable	Moyenne	Ecart-type
Q	42,547	11,004
L	40660,636	8384,175
K	1742,716	1800,005

Source : extrait par le logiciel XL-STAT.

Les résultats de ce tableau nous montre que :

La moyenne de chaque variable est importante, mais on ne peut pas faire la comparaison entre ces moyennes car ils ne sont pas de même nature et unité de mesure.

La variable (L) sera responsable de la dispersion de la population étudiée (Les individus), caractérisés par l'écart-type le plus élevé.

La variable (Q) sera responsable de la concentration de la population étudiée caractérisé par l'écart-type le plus faible.

Et à cause de cette différence dans les valeurs des écart-types nous appliquerons l'ACP normée.

Tableau N°3 :matrice de corrélations

Variables	Q	L	K
Q	**1**	0,763	0,978
L	0,763	**1**	0,836
K	0,978	0,836	**1**

Source : extrait par XL-STAT.

L'étude de cette matrice nous permet de faire les remarques suivantes :

-Forte corrélation positive entre la production du pétrole brut (Q) et les variables : capital (K) et l'effectif des travailleurs (L) ce qui veut dire que ces variables ont une influence importante sur la production du pétrole brut.

Cela veut dire que le capital et le travail constituent des variables pertinentes de la fonction de production.

Tableau N°4 :Valeurspropres et pourcentage d'inertie

Colonne1	F1	F2	F3
Valeur propre	2,721	0,265	0,014
Variabilité (%)	90,707	8,828	0,464
% cumulé	90,707	99,536	100,000

Source : extrait par XL-STAT.

Le nombre d'axes retenus dans l'étude est de deux, il est déterminé de telle façon que l'inertie totale par le sous-espace engendré par les axes est de 99,536%

Ainsi que l'importance de la première valeur propre est évidente dans la mesure de la reconstitution de l'information.

-L'axe 01représente 90,707% de l'inertie totale correspondant à la plus grande valeur propre qui est de 2,721.

-L'axe02 représente 8,828% de l'inertie totale correspondant à une valeur propre égale à 0,265

Nous pouvons conclure que le 1er plan (1-2) factoriel qui représente 99,536%de l'inertie est le meilleur en termes de représentation des individus et des variables,

Cela veut dire qu'il y a une perte d'information, estimée à 0,464%.

Les valeurs propres peuvent être représentées sur le graphe suivant :

Figure N°1 :Représentation des valeurs propres

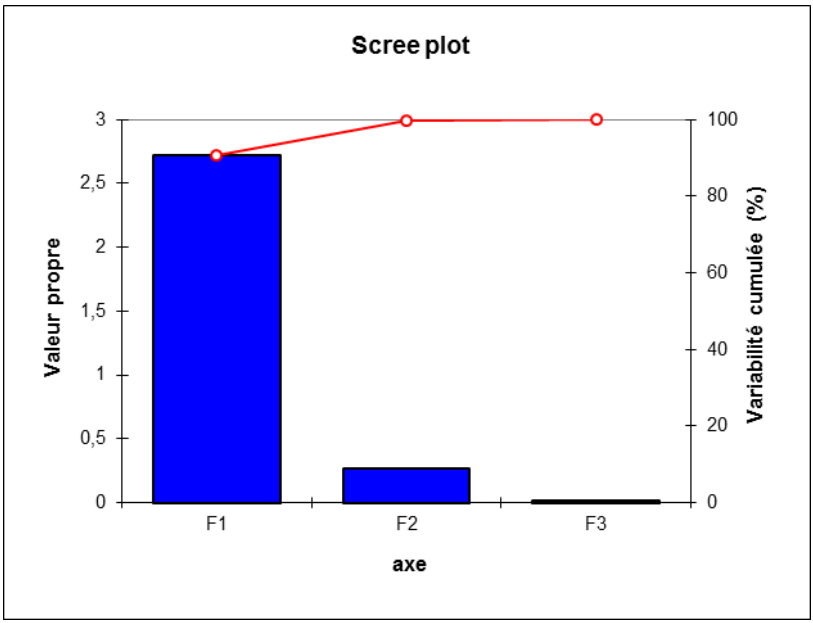

Source : extrait par XL-STAT.

D'après la figure précédente nous remarquons que la première valeur propre est supérieur à un (1), et la variabilité cumulée est proche de 100%

Tableau N°5 : La contribution des variables dans les axes principaux :(%)

Colonne1	F1	F2	F3
Q	34,046	25,643	40,311

L	30,161	67,563	2,276
K	35,793	6,794	57,413

Source : extrait par XL-STAT.

D'après le tableau précédent les variables (K, L, Q) contribuent toutes à la construction du premier axe factoriel avec les pourcentages respectifs 34,046%, 30,161% et 35,793%, tel que la variable K et la plus contributive.

Quant au deuxième ; seule la variable Lest celle qui contribueà sa construction avec un pourcentage de 67.563%.

Figure N°2: représentation graphique des variables (Cercle de corrélation).

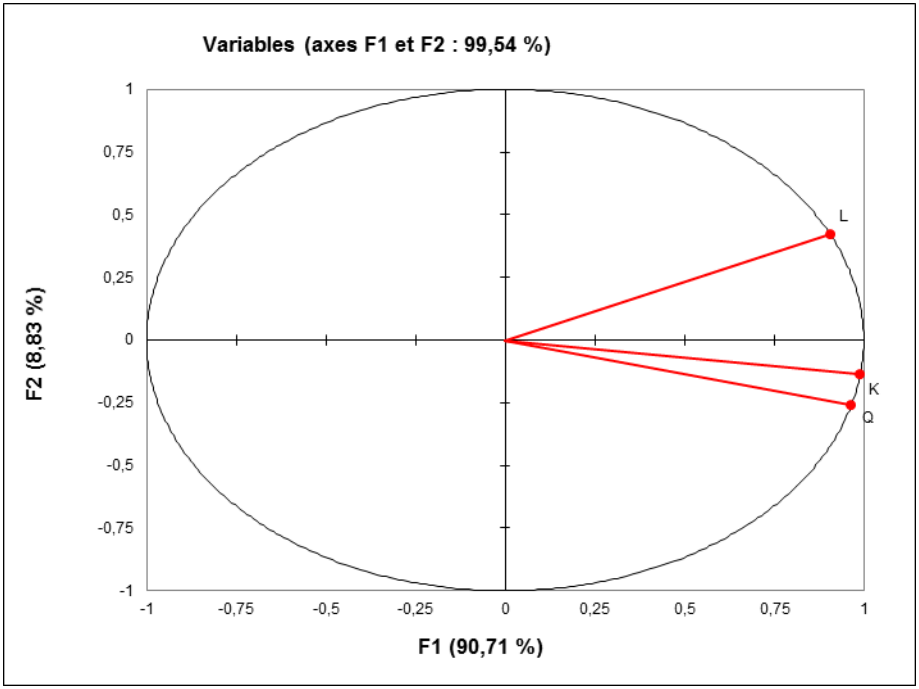

Source : extrait par XL-STAT.

Toutes les variables se trouvent sur le cercle de corrélation, donc elles sont bien représentées.

Toutes les variables se trouvent sur le côté positif de l'axe (1), donc nos variables s'évoluent dans le même sens c-à-t quand par exemple le capital et l'effectif augmentent la production augmente aussi.

Les variables (Q, K, L) se situent sur le côté positif de l'axe (1) car le capital et l'effectif sont des facteurs de production. Cela veut dire que l'augmentation de l'un des facteurs entraine une augmentation de la production.

Figure N°3: représentation graphique des individus

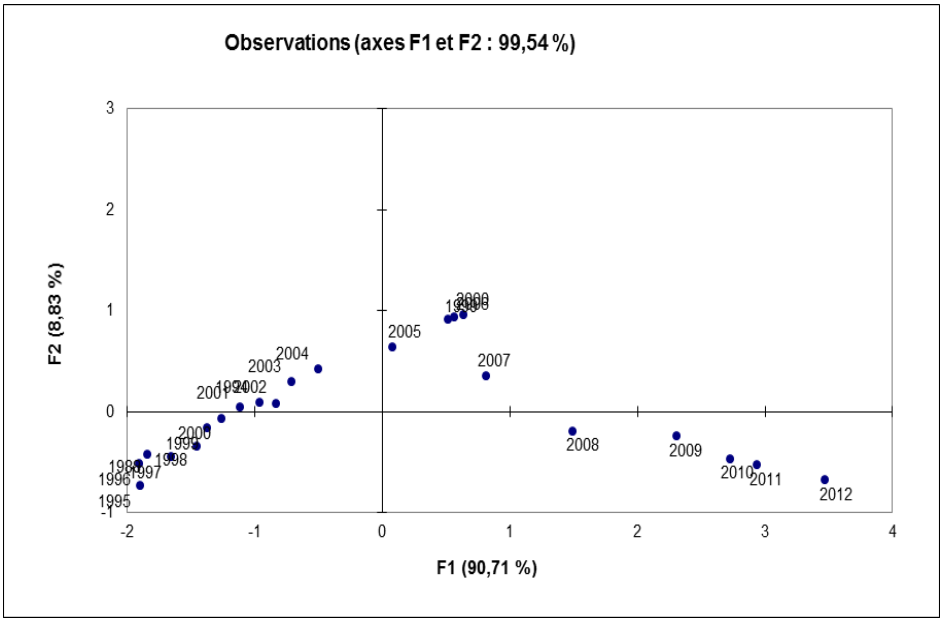

Source : extrait par XL-STAT.

Interprétation des axes factoriels par les points (individus) i de N(i) :

Interprétation du premier axe factoriel :

Nous remarquons par la projection sur le premier axe, que les individus se classent de gauche à droite dans l'ordre suivant :

(1995, 1996, 1997,.....,2012). Les individus les plus éloignés du point d'origine sont ceux qui sont plus corrélés avec l'axe ce sont : [1995(-1,901), 2006(0,635), 2012(3,469)] ; ceux qui sont corrélés négativement s'interprètent comme suit : (2006, 2012) en opposition avec (1995). Tel que l'année 2012est marquée par une grande production du pétrole brut ce que nécessite l'utilisation de grandes quantités de capital et un grand nombre de travailleurs.

Interprétation du deuxième axe factoriel :

Le deuxième axe factoriel caractérise une opposition entre les individus suivants (1995,1996,1997,1998,1999,2000,2008,2009,2010,2011,2012) d'une part et (2001,2002,2003 ,2004,2005,2006 ,2007).

Figure N°4: représentation graphique des individus et variables

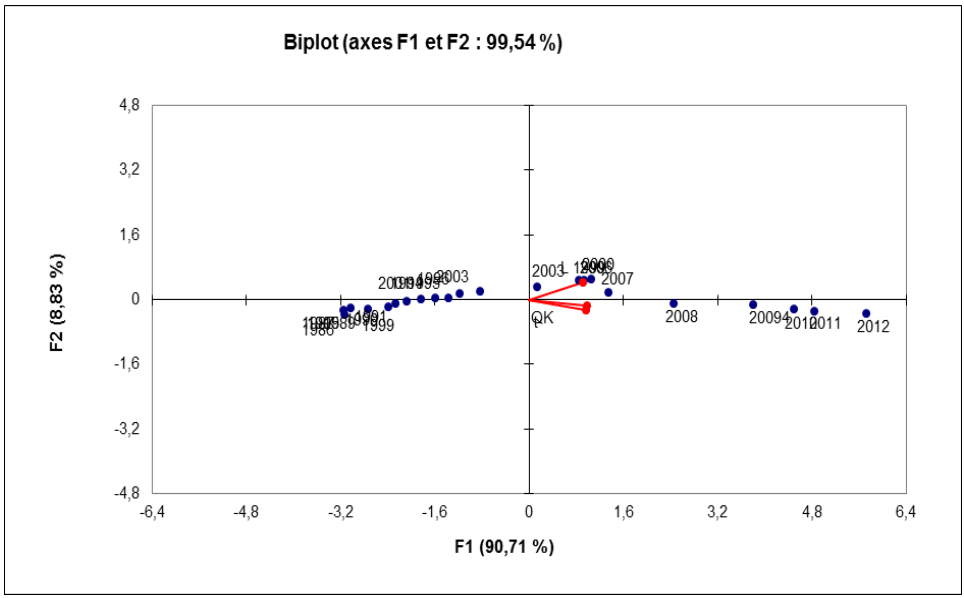

Source : extrait par XL-STAT.

Le graphe ci-dessus est caractérisé par une augmentation de l'effectif des travailleurs dans les années 2003, 2004,2005, 2006,2007 et elle continue à augmenter. Ainsi que la production et le capital en comparant avec les autres années (1995-2002) qui sont très loin de nos variables.

Conclusion :

L'analyse de la production du pétrole brut et sa corrélation avec :

Le capital destiné à la production du pétrole brut(**K**),et le nombrede travailleurs(**L**), fait ressortir les remarques suivantes :

- Le premier plan factoriel (axe1, axe2) représente bien les variables :

La production du pétrole brut (**Q**), le capital destiné à cette production (**K**) et l'effectif des travailleurs (**L**) car elles sont positionnés sur la circonférence du cercle de corrélation.

- En ce qui concerne les individus on trouve que les années :

(1995, 2004 et 2012) se situent loin du centre de gravité, cela signifie que ces individus contribuent beaucoup à la construction des deux axes (1 et 2).

Par contre, les autres individus ne contribuent pas fortement à la construction des deux axes.

- Il existe une relation positive entre la production du pétrole brut et les

Variables qui représentent les facteurs de la fonction de production de Cobb-Douglas.

Bibliographies :

Les Livres :

- Alain Morineau, Ludovic Lebart,Marie Piron, « statistique exploratoire multidimensionnelle », 3ème édition2000.
- Denise,Flouzat,Claudepoudaven, « Economie contemporaine », les fonction de production,19èmeédition Paris.
- Dominick Salvatore, « Série Schaum Microéconomie cours et problème », 2ème édition, dunod, Paris 1998.
- François, « Etner, microéconomie », 4ème édition 1999.
- Gilbert Saporta , « L'analyse des données évolutives méthode et application », Paris1996.
- Jean longatte et Jacques Muller, « économie d'entreprise »,4ème édition, Paris 2004.
- Paul.A.Samuelson, «Micro Economie», La nouvelle édition du grand classique de l'économie, 14ème édition, deuxième tirage 1997.
- RachideBendib, « microéconomie traitement mathématique+exercices avec corrigés détaillés », Annaba 2004.
- Robert Pirdyck,DanielRuhinfeld, « microéconomie » ,6ème édition 2005 .
- Vincent GIARD,«statistique appliquée à la gestion»,édition Economica,1982.

Les Mémoires :

- Haouat Sara et TalbiSouhila , Etude prévisionnelle de la production des hydrocarbures Cas : SONATRACH, mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'état en statistique et planification, promotion2008/2009 ;
- Mokrani Hamid, Tigrine Houari, l'estimation de la fonction de cobbdouglas,cas UPL,19ème promotion 2006/2007 ;
- HaddarNaila, tentative d'estimation de la fonction de production agrégée cas : Algérie, mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'état en statistique et d'économie appliquée, promotion2008/2009 ;
- AbdelghaniAliouane, Djamel : essai d'élaboration d'un plan optimale de la production par l'utilisation de PL multicritère (2004-2005).

Les Revues :

- Pétrole et gaz Arabe (PGA) N° :856, 2004 ;
- Les revues de SONATRACH (1999.2001, 2002,2003, 2004, 2005, 2006,2007).